واقع ومستقبل الاقتصاد في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في ضوء جائحة كورونا

وقائع المؤتمر الدولي الافتراضي

أيام 16/15 ماي 2021

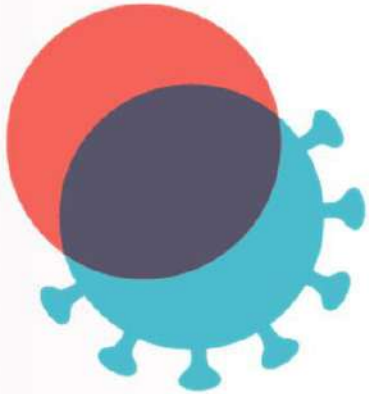

CIRPEC

المركز الديمقراطي العربي؛ برلين- ألمانيا

جامعة الإسراء بغزة – فلسطين – كلية العلوم الادارية والمالية

المركز متعدد التخصصات للبحث في حسن الاداء و التنافسية الرباط – المغرب

مركز البحوث والدراسات الاقتصادية- ليبيا

المركز الديمقراطي العربي واقع مستقبل الاقتصاد في الشرق الأوسط وشمال افريقيا في ظل جائحة كورونا

COVID-19 AND ECONOMY IN THE MIDDLE EAST AND NORTH AFRICA

Proceedings of the international conference

15/16 May 2021 Berlin, Germany

DEMOCRATIC ARABIC CENTER

Germany: Berlin 10315 Gensinger- Str: 112

http://democraticac.de

TEL: 0049-CODE

030-89005468/030- 89899419/030-57348845

MOBILTELEFON: 0049174278717

VR.3383.6518.B

الـنـــــــــاشـــــــر:

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية
ألمانيا/برلين

Democratic Arabic Center
Berlin / Germany

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه
في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال،دون إذن مسبق خطي من الناشر.
جميع حقوق الطبع محفوظة

All rights reserved
No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, without the prior written permission of the publisher.

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/برلين

Tel: 0049-code Germany
030-54884375
030-91499898
030-86450098

البريد الإلكتروني
book@democraticac.de

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

المؤتمر الدَّولي العلمي الافتراضي:
تحت عنوان:

و اقع ومستقبل الاقتصاد في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في ضوء جائحة كورونا (الجزء الثاني)

إشراف وتنسيق:
د. ناجية سليمان عبدالله
ا. كريم عايش

لا يتحمل المركزورئيس الملتقى ولا اللجان العلمية والتنظيمية مسؤولية ما ورد في هذا الكتاب من آراء
وهي لاتعبر بالضرورة عن قناعاتهم، ويبقى أصحاب المداخلات هم وحدهم من يتحملون كامل المسؤولية القانونية عنها

المركز الديمقراطي العربي – برلين، ألمانيا

بالتعاون مع

جامعة الأسراء-كليةالعلوم الإدارية والمالية-غزة فلسطين

المركز متعدد التخصصات للبحث في حسن الاداء والتنافسية – جامعة محمد الخامس – الرباط – المغرب

المركز الليبي للبحوث الاقتصادية-العجيلات-ليبيا

ينظمون:

المؤتمر الدَّولي العلمي الافتراضي تحت عنوان

و اقع ومستقبل الاقتصاد في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في ضوء جائحة كورونا

16 –مايو/ ماي 2021

إقامة المؤتمر بواسطة تقنيَّة التَّحاضر المرئي عبر تطبيق – Zoom

رئيس المؤتمر :

- د. أحمد الحساينة- كلية العلوم الإدارية والمالية بجامعة الإسراء

الرئاسة الشرفية:

- أ.د. عدنان الحجار – رئيس جامعة الإسراء
- أ.د. عمر حنيش- جامعة محمد الخامس-المغرب
- د. حاتم عبدالكريم زغيل- المركز الليبي للبحوث الاقتصادية- ليبيا
- عمار شرعان- رئيس المركز الديمقراطي

المنسق العام:

- د. سليمان سلامة- المستشار القانوني لجامعة الإسراء

رئاسة اللجنة العلمية:

- د. ناجية سليمان عبدالله- رئيس تحرير مجلة العلوم السياسية والقانون –المركز الديمقراطي.

رئاسة اللجنة التنظيمية:

- أ. كريم عايش- المركز الديمقراطي العربي المانيا- برلين

أعضاء اللجنة العلمية:

- أ.د. علي شاهين – عميد الدراسات العليا- جامعة الإسراء بغزة – فلسطين
- أ.د مصطفى ساسي- افتوحة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – صرمان – جامعة صبراتة.
- ا.د درمان الصادق- التسويق والتجارة الدولية- جامعة دهوك-العراق
- د. عبدالمنعم عمار بلكور-استاذ مساعد- تمويل ومصارف- جامعة الزاوية-ليبيا
- د. محمد أبو يوسف استاذ اقتصاد -كلية العلوم الإدارية والمالية- جامعة الإسراء – غزة فلسطين
- د. زينب عبدالسلام احمد- استاذ مساعد- تمويل ومصارف- جامعة الزيتونة – ليبيا
- د. محمد أبو يوسف -استاذ اقتصاد -كلية العلوم الإدارية والمالية- جامعة الإسراء بغزة
- د.طارق المهدي مامي-استاذ مشارك- محاسبة- المركز الليبي للبحوث الاقتصادية العجيلات-ليبيا
- د. فرج ابوالقاسم زهمول – دكتوراه علوم سياسية- مركز ليبيا للدراسات والبحوث الإستراتيجية
- د.فاتح زعيتر – جامعة محمد البشير الابراهيمي/ برج بوعريريج- الجزائر
- د. رجب محمد اشطيبة- استاذ مساعد-علوم سياسية-المركز الليبي للبحوث الاقتصادية العجيلات-ليبيا.
- د. لزهر ساحلي-علوم اقتصاد- جامعة سكيكدة- الجزائر
- د.فتحي السوافيري – استاذ اقتصاد -كلية العلوم الإدارية والمالية- جامعة الإسراء بغزة
- د. أحمد بن سعيد بن ناصر الحضرمي- ديوان البلاط السلطاني

- د. محمود الشنطي – استاذ اقتصاد -كلية العلوم الإدارية والمالية- جامعة الإسراء بغزة
- د. خيرة مجدوب – كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
- د. حنان مباركة كركوري -قانون الأعمال بكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر
- د. توفيق عطا الله – استاذ محاضر ب ،جامعة عباس لغرور خنشلة / الجزائر
- ا.م.د ميثم منفي كاظم العبيدي- قانون دستوري – العراق

مدير النشر:

- د. أحمد بوهكو، مدير نشر المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين – ألمانيا

الكلمة الافتتاحية:

نرحب بكل المشاركين والمؤطرين للملتقى الموسوم بـ: " **و اقع ومستقبل الاقتصاد في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في ضوء جائحة كورونا**"

على رأسهم رئيس المركز وطاقمه الإداري والفني على الجهود المبذولة لتنظيم وانجاح فعليات الملتق، شاكرين لهم حسن التعاون والاهتمام.

كما لا ننسى في هذه المناسبة توجيه كل الشكر وبالغ الاحترام الى الجامعات المشاركة

- جامعة الاسراء-كلية العلوم الادارية والمالية غزة – فلسطين.
- المركز الليبي للبحوث الاقتصادية – ليبيا
- المركز المتعدد التخصصات للبحث في حسن الأداء والتنافسية جامعة محمد الخامس بالرباط – المغرب

وكذلك إلى كل الأساتذة والأكاديميين المشاركين في إنجاح فعليات هذا الملتقى سواء بصفتهم مؤطرين من اللجنة العلمية والتنظيمية أو متدخلين بدراستهم القيمة لإثراء موضوع الملتقى وذلك بتسليط الضوء على إشكالاته المتعددة ومحاوره المتفرعة.

تقديم المؤتمر

أحدثت جائحة كورونا أشد كساد اقتصادي شهده العالم منذ عقود، وبسبب عمق الأزمة وشدتها فهي تدفع نحو تحول الاقتصادات النامية والصاعدة إلى الانكماش، برغم أنها تمتعت بمعدلات نمو كانت هي الأعلى عالميًا قبيل حلول الأزمة، وحافظت عليها برغم ظروف الحروب التجارية بين الاقتصادات الكبرى، تزامنًا مع تزايد مشكلات الديون، وتراجع أسعار السلع الأولية والأصول، في سنوات ما قبل كورونا.

ما يمر به الاقتصاد العالمي في الوقت الحالي يمثل أزمة غير مسبوقة منذ أزمة الكساد الكبير في عشرينيات وثلاثينيات القرن الماضي، أو ما قبلها. فقد تسبَّبت جائحة كورونا (كوفيد-19) في انهيار النشاط الاقتصادي العالمي، على الرغم من تدابير التحفيز ومن المرجّح أن يظل الكساد الذي أذكته الجائحة عقبة كأداء أمام .الاقتصادي منقطعة النظير التي تتخذها الحكومات الاقتصاد لسنوات مقبلة. وليس بالأمر السهل تحديد المسار الذي سيسلكه الاقتصاد العالمي في طريقه نحو التعافي، كونه يرتبط بشكل رئيسي بطول أمد استمرار فيروس كورونا كتهديد عالمي.

يحاول المؤتمر الإجابة عن هذه التساؤلات من خلال تسليط الضوء على الواقع الاقتصادي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والأزمات المتعاقبة وأخرها أزمة كورونا. وكذلك سيتناول المؤتمر عدة محاور ومواضيع، حيث سيركز على واقع الاقتصاد في الشرق الأوسط، والأزمات الاقتصادية المتعاقبة والعولمة والقوى الاقتصادية وكذلك آفاق وآليات التعافي الاقتصادي، ومدى تأثير العلاقات السياسية ودور الاقتصاد فيها، الابتكار وريادة الأعمال ودورهما في النمو الاقتصادي، ودور تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في عملية التنمية، بالإضافة إلى التحول الاقتصادي الأخضر، وكذلك الحديث عن مستقبل الاقتصاد في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

رؤية المؤتمر:

التميز في البحوث العلمية وتسليط الضوء على الواقع الاقتصادي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتقديم تصور للخروج من هذه الأزمة.

رسالة المؤتمر:

السعي إلى البحث عن آليات لدراسة واقع الاقتصاد في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ووضع آفاق وآليات التعافي الاقتصادي، وتقديم تصور حول مستقبل الاقتصاد في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا،

الأهداف العامة المؤتمر:

1. التعريف بالواقع الاقتصادي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بعد أزمة كورونا.
2. استكشاف دور تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في عملية التنمية
3. تزويد أصحاب القرار بسبل وآليات إحداث التنمية في فلسطين.
4. تسليط الضوء على دور المؤسسات العربية والدولية في تحقيق النمو الاقتصادي.
5. المساهمة في وضع حلول للمشاكل التنموية.
6. استكشاف دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في إحداث عملية التنمية

محاور المؤتمر:

المحور الأوّل: و اقع الاقتصاد في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

- الواقع الاقتصادي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
- الأزمات الاقتصادية المتعاقبة
- العولمة والقوى الاقتصادية
- دور المؤسسات الدولية
- التشريعات والأنظمة ومدى ملاءمتها.

المحور الثاني : آفاق وآليات التعافي الاقتصادي

- العلاقات السياسية ودور الاقتصاد فيها
- الابتكار وريادة الأعمال ودورهما في النمو الاقتصادي.
- دور تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في عملية التنمية.
- دور الدولة والمنظمات في التعافي الاقتصادي والاجتماعي
- التحول الاقتصادي الأخضر

المحور الثالث : مستقبل الاقتصاد في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

- الاقتصاد في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بعد الجائحة
- مستقبل المنطقة العربية
- التحوُّل إلى التكنولوجيات الرقمية.
- دور الشركات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال في الأزمة

التوصيات:

- أولا: ضرورة تعزيز التعاون والتنسيق بين كافه القطاعات الاقتصادية لتجاوز أزمة جائحة كورونا، وتوفير المناخ الأمن من خلال اتخاذ الإجراءات الاحترازية في كافة الوحدات الاقتصادية لحماية الموظفين والزبائن، وتجنب الغلق الكلي في الأزمات.
- ثانيا: ضرورة العمل على تشكيل مركز معلومات لإدارة الأزمات والكوارث لتجميع كافة المعلومات من كافه المؤسسات المختصة لإمداد صناع القرار بالمعلومات الدقيقة في التنبؤ بالأوضاع المستقبلية للقطاعات الاقتصادية المختلفة ووضع الحلول المناسبة لها لتجاوز الأزمات.
- ثالثا: دعم القطاعات الإنتاجية ذات الأُثر الاقتصادي الأكبر حال امتداد أثر الأزمة من خلال أدوات السياسة الاحترازية الكلية عبر خفض تدريجي ومدروس ومؤقت لأوزان المخاطر الخاصة بها في إطار متطلبات رأس المال.
- رابعا: الإسراع بالإصلاح الضريبي وترشيد الإنفاق العام لتوفير موارد مالية لدعم التعافي في المستقبل وعدم الإضرار بالاستدامة المالية.
- خامسا: إطلاق حوارا وطنيا شاملا يشارك فيه القطاع الخاص بشكل فعلي دوري ومتواصل لينتج عنه فكر اقتصادي جديد يتم خلاله التركيز على الحد من الفقر والبطالة والهجرة، و دعم التنمية الاقتصادية، وتوفير المناخ الاستثماري الايجابي للقطاع الخاص.
- سادسا: إعداد رؤية إستراتيجية محددة المسارات توضح كيفية التحول الرقمي في المؤسسات مع ضرورة دعم وتعزيز البيئة التكنولوجية بمعدات وأجهزة تتناسب ومتطلبات هذا التحول مع رصد موازنات مالية كافية لتجهيز البيئة التكنولوجيا لتتلاءم مع متطلبات التحول الرقمي.
- سابعا: بلورة استراتيجية تشاركية ومندمجة بعيدة المدى لدمج الاقتصاد غير المهيكل، يتم في إطارها المزاوجة بين مقاربتي التحفيز والزجر، مع خلق الآليات وتوفير الوسائل الكفيلة بتنزيل هذه الاستراتيجية بشكل سليم.
- ثامنا: العمل على إحياء النظام الإقليمي العربي وتطويره على أسس جديدة بحيث تقوم بين العرب وحدة حقيقية تجمع بين قوة القرار السياسي وبين الرغبة الصادقة في حمايته، والاستماتة في تحقيق أهدافه وبين القوة الاقتصادية وعدالة توزيع الثروة وتحويل رأس المال. والسعي لخلق حالة من التوازن الإقليمي الذاتي.

- تاسعا: القيام بجهد حقيقي للإصلاح السياسي والاقتصادي وعلى أساس تقديم المصالح القومية والوطنية على المصالح الفئوية والنخبوية الضيقة، والعمل على النهوض بالاقتصاد العربي عن طريق إلغاء خصخصة الاقتصاد العربي بقطاعاته المختلفة، وتحسين البنية التحتية الاقتصادية وتطويرها وترشيد الاستهلاك وتشجيع المنتج العربي الوطني ودعم الصادرات والتقليل من الواردات وتشجيع الاستثمار وعمل برامج تنموية تنمي قدرات الشباب العربي في مجالات مختلفة مثل الاستثمار والصناعة والزراعة والتجارة، ويمكن الاقتداء بالاقتصادات المتطورة.
- عاشرا: التحرك العربي بكافة السبل ووضع خطط وبرامج تساهم في النهوض بالاقتصاد العربي وتطوره، والعمل على خلق فرص عمل لإنقاذ الكفاءات والأيدي العاملة عبر جلب الدعم المالي الخارجي غير المسيس وعمل مشاريع استثمارية وبرامج تشغيلية تستوعب العاطلين عن العمل، وتحسين جودة التعليم بما يتلائم مع متطلبات السوق والتكنولوجيا الحديثة، بالإضافة لزيادة الاستثمارات وتطوير القدرات الصناعية المحلية وزيادة الصادرات وتقنين الواردات .
- الحادي عشر: العمل السريع على وضع الضوابط والتوازنات الكفيلة بتوصيل المعلومات إلى كافة الأطراف ذات العلاقة، مع ضرورة تطوير التقارير المالية لتلبية الاحتياجات المناسبة لتعزيز الثقة بالنظام المحاسبي وإعداد التقارير المالية التفصيلية لتجنب توقف العمل وضمان الاستمرارية. ...
- الثاني عشر: ضرورة تنويع الاقتصاد العربي وعدم الاعتماد على قطاع واحد كقطاع رئيسي مع تنويع الشركاء التجاريين وتحسين البيئة الاستثمارية بخلق المناخ الاستثماري المشجع لجذب مختلف الاستثمارات.و تنمية القطاع الخاص وتفعيل دوره التنموي
- الثالث عشر: ضرورة تبني المزيد من أدوات التعاون الإلكتروني (أدوات الاتصالات الإلكترونية، أدوات المؤتمرات الإلكترونية، أدوات تنسيق التعاون) كبديل للعمل التقليدي في حالة اي أزمات مستقبلية مشابهه تجبر المنظمات على العمل عن بعد وذلك لضمان استمرارية العمل الحر.
- الرابع عشر: تسخير أجندة التكامل التجاري الإقليمي في تمكين الإصلاحات المحلية بما يُمكن من تحقيق النمو وفرص العمل والاستقرار بالمنطقة.
- الخامس عشر: الاستعداد لما بعد كورونا من خلال تبني بديل سياحي جديد يعتمد على توظيف الموارد والتراث الطبيعي لتشجيع السياحة البيئية من خلال تأهيل المواقع السياحية المهملة.وإعادة التفكير في السياسات الاجتماعية والاقتصادية التي تهدف إلى تعزيز التكامل التجاري وخفض الاعتماد على النفط والاستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة ...

فهـــرس المحتـويات

المداخلات	الصفحة
أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على أبعاد التنمية المستدامة أثناء جائحة كرونا في سلطنة عمان د.أحمد الحضرمي د.ليلى العبرية سلطنة عمان	1
جامعة الاستقلال تتحدى جائحة كورونا بالتعليم التكنولوجي الرقمي خالد طه محمد ظاهر جامعة الاستقلال اريحا – فلسطين	18
جائحة كورونا وتداعياتها على الوضع الاقتصادي في فلسطين أ.د علي عبد الله شاهين جامعة الاسراء - غزة – فلسطين د. مهدي محمود كلثوم جامعة القدس ابو ديس - فلسطين	27
ازمة كورونا وو اقع الاقتصاد في العالم العربي قراءة في التحولات الراهنة هشام مصباح جامعة قسنطينة 2 الجزائر	40
دور إستر اتيجيات الريادة في تحقيق الميزة التنافسية في القطاع الخاص المساهم بالنمو الاقتصادي بغزة د. حازم أحمد فروانة د. احمد الفقه، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان الجزائر كامل أيمن عليوة، جامعة الجزائر 3	49
درجة تو افر معايير الريادة الاستر اتيجية في المؤسسات الاقتصادية بمحافظات غزة في ضوء جائحة كورونا من وجهة نظر العاملين فيها د. فرج إبراهيم حسن أبو شمالة د. إبراهيم فرج إبراهيم أبو شمالة غزة - فلسطين	80
التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا على النظام السياسي العربي د. كمال محمد الشاعر جامعة فلسطين- غزة	103

العامل الاقتصادي في العلاقات العربية الإسر ائيلية د. محمود رياض الأسطل غزة - فلسطين	121
دوروسائل التواصل الاجتماعي في ترويج إشاعات جائحة كورونا د. بوغازي فريدة د. بوغليطة الهام د. سلطان كريمة جامعة سكيكدة-الجزائر	136
دورتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في تفعيل أبعاد التنمية المستدامة في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل د. بوعباش سهام د. بوعتلي محمد المدرسة العليا للتسيير والاقتصاد الرقمي، الجزائر	149
دورالسياسات المحاسبية في ظل جائحة كورونا علي إيرادات النفط بالمنطقة الغربية الليبية دراسة حالة(شركة الزاوية لتكرير النفط) د. انتصار الكوني الحاج البشتي، جامعة الزاوية- ليبيا	165
مستقبل الاقتصاد في قطاع غزة في ظل جائحة كورونا م. عدنان فضل الهندي الباحثة هند عدنان أبو نجيلة غزة - فلسطين	189
مدى توجه المرأة الليبية نحوريادة الأعمال- دراسة ميدانية لكلية الاقتصاد العجيلات- ليبيا د. فتحية رمضان أبوسفريتة، المركز الليبي للبحوث الاقتصادية	203
و اقع القطاعات الاقتصادية المغربية في ظل أزمة كورونا: القطاع السياحي نموذجا أ.د. صباح سرغيني ط.د. سكينة البقالي ط.د أنس خياطي جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، المغرب	222
مساهمة بطاقة الأداء المتوازن المستدام في التوجه نحو الاقتصاد الأخضروالتعافي من covid-19 – الشركة السعودية للصناعات الأساسية SABIC أنموذجا– د. بن أحمد سعدية جامعة أحمد زبانة، غليزان / الجزائر ط.د. ميلود بن خيرة جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر	235

أثر تكنلوجيا المعلومات والاتصالات على ابعاد التنمية المستدامة أثناء جائحة كرونا في سلطنة عمان

الدكتور: أحمد بن سعيد الحضرمي
أستاذ مساعد بالدوام الجزئي -جامعة الشرقية

الدكتورة ليلي سويد العبرية
وزارة التربية والتعليم
سلطنة عمان

الملخص:

جاءت الدراسة بهدف التعرف على أثر تكنلوجيا المعلومات والاتصالات على أبعاد التنمية المستدامة في سلطنة عمان، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي عن طريق استعراض الواقع وتحليله، واستخدمت الاستبانة كأداة مكونه من 21 فقرة موزعة على ثلاثة محاور، تم تطبيقها على عينة قوامها 102 فرداً من الذكور والإناث، وأظهرت نتائج الدراسة ما يأتي:

- أثبت الدراسة الحالية بأن تكنلوجيا المعلومات والاتصالات لها أثر كبير ودور عظيم في أبعاد التنمية البشرية المستدامة من خلال ما تقوم به من مهام.
- أثبت الدراسة بأن ترتيب أبعاد التنمية البشرية جاءت على التوالي (الاجتماعي – الاقتصادي – البيئي) بما يشير أهمية المجتمعات ودورها الفاعل.
- أثبت الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في أثر تكنلوجيا المعلومات والاتصالات على ابعاد التنمية المستدامة في سلطنة عمان عند مستوى 0.05 بين أفراد العينة يرجع لطبيعة المؤهل الدراسي، كما أثبت بوجود فروق ذات دلالة إحصائية في أثر تكنلوجيا المعلومات والاتصالات على ابعاد التنمية المستدامة في سلطنة عمان عند مستوى 0.05 بين أفراد العينة بين الجنسين (الذكور والإناث) لصالح الإناث.

ويوصي الباحثان بضرورة الاهتمام الكبير بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وفرضها بقوة على المستوى الداخلي والاقليمي، وتذليل الصعاب والتشريعات القانونية التي تعيق استخدامها .

الكلمات المفتاحية: التكنلوجيا، تكنلوجيا المعلومات والاتصالات، التنمية، التنمية المستدامة

Abstract:

The study came with the aim of identifying the impact of information and communication technology on the dimensions of sustainable development in the Sultanate of Oman, and to achieve the objectives of the study, the researcher used the descriptive and analytical approach by reviewing the reality and analyzing it. He used the questionnaire as a tool consisting of 21 paragraphs distributed on three axes, and applied it to a sample of 102 individuals from Male and female, the results of the study showed the following:

- The current study proved that information and communication technology has a great impact and a great role in the dimensions of sustainable human development through its tasks.
- The study proved that the order of the dimensions of human development came in a row (socio-economic and environmental), indicating the importance of societies and their effective role.
- The study demonstrated that there are no statistically significant differences in the impact of information and communication technology on the dimensions of sustainable development in the Sultanate of Oman at a level of 0.05 among the sample members due to the nature of the academic qualification, as well as the existence of statistically significant differences in the impact of information and communication technology on the dimensions of sustainable development in the Sultanate. Oman is at a level of 0.05 among the male and female respondents in favor of females.

The researchers recommend the need for great attention to information and communication technology, and to force it strongly on the internal and regional levels, and to overcome the difficulties and legal legislation that hinders its use

.Key words:... Technology, information and communication technology, development, sustainable development

مقدمة

يشهد العالم تطورا مذهلا ومتسارعا في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فهي المحرك الرئيس للتغيير في جميع دول العالم، حيث بات يعرف العصر الحالي بعصر الثورة الصناعية الرابعة، فأصبح التطور والتقدم في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وتعزيز استخدامها؛ يعتبر القاعدة الأساسية الصلبة للبنية الاقتصادية في أي دولة فبدونه يعد تخلف في المجال التكنولوجي الناتج عن وجود فجوات اقتصادية وسياسية بل أصبح في ظل وجوده تخلف رقمي بسبب ما يخلفه من فجوات رقمية، إن أهم ما يميز منظومة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات هو التأقلم، والسرعة الكبير المصحوبة له في جميع الاجهزة والمعدات والبرامج المستخدمة وسرعة الانتشار في كافة القطاعات الاقتصادية وعمق تغلغلها في بنية المجتمع مما يضفي صعوبة في محاولة دراسة تأثيرها على المجتمع.

إن أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تكمن في ارتباطها الوثيق بكل مجالات النشاط الإنساني، ومن أهم ايجابياتها أنها وسيلة لتمكين المجتمعات من تحقيق وتلبية احتياجاتهم الأساسية، ومساعدة الناس في استخدام طاقتهم الكامنة بشكل كبير (عبداللطفي مرتضى،2018) والتشاركية من أكثر الصفات والسمات التي تتيح وتمكن المتصل بالتشارك بجميع المعلومات التي يود أن يوصلها إلى الشخص الآخر وسهولة التفاعل والتأثير، كذلك صفة التزامنية فهي غير مرتبطة بوقت معين حيث يتمكن كل فرد إرسال واستقبال الرسائل في الوقت الذي يناسبه سواء بتواجد المشاركين الاخرين على اجهزتهم أم لا(العريمي وليد، 2020).

هذا وقد أصبحت تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات ذات قيمة كبيرة في حياة الإنسان فهي تعد بمثابة الماء والهواء لذلك الإنسان فلا يستطيع أن يصحى من نومه أو يخرج من بيته إلا وفي يديه هذه الأجهزة، كما أن رجال الأعمال والمستثمرين في كافة قطاعات الأعمال لا يستطيعوا ممارسة أعمالهم بيسر إلا بوجدها، كما أن لها دور أساسي في إحداث الكثير من التغيير في جميع مناحي الحياة وتحقيق التغيير في المجتمع، حيث استبدل الغالبية العظمى من الناس في تعاملاتهم الشخصية التي تتم وجها لوجه بغيرها من التعاملات التي تعتمد على التكنولوجيا الرقمية، وهذا ما أدى إلى إطلاق عصر التكنولوجيا الرقمية على العصر الذي نعيشه اليوم.

لذلك نجد أن هناك دور فاعل لا يمكن نكرانه تلعبه وسائل التكنولوجيا والاتصالات على كافة المستويات في الحياة؛ فهي تساعد على تحقيق الكثير من المجالات الحياتية، كما أنها تسعى إلى المساعدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال دفع الجهد الموجه لهذا النوع، وقد لا يمكن تحقيقهما إلا إذا تم نشر تدابير جذرية في سبيل ذلك، فالفجوة الرقمية العالمية تعد مظهراً من مظاهر المجتمعات غير المتساوية في العديد من البلدان وهو مقياس لفشل الكيانات السياسية فيها.

وفي ضوء ما تقدم؛ يأتي البحث الحالي كمحاولة علمية وعملية للكشف عن الأثر والدور الكبير الذي تحدثه تكنلوجيا المعلومات والاتصالات على ابعاد التنمية المستدامة في سلطنة عمان، من خلال استعراض المعلومات والبيانات المتعلقة بالموضوع.

مشكلة البحث:

إن العالم في سباق مستمر مع التكنولوجيا التي أصبحت من أهم مُقوِّمات تطوير الدول، الأمر الذي ساهم في استقطاب أحدث التقنيات بلا شك من أجل تعزيز الابتكار والتنويع الاقتصادي في السلطنة، فقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات له من الأهمية الكبيرة كونه أحد القطاعات الواعدة، والتي تُسهم في دعم إستراتيجية السلطنة للتحول إلى مجتمع رقمي، وتحقيق المزيد من الكفاءة، وتوسيع نطاق الأعمال؛ مما يُعزِّز كافة خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في السلطنة فرؤية عمان 2040جاءت مستلهمة من الرؤية السامية لقائد البلاد، أراد لها من بلورة وصياغة بإتقان ودقة عالية في ضوء التوافق المجتمعي الواسع ومن خلال مشاركة فئات المجتمع المختلفة، حتى تكون مستوعبة للواقع الاقتصادي والاجتماعي ومستشرقة للمستقبل بموضوعية؛ ليتم الاعتداد بها كدليل ومرجع أساسي لأعمال التخطيط في العقدين القادمين.

ومن يركز في أهداف ومحاور استراتيجية ورؤية عمان 2040 يجد أنها حرصت، و بشكل كبير على التنمية المستمرة المبنية على تقنية المعلومات؛ من خلال بناء مجتمع رقمي وتنمية قدرات أفراده ومهاراتهم المختلفة؛ لتمكينهم وبناء بنى تحتية تخدم قطاعات التنوع الاقتصادي من خلال إضفاء الطابع المحلي إلى تطبيقات إنترنت الأشياء، وتعزيز الحكومة الإلكترونية بجميع القطاعات وممارسة وتطبيق الخدمات الإلكترونية في السنوات المقبلة في معظم القطاعات والمجالات؛ فمعظم الركائز القائمة عليها قابلة للتحقُّق؛ للنهوض بالمجتمع الرقمي والنسيج العماني؛ وبالتالي تمكين الحكومة الذكية والخدمات، وتوفير نظام بيئي رقمي نشط وحيوي بقيادة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويتَّسم بالحوكمة.

لذلك أكدت الكثير من الدراسات والمؤتمرات والندوات على أهمية وأثر تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات بسلطنة عمان على التنمية بمختلف أشكالها وأنواعها، والاعتماد عليها يعد من الدعائم الأساسية لبناء ركائز وأعمدة المجتمع العماني وتطوراته الاقتصادية والثقافية والسياسية، فدراسة العريمي وليد (2020) أكدت على مدى توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تدعيم العلاقة بين المدرسة والمجتمع المحلي، وفي 2019 أكدت السلطنة في كلمتها أمام اللجنة الاقتصادية والمالية للجمعية العامة للأمم المتحدة على أهمية تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية المستدامة، وفي 2018 م أكد مؤتمر التكنولوجيا اهمية توظيف التقنيات الحديثة في طرح خدمات مبتكرة أمنة، ودورها المتعدد وكيفية الاستفادة منها في قطاع الاعمال من خلال بحث التحديات والمستجدات، وفي نفس العام أكد ملتقى "عُمانتل" السنوي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على التقنيات المستقبلية وطرق تطويرها، وفي 2020 جاءت الحلقة النقاشية لتؤكد على دور معرض «كومكس» في دعم الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات. كل المؤتمرات والدراسات واللقاءات اعلاه تؤكد أهمية تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في سلطنة عمان والجهود العظمية المبذولة من قبل الحكومة في سبيل تطبيقها للنهوض بالمجتمع؛ لذلك جاءت هذه الدراسة لتعطي إجابة واضحة لأثر هذه التقنية من خلال الإجابة على الأسئلة الآتية:

1. ما الإطار الفكري لمفهوم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؟
2. ما أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على ابعاد التنمية المستدامة أثناء جائحة كرونا في سلطنة عمان؟
3. ما ترتيب أبعاد التنمية المستدامة لأثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أثناء جائحة كرونا حسب إجابة عينة الدراسة؟
4. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على ابعاد التنمية المستدامة أثناء جائحة كرونا في سلطنة عمان يرجع لنوع الجنس أو المؤهل العلمي؟

أهمية البحث:

الأهمية النظرية: وتشمل الأطر الفكرية لمفهوم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وعلاقته بالتنمية وأبعادها المختلفة؛ كمحاولة علمية وعملية؛ لإثراء المكتبة العربية بدراسة حديثة حول أثر تكنولوجيا المعلومات، والاتصالات على أبعاد التنمية المستدامة أثناء جائحة كرونا في سلطنة عمان، في ضوء التطور العلمي السريع، الذي شمل مختلف جوانب الحياة.

الأهمية التطبيقية: وتتمثل في النتائج والتوصيات العلمية والعملية المتوقعة للبحث، والاستفادة من خلال معرفة أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على ابعاد التنمية المستدامة في سلطنة عمان؛ كونها ستسهم في إلهام، وتزويد صناع السياسات، ومتخذي القرارات في سلطنة عمان؛ لاتخاذ خطوات عملية بشأن معرفة الدور الكبير الذي تقوم به تقنية تكنولوجيا المعلومات، والاتصالات في تنمية الأفراد، والمجتمع من خلال أبعاد التنمية، وفق التطورات العالمية.

أهداف البحث:

- التعرف على الإطار الفكري لمفهوم تكنولوجيا المعلومات، والاتصالات.
- التعرف على أثر تكنولوجيا المعلومات، والاتصالات على أبعاد التنمية المستدامة في سلطنة عمان.
- التعرف على ترتيب أبعاد التنمية المستدامة؛ لإثراء تكنولوجيا المعلومات، والاتصالات حسب إجابة عينة الدراسة.

- التعرف على الفروقات بين أعضاء عينة الدراسة من خلال المؤهل، والجنس في تحديد الأثر الذي تتركه تكنلوجيا المعلومات، والاتصالات على أبعاد التنمية المستدامة في سلطنة عمان.

منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي الذي يقوم بوصف الحالة وتفسيرها، وكذلك من خلال تحليل الواقع والأدب النظري، واستخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات، والمعلومات.

حدود البحث:

- الحدود الموضوعية: اقتصرت على تكنلوجيا الاتصالات والمعلومات.
- الحدود الزمنية: 2020 / 2021م
- الحدود البشرية، والمكانية: عينة عشوائية شملت جميع محافظات سلطنة عمان.

مصطلحات البحث:

تحددت مصطلحات البحث فيما يأتي:

1. **تكنلوجيا المعلومات والاتصالات:**

تعرف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بأنّها: جميع التقنيّات التي تُستخدم في الاتصالات، ووسائط البث، وأنظمة إدارة المباني الذكيّة، وأنظمة المعالجة والإرسال، السمعيّة البصرية وغيرها، كما استخدمت مؤخراً للتعبير عن توظيف خطوط الاتصال، لنقل أنواع وصيغ متنوعة من البيانات، حيث يتم دمج الشبكات السمعيّة والبصريّة، وشبكات الحاسوب من خلال نظام مشترك للكابلات؛ مثل توفير خدمات الإنترنت، والهاتف، والتلفاز للمنازل والشركات من خلال كابل بصري واحد، مما يساهم في تقليل التكاليف بشكل كبير (مسالمة بشير،2020).

2. **التنمية:**

هي ارتقاء المجتمع، والانتقال به من الوضع الثابت إلى وضع أعلى وأفضل، وهي عملية تطور إلى الامام، وتحسن مستمر شامل أو جزئي، وهي عملية اقتصادية، واجتماعية وثقافية وسياسية وإدارية، وليست محض إنجازات اقتصادية فقط كما أنها شي ضروري، وهام لجميع المجتمعات؛ لتحقيق أهداف الناس والمجتمع وعلى رأسها تحقيق مستوى معيشة أفضل، كما أنها عملية شاملة تضرب جذورها في مختلف جوانب الحياة، وتنتقل بالمجتمع إلى مرحلة جديدة من التقدم، وهي عنصر أساسي للاستقرار الإنساني والاجتماعي (مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت، 2017).

ويعرّف الباحثان التنمية إجرائيا: بانها تلك العملية المستقرة، والمستمرة نحو الأفضل والتي تمس جميع جوانب الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، كذلك هي تحسين مستمر للمستوى المطلوب في ذلك المجال للوصول به إلى الرضى.

3. **التنمية المستدامة:**

يعرفها Gabriem (2008) على أنها ذلك النشاط المفعم بالحيوية، والذي يؤدي إلى أكبر قدر ممكن من الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية بمستوى أعلى مما كانت عليه، مع الحرص والحفاظ على الموارد الطبيعية المتاحة، وبأقل قدر ممكن من الأضرار، والإساءة إلى البيئة (القادر شيباني، محمد فلاق،2020).

ويعرف الباحثان التنمية المستدامة إجرائيا: بأنها مجموعة من الأهداف الأساسية، والأنماط المختلفة التي يتم من خلالها التعامل مع مجموعة أهداف حقيقية، وأساسية؛ لسعادة الإنسان والأجيال القادمة بطريقة مناسبة تتوافق مع أنماط الحياة المتقدمة التي فرضتها الثورة المعرفية والثورة الصناعية.

الدراسات السابقة:

1. دراسة العريمي وليد (2020) بعنوان مدى توظيف تكنلوجيا المعلومات والاتصال في تدعيم العلاقة بين المدرسة، والمجتمع المحلي في محافظة جنوب الشرقية بسلطنة عمان، هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى توظيف تكنلوجيا المعلومات والاتصال في تدعيم العلاقة بين المدرسة، والمجتمع المحلي في محافظة جنوب الشرقية بسلطنة عمان، استخدم الباحث المنهج الوصفي، والاستبانة كأداة في جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالدراسة وتم تطبيقها على عينة مكونة من (121) من أفراد المجتمع المحلي وتوصلت الدراسة إلى الآتي:

- إن واقع توظيف تكنلوجيا المعلومات في تدعيم العلاقة بين المدرسة، جاء بدرجة متوسطة بشكل عام ، توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) في استجابات عينة الدراسة تعزى لمتغير النوع الاجتماعي لصالح الإناث.لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) في استجابات عينة الدراسة تعزى لمتغير العمر المؤهل الدراسي والوظيفة.

2. دراسة غوال نادية، عدالة العجال (2019) بعنوان دور تكنولوجيا المعلومات، والاتصالات في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة بالجزائر، هدفت هذه الدراسة البحثية إلى تقديم رؤية شاملة حول تكنولوجيا المعلومات، والاتصالات والتنمية المستدامة، ومحاولة تقييم واقع تكنولوجيا المعلومات، والاتصالات في الجزائر، ومدى مساهمته في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة، وذلك بفتح آفاقا واعدة للاستثمار والتطوير في هذا القطاع، ومن شأنها وضع استراتيجيات، والسعي إلى وضع الإجراءات، والتدابير؛ لتفعيل جمع المعلومات في الجزائر، وتوصلا من خلال هذه الدراسة إلى أن الجزائر على الرغم من الجهود التي تبذلها في تنمية وتعميم قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إلا أنها لا تزال عاجزة عن مسايرة التطورات العالمية، فهي تحتاج لاستثمارات كبيرة من طرف الحكومة والقطاع الخاص، ولهذا من المتوقع أي زيادة في مستوى الإنفاق على هذا القطاع، سوف يؤدي إلى زيادة نسبة نمو الناتج الإجمالي المحلي، وتحسين الخدمة العمومية في مختلف المجالات الصحة، التعليم والتجارة، مما يحقق أبعاد التنمية المستدامة.

3. دراسة عبد اللطيف مرتضى (2018) تحقيق التنمية المستدامة عبر تقديم الخدمات الرقمية، دراسة استرشادية على المجتمع المصري، وقد هدفت هذه الدراسة على إلقاء الضوء على الاتجاه لتطبيق خدمات التكنولوجيا الرقمية، وعلى آلية تطبيقها من جانب المؤسسات، والدول لتحقيق التنمية المستدامة بها، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وأسلوب التحليل القياسي، وتوصلت الدراسة إلى النتائج الأتية:

- تبنت الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٠م إعلان الألفية للتنمية، والتي تبنتها ١٨٩ دولة من الدول الأعضاء، ومن ضمنها الدول العربية، وتعكس هذه الأهداف تطلعات المجتمعات، والأفراد إلى حياة أفضل عن طريق مجموعة من المبادئ، ولتحقيق هذه المبادئ لعبت شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) دوراً مهماً، ومركزياً في تحقيقها.
- التعرف على مدى التأثير الخاص بخدمات شبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والخدمات الرقمية في الإسهام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مصر، وقد لوحظ الأثر الإيجابي المتحقق مع زيادة حجم استخدام خدمات التكنولوجيا الرقمية.
- يشكل الدخل العائق الرئيسي بالنسبة للكثيرين في الوصول إلى استخدام شبكة الإنترنت. فلا تزال شبكة الانترنت بعيدة عن متناول ما يقرب من ٢ مليار شخص بسبب انخفاض مستوى الدخل لديهم، إلا أنه مع التحسن، والتطور المستمر للتكنولوجيا، والمتلازم مع التحسن المطرد في نسب الدخل العالمي، سيساعد ذلك على زيادة حجم استخدام شبكة المعلومات الدولية.

4. دراسة مؤمن محمد(2019) بعنوان أثر التكنولوجيا الحديثة على تنمية الموارد البشرية-المنشط نموذج، هدفت إلى معرفة أثر التكنولوجيا على تنمية الموارد البشرية من خلال نموذج المنشط، إذ تتمحور إشكاليته حول عالقة التكنولوجيا بتنمية الموارد البشرية، ودورها في هذه التنمية من خلال تناول تأثيرها الإيجابي، والسلبي في تنمية الموارد البشرية بصفة عامة، وتنمية شخصية المنشط بصفة خاصة؛ لتسليط الضوء على المتغيرات العالمية الجديدة، التي أفرزتها المعطيات الاقتصادية، والثورة التكنولوجية، فإذا كانت التكنولوجيا الحديثة اليوم بينت عن تحديات عالم الفكر الإنساني في سياق مجتمع المعرفة، وبرهنت

على قدرات الذكاء الاصطناعي وليد ثورة عالم النظم المعلوماتية والحسابات الدقيقة في تجسيد رفاهية العمل الإنساني، والرقي بمستوى الموارد البشرية في خدمة الإنسان للإنسان، ولا سيما دور المنشط الذي يشكل جزءاً لا يتجزأ من هذا النظام العالمي الجديد، فإنه مع ذلك خلقت بؤراً من الأبعاد الإشكالية السلبية في عالقة الإنسان بتكنولوجيا أصبحت تتجاوز إمكانياته، وقدراته على الحد من مساوئها المهددة للطبيعة الإنسانية.

التعليق على الدراسات السابقة

تمثل الدراسة الحالية جانباً مهماً من الجوانب التي تلامس واقع حياة الإنسان، ومن ينظر إليها يجد أنها تشابهت مع الدراسات السابقة المذكورة أعلاه في الأمور الآتية: كون الدراسة الحالية تناولت جانبين الجانب الأول: تناول تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، وتعريفاتها المتعددة والثاني: شق التنمية وأنواعها المختلفة من حيث المفاهيم، والمصطلحات والأطر النظرية الخاصة بها، والأبعاد الممثلة لها، كما تشابهت أيضاً مع الدراسات السابقة في المنهج المستخدم في الدراسة، وهو المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم بوصف وتحليل الواقع، كما تتفق الدارسة مع بعض الدراسات السابقة بشكل كبير من حيث تناولها موضوع الدارسة وهو تكنولوجيا الاتصالات، والمعلومات ومن حيث الاستفادة منها في تصميم الاستبانة وكذلك الإطار النظري للدارسة.

واختلفت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في كون الدراسة الحالية ركزت على جانب مهم، وهو الأثر الذي تحدثه تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في شتى مجالات الحياة، كما أن الدراسة الحالية أخذت الجانب التطبيقي من خلال تطبيق استبانة تم تطبيقها على عينة الدراسة، ويتم من خلالها معرفة أثر تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات على التنمية؛ للتوصل إلى وضع الحلول، والمقترحات لتنمية هذا الجانب، وتفعيله في جميع المؤسسات الحكومية والخاصة بالدولة، كما أن الدراسة الحالية تحاول أن تجمع بين الأطر النظرية، والتطبيقية لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، لذلك تم بناء الاستبانة وفقا للأطر النظرية، والدراسات السابقة التي طرحت في هذا المجال.

الإطار النظري:

تعتبر التنمية بكافة أنواعها ومسمياتها المختلفة، مستقبل الأمم في كل المجتمعات، وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات المحرك الرئيس للتغيير فيها، حيث أصبح التطور الذي ألم وسيطر على جميع العلوم والتكنولوجيا والمعلومات المختلفة، نقل العالم من التخلف إلى التطور وخاصة الدول الغربية قد نقلها من اقتصاد ما يسمى بالمعلومات الى ما يسمى باقتصاد المعرفة وصنّاعها، فتطور تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات بمختلف المجالات، عزز من استخدامها في كل أرجاء وشتى مناحي الحياة، فهي تعتبر القاعدة الأساسية للبنية الاقتصادية والثقافية في هذه الدول، لم يعد يقاس تخلف الدول بالتخلف التكنولوجي الناتج عن وجود فجوات اقتصادية فقط بل ترادف ذلك مع فجوات رقمية أو تخلف رقمي.

إن أهم ما يميز منظومة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات هو سرعة التغيرات الكبيرة في المعدات والبرامج المستخدمة، وسرعة الانتشار في كافة القطاعات الاقتصادية، وعمق تغلغلها في بنية المجتمع مما يضفي صعوبة في محاولة دراسة تأثيرها في المجتمع، وقد تم تعريف التكنولوجيا Technology على أنها مكونة من جزئين احدهما Techno والذي يقصد به التطبيق، وبِذلك يطلق على مفهوم التكنولوجيا هو العلم التطبيقي أو الأسلوب العملي، والثاني Logy أي العلم، ويتم دمج الجزئين معاً أو الطريقة الفنية لتحقيق غرض عملي، كما عرفت التكنولوجيا أيضا بأنها تشير إلى إمكانية التطبيق العملي للوسائل التي تتعلق بالتطورات الجديدة في العمليات أو العلمية المتطورة، والحديثة على اعتبار أن هذه الوسائل العملية غالباً تمثل الانتاج بالإضافة الى التقدم العلمي المؤثر في مختلف الأنشطة التي يمكن استخدامها فيها (الشريدة، 2010)، وتم تعريفها أيضا على أنها تحسينات في الأساليب الفنية التكنولوجية للإنتاج؛ لتمكن الوحدات الاقتصادية من زيادة وحدات الإنتاج بأقل الموارد.(Mcconnell&Bru,2018).

من خلال التعريفات السابقة لمفهوم تكنلوجيا المعلومات والاتصالات استنتج الباحثان عدة أمور تشمل هذه التعريفات من أهمها ما يأتي:

- إن تكنولوجيا المعلومات، والاتصالات تحتاج إلى جميع المعارف الأساسية بغض النظر عن نوعيتها، والتي يكتسبها الأفراد من خلال التطبيق الفِني والعلمي، بالإضافة إلى البنية التحتية؛ من منشآت وتجهيزات متطورة.
- إن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تستخدم جميع الموارد التي تتواجد في الطبيعة؛ لتحويلها إلى منتجات، وخدمات قابلة للاستخدام من قبل أفراد المجتمع لتحقيق الرفاهية بكل أنواعها.
- تنطلق التكنولوجيا من مجموعة أفكار، يتم صياغتها في شكل قوانيين ونظريات، ثم تسخر لتنتج موارد ذات قيمة عالية يتم من خلالها زيادة الإنتاج، وبالتالي توفير الوقت، والجهد وزيادة السرعة.

إشكاليات وتحديات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية

تطور العالم ودخوله إلى ما يعرف بالثورة الصناعية الرابعة أثار الكثير من الإشكاليات والتحديات التكنولوجية، والمعلوماتية والاتصاليتيه في هذا العصر، فمنها ما يعد إشكاليات، وتحديات مباشرة، ومنها ما يعدّ غير مباشرة، ومن أهمها (العلمي حسين،2013):

- الهجمات السيبيرانية: تعرّف بأنها أي نشاط تستخدم فيه الحواسيب أو الشبكات كأداة أو هدف أو مكان لممارسة النشاط الإجرامي مثل تهريب المخدرات، وغسيل الأموال، والإساءة للمجتمعات أو الحكومات، وما تقوم به المنظمات الإرهابية من عمليات تجنيد، وتخطيط وتنفيذ أعمال إرهابية من خلال التواصل، والتعارف عن طريق الانترنت، وكذلك الهجمات الالكترونية على المنشآت وعلى الدول، وتعطيل المصالح وتخريب الشبكات والبنوك وغيرها من المنشآت الحيوية، يحتاج لمثل هذا النوع من الأمن الذى يواجه جرائم الفضاء، والذى سيكون معني بحماية المواطن، و الوطن ومكتسباته، وخاصة أن الحرب اليوم لم تعد تقتصر على حرب الأسلحة فقط، بل ظهر بما يعرف بالحرب الالكترونية وهى الحروب التي يتم تنفيذها من خارج الحدود، (السيد محمد،2014)

  ومن خلال ما تم ذكره آنفاً نسلط الضوء على الهجمات السيبيرانية التي تعرضت لها سلطنة عمان في عام 2018؛ واستطاع المركز الوطني للسلامة المعلوماتية أن يتصدى لها حيث بلغت 432,978 هجمة إلكترونية تعرض لها الفضاء السيبراني العُماني، و71,472 هجمة تعرضت لها المواقع الإلكترونية العُمانية،وأشار التقرير السنوي 2019 لوزارة التقنية والاتصالات الذي أصدرته مؤخرًا إلى أن الوزارة تعاملت مع 332 حادثة أمنية تم اكتشافها ومعالجتها، كما تم التصدي لأكثر من 14 مليار محاولة اختراق مشبوهة للفضاء السيبراني العماني منها: مليار و300 ألف محاولة اختراق مشبوهة تستهدف الشبكة الحكومية(المركز الوطني للسلامة المعلوماتية،2019).
- القرصنة التقنية وأمن المعلوماتي اختراق لأجهزة الحاسوب عبر شبكة الإنترنت، ويقوم بهذه العملية شخص أو مجموعة من الأشخاص لديهم خبرة واسعة في برامج الحاسوب، إذ يمكنهم بواسطة برامج مساعدة الدخول إلى حاسوب آخر، والتعرف على محتوياته. حيث تشكل خطراً كبيراً يهدد الملكية الفكرية تتمثل في انتهاك حقوق الغير، ممايمنعهم من استيفاء حقوقهم كاملة. إنه لمن السهل حماية ملكية الأشياء من معدات، وموارد طبيعية، لكن الأمر أكثر تعقيدًا بالنسبة لحماية الملكية الفكرية، وبدون تشريع واضح عملي، وسهل التطبيق ستُهتزّ أركان الرأسمالية القائمة على المعرفة.
- هجرة الأدمغة أو هجرة العقول هو من المصطلحات المهمة في أي دولة، وهو مصطلح يطلق على هجرة العلماء، والمتخصصين في مختلف فروع العلم من بلد إلى آخر طلباً لرواتب أعلى أو التماساً لأحوال معيشية أو فكرية أفضل، وعادة ما تكون هجرة الأدمغة من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة، وقد قامت الجمعية الملكية البريطانية بابتداع مصطلح «هجرة الأدمغة» لوصف هجرة العلماء من المملكة المتحدة إلى الولايات المتحدة، وكندا في خمسينيات وستينيات القرن العشرين الميلادي ، حيث تشكل هجرة الأدمغة جزاءمهماً من التدفق المعرفي في عصر العولمة، وتتأثر بالتحولات في البيئات التمكينية الجاذبة منها أو الطاردة، فالحاجة

للكفاءات، والخبرات، والموارد البشرية ازدادت بشكل ملحوظ في جميع أرجاء العالم، بما في ذلك أوروبا، والولايات المتحدة الأمريكية التي لم تعد قادرة على إنتاج المهارات محلياً، وأصبحت تبحث عنها في الدول النامية بشكل خاص(محمد عماره،2016)

- الفجوة الرقمية: ويطلق عليها أيضاً الفجوة الإلكترونية، وهو مصطلح حديث ظهر في علم الحاسوب وعلوم الاجتماع في بداية الألفية الجديدة، ويشير إلى الفجوة بين الذين بمقدورهم استخدام الإنترنت بسبب امتلاكهم المهارة اللازمة والقدرة المادية، وبين الذين لا يستطيعون استخدام الإنترنت، ويشير أيضاً إلى الفروقات بين من يملك التقانة، ومن لا يملكها، وهو يركز على سيادة بلدان ما بعد الثورة الصناعية على تقنيات الإنتاج بمختلف أشكالها مدعوماً بنتائج الثورة العلمية التكنولوجية.

من خلال ما سبق نستنتج أن جميع التحديات، والإشكاليات التي كانت تتعرض لها تكنلوجيا المعلومات، والاتصالات تعتبر ذات أهمية كبيرة جداً، حيث يبلغ ويمتد تأثيرها إلى أعماق الأعمال المتعلقة بالتنمية بمختلف أنواعها ومسمياتها، فمثلاً نجد أن التنمية الاقتصادية تتأثر بشكل كبير عند تعرض الآلات، والأجهزة المستخدمة في المصانع أو أجهزة الصرافة في البنوك لإحدى الهجمات السيبرانية فأن ذلك يؤدي إلى وقف وضعف البرامج التنموية في المجال الاقتصادي بصورة كبيرة جدا، كما ان التنمية سواء كانت السياسية أو الاجتماعية أو الثقافية أيضا تتأثر من ذلك بشكل كبير فهذا التحديات والاشكاليات المتعددة سوف تؤدي إلى وقف عجلة التنمية أو إخمادها أو إضعافها في الدول التي تواجه ذلك، بالإضافة إلى التنمية المجتمعية التي تعتبر جزء أساسيا من تكوين البلد فهجرت العقول الممثلة له إلى أي دولة أخرى، سيؤدي بلا شك إلى ترك فراغ وتأثير كبير في منظومة العقول الوطنية.

أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية

تعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أهم عوامل التنمية في العصر الحالي، فقد ساهمت بشكل كبير، وبطريقة فاعلة في تنمية وبناء اقتصاديّات العديد من البلدان المتقدمة والنامية التي تَعتمد على ما يعرَف باقتصادِ المعرفة، وهو الاقتصاد الذي يعتمد على رجاحة العقول وتقديرها، فإنَّ مؤشِّر تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات – كأحدِ الركائزِ الرئيسة لمؤشر اقتصاد المعرفة، تكمن أهميته، ودوره بشكل هام في تعزيز التنمية البشرية، والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأورد الكواز والطحان(2018) أهمية تكنلوجيا الاتصالات والمعلومات في النقاط الآتية:

- تساعد (ICT) في تسريع وتيرة التقدم المحرز في تنفيذ كل هدف من أهداف التنمية المستدامة (SDG) للأمم المتحدة السبعة عشر.
- تساهم في التنمية الاقتصادية إذ تسمح للمجتمعات، والأفراد بالوصول الى المعلومات، والمعرفة الموجودة في أي مكان بالعالم في نفس اللحظة تقريباً.
- تحقق نتائج على نطاقات واسعة وسريعة، وتتسم بالجودة والدقة، وبتكاليف لم تكن متخيلة منذ عقد واحد مضى. فهي وسائل لتوصيل سلع، وخدمات ذات جودة في مجالات الرعاية الصحية، والتعليم والمالية والتجارة والإدارة والزراعة.
- تعتبر أداة سهلة؛ لتوصيل منافع الإلمام بالقراءة، والكتابة، والتعليم، والتدريب في جميع دول ومناطق العالم، وخاصة المناطق الأكثر انعزالاً.
- تعتبر أداة ووسيلة هامة؛ لتجاوز الانقسام الإنمائي بين البلدان الغنية، والفقيرة من خلال القضاء على الفقر، والجوع، والمرض، والأمية والتدهور البيئي.
- تعمل على زيادة قدرة الأشخاص على الاتصال، وتقاسم المعلومات للمجتمع الإنساني.
- تمكن بالإضافة الى وسائل الإعلام التقليدية والحديثة الأشخاص المهمشين، والمعزولين من أن يعبروا عن رأيهم في المجتمع العالمي، بغض النظر عن الجنسية التي يحملونها أو انتمائهم العرقي أو القومي أو الديني، وبوسعها تمكين الأفراد، والمجتمعات، والبلدان من تحسين مستوى حياتهم على نحو لم يكن ممكناً في السابق.

من خلال ما تم ذكره سابقاً نجد أن تكنلوجيا الاتصالات والمعلومات لها دور فاعل جداً في دفع عجلة التنمية بكافة أهدافها، فهي وسيلة لدفع عجلة التقدم في جميع الأمور التي تقوم بها بدقة عالية، واتقان كبير وهي سهلة للوصول لجميع فئات المجتمع

بمختلف شرائحه المتعددة، وتدفع افراد المجتمع للحصول على أكبر قدر من المعرفة والمعلومات، كما أنها تتيح لجميع فئات المجتمع التعبير عن آراءهم في مختلف القضايا التي تخصهم.

أبعاد التنمية المستدامة

إن هدف التنمية المستدامة هو هدف عظيم، تسعى جميع الدول إلى تحقيقه وإظهاره بالصورة الجميلة المناسبة والصحيحة أمام الجميع، ويحتاج تحقيق هدف التنمية المستدامة إلى إحراز تقدم متزامن في مختلف المحاور الأساسية للحياة، والمتركزة في أربعة أبعاد أساسية، وهناك ارتباط وثيق فيما بين هذه الأبعاد المختلفة، والإجراءات التي تتخذ في إحداها من شأنها تعزيز الأهداف في بعضها الآخر، ولا يمكن اعتماد التنمية المُستدامة على جانب واحد دون آخر فمثلاً الاعتماد على البعد البيئي فقط، وانما تشمل أيضاً جوانب اقتصادية واجتماعية، وهي تنمية ذات أبعاد رباعية مترابطة، ومتكاملة تتمثل بالبعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي(غوال نادية، عدالة العجال،2019) والبعد التكنلوجي .

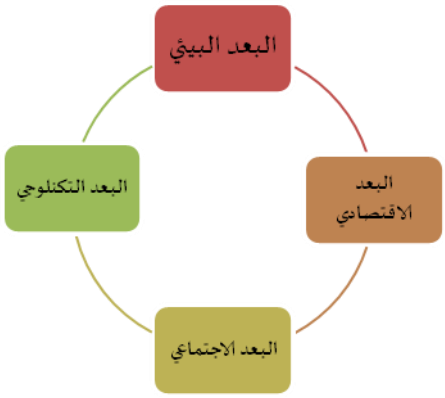

شكل رقم (1)

1. البعد الاقتصادي:

إن البعد الاقتصادي من الأبعاد ذات التأثير الكبير على حياة الأفراد ويقصد بها الاستدامة واستمرارية، وتعظيم الرفاه الاقتصادي للمجتمع لأطول فترة زمنية ممكنة بأقل جهد وزمن ومال، وذلك من خلال توفير جميع مقومات الرفاهية الإنسانية للأفراد بأفضل طريقة ونوعية، مثل: الطعام، النقل، المسكن والصحة، فهناك العديد من الدراسات التي بينت أن كلاً من إنتاج واستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يساهمان في تحقيق النمو الاقتصادي، فتلك الدراسات بأنواعها المختلفة قدمت الكثير من المؤشرات والدلائل التي تؤكد أن الإنتاجية الحقيقة يتم الحصول عليها من خلال الخبرة المستفيضة في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (محمد نائف محمود، 2015) فأصبحت اليوم ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتنمية الاقتصادية ومكنوناتها، فالتحول إلى الاقتصاد الرقمي على أساس المعرفة وبدافع السلع والخدمات الجديدة هو عامل للنمو والتنافسية العالمية وخلق فرص العمل المتعددة، وهذا ما أشارت إليه منظمة التعاون والتنميةOECD حيث أثبت الأثر الإيجابي المحتمل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات .(Xavier&Massin, 2007)

وللبعد الاقتصادي محاور أساسية تتمحور أعماله جميعها حوله، وهي أساس وجوده ولا بد من وجودها. صنفها أبو زنط ماجدة وغنيم عثمان (2007) في الآتي:

شكل رقم (2)

2. البعد البيئي

يركز البعد البيئي للتنمية المستدامة على مراعاة الحدود البيئية بحيث يكون لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك، والاستنزاف، وإن تحقيق التنمية المستدامة رهين بمكافحة مظاهر التدهور البيئي المنتشرة في البيئة المحيطة، وذلك بمحاربة التلوث الناتج بفعل الاستهلاك الإنساني والتعرية، والتصحّر الناتجة من استهلاك الإنسان للبيئة بطريقة خطأ، وهي عمليات أساسية لحماية البيئة وضمان توازنها، ولا يمكن أن يتحقق هذا بكيفية فعّالة إلا باعتماد الإجراءات الوقائية وتكثيفها، فالبعد البيئي للتنمية المستدامة يتمثل في رسم الخطط الصحيحة في الحفاظ على الموارد الطبيعية، والاستخدام الأمثل لها على أساس مستديم، والتنبؤ لما قد يحدث للنظم الإيكولوجية من جراء التنمية، وذلك بغرض الاحتياط والوقاية.

لذلك يتمثل البعد البيئي للتنمية المستدامة في الحفاظ على الموارد الطبيعية، والاستخدام الأمثل لها على أساس مستديم، والتنبؤ لما قد يحدث للنظم الإيكولوجية من جراء التنمية، وذلك بغرض الاحتياط والوقاية، ويتمحور البعد البيئي حول مجموعة من العناصر تتمثل في الآتي (حرفوش سهام، وآخرون،2008):

شكل رقم (3)

3. البعد الاجتماعي

تتميز التنمية المستدامة بهذا البعد بشكل خاص، وهي تسعى إلى تحقيق الاستقرار في النمو السكاني، بحيث لا تشكل ضغطاً على البيئة ومواردها، وكذا تحقيق قدر من الرفاهية من خلال تحسين الخدمات الصحية، والتعليمية وتحقيق الأمن والتوازن بين مختلف المناطق والأقاليم، وضرورة عملية الإنصاف والعدل، والقيام باختيارات النمو وفقا لرغبات الأجيال القادمة، وضمان أكبر قدر من المشاركة الشعبية في تسيير شؤونهم، وتعزيز مبدأ التضامن واحترام حقوق الإنسان والأقليات والديانات، وتعزيز أكبر لدور المرأة، إذ يتوجب على الأجيال الراهنة النظر إلى ما يسود العالم من تطورات مختلفة، والعمل على التأقلم عليها ومساندتها.

ومن ينظر إلى هذا البعد بتمعن كبير يجد أن كلاً من البعدين البيئي والاقتصادي يرتبطان بشكل كبير بالبعد الاجتماعي الذي يمثله الإنسان أو الفرد، وفيما يلي أهم العناصر الأساسية التي تكونه بصورة حقيقية حسب ما وضعها كل من Ting Yu & Others (2013):

شكل رقم(4)

4. البعد التقني:

يشير إلى ذلك النمط من التنمية الذي ينقل المجتمع إلى عصر من الصناعات، والتقنيات النظيفة التي تستخدم أقل قدر ممكن من الطاقة، والموارد وتنتج الحد الأدنى من الغازات الضارة، حتى يتسنى الحد من التلوث، وتحقيق استقرار المناخ (مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت، مرجع سابق). من هنا نجد أن تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات لعبت دوراً كبيراً في تعزيز مفهوم التنمية المستدامة، حيث ساهمت في الكثير من التطور المهم لتحسين أداء المؤسسات الخاصة، كما عزّزت أنشطة البحث، وساهمت في تحديث أنماط المؤسسة الجديدة التي تشمل حاضنات التكنولوجيا، والمدن، وحفّزت النموّ الاقتصادي، وأوجدت الكثير من فرص العمل، مما حدّ من الفقر والبطالة، وسهل وضع البرامج الهادفة إلى تحويل المجتمع إلى مجتمع معلوماتي، والعمل لتحقيق أهداف إنمائية ألفية، كما لعبت الاتصالات دوراً كبيراً في تحقيق التنمية المستدامة، حيث ساهمت الإذاعة الريفية الموجهة للتنمية المجتمعية في تدريب المزارعين، ولا بدّ من الإشارة إلى دور شبكة الإنترنت، حيث إنّها ساعدت على ربط رجال التعليم والمرشدين بالباحثين، وبمصادر المعلومات، الأمر الذي ساهم في تحسين الإنتاج الزراعي(عبيات علا،2017).

اجراءات الدراسة الميدانية

عينة الدراسة: شملت الدراسة عينة عشوائية من مختلف شرائح المجتمع، بلغ عدد أفراد العينة المختارة (102) من أفراد المجتمع بسلطنة عمان ذكوراً وإناثاً.

أدوات الدراسة:

الأداة الرئيسة التي استخدمها الباحثان واعتمدا عليها هي الاستبانة؛ لمعرفة أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على أبعاد التنمية المستدامة في سلطنة عمان، وقد جاء تصميمها على شقين، الأول اختص بالبيانات الشخصية للعينة، أما الشق الثاني فتضمن على مجموعة من المحاور تمثلت في ثلاثة أبعاد رئيسة هي: (البعد الأول: الاقتصادي واحتوى على 7 فقرات، أما البعد الثاني: البعد البيئي واحتوى أيضا على 7 فقرات، البعد الاجتماعي واحتوى على 7 فقرات). استخدم الباحثان في الاستبانة مقياس ليكرت الثلاثي وهو عبارة عن مقياس ثلاثي يحتوي على ثلاث خيارات رئيسة هي: (موافق بدرجة كبيرة، موافق بدرجة متوسطة، موافق بدرجة ضعيفة). حيث تم ترميز النتائج بالجدول الآتي وفق المقياس.

جدول رقم (1)

المتوسط	1-1.66	1.67- 2.33	2.34-3
التقدير	قليلة	متوسطة	كبيرة

صدق وثبات الاستبانة: للتأكد من صدق الأداة، وثباتها قام الباحثان باختيار عينة عشوائية بسيطة مكونة من أفراد المجتمع، وقاما باستخراج الثبات وقياس الصدق بطريقة كورنباخ ألفا (Cronbach-ALPha) لحساب معامل الاتساق الداخلي وقد بلغ قيمته (0.609)، وهو معامل ثبات مرتفع نسبياً، ومناسب لأغراض البحث الحالي.

تم عرض الاستبانة بصورتها الأولية على لجنة مكونة من (7) أفراد من أعضاء هيئة التدريس، والقيادات العليا من مختلف الجامعات العربية، وطلب منهم إبداء مرئياتهم وملاحظاتهم حول مدى ملائمة الفقرات لقياس ما أعدت لقياسه، كما طلب منهم إضافة الفقرات التي يروها مناسبة.

هكذا توصل الباحثان الى صدق الاستبانة كأداة رئيسة للدراسة، وثباتها يضمن إجراء الدراسة والوصول الى نتائج سليمة وواقعية تحقق المطلوب.

تحليل ومناقشة بيانات الاستبانة

بعد أن قام الباحثان بتفريغ بيانات بحثهم إلكترونياً، استخدما الحقيبة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) في تحليل البيانات بالحاسوب، وكان السؤال الثاني: ما أثر تكنلوجيا المعلومات والاتصالات على أبعاد التنمية المستدامة في سلطنة عمان؟

وللإجابة على السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة (T) لتقديرات أفراد عينة الدراسة، والجدول الآتي يوضح ذلك:

1. المحور الأول: التغيير في الثقافة التنظيمية

جدول رقم (2)

م	الفقرات	المتوسط	الانحراف المعيارى	الترتيب	المستوى
1	تتنبأ لما قد يحدث للنظم الإيكولوجية من جراء التنمية.	2.827	.3801	3	كبيرة
2	تساعد على التنوع البيولوجي في البيئات المحيطة بالمجتمع.	2.721	.4506	5	كبيرة
3	تعمل على حماية الكائنات الحية النادرة في البيئة.	2.673	.5296	6	كبيرة
4	تساعد على معرفة الكوارث البيئية قبل حدوثها في المجتمع.	2.423	.6025	17	كبيرة
5	تحفظ البيئة من عملية اختلال التوازن البيئي.	2.625	.5060	9	كبيرة
6	تقلل من الانبعاثات الضارة عن طريق الاستثمار بالطاقة النظيفة.	2.750	.4569	4	كبيرة
7	تضع الأسس السليمة لمكافحة المشكلات البيئية	2.369	.6714	19	كبيرة
8	خفضت من نسب إصابات الموظفين في بعض الوظائف الميدانية.	2.577	.5341	12	كبيرة
9	ساهمت في تقريب التداوي للمصابين ببعض الامراض المستعصية.	2.442	.5883	16	كبيرة
10	ساعدت في نشر التعليم والتعلم بجميع نواحي البلاد.	2.442	.5883	16	كبيرة
11	سهلت التواصل بين جميع أفراد المجتمعات في جميع الأقطار.	2.625	.5430	9	كبيرة
12	ساعدت الكثير من الأسر الفقيرة الوصول إلى أصاحب الخير.	2.375	.6261	18	كبيرة
13	زادت من فرص التعليم وتقديم البرامج التدريبية والمحاضرات العلمية.	2.606	.5980	11	كبيرة
14	خففت من القيود التشريعية والقوانيين المقيدة بأنظمة الاعتراف بالتعليم عن بعد.	2.500	.6074	15	كبيرة

15	خفضت من نسب إصابات الموظفين في بعض الوظائف الميدانية.	2.635	.5225	8	كبيرة
16	ساهمت في تقريب التداوي للمصابين ببعض الامراض المستعصية.	2.538	.5560	13	كبيرة
17	ساعدت في نشر التعليم والتعلم بجميع نواحي البلاد.	2.673	.5109	7	كبيرة
18	سهلت التواصل بين جميع أفراد المجتمعات في جميع الأقطار.	2.913	.2825	1	كبيرة
19	ساعدت الكثير من الأسر الفقيرة الوصول إلى أصاحب الخير.	2.529	.5566	14	كبيرة
20	زادت من فرص التعليم وتقديم البرامج التدريبية والمحاضرات العلمية.	2.846	.3625	2	كبيرة
21	خففت من القيود التشريعية والقوانيين المقيدة بأنظمة الاعتراف التعليم عن بعد	2.615	.5271	10	كبيرة
المجموع		2.60495	0.523829	كبيرة	

من خلال الجدول السابق يلاحظ أن جميع عبارات المحور جاءت بدرجة كبيرة بالترتيب حسب الجدول السابق من حيث أثر تكنلوجيا المعلومات والاتصالات على أبعاد التنمية المستدامة في سلطنة عمان فالعبارات (1- 7) حملت البعد الاقتصادي، وترتيبها جاء كالآتي: تتنبأ لما قد يحدث للنظم الإيكولوجية من جراء التنمية، بمتوسط حسابي (2.827)، وعبارة تقلل من الانبعاثات الضارة عن طريق الاستثمار بالطاقة النظيفة بمتوسط حسابي (2.750)، وعبارة تساعد على التنوع البيولوجي في البيئات المحيطة بالمجتمع بمتوسط حسابي (2.721)، وعبارة تعمل على حماية الكائنات الحية النادرة في البيئة بمتوسط حسابي (2.673)، وعبارة تحفظ البيئة من عملية اختلال التوازن البيئي بمتوسط حسابي (2.625)، وعبارة تساعد على معرفة الكوارث البيئية قبل حدوثها في المجتمع بمتوسط حسابي (2.424)، وعبارة تضع الأسس السليمة لمكافحة المشكلات البيئية (التصحر، الحرائق...) بمتوسط حسابي (2.369). لذلك جاء متوسط محور التغيير في الهيكلة بدرجة كبيرة وهذا يدل على الأثر الذي يحدثه تكنلوجيا المعلومات والاتصالات على أبعاد التنمية المستدامة.

أما من حيث أثر تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات على البعد البيئي فجاءت العبارات من(8-15) بدرجة موافقة كبيرة أيضاً حسب الترتيب الآتي: خفضت من نسب إصابات الموظفين في بعض الوظائف الميدانية بمتوسط حسابي (2.635)، وعبارة سهلت التواصل بين جميع أفراد المجتمعات في جميع الأقطار بمتوسط حسابي (2.625)، وعبارة زادت من فرص التعليم، وتقديم البرامج التدريبية والمحاضرات العلمية بمتوسط حسابي (2.606)، وعبارة خفضت من نسب إصابات الموظفين في بعض الوظائف الميدانية بمتوسط حسابي (2.577)، وعبارة خففت من القيود التشريعية، والقوانيين المقيدة بأنظمة الاعتراف بالتعليم عن بعد بمتوسط حسابي (2.500)، وتساوت عبارتان ساهمتا في تقريب التداوي للمصابين ببعض الامراض المستعصية، ساعدت في نشر التعليم، والتعلم بجميع نواحي البلاد بمتوسط حسابي بلغ(2.442).

أما من حيث البعد الثالث(الاجتماعي) شمل العبارات من (16-21)، وتأثير تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات عليه أيضاً حسب إجابات أفراد العينة جاءت بدرجة كبيرة، وترتيبها كالآتي: عبارة سهلت التواصل بين جميع أفراد المجتمعات في جميع الأقطار، جاءت بمتوسط حسابي (2.913)، وعبارة زادت من فرص التعليم، وتقديم البرامج التدريبية والمحاضرات العلمية بمتوسط حسابي (2.846)، وعبارة ساعدت في نشر التعليم، والتعلم بجميع نواحي البلاد بمتوسط حسابي (2.673)، وعبارة خففت من القيود التشريعية، والقوانيين المقيدة بأنظمة الاعتراف التعليم عن بعد بمتوسط حسابي (2.615)، وعبارة ساهمت في تقريب التداوي للمصابين ببعض الأمراض المستعصية، بمتوسط حسابي (2.538)، وعبارة ساعدت الكثير من الأسر الفقيرة للوصول إلى أصاحب الخير بمتوسط حسابي بلغ(2.529).

أما السؤال الثالث فجاء بالشكل الآتي: ما ترتيب أبعاد التنمية المستدامة لأثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حسب إجابة أفراد عينة الدراسة؟ وللإجابة عن السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول رقم (3)

م	الفقرات	المتوسط	الانحراف المعيارى	الترتيب	المستوى
1	البعد الاقتصادى	2.6268	0.31511	2	كبيرة
2	البعد البيئى	2.5096	0.39149	3	كبيرة
3	البعد الاجتماعى	2.6786	0.29104	1	كبيرة
	المجموع	2.605	0.332		

من خلال الجدول السابق يلاحظ أن درجات متوسط المحاور الثلاثة وقعت في مستوى الموافقة الكبيرة فجاءت بالترتيب على النحو الآتي: حصل على المرتبة الأولى محور البعد الاجتماعي بمتوسط حسابي (2.678)، وثانيا جاء محور البعد الاقتصادي بمتوسط حسابي (2.626)، وفي الأخير جاء محور البعد البيئي بمستوى حسابي (2.509)، ولذلك نجد أن درجات المحاور السابقة تبرهن على الأثر الكبير لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على أبعاد التنمية المستدامة مما يدلل على أن العصر الحالي هو عصر التطور العلمي، وتأثيره يشمل جميع جوانب الحياة.

أما السؤال الرابع فجاء بالشكل الآتي: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على أبعاد التنمية المستدامة في سلطنة عمان يرجع لنوع الجنس أو المؤهل العلمي؟

جدول (4) يوضح الفروق بين مستويات النوع الاجتماعي

	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة ت	مستوى الدلالة
المحور الأول	أنثى	24	2.5119	.36218	102	-2.069	.041
	ذكر	80	2.6613	.29335			
المحور الثاني	أنثى	24	2.3512	.39960	102	-2.307	.023
	ذكر	80	2.5571	.37872			
المحور الثالث	أنثى	24	2.5893	.28042	102	-1.730	.087
	ذكر	80	2.7054	.29051			

من خلال الجدول السابق نستنتج أن الفروق بين مستويات الدلالة الإحصائية لجميع المحاور جاءت كالآتي: بالنسبة للمحور الأول الاقتصادي جاءت قيمة ت (-2.069) بمستوى دلالة (0.041)، وهي دلالة أقل (0.05) بما يدل على أن عبارات المحور الأول حسب نوع الجنس جاءت ذات دلالة إحصائية، وكذلك جاءت عبارات المحور الثاني بقيمة ت(-2.307) بمستوى دلالة (0.023)، وهي دلالة أقل (0.05) بما يدل على أن عبارات المحور الثاني البعد البيئي حسب نوع الجنس جاءت ذات دلالة إحصائية، في حين جاءت عبارات المحور الثالث البعد الاجتماعي قيمة ت(-1.130) بمستوى دلالة (0.087)، وهي دلالة أكثر (0.05) بما يدل أن عبارات المحور الثالث البعد البيئي حسب نوع الجنس جاءت غير دالة إحصائيا.

جدول (5) الفروق بين مستويات المؤهل العلمي

		مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
المحور الأول	بين المجموعات	.506	2	.253	2.628	.077
	داخل	9.721	101	.096		

	المجموعات					
	المجموع	10.227	103			
المحور الثاني	بين المجموعات	.346	2	.173	1.133	.326
	داخل المجموعات	15.440	101	.153		
	المجموع	15.786	103			
المحور الثال ث	بين المجموعات	.141	2	.070	.829	.439
	داخل المجموعات	8.584	101	.085		
	المجموع	8.724	103			

من خلال الجدول السابق يلاحظ أن قياس التناسق في محاور أثر تكنلوجيا المعلومات والاتصالات على أبعاد التنمية المستدامة سواء كان بين المجموعات أو داخلها، جاءت بمستويات متقاربة جداً في مستويات المؤهل العلمي، فقد جاء المحور الأول بمستويات متقاربة سواء كان لاختبار ت أو متوسط الدلالة أو متوسط المجموعات، وكذلك المحاور الأخرى بما يؤيد على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد العينة من حيث المؤهل الدراسي.

نتائج الدراسة:

إن تكنولوجيا الاتصال والمعلومات بمختلف أشكالها وأنواعها تعد بمثابة العمود الفقري لأي دولة بغض النظر عن مساحتها، وعدد سكانها ومقوماتها، فبعد إجراء الدراسة الحالية عن أثر تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات على أبعاد التنمية المستدامة في سلطنة عمان أثبت الدراسة الحالية بأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لها أثر كبير، ودور عظيم في أبعاد التنمية البشرية المستدامة من خلال ما تقوم به من مهام، والتي تركزت في الآتي:

1. سهلت التواصل بين جميع أفراد المجتمعات في جميع الأقطار العربية، والغربية على السواء بما ساعد ذلك على تحقيق الكثير من الاعمال.
2. أثبت الدراسة بإيجابية جميع محاور الدراسة، وأثبتت الأهمية الكبيرة، والفروقات الشاسعة التي تحدثها تكنلوجيا المعلومات والاتصالات على أبعاد التنمية المستدامة.
3. جاءت جميع أبعاد التنمية المستدامة متقاربة من حيث تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عليها، وهذا يثبت دورها الفاعل.
4. أثبت الدراسة ترتيب أبعاد التنمية البشرية على التوالي (الاجتماعي – الاقتصادي – البيئي) بما يشير أهمية المجتمعات ودورها الفاعل.
5. أثبت الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على أبعاد التنمية المستدامة في سلطنة عمان عند مستوى 0.05 بين أفراد العينة يرجع لطبيعة المؤهل الدراسي.
6. أثبت الدراسة بوجود فروق ذات دلالة إحصائية في أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على أبعاد التنمية المستدامة في سلطنة عمان عند مستوى 0.05 بين أفراد العينة بين الجنسين (الذكور والإناث) لصالح الإناث.

التوصيات:

5. حثت الجهات الرسمية على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومواكبة التطور في هذا الجانب، لما تحدثه من تأثير كبير.
6. ربط تحقيق الأهداف، والاستراتيجيات المتعلقة بالتنمية البشرية باستخدام أحدث الأجهزة المساعدة في مجال التكنولوجيا، والمعلومات.
7. العمل على تسهيل امتلاك خدمة تكنلوجيا المعلومات والاتصالات، ومواكبة التشريعات الحديثة في هذا الجانب.
8. فرض استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على مختلف الأنظمة، والأصعدة المستخدمة داخل البلاد من قبل الحكومة.

المراجع

1. أبو زنط ماجدة احمد ، غنيم عثمان محمد ،2007 ،التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، الأردن: دار الصفاء للنشر والتوزيع، ص39.
2. الشريدة، نادية عبد الجبار محمد، ،2010، متطلبات تطبيق تقنيات المعلومات والاتصالات ودورها في تعزيز نظامي المعلومات المحاسبي والرقابة الداخلية"، رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
3. العريمي وليد، 2020، مدى توظيف تكنلوجيا المعلومات والاتصال في تدعيم العلاقة بين المدرسة والمجتمع المحلي في محافظة جنوب الشرقية بسلطنة عمان، مجلة الفنون والآداب وعلوم الانسانيات والاجتماع العدد 53، الامارات
4. العلمي حسين،2013، دور الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير، الجزائر.
5. الكواز سعد، الطحان جاسم(2018) تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أداة للنمو الاقتصادي، مجلة جامعة جيهان-أربيل العلمية، اصدار خاص، العدد(2)، الجزء(C).
6. القادر شيباني، محمد فلاق،2020، واقع تبني منظمات الاعمال لأنموذج خلق القيمة المشتركة ودوره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة – شركة Novartis أنموذجا، مجلة الاقتصاد والبيئة، المجلد 3، العدد 3.
7. سهام حرفوش وإيمان صحراوي وريمة ذهبية بوباية (2008 (الإطار النظري للتنمية الشاملة المستدامة ومؤشرات قياسها، المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، 7-8 أفريل، سطيف، جامعة فرحات عباس: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.
8. عبداللطيف مرتضى،2018تحقيق التنمية المستدامة عبر تقديم الخدمات الرقمية دراسة استرشادية على المجتمع المصري، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الازهر، العدد 9.
9. غوال نادية، عدالة العجال(2019) دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة بالجزائر، مجلة الإستراتيجية والتنمية ، المجلد 09 / العـدد: 61 .
10. محمد نايف محمود، 2015، الاقتصاد المعرفي. الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع.
11. محمد عناره أميرة (صيف - خريف 2013 م)" .هجرة العقول وأثرها في النمو الاقتصادي في مصر .(PDF) "بحوث اقتصادية عربية .مركز دراسات الوحدة العربية .10 :64 - 63 .مؤرشف من الأصل في 11 أبريل 2016 .اطلع عليه بتاريخ 31 آذار 2014 م
12. محمد محمود السيد،(2014) كيف سيواجه العالم تحديات "الأمن السيبراني" ؟ ، مقالات لبيتر سيبنجر والآن فريدمان، مجلة السياسة الدولية، 24 سبتمبر .
13. مدحت أبو النصر ،ياسمين مدحت، 2017. التنمية المستدامة- مفهومها-أبعادها-مؤشراتها، المجموعة العربية للتدريب والنشر، دار الكتب المصرية، ط1،القاهرة.
14. عبيات علا،2017 أبعاد التنمية المستدامة ، موقع إنترنت،https://mawdoo3.com

مسالمة بشير ،2020 موقع إنترنت

1. Information and Communications Technology (ICT)", www.techopedia.com, Retrieved 14-4-2019. Edited
2. Mcconnell, Campbell r.& Brue, Stanleyl," Macroeconomics", Irwin, United States,2008.

3. Xavier, J, M., Anthony, A.,&Massin, J.(2007). Programme IRIS Europe, TIC et développementéconomique. france: SITER Systémesd'information pour les territoires.
4. Ting Yu & Others, "Computational Intelligent Data Analysis for Sustainable Development: An Introduction and Overview", CRC Press Taylor & Francis Group, USA, 2013, p 2.

جامعة الاستقلال تتحدى جائحة كورونا بالتعليم التكنولوجي الرقمي

الدكتور خالد طه محمد ظاهر
استاذ مساعد
جامعة الاستقلال – اريحا – فلسطين

الملخص:
تحمل جامعة الاستقلال بكل فخر واعتزاز لقب الريادية في فلسطين في مجال تخصصها , فهي الجامعة الاولى فلسطينيا والتي تختص بالعلوم الأمنية والعسكرية والشرطية، وقد جاءت لتسد ثغرة حقيقية تتعلق بتأهيل أفراد قوى الامن الفلسطيني في المجالات الامنية والعسكرية والاكاديمية، وذلك لمواكبة التطورات العالمية في مجال الامن و لرفد الاجهزة الامنية الفلسطينية بمختلف فروعها بالكفاءات العلمية والامنية المطلوبة، ولتحقيق ذلك وضعت نصب عينها رؤية طويلة الامد تستند الى كونها جامعة فلسطينية المنشأ عالمية الاداء لتحقق رسالتها المتمثلة برفد قوىٍ الامن الفلسطينية بضباط ذوي تأهيل أمني وأكاديمي عال، ومن ثم تتابع مسيرتها لتفتح أبوابها واسعة لإفراد الامن ، سواء أكانوا ملتحقين او الذين يرغبون في الالتحاق في قوى الامن من فلسطين او من الدول الشقيقة والصديقة، لينهلوا من بحر علومها المختلفة في المجالات الامنية والاكاديمية، ومن خبراتها التي راكمتها، والتي لا يستهان بها بالرغم من عمرها الفتي .
ويقع على جامعة الاستقلال مسؤوليات كبيرة سيما وانها اخذت على عاتقها تخريج ضباط مؤهلين اكاديميا ، وأصبحت اسرة كبيرة اهتمت بتوفير كافة الاحتياجات لترعى طلابها حتى تخرجهم مع الحرص الشديد على سلامتهم الصحية والامنية والفكرية. بالإضافة ان كادر الجامعة سواء الأكاديمي والعسكري والإداري هم من كافة محافظات الوطن وسريعا ما يتأثر هؤلاء بأي ازمة اقتصادية او سياسية او بيئة وهو ما يحول غالبا من قدرتهم للوصول للجامعة. إن الوقوف عند هذه المسؤوليات الكبيرة و العمل على تجنب الأخطاء التي يمكن ان تنعكس على أداء الجامعة اثناء جائحة كورونا واستدامتها وسلامة العاملين فيها ، يتطلب عمل دؤوب وديناميه عالية تجعل من مفهوم ادارة الأزمة جزء فلسفتها، وثقافتها التنظيمية، وانعكاسه على هيكلها وأنظمتها وتعليماتها بما يسمح بالقدرة على التعاطي مع الجائحة بخطوات ثابتة مبنية على أسس مهنية وعلمية سليمة. بالإضافة الى مرونة الادارة وسرعة التصرف، والحفاظ على ميزة الجامعة التنافسية في كونها جامعة فريدة بتخصصاتها وأهدافها. كان لزاما عليها مواجهة الجائحة بأسلوب ناجع , فكان القرار بالتوجه نحو التعليم التكنولوجي.
الكلمات المفتاحية: التعليم التكنولوجي الرقمي , جائحة كورونا , جامعة الاستقلال .

مقدمة:

يشهد العالم حالياً حدثاً جللاً قد يهدد التعليم بأزمة هائلة ربما كانت هي الأخطر في زماننا المعاصر, حيث أحصت منظمة الأمم المتحدة للتربية، والعلم، والثقافة، "اليونسكو"، أن أكثر من 1.5 مليار طالب في 165 دولة اضطروا للانقطاع عن الذهاب للمدارس والجامعات جراء جائحة فيروس كورونا المستجد. وأجبرت الجائحة الهيئات الأكاديمية حول العالم على اكتشاف أنماط جديدة للتعلم والتعليم، ومنها التعليم الإلكتروني، والتعليم عن بعد.1

وجاء ذلك في وقت نعاني فيه بالفعل من أزمة تعليمية عالمية، فهناك الكثير من الطلاب في المدارس والجامعات ، لكنهم لا يتلقون فيها المهارات الأساسية التي يحتاجونها في الحياة العملية. ويظهر مؤشر البنك الدولي عن "فقر التعلُّم" – أو نسبة الطلاب الذين

لا يستطيعون القراءة أو الفهم في سن العاشرة – أن نسبة هؤلاء الأطفال قد بلغت في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل قبيل تفشي الفيروس 53%. وإذا لم نبادر إلى التصرف، فقد تفضي هذه الجائحة إلى ازدياد تلك النتيجة سوءاً.

وسيؤدي التأخر في بدء العام الدراسي أو انقطاعه الى حدوث اضطراب كامل في حياة العديد من الطلاب وأهاليهم، ومعلميهم. وهناك الكثير مما يمكن عمله للحد من هذه الآثار على الأقل، وذلك من خلال استراتيجيات التعلُّم عن بعد. وتعد البلدان الأكثر ثراء أفضل استعداداً للانتقال إلى استراتيجيات التعلُّم عبر الإنترنت، وإن كلف الأمر قدراً كبيراً من الجهد والتحديات التي تواجه المعلمين وأولياء الأمور. ولكن الأوضاع في كل من البلدان متوسطة الدخل والأفقر ليست على شاكلة واحدة، وإذا لم نتصرف على النحو المناسب، فإن ذلك الانعدام في تكافؤ الفرص – الذي يبلغ حداً مروعاً وغير مقبول بالأساس – سيزداد تفاقماً. فالعديد من الأطفال لا يملكون مكتباً للدراسة، ولا كتباً، فضلاً عن صعوبة اتصالهم بالإنترنت أو عدم امتلاكهم للحواسيب المحمولة في المنزل، بل هناك منهم من لا يجد أي مساندة من آبائهم على النحو المأمول، في حين يحظى آخرون بكل ما سبق. 2

ان التعليم أحد أهم القطاعات التي تأثرت بتطبيق إجراءات التباعد، وإغلاق المؤسسات التعليمية، الذي بلغ ذروته في نهاية شهر آذار، حيث أغلقت المدارس والمؤسسات التعليمية النظامية، ودفع بالأنظمة التعليمية حول العالم إلى تبنّي بدائل تعليمية متعددة كالتعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد، واستخدام التقنية للمحافظة على استمرارية التعليم بسبب جائحة كورونا.
ولان جامعة الاستقلال تعتبر الجامعة الأحدث والأولى التي تختص وحدها دون المؤسسات الجامعية في فلسطين، بالتعليم العالي في مجال العلوم الأمنية والعسكرية والشرطية، لتكون بذلك رافداً أساسياً للمؤسسة الأمنية الفلسطينية, كان لزاما عليها مواجهة الجائحة بأسلوب ناجع , فكان القرار بالتوجه نحو التعليم التكنولوجي.

أهمية الدراسة:

تعود اهمية هذه الورقة البحثية في الكشف عن الجهود المستمرة والتي تبذلها جامعه الاستقلال كمؤسسة أمنية و تعليمية وتربوية واجتماعية في توظيف التكنولوجيا الرقمية في التعليم أثناء جائحة كورونا.

مشكلة الدراسة:

ان بداية جائحة كورونا كانت مربكة للعالم باسره , حيث تفاجأ الجميع وخاصة كل مؤسسات التعليم من طلاب واساتذة بهذه الجائحة , وفي ظل هذه الظروف وقرار الحكومة الفلسطينية بفرض حالة الطوارئ وإغلاق الجامعات بتاريخ ٥/٣، قررت ادارة الجامعة تشكيل لجنة طوارئ عليا مكونة من كل اطياف الجامعة (أكاديمي – عسكري – إداري) والتي عملت بكل إصرار ودافعية وشغف لخدمة التعليم في فلسطين وتوفير ما يلزم لضمان تقديم تعليم نوعي لطلبة جامعة الاستقلال ,
وقررت اللجنة استثمار هذه الجائحة وتحويلها لنقطة قوة استراتيجية بتفعيل التعليم الإلكتروني الرقمي .3
هدفت الدراسة إلى الكشف عن الجهود التي بذلتها جامعة الاستقلال بموضوع التعليم الالكتروني الرقمي كمؤسسة أمنية تقوم بواجبها في قطاع التعليم العالي الفلسطيني من خلال آليات متعددة والعمل على تطوير هذه التجربة , وأهم الوسائل والأساليب التي تنتهجها الجامعة لتوفير التعليم النوعي لكل الطلبة المنتسبين إليها
تحددت مشكلة الدراسة بالإجابة عن التساؤل الرئيس آلاتي
كيف وظفت جامعة الاستقلال الاسلوب التكنولوجي الرقمي بالتعليم اثناء جائحة كورونا ؟
وقد تفرع من السؤال الرئيس الاسئلة الفرعية الأتية:
1 -ما أهم التحديات التي واجهت جامعة الاستقلال في التحول لنظام التعليم الالكتروني اثناء جائحة كورونا
2 -ما أهم الاجراءات التي واجهت بها جامعة الاستقلال تحديات تطبيق التعليم الإلكتروني الرقمي
أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على التحديات التي واجهت جامعة الاستقلال في توظيف التكنولوجيا الرقمية في التعليم اثناء جائحة كورونا وكيف تغلبت عليها.

مصطلحات الدراسة:

1- جامعه الاستقلال

تأسست جامعة الاستقلال عام 1998 تحت مسمى الأكاديمية الفلسطينية للعلوم الأمنية وافتتحها الرئيس محمود عباس عام 2007 قبل أن يتم تحويلها إلى جامعة في العام 2011 بقرار رئاسي , واستكملت الاجراءات القانونية بصدور قرار بقانون رقم (10) لعام 2013.وهي الجامعة الحكومية الأحدث والأولى التي تختص وحدها دون المؤسسات الجامعية في فلسطين بالتعليم العالي في مجال العلوم الامنية والعسكرية والشرطية , لتكون بذلك رافدا أساسيا للمؤسسة الأمنية الفلسطينية بكوادر الأمن المسلحين بالتخصصات الاكاديمية والعلوم الامنية والعسكرية والشرطية , من خلال برامج الماجستير والبكالوريوس والدبلوم الحالية والدكتوراه مستقبلا.

بدأت جامعة الاستقلال مسيرتها في العام 2007 بعدد (70) من الموظفين، واستمر هذه العدد بالارتفاع لمراعاة الاحتياجات للكادر البشري الناتج عن توسع الجامعة الذي تطلب المزيد من الموظفين ليصل اليوم في العام 2021 إلى أكثر من (750) موظف من كلا الجنسين (مثبتين وعقود) موزعين على الكوادر الاكاديمية والعسكرية والادارية ، وتولي الجامعة أهمية كبيرة لتوظيف المرأة في كوادرها البشرية, وفيها ما يقارب (1500) طالب وطالبة.

خرجت جامعة الاستقلال إلى أرض الواقع بمساحة سبعة دونمات , اما في الوقت الحاضر فقد وصلت مساحة الجامعة الى ثلاثمائة دونم تضم ابنية الجامعة المكونة من (10) منشئات رئيسية.

ان من أهم انجازات جامعة الاستقلال هو الانتقال أكاديمياً من مستوى الدبلوم المهني المتخصص إلى مستوى درجة البكالوريوس، حيث انطلقت الجامعة بمسيرتها التعليمية ببرنامج دبلوم واحد يقدم على مدار عام أكاديمي واحد لمنتسبي الأجهزة الأمنية، ووصلت اليوم إلى توفير فرصة التعليم الجامعي في برامج البكالوريوس وبرامج دبلوم متوسط، و ماجستير وجميع هذه البرامج معتمدة من وزارة التعليم العالي الفلسطينية, واضافه الى الدورات التخصصية لضباط وافراد المؤسسة الامنية الفلسطينية 4 . (انظر الجدول رقم -1)

2- جائحة كورونا

هي جائحة عالمية مستمرة حاليًا لمرض فيروس كورونا 2019 (كوفيد-19)، تفشّى المرض للمرة الأولى في مدينة ووهان الصينية في أوائل شهر ديسمبر عام 2019, أعلنت منظمة الصحة العالمية رسميًا في 30 يناير أن تفشي الفيروس يُشكل حالة طوارئ صحية عامة تبعث على القلق الدولي، وأكدت تحول المرض إلى جائحة يوم 11 مارس. 5

3- التعليم الإلكتروني الرقمي

التعليم .التعلم الذي يحدث في بيئة رقمية تعتمد على استخدام التكنولوجيا الرقمية بمختلف أنواعها في إحداث التعلم المطلوب وتقديم المحتوى وما يتضمنه من أنشطة ومهارات واختبارات، وتحقيق الأهداف التعليمية المنشودة، مع وجود الاتصال المتزامن وغير المتزامن بين عناصر العملية التعليمية سواء كان ذلك بصورة رسمية أم غير رسمية.6

جدول رقم (1) التخصصات المطروحة في كليات جامعة الاستقلال

الكلية	التخصص	الدرجة العلمية
كلية سليم الزعنون للقانون كلية القانون	1-علم الجريمة والقانون 2-العلوم الشرطية والقانون 3-العلوم الجنائية	البكالوريوس
كلية الشهيد كمال بطرس ناصر كلية العلوم الانسانية	1 – العلوم الامنية 2- لغة انجليزية – فرعي لغة عبرية 3- امن السياحة والاثار	
كلية الشهيد خليل الوزير (أبو جهاد) كلية العلوم الإدارية	1- الإدارة العامة والعلوم العسكرية 2- العلاقات الدولية والدبلوماسية 3- نظم المعلومات الإدارية	
كلية تكنولوجيا المعلومات	1- الامن السيبراني والادلة الجنائية 2- علم البيانات	
الكلية المتوسطة للدراسات الامنية	1- العلوم الأمنية 2- العلوم العسكرية 3- التدريب الرياضي العسكري 4- نظم المعلومات الجغرافية الأمنية 5- تقنيات الإطفاء والإنقاذ 6- العلوم الجمركية	الدبلوم المتوسط
كلية الدراسات العليا والبحث العلمي	ماجستير العلوم الإدارية	الماجستير

أهم التحديات التي واجهت جامعة الاستقلال في التحول لنظام التعليم الإلكتروني اثناء جائحة كورونا:

استنادا لإحكام المرسوم الرئاسي بشان إعلان حالة الطوارئ لتحقيق مقتضيات السلامة العامة في مواجهة جائحة كورونا , وما تبعه من قرار الحكومة بإغلاق المؤسسات التعليمية وفرض الحجر العام بالإضافة الى المخاطر والتحديات التي تنطوي عليها

المخططات السياسية , تشكلت خلية أزمة مكونة من مركز الحاسوب والنواب والعمداء بقرار من رئيس مجلس الامناء, برئاسة نائب الرئيس للشؤون الاكاديمية وعضوية العمداء لوضع خطة طوارئ اكاديمية في هذه الظروف الاستثنائية ومتابعة ما يستجد من تطورات.

عقدت اللجنة عدة اجتماعات كان باكورتها مع رئيس مجلس الأمناء , استمعت فيه إلى توجيهات معاليه وقد أكد على أهمية جاهزية الجامعة للتعامل مع كافة السيناريوهات المحتملة , وضرورة وجود لجنة لإدارة الأزمة تعمل بجد وعلى أسس علمية على استدامة عمل الجامعة و وضع خطط وحلول وطرح برامج جديدة وبناء شراكات مع الجامعات الشريكة والجهات ذات العلاقة. وقد تم بالفعل تشكيل لجنة مصغرة حددت أهدافها بوضع تصور يشمل امكانية اطلاق برامج جديدة أو تطوير البرامج الحالية وكذلك وضع خطط وسيناريوهات استعدادا للأوضاع المتغيرة , مثل استمرار الحالة الوبائية لكورونا على المديين القصير والطويل والحرص على استمرار عمل المؤسسة وكيفية الإبقاء على دورها في ظل الظروف المستجدة , وقد عقدت اللجنة سلسلة من اللقاءات الحضورية في حرم الجامعة وعن طريق تقنية زووم .3

إن الحديث في وقت جائحة كورونا يختلف عنه في الاوقات العادية , لأن الجائحة تفرض على صانعي القرار اتخاذ خطوات صعبة في وقت محدد وفي ظل ظروف معقدة , ومطلوب تحديد حلول للخروج باقل الخسائر , بظل حالة من الاغلاق التام لمؤسسات التعليم جميعها.

ان الازمة التي تمر بها جامعة الاستقلال هي جزء من أزمة عالمية و وطنية عامة تواجه الجامعات وتطرح أسئلة كبيرة تتعلق بدور الجامعات وقدرتها على الصمود في ظل الازمات المالية الخانقة التي تواجهها مما حدا ببعض الجامعات المرموقة في العالم إلى إجراء إصلاحات جوهرية كآلية للبقاء , وفي فلسطين باشرت بعض الجامعات بإصلاحات هيكلية لمواجهة الازمة , وتتضمن عملية الاصلاح الهيكلي النظر في البرامج وجدواها وحاجة المؤسسة للكفاءات والكادر الاكاديمي والاداري بما في ذلك إمكانية الاستغناء عن بعض الكوادر الفائضة عن الحاجة.

وفي جامعة الاستقلال و انسجاما مع رسالتها الأساسية كان لابد من التفكير أيضا في تحديث رؤية الجامعة ورسالتها على ضوء الأوضاع المستجدة والاستعداد لإجراء اصلاحات هيكلية لمواجه الجائحة واثارها وكذلك مظاهر الترهل والحمولة الزائدة ، والعمل على تفعيل الطاقات وترشيدها وتعزيز قدرة الجامعة على المنافسة.

في أعقاب الأزمة المالية التي خلفتها أزمة المقاصة، والازمة السياسية التي أعقبت الوعد بنقل و نقل السفارة الأمريكية إلى القدس والاعتراف بالقدس عاصمة موحدة لإسرائيل، وإعلان الولايات المتحدة عن صفقة القرن، وما تلاها من إعلان إسرائيل نيتها ضم الاغوار واجزاء أخرى من الضفة الغربية، واخيرا وليس آخراً جائحة كورونا وآثارها المدمرة على كافة مناحي الحياة، واستجابة لهذه الأزمات المتتالية شكلت جامعة الاستقلال العديد من لجان الطوارئ للاستعداد لما هو غير متوقع. وقد كشف ظهور جائحة كورونا عن حدود هذه الجهود. فكانت الجامعة في طليعة المؤسسات من حيث الاستجابات الأكثر استباقية من خلال استعدادها لتوفير أماكن للحجر الصحي ، وسرعة إفراغ مساكن الطلبة والقاعات الدراسية والانتقال سريعا للتعليم عن بعد، والذي لم يكن بالأمر السهل، حيث اعتبر التعامل مع آثار جائحة كورونا على التعليم أمرا معقدًا بشكل خاص لجامعة الاستقلال كونها تعمل على أصعدة مختلفة. أولاً وقبل كل شيء ، هي مؤسسة تعليمية تعمل على تقديم خدمة التدريس والبحث العلمي. بالإضافة إلى ذلك ، فهي تختلف عن باقي الجامعات في أنها مكان للتدريب والتأهيل الأمني والعسكري وأنها تعمل كمدينة صغيرة تشمل مرافق عدة و منشآت حيوية تقدم لطلابها القادمين من كافة محافظات الوطن المسكن والمأكل وكافة مستلزمات الحياة. ليس بعد، فهي أيضا تمثل أسرة لعشرات الطلبة من قطاع غزة الذين لا يمكنهم العودة لمنازلهم حتى في أصعب الظروف يتطلب وجودهم حرص ومسؤولية عالية ومستدامة طيلة فترة وجودهم. هذا علاوة على المسؤولية المجتمعية التي تحرص الجامعة على تقديمها من خلالها ذراعها الخاص بالمراكز العلمية والمجتمعية المتعددة المهام والاهتمامات.

هذه الوظائف المتباينة تعني أن الجامعة لديها حجم كبير من المسؤوليات تجاه طلابها وكادرها والمجتمع، في ظل وجود نموذج معقد للإيرادات - حيث انها جامعة تتحصل على رسوم رمزية من الطلبة في الوضع الطبيعي وفي ظل جائحة كورونا وبسبب الوضع المالي العام لم تتلق اي رسوم دراسية من الطلبة و نسبة عالية من طلابها من شرائح الفقراء وأبناء الشهداء والاسرى الحائزين على منح دراسية، ، ضعف وعدم انتظام المساهمات الحكومية متعددة المصدر لاختلاف المرجعيات الوظيفية، والتي تجعل من التعامل مع شيء مثل هذه الجائحة واثارها أمرا ليس بالسهل على الإطلاق. وجعل إدارة الجامعة تفكر في النهوض بعمل الجامعة والحفاظ على انجازاتها، وكذلك جعل من الموظفين - من الكادر الأكاديمي والعسكري والإداري إلى موظفي المرافق – قلقين بشأن مستقبلهم؛ والمشاريع البحثية في طي النسيان؛ القبول واستقبال طلبة جدد غير مستقر, ومع ذلك فان الجامعة ادارت جائحة كورونا بالعمل الجاد والدؤوب واصبحت اكثر استعدادية وقدرة على مواجهة المستقبل.

ولأن التكنولوجيا الرقمية قدمت مجموعة كبيرة من الميزات والتي جعلتها تتصدر اي تفكير في تطوير العملية التعليمية ولكونها قدمت حلول للمشكلات التي يتعرض لها قطاع التعليم اثناء الجائحة , فتم اتخاذ القرار بالتوجه نحو التعليم الالكتروني.
ان التعليم المدار بالتكنولوجيا الرقمية يشكل بيئة تعليمية متكاملة تجمع كلا من : المعلم والطالب والمنهج ويمكن من خلالها القاء المحاضرات وتلقي الاسئلة والاشراف على الطلبة المشاركين وتسليم الواجبات وتقديم الامتحانات وغيرها من الأمور التي تجري داخل الصفوف الدراسية الحقيقية , ونتج عنها عدد كبير من التطبيقات عرفت باسم الصفوف الافتراضية.
لقد ساهمت التكنولوجيا الرقمية الحديثة بإحداث ثورة معلوماتية واقعية حقيقية , اثرت علينا بشكل مباشر او غير مباشر , واثرت على علاقتنا الحياتية وطرق تواصلنا وحتى على طرق تفكيرنا , إلا أننا لا نستطيع انكار الدور الكبير الذي يمكن أن تقدمه لنا في الظروف العادية وفي غير العادية (الجائحة) .7
ولكن الجامعة واجهت مجموعة من التحديات , وكان لزاما على الادارة التعامل معها وتوفير الحلول لها , ومن أهم هذه التحديات :

1- عدم توفر البنية التحتية اللازمة لاستخدام أدوات التكنولوجيا الرقمية (شبكات-كهرباء-انترنت) عند الاكاديميين والطلبة
2- عدم تهيئة الطلبة وتدريبهم و تعليمهم المسبق على كيفية استخدام التطبيقات اللازمة للتعليم الإلكتروني
3- لم يتلقى الاكاديميون التدريب الكافي على استخدام التطبيقات والتقنيات اللازمة لتطبيق اسلوب التعليم الإلكتروني
4- عدم توفر لدى جميع المشاركين بالتعليم الالكتروني من اكاديميين وطلبة الادوات والتقنيات المناسبة
5- عدم دعم المناهج وما تتضمن من أهداف ومحتوى وأنشطة لأدوات التعليم الإلكتروني
6- ضيق الوقت وانحصار عملية التخطيط والتطوير والتدريب لعملية التعليم الإلكتروني كاملة بفترة محدودة غير مسبوقة بمراحل تجريبية او تحضيرية.
7- تباعد موظفي الجامعة واضطرارهم للعمل عن بعد وانعدام امكانية اللقاءات المباشرة في الجامعة.
8- انعدام وجود اية تجارب سابقة للجامعة او خطوط عريضة واضحة لخطة التعليم الإلكتروني.

أهم الإجراءات التي واجهت بها جامعة الاستقلال تحديات تطبيق التعليم الالكتروني الرقمي:

يحدد مقدار نجاح استخدام التكنولوجيا الرقمية في اثناء جائحة كورونا العديد من العوامل الرئيسية والتي تختلف من تجربة إلى أخرى , ولكي نحدد امكانية التطبيق الفعلي لأدوات التعلم الرقمية في جائحة كورونا في جامعة الاستقلال , يتوجب علينا

مواجهة التحديات السابقة , فعمدت ادارة الجامعة من خلال مركز الحاسوب على تنفيذ مجموعة من الإجراءات على شكل محاور لمواجهة التحديات ولإنجاح التعليم الالكتروني , ومن أهم هذه المحاور:

اولا - المحور التقني : في البداية تم انشاء حساب لجميع الطلبة حتى يتمكن الطالب من التواصل مع الكادر الاكاديمي في كليته ومن ثم تم توحيد برنامج رسمي للجامعة (Google Meet) لإدارة عملية التعليم الإلكتروني , يجمع بين الطلبة والكادر الاكاديمي بطريقة تضمن الجودة والمصداقية , مكن هذا البرنامج من عقد لقاءات تفاعلية مع الطلبة على شكل محاضرات (Lectures) يقوم المحاضر بعقد جميع محاضراته بشكل تفاعلي مباشر مع الطلبة على ان تكون جميع المحاضرات التفاعلية في موعد المحاضرة حسب الجدول الدراسي ومن خلال تقنية (Class Room) تمكن المحاضر من توفير مساحة امنة لتخزين المحاضرات والمادة العلمية والتقارير وتوفر المقررات الالكترونية وتسهل الوصول اليها من قبل الطلاب.

وعمل مركز الحاسوب من خلال نظام (Team Viewer - Any Desk) للتمكن من الدخول الى أجهزة الكادر الاكاديمي والطلبة الذين يجدون صعوبة في التعامل مع الامور المتعلقة بالتعليم الالكتروني من خلال الشرح المفصل , وتم توفير الدعم الفني للكادر وللطلبة على مدار الساعة من خلال فنيين لمتابعة وحل المشاكل التي تطرأ, وقد تم نشر أرقام هواتفهم لتسهيل عملية الاتصال.

ثانيا - المحور الأكاديمي والطلابي : حيث عقدت الجامعة من خلال مركز الحاسوب ورشات تدريبية لأعضاء الهيئة التدريسية وللطلبة بخصوص طريقة استخدام (Google Meet) و (Class Room)وقام مركز الحاسوب بإعداد وتحضير العديد من الادلة الارشادية والفيديوهات للأكاديميين والطلبة , قدمت شرح تفصيلي لاستخدام التقنيات الخاصة بالتعليم الالكتروني المعتمد من ادارة الجامعة ,من حيث التعرف على طرق اضافة الوظائف وتقييم اجابات الطلبة واضافة العلامات وتنفيذ الامتحانات الإلكترونية.

ثالثا- المحور الاداري : عمل الجانب الاداري على توفير كل ما يلزم لإنجاح التعليم الإلكتروني , وان توفر الخبرات في مركز الحاسوب عمل على تسهيل عملية التحول بما قدمته هذه الكوادر من مساندة ودعم للطلبة والأكاديميين على مدار الساعة , فتم اعداد فيديوهات توضيحية و ادلة الكترونية لتدريب الكوادر ولإنجاح التعليم الإلكتروني الرقمي وفي نفس الوقت المحافظة على نوعية التعليم.

رابعا - المحور الإلكتروني : فقد تم استحداث وحدة التعليم الإلكتروني والتي تقوم بمجموعة من المهام والوظائف نلخصها فيما يلي 8:

1- توفير وسائل وأنظمة التعليم الإلكتروني بما يشمل المحاضرات والصفوف الافتراضية والامتحانات الإلكترونية.
2- الاشراف الفني على عملية تطوير المساقات الإلكترونية.
3- تزويد الجامعة بآليات العمل على هذه الوسائل والاشارة للطرق الأمثل لاستغلالها.
4- توفير المساعدة لكل من المحاضرين والطلاب على استخدام الوسائل الالكترونية.
5- توفير التقارير الفنية والاحصائية حول استخدام أنظمة التعليم الإلكتروني المستخدمة.
6- المتابعة والمراقبة والإشراف الفني.
7- ضبط عملية استخدام هذه الوسائل ضمن سياقها الصحيح ووضع السياسات التي تحقق ذلك.
8- المتابعة مع الأطراف ذات العلاقة لإنتاج المضمون الجيد.
9- توفير موقع إلكتروني لوحدة التعليم الإلكتروني وتزويده بالبيانات والارشادات والوسائل المتعلقة بالتعليم الإلكتروني.
10- تأسيس وحدة التعليم الالكتروني والتي تشرف على جميع الاجراءات السابقة وتقدم التقارير الدورية عن سير عملية التعليم الإلكتروني الرقمي.

خامسا – محور الاتصال والتواصل : لتسهيل عملية التواصل بين إدارات الجامعة المختلفة في مرحلة الطوارئ , فقد عملت الجامعة على

1- إنشاء موقع الكتروني خاص بالجامعة تحت مسمى (وحدة التعليم الإلكتروني) يجد فيه الكادر الاكاديمي والطالب كل ما يلزم وما يتعلق بالتعليم الالكتروني الرقمي

2- إنشاء مجموعة نقاش بريدية عام لجميع الكادر الاكاديمي لمتابعة الأعمال اليومية ولتعميم كل ما يستجد من قرارات من إدارة الجامعة

3- إنشاء مجموعات خاصة على تطبيق الوتس اب تتعلق بكل كلية من قبل عمداء الكليات لمتابعة عمل الكليات

4- إنشاء مجموعات خاصة على تطبيق الوتس اب تتعلق بإدارة الجامعة من خلال رئيس الجامعة والنواب لمتابعة عمل كافة كوادر الجامعة الاكاديمية والادارية والعسكرية ولتعميم القرارات.

5- إنشاء مجموعة بريدية تشمل جميع طلبة الجامعة لسهولة التواصل مع الطلبة في حال تعميم التوجيهات والقرارات والتعميمات المتعلقة بهم

6- تفعيل وسائل العمل عن بعد والوصول لبرامج الجامعة.

ان الاستجابة السريعة والتعاون والتكامل بين ادارة الجامعة ونوابها من جهة وبين عمداء الكليات من جهة أخرى كان المحرك الرئيس لإنجاح هذه التجربة من خلال السرعة في إعداد خطة طوارئ وتقديم كل الدعم لها من جميع الاطياف والمستويات في الجامعة وخاصة من مركز الحاسوب , حقق التفوق والنجاح لهذه التجربة .

خاتمة:

النتائج :

يقع على جامعة الاستقلال مسؤوليات كبيرة ولا سيما انها أخذت على عاتقها تخريج ضباط مؤهلين أكاديميا ، وأصبحت أسرة كبيرة اهتمت بتوفير كافة الاحتياجات لترعى طلابها حتى تخرجهم مع الحرص الشديد على سلامتهم الصحية والأمنية والفكرية. بالإضافة أن كادر الجامعة سواء الأكاديمي والعسكري والإداري هم من كافة محافظات الوطن وسريعا ما يتأثر هؤلاء بأي ازمة اقتصادية او سياسية او بيئة وهو ما يحول غالبا من قدرتهم للوصول للجامعة. إن جامعة الاستقلال استطاعت الوقوف عند هذه المسؤوليات الكبيرة وعملت على تجنب الأخطاء التي يمكن ان تنعكس على أداء الجامعة واستدامتها وسلامة العاملين فيها ، ومن خلال العمل الدؤوب والديناميكية العالية استطاعت أن تجعل من مفهوم إدارة الأزمة جزئا من فلسفتها، وثقافتها التنظيمية، وانعكس ذلك على هيكلها وأنظمتها وتعليماتها بما يسمح بالقدرة على التعاطي مع مثل هذه الظروف بخطوات ثابتة مبنية على أسس مهنية وعلمية سليمة. بالإضافة إلى مرونة الإدارة وسرعة التصرف، وركزت على سلامة العمليات وحافظت على ميزة الجامعة التنافسية في كونها جامعة فريدة بتخصصاتها وأهدافها.

وفي النهاية وبعد انتهاء فترة الطوارئ ، لن نتذكر كل هذه التفاصيل التي خضناها خلال هذه التجربة ولكننا حتماً سنعيش مع نتائجها، ان جامعة الاستقلال فخورة بثمار تجربتها في التعليم الإلكتروني خلال جائحة كورونا ، واجهنا التحديات ونلتزم بالاجتهاد المستمر والعمل الدؤوب والتخطيط الاستراتيجي المتواصل حتى تستمر مسيرة التميز والإبداع، وها هي جامعة الاستقلال تخط قصة نجاح فلسطينية جديدة بامتياز .

التوصيات :

على الجامعة التركيز على مجموعة عناصر لتحقيق رؤية طويلة المدى :

أولا - تحفيز التخطيط طويل المدى من خلال فريق يمارس عملية التخطيط بالسيناريو المتعمق حول ما تعنيه نتائج الأزمات المختلفة لاستئناف واستدامة العمل في الجامعة ودراسة الآثار اللاحقة على التدريس والتسجيل وأعضاء هيئة التدريس والموظفين والعمليات والبنية التحتية. وتوسيع قاعدة المشاركة في تحديد القرارات التي يجب اتخاذها في الفترة القريبة القادمة.

ثانيًا - التفكير في الكيفية التي يمكن بها لعواقب أزمة كورونا أن تغير طريقة عمل الجامعة في المستقبل. يمكن أن توفر الأزمة الحالية فرصة للتفكير من جديد في البرامج المطروحة واحتياجات الجامعة من البرامج النوعية التي تلامس احتياجات السوق، وهنا يطرح السؤال اذا كان من المفيد والمجدي أن تتطلع الجامعة إلى تخصصات جديدة ذات طابع مدني الى جانب دورها الأساسي في المجال الأمني وهو المجال الذي تتفرد به الجامعة و تتميز به الجامعة عن سواها من الجامعات الفلسطينية. ربما يتم ذلك بإعادة تقييم تجربة الطالب ، والية القبول والاختبارات ، و الخطط الدراسية ومتطلبات التخرج ، وتقييم الإجراءات الجارية في التعليم الالكتروني بانتظام في ضوء المعلومات الجديدة وتحديد ما إذا كانت الخطط بحاجة إلى تعديل أو اعتماد أو تغيير.

ثالثا - هذه فرصة مناسبة حتى تغير فيها الجامعة فكرتها ونهجها والتوجه نحو دمج الوسائل الالكترونية والتعليم المدمج والتعلم الإلكتروني ضمن طرق تدريسها الذي أضحى متطلباً لمختلف صروح التعليم العالي في العالم الآن ، إضافة إلى أنه لم يعد من المقبول الركون لوسائل التعليم التقليدية في ظل هذا الزخم من المعطيات الحضارية في مجال التعليم سواء في الظرفين العادي أو الاستثنائي.

قائمة المراجع:

1- كوفيد – 19 والتعليم العالي – مقابلة مع د. مايكل كروجر-الامم المتحدة https://www.un.org/ar/115986-

2- التعليم في زمن فيروس كورونا: التحديات والفرص – خايمي سافيدرا -2020

https://blogs.worldbank.org/ar/education/educational-challenges-and-opportunities-covid-19-pandemic

3- الاستقلال تبحث التعليم الإلكتروني -عن بعد – لطلبتها

https://alistiqlal.edu.ps/page-3093-ar.html

4- جامعة الاستقلال https://alistiqlal.edu.ps/index-ar.html2021

5- جائحة فيروس كورونا 2019 https://ar.wikipedia.org/wiki

بد المولى ابو خطوة التعليم الإلكتروني ...التعلم الرقمي

(https://www.manhal.net/art/s/2128)

7- التعليم الإلكتروني : تعريفه، أنظمة إدارته، أنواعه، أساسياته

https://www.new-educ.com

8- وحدة التعليم الالكتروني https://elearning.alistiqlal.edu.ps/

جائحة كورونا وتداعياتها على الوضع الاقتصادي في فلسطين

أ.د علي عبد الله شاهين
عميد الدراسات العليا والبحث العلمي – جامعة الإسراء - فلسطين

أ. مهدي محمود كلثوم
جامعة القدس أبو ديس- فلسطين

الملخص:

هدفت الدراسة إلى الوقوف على أثر جائحة كورونا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في فلسطين، وما نتج عنها من أعباء إضافية خاصة في ظل الإمكانات المتواضعة والضعيفة التي يعاني منها الاقتصاد أصلاً.

إلى جانب انعدام الثقة بسبب الأفاق السياسية القاتمة في السنوات الأخيرة والتي أدت بدورها الى تأزم الوضع الاقتصادي وارتفاع مستويات البطالة واستشراء الفقر.

هذا وقد أشارت الدراسة، إلى قيام الجهات الرسمية والمؤسسات بوضع الخطط والإجراءات للحد من أثار هذه الجائحة، لتخفيض نسبة الخسائر، في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

وقد أوصت الدراسة بأهمية السعي نحو إنشاء صناديق تمويلية تكافلية تساهم فيها البنوك، ومؤسسات القطاع الخاص، تتلقى من خلالها التبرعات من الجهات والمؤسسات القادرة على ذلك، إلى جانب ضرورة تعزيز منظومة العمل الصحي ودعم شبكات الحماية الاجتماعية التي تستهدف المشروعات الصغيرة والعاملين في القطاع الخاص والمشروعات كثيفة العمالة التي تهدف الي التقليل من معدلات البطالة.

الكلمات المفتاحية: كورونا - الوضع الاقتصادي - القطاعات الاقتصادية في فلسطين

ABSTRACT

This study aimed at examining the impact of Corona Pandemic on the economic and social simation in Palestine, besides the additional loads that resulted from it especially in light of the weak and modest capabilities which the Palestinian economy is already suffering from.

In addition to the lack of confidence due to the glommy political atmosphere in the recent years, which in turn led to a worsening of the economic situation. Increasing of unemployment and widespread of poverty.

The study also indicated that the official authorities & institutions set up Plans & procedures to limit the effects of this Pandemic, in order to reduce the percentage of losses in various economic sectors

The study recommended the importance of establishing solidarity finacing furds, in which banks & private sector instituation, can participate, through which they receive & donactions from entitie instituations capable of that

Also, the necessity of strengthening the health work system, supporting social Protection networke which targets the small projects, the private sector workers and the intensive projects employment that aims at reducing the unemployment rate

key words: Corona - the economic situation - the economic sectors in Palestine

مقدمة:

وجَّهت جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) ضربة موجعة إلى الاقتصاد العالمي وأثرت على كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية فيه وتفاقمت الخسائر في هذين المجالين بشكل كبير و كشفت عن مواطن الضعف القائمة على الصعيد الاقتصادي الكلي واصبحت كافة البلدان عرضةً لاضطرابات اقتصادية ومالية مستمرة، والتي حدت من قدرة وفعالية الاجراءات والسياسات المساندة التي تتخذها تلك الدول، واصبح من غير المتوقع التنبؤ بما ستكون عليه الاوضاع والتداعيات الاقتصادية (فورسك: 2020)

فمنذ تفشِّي وباء كوفيد19 -على نطاق عالمي ، ذهبت الحكومات الى اغلاق مرافقها الاقتصادية والإنتاجية درئا للوباء، و تأكَّد العالم أن هذه الجائحة ستخلف آثارا ضخمة على كافة الصُّعد، ومن بينها بطبيعة الحال الاقتصاد.

لقد تعدَّدت محاولات استشراف ما ستكون عليه أحوال الاقتصاد العالمي بعد زوال الوباء، وبمرور العام 2020، ازدادت التحليلات وتعدَّدت القراءات، ولا شيء يجمع بينها سوى التحذير والتشاؤم، مما سيؤول إليه هذا الاقتصاد ، انطلاقاً من مؤشرات ووقائع أصبحت ملحوظة بوضوح اليوم، والتي تستمر بالتصاعد طالما لا علاج لهذا الوباء ولا لقاح مؤكد الفعالية يقي منه في المستقبل المنظور.

لقد تأثر الاقتصاد الفلسطيني بهذه الجائحة ووقع في أزمة كبيرة، نتيجة التحديات المختلفة، ودخل في حالة من الركود متأثرًا بالقيود التي فرضها انتشار الفيروس ، ما أدى إلى تعطّل العديد من القطاعات، وتكبّدها خسائر فادحة قاربت نحو 3 مليار دولار (الزغبي:2020)

ولما كان الاقتصاد الفلسطيني من الاقتصاديات النامية فضلا عن عدم السيطرة على مقدراته ،فقد تفاقمت الازمة حيث عمدت سلطات الاحتلال على فرض سلسلة من القيود تمثلت في مصادرة الأراضي وإقامة المستوطنات وتحويل المياه والسيطرة على المعابر البرية والجوية والبحرية، ووفقا لتقارير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فان 90% من الواردات فأكثر تأتي من الاحتلال أو غيرها، و75% من الصادرات الفلسطينية تذهب الى الاحتلال .

لقد أثرت الجائحة على الوضع الاقتصادي لمختلف فئات المجتمع الفلسطيني، وتبعها آثارٌ على مختلف الجوانب الحياتية، حيث تشير نتائج استطلاع أعده المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات الاقتصادية (ماس) تقاسم العوامل المختلفة في تأثيرها على أمن الشباب الفلسطيني في ظل هذه الجائحة، و جاء العامل الاقتصادي في المقدمة بنسبة 88.2%.(ماس2020)

لقد اصبح من الواضح أن مخاطر فيروس كرونا (كوفيد – 19) المستجد سيكون أكثر حدة وفتكاً بالاقتصاد الفلسطيني، نتيجة الأعباء الاقتصادية الإضافية التي يتحملها هذا الاقتصاد خلال الفترة المقبلة إضافة إلى الأعباء التي كان يتحملها سابقاً خاصة في ظل الإمكانيات المتواضعة بسبب إحكام قبضة الاحتلال على الأراضي الفلسطينية وسيطرته على المقدرات والموارد الطبيعية والحدود والتحكم في حرية الحركة للأفراد والبضائع والتي تسببت في خنق الاقتصاد الفلسطيني وبالإضافة إلى انخفاض الدعم المقدم من المانحين وتدهور الحالة الأمنية وانعدام الثقة بسبب الأفاق السياسية القاتمة في السنوات الأخيرة والتي أدت بدورها أيضاً إلى تأزم الوضع الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية وارتفاع مستوى البطالة واستشراء الفقر.

- مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

يعد انتشار وباء كورونا وما تبعه من إجراءات وتدابير وقائية وإعلان الطوارئ في جميع المحافظات الفلسطينية وما رافق ذلك من توقف الحركة الاعتيادية وتوقف العجلة الاقتصادية المفاجئ، وتعطل النشاطات الاقتصادية، برزت الأسباب التي دفعت الحكومة الفلسطينية إلى التحول من إقرار موازنة عادية إلى موازنة طوارئ.

لذلك تكمن مشكلة الدراسة في الوقوف على التأثير السلبي لجائحة كورونا على قطاعات الاقتصاد الفلسطيني المختلفة، التي تلقي بظلالها على مختلف نواحي الحياة ومنها، انخفاض الناتج المحلي الإجمالي، وازدياد نسبة البطالة، وارتفاع نسبة الفقر، وانخفاض متوسط دخل الفرد، مما أثر بدوره على مختلف الجوانب الاقتصادية والحياتية وما تبعه من إقرار موازنة طوارئ لعام 2020. وما زال تأثيره شديدا، ومن هنا بدأت الجهات الرسمية والمؤسسات بوضع الخطط والأنظمة والاجراءات، واستخدام أفضل الوسائل والطرق للحد من هذا الوباء في محاولة لتخفيض نسبة الخسائر في قطاعات الاقتصاد المختلفة.

لذلك تأتي هذه الدراسة للمساهمة في تحليل التداعيات التي خلفتها جائحة كورونا على الوضع الاقتصادي في فلسطين ، وبالتالي فان مشكلة الدراسة تتمحور حول الإجابة على السؤال الرئيسي للدراسة وهو :

ما تداعيات جائحة كورونا على الوضع الاقتصادي في فلسطين؟

و يتفرع منه الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما أبرز التوقعات للاقتصاد الفلسطيني في ظل استمرار حالة التفشي لجائحة كورونا؟
2. ما السيناريوهات الاقتصادية المطلوب مناقشتها في ظل استمرار أزمة كورونا؟
3. ما مدى جدوى الإجراءات الاقتصادية المتخذة من قبل السلطة الفلسطينية لخلق حالة تعافي في الاقتصاد المحلي؟

- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

1. دراسة واقع الاقتصاد الفلسطيني خلال جائحة كورونا.
2. الكشف عن تداعيات جائحة كورونا على الموازنة العامة 2020.
3. إبراز السيناريوهات المتوقعة خلال الفترة القادمة في حالة استمرار كورونا.
4. اظهار دور الهيئات الحكومية في تخفيف العبء الاقتصادي على المواطنين.

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، حيث يتم الاستعانة بالأرقام والمعلومات والبيانات الإحصائية المختلفة من مصادرها الرسمية والمتمثلة في جهاز الإحصاء الفلسطيني، معهد (ماس)، بالإضافة إلى التقارير والدراسات الصادرة من المؤسسات الفلسطينية والدولية، بما يخدم الدراسة ويعالج المعيقات والمشكلات، ويساهم في وضع الحلول اللازمة للخروج من هذه الأزمة وللحد من خسائر الاقتصاد الفلسطيني.

الدراسات السابقة:

فيما يلي ابرز الدراسات السبقة التي تناولت واقع الاقتصاد الفلسطيني في ظل جائحة كورونا:

1- دراسة صندوق النقد العربي (2020)

بعنوان (التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد COVID-19 على الدول العربية)

تناولت الدراسة الأثر على الاقتصاد العالمي الذي يشهد نموه تباطؤاً في حد ذاته حتى قبل ظهور فيروس كورونا نتيجة للتحديات القائمة التي كانت تواجهه المتمثلة في التوترات التجارية بين الصين والولايات المتحدة الامريكية، والمخاطر الجيوسياسية. في هذا السياق، تتطرق الدراسة إلى تأثير انتشار الفيروس على النمو العالمي، والتجارة الدولية للسلع والخدمات، وسوق النفط العالمي، إضافة إلى سوق العمل. من ثم أشارت الدراسة إلى الجهود الدولية المبذولة في سبيل الحد من انتشار الوباء ودور الحكومات والمصارف المركزية في ذلك.

كما تناولت الدراسة التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا على الدول العربية، بسبب تراجع مستويات الطلب العالمي من جهة وتأثير الفيروس على عدد من القطاعات الانتاجية والخدمية المهمة في الاقتصادات العربية من جهة أخرى.

من جانب آخر، تطرقت الدراسة إلى السياسات الاقتصادية والإجراءات الاحترازية التي تبنتها الحكومات العربية للحد من التأثيرات السلبية الناتجة عن الفيروس على النشاط الاقتصادي. حيث تحركت الدول العربية بصورة عاجلة فور إعلان منظمة الصحة العالمية كورونا وباءً عالمياً، من خلال القيام بمجموعة من الاجراءات والتدابير الاحترازية على المستوى الاقتصادي لحفز مستويات الطلب الكلي باعتماد حزم تحفيزية قدرت قيمتها حتى تاريخه بنحو 180 مليار دولار أمريكي (بما يعادل 9.5 في المائة من الناتج العربي الإجمالي). كما لجأت بعض الدول العربية إلى إنشاء صناديق تمويلية تساهم فيها المصارف التجارية، والقطاع الخاص، بينما لجأت دول أخرى لإنشاء صناديق تكافلية للحد من انتشار الفيروس، تتلقى من خلالها التبرعات من مواطنيها في الداخل والخارج.

من جانب آخر، كثفت المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية تدخلاتها لحفز الطلب الكلي والتخفيف من أثر صدمة العرض من خلال إجراء تخفيضات في أسعار الفائدة تراوحت ما بين 1.5 إلى 3 نقاط مئوية. كما لجأت إلى المزيد من تيسير السياسة النقدية من خلال استخدام عمليات السوق المفتوحة وخفض نسبة الاحتياطي القانوني الإلزامي، إضافة إلى عدد من التدابير الأخرى على صعيد السياستين النقدية والاحترازية الكلية التي ترمي إلى تخفيف الأثر على القطاعات المتضررة والفئات الهشة. من جهتها، ركزت وزارات المالية على تعزيز مخصصات القطاع الصحي ودعم شبكات الحماية الاجتماعية من خلال العديد من البرامج التي تستهدف المشروعات الصغيرة والمتوسطة والعاملين في القطاع الخاص الرسمي. كما انصب جانب من تدخلاتها على تعزيز الإنفاق الرأسمالي لا سيما فيما يتعلق بالمشروعات كثيفة العمالة بهدف تقليل معدلات البطالة وحفز جانب الطلب الكلي، علاوة على عدد من التدخلات الأخرى التي أشارت إليها الدراسة.

2- دراسة: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء-مصر (2020)

بعنوان (تداعيات فيروس كورونا المستجد على الاقتصاد المصري)

هدفت الدراسة الى التعرف على تداعيات فيروس كورونا المستجد على الاقتصاد المصري من خلال تتبع التغيرات في بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية الأساسية خلال فترة ذروة الوباء، والتي تشمل معدل النمو الاقتصادي، والبطالة، والتضخم، وأسعار الصرف والفائدة على الجنيه المصري، وكذلك على التجارة الخارجية بما فيها الواردات والصادرات السلعية غير البترولية، ويلي ذلك، بيان لآثار الجائحة على مستوى القطاعات الاقتصادية الرئيسية من خلال تَعَقُّب حركة مؤشرات الإنتاج الكلي والرقم القياسي للصناعات التحويلية والاستخراجية لخمسة قطاعات إنتاجية رئيسية وهي الإسمنت وحديد التسليح والسكك الحديدية وقناة السويس والسياحة، وكذلك صافي الاحتياطات كمؤشر من المؤشرات الاقتصادية الكلية، وأخيراً التأثير

على أداء البورصة، وتوصلت الدراسة الى نتائج مفادها، انخفاض معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الربع الثالث من 2020/2019 بمقدار 0.6 نقطة مئوية عن مثيله عام 2018/ 2019حيث سجل 5% في 2020/2019 مقابل 5.6% عام 2019/2018، كما شهد معدل تغير أسعار المنتجين تدهور مستمر خلال الفترة فبراير-أبريل 2020 مسجلا معدل تراجع سنوي بلغ 18.8 % في نهاية الفترة. ويُعزى هذا التراجع إلى انخفاض أسعار أنشطة الزراعة وصيد الأسماك والتعدين واستغلال المحاجر وخدمات الغذاء والإقامة بنسب 4.5 % و67.7 % و8.1 %، على التوالي، كما ولوحظ أن تأثير كوفيد-19 على معدل التضخم السنوي لأسعار المستهلكين محدود إذا ما قورن بأثر الجائحة على معدل التغير السنوي لأسعار المنجين، كما شهد الجنية المصري انخفاضاً خلال الفترة من فبراير حتى مايو 2020 بلغ نحو 1.8% من قيمته، وذلك تزامنا مع تراجع تدفقات الدولار، وقد تفاقم الأثر السلبي على قيمة الجنيه جراء تأثر قطاع السياحة بشكل ملحوظ بانتشار الفيروس والانخفاض الكبير في أعداد السائحين والليالي السياحية مع إغلاق المطارات وتعليق الرحلات الجوية...الخ، مما ساهم في تراجع إيرادات مصر من النقد الأجنبي.

كما انخفضت إيرادات قناة السويس ابتداء من أبريل 2020 مقارنة بالمستويات المناظرة في العامين السابقين 2018 و2019 نظراً لتأثر التجارة العالمية بشكل عام بالجائحة. بينما سجل معدل التغير الشهري للإيرادات أدني مستوي (-7.5%) في شهر مايو 2020 مقارنة بنفس الشهر في العامين السابقين (4.5% و6.0% على التوالي).

كما لحق ضرر جسيم بقطاع السياحة من حيث أعداد السائحين حيث انخفضت من 0.9 مليون سائح في فبراير 2020 إلى 0.0 مليون سائح في إبريل 2020 بنسبة انخفاض 100%، أما قطاع السكك الحديدية فقد انخفضت الإيرادات الحقيقية للسكك الحديدية بنسبة 55.7% خلال الفترة من فبراير-أبريل 2020.

كما أوضحت الدراسة انخفاض مؤشر البورصة المصرية انخفاضاً حاداً في أعقاب الجائحة خاصة في شهري مارس ومايو حيث أغلق عند 9593.9 و10220.1 نقطة على التوالي، مسجلاً أعلى معدل تراجع شهري منذ يناير 2019.

وفي سياق متصل يلاحظ أن العديد من المؤشرات التي شهدت تراجعاً خلال فترة الذروة، قد شهدت بعض التغيرات في ظل انحسار الأزمة في مصر، حيث تراجع الانخفاض في معدل التغير السنوي لأسعار المنتجين ليسجل -15.2% -ارتفاع بمقدار 3.6 نقطة مئوية-في شهر مايو 2020.

كما ارتفعت ايضاً معدلات التغير الشهرية لصافي الاحتياطيات الدولية خلال شهري يونيو-يوليو 2020 بمعدل 6.1% و0.3%، على التوالي، هذا وقد شهد مؤشر البورصة المصرية الرئيسي تحسناً بمعدل 5.3% في شهر يونيو الماضي.

3- دراسة: مركز الفنيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية (2020)

بعنوان (التداعيات الاقتصادية لجائحة فيروس "كورونا المستجد" على الأسر في الأردن خلال الفترة ما بين منتصف آذار ومنتصف أيار2020)

في دراسة مسحية أجراها مركز الفنيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية-مؤسسة بحثية مستقلة خلال الأسبوع الثالث من شهر حزيران، استهدفت إبراز تأثيرات أزمة فيروس "كورونا المستجد" على أوضاع الأردنيين الاقتصادية بعد ثلاثة أشهر على بدء الإجراءات الحكومية لمنع انتشار الجائحة.

وقد تم تجميع البيانات بواسطة تطبيق google. Form حيث بلغ عدد المبحوثين 1656 مبحوثا موزعين على مختلف محافظات المملكة، وذلك خلال الفترة الزمنية (18 – 22 حزيران 2020) ، ةقد تم اختيار هذه الفترة لأنها جاءت بعد ثلاثة أشهر من بدء تعطل الحياة الاقتصادية، واستكمالًا للدراسة المسحية السابقة التي أجراها المركز حول التداعيات الاقتصادية للجائحة في

شهر أيار الذي يسبقه ،هذاوقد أفاد 8.7 بالمئة من المبحوثين أنّهم تعرّضوا للفصل الدائم من أعمالهم، وذلك خلال الفترة الواقعة بين منتصف شهر آذار الماضي ومنتصف شهر حزيران 2020، إلى جانب ذلك أشارت النتائج أن 15.3 بالمئة من المبحوثين لم يستلموا أجورهم خلال الفترة التي تغطيها الدراسة، كما أشارت إلى أنّ 14.5 بالمئة من المبحوثين تم خصم 30 بالمئة من أجورهم، في حين تعرّض 13.5 بالمئة من المبحوثين لخصم 50 بالمئة من أجورهم، فيما أشار 5.7 بالمئة منهم أنّهم تعرضوا لخصم 60 بالمئة من أجورهم الشهرية، بينما لم يتعرّض 20.7 بالمئة من المبحوثين الى خصم أجورهم حتى تاريخ الدراسة المسحية، إضافةً إلى ذلك، توصلت الدراسة إلى أنّ 21.9 بالمئة من المستجيبين تم اجبارهم على أخذ إجازة بلا راتب خلال الأشهر الثلاثة الماضية.

4- دراسة:Nicolas B. ,Bridget H. ,Diego V.-Cossio (2020)

The unequal impact of the coronavirus pandemic: Evidence from seventeen developing countries.

(التأثير غير المتكافئ لوباء الفيروس التاجي: أدلة من سبعة عشر دولة نامية)

تعد جائحة الفيروس التاجي تحديًا غير مسبوق للصحة العامة وذات تأثير اقتصادي مدمر على الأسر. باستخدام عينة مكونة من 230،540 مشاركً في استطلاع عبر الإنترنت من 17 دولة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وتظهر الدراسة أن الآثار الاقتصادية كبيرة وغير متكافئة وقد أفاد 45 بالمائة من المبحوثين أن أحد أفراد الأسرة قد فقد وظيفته من بين الأسر التي تمتلك الشركات الصغيرة ، كما أفاد 55 بالمائة من المبحوثين أن أحد أفراد الأسرة قد أغلق أعماله. هذا وفيما يتعلق بأفراد الأسر ذات الدخل الأدنى فقد ذكر ان 71 في المائة من أفراد الأسرة قد وظيفته وأن 39 في المائة أفادوا أن أحد أفراد الأسرة قد أغلق أعماله. هذا الى جانب التدهور في الأمن الغذائي والصحة والتي قدمت دليلا على أن أزمة الصحة العامة ادت إلى تفاقم عدم المساواة الاقتصادية الى جانب تأثير الوباء على سوق العمل وانعدام الرفاهية في البلدان النامية.

5- دراسة: Matthew Keep (2020)

Coronavirus: Economic impact.UK

(فيروس كورونا: الأثر الاقتصادي-المملكة المتحدة)

أوضحت الدراسة المسحية لأثر تفشي فيروس كورونا بشكل كبير على المالية العامة في المملكة المتحدة، أن الإيرادات الضريبية آخذة في الانخفاض والإنفاق الحكومي آخذا في الازدياد، ومن المتوقع أن يصل عجز ميزانية الحكومة (الفرق بين إنفاقها وإيراداتها) إلى مستوى قياسي كما تزايد الدين الحكومي -رصيد الاقتراض السابق -حيث تقترض الحكومة المزيد من الاموال لتمويل إنفاقها.

هذا ومن المرجح أن تبلغ تكلفة الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لدعم الشركات والعمال ودخل الأسرة حوالي 280 مليار جنيه إسترليني خلال العام 2020. وكلما طالت الأزمة، زادت التكلفة التي تتحملها الحكومة.

كما أشارت الدراسة الى آفاق المالية العامة في السنوات المقبلة وذكرت ان ذلك يعتمد على مسار الفيروس وقوة الانتعاش الاقتصادي، ومع تعافي الاقتصاد، مما يقود الى انخفاض عجز الموازنة. وتعافى الإيرادات الضريبية ويخفض الإنفاق و دعم الأفراد والعمال والشركات.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في تحليل الابعاد الاقتصادية التي تخلفها جائحة كورونا والاليات التي تتخذها السلطة للحد من اثارها المدمرة على الاقتصاد مما سيكون له الاثر الايجابي في ايجاد السبل الكفيلة بالحد من تداعياتها وانعكاساتها السلبية على الاقتصاد ، بالتالي الاستفادة منها في اتخاذ الاجراءات العلاجية والتدابير المناسبة للتخفيف من اثارها مما يتوقع ان تساهم في اعادة احياء بعض جوانب الانشطة الاقتصادية المختلفة وبالتالي التمهيد للطرق الوقائية والعلاجية التي تساهم في اعادة ترميم ما تم تدميره من مقدرات اقتصادية والتي بدورها تعيد الامل للشباب الفلسطيني في المستقبل وتمكينه من ممارسة دوره الريادي في المجتمع .

و اقع الاقتصاد الفلسطيني في ظل جائحة كورونا

أولا: تمهيد

جائحة كورونا : هي جائحةٌ عالميةٌ مستمرةً لمرض فيروس كورونا 2019 (كوفيد-19)، سببها فيروس كورونا 2 المرتبط بالمتلازمة التنفسية الحادة الشديدة (سارس-كوف-2)، حيث تفشّى المرض للمرة الأولى في مدينة ووهان الصينية في أوائل شهر ديسمبر عام 2019. وقد أعلنت منظمة الصحة العالمية رسميًا في 30 يناير أن تفشي الفيروس يُشكل حالة طوارئ صحية عامة تبعث على القلق الدولي، وأكدت تحول هذا المرض إلى جائحة يوم 11 مارس. حيث أُبلغ عن أكثر من 80,4 مليون إصابةً بكوفيد-19 في أكثر من 188 دولةً ومنطقةً حتى تاريخ 27 ديسمبر 2020، وسجلت أكثر من 1,750,000 حالة وفاة، بالإضافة إلى تعافي أكثر من 45,5 مليون مصاب. وتعتبر الولايات المتحدة أكثر الدول تضررًا من الجائحة، حيث سجلت أكثر من ربع مجموع عدد الإصابات المؤكدة (WHO:2020).

وقد حلت جائحة كورونا على فلسطين في ظل ظروف اقتصادية صعبة كان يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني أصلا قبل ظهور الجائحة بسبب العقبات التي تضعها سلطات الاحتلال الاسرائيلي وتسرب الايرادات الضريبية من الخزينة الفلسطينية إلى الخزينة الاسرائيلية ، إضافة للاستقطاعات التي تقوم بها سلطات الاحتلال سنوياً بمقدار 144 مليون دولار لأسر الشهداء والأسرى ، و توقف تحويل الإيرادات الضريبية للاقتصاد الفلسطيني (مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة ، 2020، ص 1) حيث انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 3- 4.5% في العام 2020-2021 عما كان عليه في العام السابق و كان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي عام 2019 أقل من 1% حيث سجلت الضفة الغربية معدل نمو 1.15% وهو الأسوأ منذ عام 2012، أما في قطاع غزة فقد بلغ معدل النمو صفر% تقريباً ،

وترافق ذلك مع انخفاض الدعم المقدم من المانحين للموازنة الفلسطينية من 32% من الناتج المحلي الاجمالي عام 2008 إلى 3.5% عام 2019، فهذه العوامل ساهمت في ضعف الأداء الاقتصادي وتدهور الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية.

ثانيا-القطاعات الاقتصادية التي تأثرت بجائحة كورونا في فلسطين

تأثرت معظم القطاعات الاقتصادية في فلسطين منذ إعلان حالة الطوارئ، فإجراءات تقييد الحركة والإغلاق شلت معظم القطاعات الاقتصادية، ويمكن توضيح أهم القطاعات التي تأثرت سلباً بجائحة كورونا كما يلي:

1 -قطاع الخدمات والتجارة:

يشكل قطاع الخدمات والتجارة حوالي ثلث الاقتصاد الفلسطيني ، وحقق أعلى خسائر نتيجة جائحة كورونا حيث أن الخسائر بلغت 1.175 مليار دولار وكان الخاسر الأكبر في قطاع الخدمات هو تجارة الجملة والتجزئة فقد بلغت خسائره 59% من إجمالي خسائر قطاع الخدمات بقيمة 698 مليون دولار ، وخسائر قطاع الفنادق والمطاعم 10% من إجمالي خسائر قطاع الخدمات بقيمة 112 مليون دولار ، حيث تعرض قطاع الفنادق والمطاعم للأغلاق الكامل بسبب جائحة كورونا، وبلغت حصة الأنشطة الخدماتية الأخرى المختلفة 31% من إجمالي خسائر قطاع الخدمات بقيمة 374 مليون دولار(جهاز الإحصاء المركزي:2020)

أما معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس) فقد قام بتقدير خسائر قطاع التجارة الداخلية والخدمات بجائحة كورونا وكانت التقديرات كما يلي:

- تراجع إنتاجية نشاط تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات بنسبة 11.8 %، ما يؤدي إلى انخفاض القيمة المضافة له بنسبة 19.5%.
- تراجع إنتاجية نشاط النقل والتخزين بنسبة 14.4 %، ما يؤدي إلى انخفاض القيمة المضافة له بنسبة 29%.
- تراجع إنتاجية نشاط خدمات الإقامة والطعام بنسبة 26.7 %، ما يؤدي إلى انخفاض القيمة المضافة له بنسبة 27%.
- تراجع إنتاجية الأنشطة العقارية والخدمات الإدارية بنسبة 13.7 %، ما يؤدي إلى انخفاض القيمة المضافة له بنسبة22.9 %
- تراجع إنتاجية نشاط الخدمات الأخرى بنسبة 11.7 %، ما يؤدي إلى انخفاض القيمة المضافة له بنسبة 16.2%.
- تأثر قطاع السياحة بشكل مباشر وسريع بجائحة كورونا حيث أُغلقت المعابر وغادرت الوفود السياحية، كما أن هناك أنشطة مرتبطة بالقطاع السياحي تأثرت مثل النقل وصناعات الحرف اليدوية والمطاعم والفنادق.

2 - القطاع الصناعي

تعتبر مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين منخفضة حيث بلغ متوسط مساهمته في الناتج المحلي الإجمال ينحو 14% في الفترة من 1994-2019 ،وبلغت 13% عام 2019، ويُعزى ذلك إلى ارتفاع تكلفة العامل مقارنة بالإنتاجية مما يضعف الميزة التنافسية، ويضم القطاع الصناعي (29) نشاط فرعيا ، وبلغ عدد المنشآت العاملة في القطاع الصناعي 20 ألف منشأة وعدد العاملين فيه 113 ألف عامل. (ماس:2020)

ويضم القطاع الصناعي أربعة أنشطة أساسية وهي امدادات الغاز والكهرباء والبخار وتكييف الهواء، وامدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات ومعالجتها، ونشاط التعدين واستغلال المحاجر، ونشاط الصناعة التحويلية والذي يمثل الجزء الأكبر من القطاع الصناعي حيث يمثل 80% من حجم القطاع الصناعي.

تأثر القطاع الصناعي بعد فرض حالة الطوارئ بسبب جائحة كورونا، حيث انخفض عدد العاملين به مما أدي الى انخفاض الإنتاج والعرض، كما توقفت الأنشطة المرتبطة بالقطاع الصناعي مثل الأنشطة السياحية والتجارية ، ووفقاً لتقديرات جهاز الإحصاء المركزي فإن خسائر قطاع الصناعة قُدرت بحوالي 362 مليون دولار (جهاز الاحصاء المركزي الفلسطيني ،2020)

ووفقاً للسيناريوهات التي أعدها معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، فحسب السيناريو الأول، تنخفض القيمة المضافة لأنشطة الصناعة بمقدار 413 مليون دولار، وبالتالي تنخفض نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو 13 % مقارنة بنحو 14 % في سيناريو الأساس. أما حسب السيناريو الثاني، فقد تنخفض القيمة المضافة لأنشطة الصناعة بمقدار 768 مليون دولار، ما يعكس انخفاض نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي الى 12%.

3 -قطاع الإنشاءات:

قدرت خسائر هذا القطاع بنحو 220 مليون دولار، حيث كان من المتوقع أن يحقق في العام 2020 نمو بنسبة 3.9% مقارنة بالعام 2019 ولكن مع ظهور جائحة كورونا حقق تراجع بمقدار 19.6% وهو من القطاعات التي تضررت بشدة بسبب جائحة كورونا، وتعطل جزء كبير من القوى العاملة التي تعمل في قطاع الإنشاءات

4- قطاع الزراعة

بلغت خسائر قطاع الزراعة والحراجة وصيد الأسماك 200 مليون دولار، وحقق تراجع في عام 2020 بنسبة 14.7% بسبب جائحة كورونا، حيث كان من المتوقع أن يحقق نسبة نمو تصل الى3.7% في جالة عدم وجود جائحة كورونا (جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني:2020).

5 – المالية العامة والموازنة

تعاني الموازنة العامة الفلسطينية من العجز، ومن المتوقع أن يتفاقم هذا العجز بسبب جائحة كورونا حيث أن هناك انخفاض في الإيرادات قبل جائحة كورونا بسبب عدم استلام المقاصة وانخفاض الدعم المقدم من المانحين للموازنة الفلسطينية، وبعد أن حلت جائحة كورونا ستؤدي إلى انخفاض الضرائب والرسوم الناتجة عن الاغلاق الكلي والجزئي الناتج عن فرض حالة الطوارئ، وفي المقابل سوف يزداد الإنفاق بسبب جائحة كورونا على قطاع الرعاية الصحية والاجتماعية والدعم المقدم للقطاع الخاص والانفاق على قطاع الأمن بسبب فرض حالة الطوارئ.

أ - الإيرادات العامة

بطبيعة الحال تؤدي الاجراءات والتدابير الوقائية الاحترازية التي اتخذتها الحكومة الفلسطينية إلى تراجع الضرائب غير المباشرة بشكل مباشر وسريع ، والتي تمثل ما نسبته 58% من إجمالي الإيرادات الضريبية، كما تراجعت الإيرادات المحلية المباشرة وغير المباشرة المحصلة من النشاط الاقتصادي داخل فلسطين، أما إيرادات المنح والمساعدات والتي ترتبط بالظروف والمتغيرات الدولية فمن المتوقع ان تتأثر ايضا بسبب ظروف جائحة كورونا ، وهناك عدة تقديرات لنسبة تراجع الإيرادات أهمها (ماس: ص 43)

- بلغ صافي الإيرادات العامة ومصادر التمويل 10587 مليون شيكل تعادل نحو3.2 مليون دولار ، وتتوزع هذه الإيرادات وفقا لتقديرات وزارة المالية كما يلي:
- صافي الإيرادات العامة المحلية بمقدار 8358 مليون شيكل تعادل نحو 2.5 مليون دولار وتتكون من الجباية المحلية وإيرادات المقاصة والإرجاعات الضريبية، وهي أقل من الإيرادات المحصلة في عام 2019 بنسبة 28% .
- المنح والمساعدات لدعم الموازنة العامة والنفقات التطويرية بلغت 2229 مليون شيكل تعادل نحو 0.7 مليون دولار .

ب- النفقات العامة:

بلغت النفقات العامة وصافي الاقراض في موازنة 2020 نحو 17787 مليون شيكل تعادل نحو 5.4 مليون دولار، بما يعادل ضعف الإيرادات المحلية تقريبا ،مما يعني وجود عجز قدره 2.2 مليون دولار وتتكون هذه النفقات من: (ماس، ص 45).

- النفقات الجارية وهي حوالي 16387 مليون شيكل تعادل 5.9 مليون دولار، مسجلة زيادة في بند النفقات الجارية الأخرى وخصوصاً بند النفقات التشغيلية والتحويلية بمقدار مليار شيكل عن العام 2019، وهذه الزيادة تمثل مؤشر إيجابي

للتصدي لمواجهة جائحة كورونا حيث أن هذه النفقات في معظمها تحويلية تذهب للجوانب الإيجابية والمتقاعدين ومساعدات نقدية للأسر الفقيرة وأسر الشهداء والجرحى.

- النفقات التطويرية وهي بمقدار 1400 مليون شيكل تعادل نحو 0.4 مليون دولار.

وفي ضوء ما سبق يتبين ان بلغ العجز الإجمالي للموازنة (بدون الدعم الخارجي) قد بلغ 9426 مليون شيكل تعادل نحو 2.9 مليون دولار، بزيادة 51% عن العام السابق 2019 .

ج -الدين العام:

تعاني الحكومة الفلسطينية من تزايد مستمر في الدين الحكومي العام وفي عام 2019 بلغ حجم الدين الحكومي العام نحو 2795 مليون دولار، وبلغ مقدار الدين الخارجي 1218 مليون دولار والدين الداخلي هو الجزء الأكبر والذي بلغ 1577 مليون دولار في عام 2019، ومن المتوقع أن يرتفع حجم الدين العام في فلسطين بسبب جائحة كورونا حيث تتزايد الأعباء لمواجهة هذه الجائحة في ظل محدودية الموارد المتاحة. (سلطة النقد الفلسطينية 2020)

6 -أثر جائحة كورونا على القوى العاملة والبطالة:

يعاني سوق العمل الفلسطيني من تشوهات كبيرة وتعتبر معدلات البطالة مرتفعة، فقد بلغت 26.6% عام 2018 وانخفضت إلى 25% عام 2019، ومع ظهور جائحة كورونا من المتوقع حدوث ارتفاع كبير في معدلات البطالة بسبب إغلاق المنشآت وتسريح عدد كبير من العمال سواءً بشكل دائم بسبب عدم قدرة المنشآت على الاستمرار، أو مؤقت لحين انتهاء الجائحة. (ماس:2020).

فقد شهد الربع الأول من عام 2020 انخفاض في معدل مشاركة القوى العاملة في سوق العمل الفلسطيني حيث بلغت 43.1% بالمقارنة مع الربع السابق حيث كانت 44.1%، وارتفع معدل البطالة في فلسطين من 24% في الربع الرابع من عام 2019 إلى 25% في الربع الأول من عام 2020، وارتفعت في الضفة الغربية من 13.7% إلى 14.2% في نفس الفترة، أما في قطاع غزة فقد ارتفعت معدلات البطالة من 42.7% إلى 45.5% خلال نفس الفترة. (سلطة النقد الفلسطينية: 2020، ص4).

تأثرت فئات عمالية بجائحة كورونا مثل العمال المأجورين في الاقتصاد غير الرسمي واصحاب المشاريع الصغيرة لحسابهم ، ويعمل جزء كبير من العمال الفلسطينيين في الاقتصاد غير الرسمي بأجر يومي وبلا عقود مثل عمال البناء والقطاع الزراعي والباعة المتجولين وغيرهم ، وتصل نسبتهم إلى 48% من العمال المأجورين ، وهؤلاء سيتضررون بشكل كبير جراء الاغلاقات الناتجة عن جائحة كورونا حيث سيفقدون مصدر دخلهم الذي يقتاتون منه هم وأسرهم ، مما يقود لتردي الأوضاع المعيشية .

7 - انخفاض قيمة الأصول (الاستثمارات) الخارجية:

يندرج تحت تسمية الأصول الخارجية استثمارات المؤسسات والأفراد المقيمين في الاقتصاد الفلسطيني الموظفة في الخارج كاستثمار أجنبي مباشر، واستثمارات الحافظة، واستثمارات أخرى تشمل العملة والودائع، وقد بلغت حتى الربع الثالث من العام 2020م نحو 2.7 مليار دولار وتتضمن هذه الأصول أيضاً التوظيفات الخارجية للقطاع المصرفي الفلسطيني، وتشير البيانات إلى أن أصول المصارف الموظفة في الخارج تشكل نحو 18.9% من إجمالي أصول الجهاز المصرفي الفلسطيني، أو ما نسبته 23% من إجمالي الودائع، هذا وفي ظل انخفاض الأسعار عالمياً، من المتوقع أن تشهد التوظيفات الخارجية للقطاع المصرفي الفلسطيني تراجعاً ملحوظاً، نتيجة انخفاض الأصول وزيادة مخاطرها الائتمانية المحتملة.

ويتوقع ان تشهد قيمة هذه الاصول انخفاضات حادة ومتفاوتة نتيجة تسييل بعض استثماراتهم في الخارج في ضوء حالة الخوف والذعر وتصاعد اجواء عدم اليقين بالمستقبل او نتيجة تقلبات الاسواق المالية والاقليمية.

8 - تضرر العديد من القطاعات الاقتصادية الاخرى

طال الأثر الاقتصادي العديد من المناحي في الحياة الفلسطينية فالقطاع السياحي توقف بشكل كامل حيث يتم الغاء كامل الحجوزات للسياح الأجانب في الفنادق وإغلاق كامل المناطق السياحية والدينية أمام الزيارات إضافة الى اغلاق المطاعم وصالات الأفراح حيث تشكل هذه القطاعات نسبة كبيرة من الاقتصاد الفلسطيني.

كما أصاب الضرر قطاعات حيوية أخرى مثل المقاولات والبناء والمدارس والجامعات وحركة النقل مما أدى إلى توقف دخل العاملين في هذه القطاعات بجانب الغاء الأسواق الأسبوعية مما أدى أيضا إلى توقف دخل البائعين في هذه الأسواق ،

الامر الذي يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية المرتفعة اصلا قبل ظهور الفيروس كورونا (كوفيد - 19) واتساع دائرة الفقر.

9 - تقلبات اسعار الصرف :

شهدت أسعار صرف العملات الرئيسية تقلبات ملموسة منذ تفاقم أزمة فيروس كورونا ، حيث بدا سعر صرف الدولار الأمريكي وبالتبعية الدينار الأردني الارتفاع مقابل الشيكل بشكل كبير مع نهاية الأسبوع الأول من شهر آذار وحتى 17 آذار 2020 بنحو 12.5 % ليصل إلى 3.86 شيكل دولار.

وقد نتج عن هذا الارتفاع الناجم أساسا عن حالة الخوف والترقب والهلع بسبب تداعيات فيروس كورونا مما زاد الطلب على الدولار بشكل كبير، الأمر الذي دفع بالبنك المركزي الإسرائيلي للتدخل من خلال زيادة العرض من الدولار عبر ضخ 15 مليار دولار للينوك من أجل دعم مركز الشيكل في سوق العملات.

وتؤثر التقلبات في سعر الصرف على أكثر من جانب في الاقتصاد الفلسطيني والنظام المالي، فمن جهة تؤثر التقلبات على مالية الحكومة جراء حصولها على منح ومساعدات بعملة الدولار والتي تشكل 17 % من إيراداتها، أو ما يعادل 600 مليون دولار في المتوسط سنويا، في حين أن معظم إنفاقها بعملة الشيكل، ويظهر الأثر المباشر لذلك في عجز الموازنة والدين العام والمتأخرات المتراكمة.

كما توثر هذه التقلبات على أصول القطاع المصرفي، والتي تحاول المصارف باستمرار مواءمة أصولها وخصومها بالعملات المختلفة والتحوط لمثل هذه المخاطر، خاصة وأن الدولار يستحوذ على حوالي 36.6 % من أصول المصارف ، بينما تشكل الأصول بعملة الدينار نحو 22.9 %، وبعملة الشيكل حوالي 37.7 %، وبقية العملات الأخرى.

وبالإضافة إلى ذلك تؤثر تقلبات سعر الصرف على أسعار السلع المستوردة من بقية أنحاء العالم وتشكل ما نسبته 42 % من الواردات وبالأخص أسعار الوقود والغذاء والمواد الخام المسعرة بالدولار.

خاتمة:

النتائج والتوصيات :

في ضوء التحليلات السابقة فيما يلي اهم النتائج المستخلصة منها :

اولا / النتائج :

1- تراجع أداء كافة القطاعات الاقتصادية الفلسطينية بشكل كبير نتيجة انتشار فايروس كورونا كان اهمها التراجع في قطاع الخدمات والانتاج والتجارة والقوي العاملة مما أدى الى زيادة حدة البطالة .

2- تأثرت القطاعات الاجتماعية للسكان بشكل كبير حيث توقفت عجلة الانتاج وفقد الكثير من العمال وظائفهم كما تضررت دخول البعض الاخر بسبب تراجع سوق العمل .

3- تأثرت المالية العامة في فلسطين حيث انخفضت الايرادات الضريبية وازداد الانفاق الحكومي ومن المتوقع ان يصل عجز الموازنة الى مستويات قياسية لم يسبق لها مثيل .

ثانيا / التوصيات :

في ضوء النتائج السابقة توصي الدراسة بما يلي :

1- السعي نحو انشاء صناديق تمويلية تكافلية تساهم فيها البنوك ومؤسسات القطاع الخاص التي كانت اقل تضررا تتلقى من خلالها التبرعات من تلك الجهات والمواطنين القادرين في الداخل والخارج بالإضافة الي المؤسسات الدولية المانحة وذلك بهدف تقديم الدعم المادي للفئات المتضررة من هذه الجائحة .

2- العمل على تعزيز منظومة العمل الصحي للحد من انتشار الفايروس والسيطرة عليه.

3- دعم شبكات الحماية الاجتماعية التي تستهدف المشروعات الصغيرة والعائلية في القطاع الخاص والمشروعات كثيفة العمالة بهدف التقليل من معدلات البطالة .

قائمة المراجع:

- جهاز الاحصاء المركزي الفلسطيني – التنبؤات الاقتصادية 2020 جراء جائحة كورونا، رام الله، فلسطين، 2020http://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_23-4-2020-forc-ar.pdf
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء-مصر(2020)، تداعيات فيروس كورونا المستجد على الاقتصاد المصري، صحيفة المال الالكترونية https://almalnews.com/.
- الديراوي، سلمان (2014)، علاقات الاقتصادية الفلسطينية والعوامل المؤثرة في تطويرها في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية، رسالة دكتوراه غير منشورة، مصر: القاهرة.
- ذياب، تيماء (2019)، إيرادات المقاصة، موسوعة مقام، الموقع الالكتروني https://maqam.najah.edu/blog/articles/3/
- سلطة النقد الفلسطينية – الآثار الاقتصادية المتوقعة لأزمة فيروس كورونا على الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2020، رام الله، آذار 2020.
- سلطة النقد الفلسطينية – الآثار الاقتصادية المتوقعة لأزمة فيروس كورونا على الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2020، رام الله ، ابريل 2020
- سلطة النقد الفلسطينية - تقرير التطورات الاقتصادية الربع الأول 2020 ، رام الله ، فلسطين 2020 .
- شبانة، عبد الهادي محمد أحمد (2015)، دور الموازنة كأداة تخطيط ورقابة في ترشيد القرارات بالسلطة الوطنية الفلسطينية، رسالة ماجستير، جامعة الأقصى، غزة، فلسطين.
- صندوق النقد العربي (2020)، التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد COVID-19 على الدول العربية، https://www.findevgateway.org/.

- فورسك، دانا (2020)، مدونات البنك الدولي:-https://blogs.worldbank.org/ar/voices/covid
- كنفاني، نعمان وصاح، سام(2015)، تجميد أموال المقاصة أزمة متكررة وآثار طويلة الآجل. فلسطين، رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس).
- لورا جونز-ديفيد برون -دانيال بالمبو(2020)، فيروس كورونا: دليل تداعيات الوباء على الاقتصاد العالمي، الشبكة الاقتصادية العالمية: لندن.
- مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية (2020)، التداعيات الاقتصادية لجائحة فيروس "كورونا المستجد" على الأسر في الأردن خلال الفترة ما بين منتصف آذار ومنتصف أيار2020)، https://alghad.com/.
- المعرفة(2020)، الموازنة العامة للدولة https://www.marefa.org/

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الاونكتاد – جائحة كوفيد 19 تقوض اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة المنهك، 2020.

المراجع الأجنبية:

- Anulika.N, Uzoh."The Rolle Of Budgeting In Managerial Planning And Control", A Case Study Of Guinness Nigeria PLC Benin, EDO Staten Nigerian Breweries PLC AMA, Enugu State. University of Nigeria Enugu Campus, 2015.

- Nicolas Bottan, Bridget Hoffmann, Diego Vera-Cossio, The unequal impact of the coronavirus pandemic: Evidence from seventeen developing countries Published: October 7, 2020https://doi.org/10.1371/journal.pone.0239797,2020.

- Matthew Keep, Coronavirus: Economic impact.UK, House of Commons Library, Published Monday, 21 December, 2020. https://commonslibrary.parliament.uk/

إشكالية الاقتصاد غير المهيكل ببلدان شمال إفريقيا في سياق جائحة كورونا

أزمة كورونا وو اقع الاقتصاد في العالم العربي قراءة في التحولات الراهنة

د. هشام مصباح

جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2 الجزائر

الملخص:

مما لا شك فيه أن الحديث عن فيروس كورونا من القضايا الراهنة التي شغلت بال المفكرين والباحثين في مختلف مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية من جهة والعلوم المادية والطبيعية من جهة أخرى، خصوصاً في ظل الانتشار الرهيب الذي سجلته أرقام فيروس كورونا في الكثير من أنحاء العالم، ومن ثمة فقد شكّلت الجائحة منعطفاً حرجاً في تاريخ الإنسان والأنظمة السياسية والاقتصادية في الوقت ذاته، الأمر الذي جعلنا أمام مجموعة كبيرة من الأسئلة الحاسمة التي يجب الوقوف عندها في عالم ما بعد كورونا لأخذ الكثير من الدروس التي قدمتها الجائحة للإنسان المعاصر.

الكلمات المفتاحية: كورونا، الاقتصاد، العالم العربي، الواقع الراهن.

Abstract: There is no doubt that talking about the Coronavirus is one of the current issues that have preoccupied thinkers and researchers in various fields of human and social sciences on the one hand and physical and natural sciences on the other hand, especially in light of the terrible spread recorded by Corona virus

numbers in many parts of the world, Hence, the pandemic constituted a critical juncture in human history and political and economic systems at the same time, which made us face a large set of critical questions that must be addressed in the post-Corona world to take many of the lessons that the pandemic provided to contemporary people.

Key words: Corona, economy, Arab world, current reality.

مقدمة:

يعيش العالم اليوم في الفترة الراهنة مجموعة من التحولات الكبرى التي لم يشهد مثلها طوال تاريخه القديم نتيجة الهزات العنيفة والارتدادات القوية التي أفرزتها جائحة كورونا على العالم في كل مجالات الحياة المتنوعة فمن البعد الاجتماعي إلى السياسي والاقتصادي وغيرها من الأبعاد الأخرى التي أصبحت الواقع اليومي لفيروس كورونا العنيف والمدمر في الوقت ذاته، فالأزمة عالمية وأثارها من دون شك ستكون وخيمة خصوصاً في بعدها الاقتصادي بفعل الركود الاقتصادي الذي عرفه العالم في زمن الحجر الصحي وتوقف جميع القطاعات المنتجة في العالم، ومن ثمة الواقع المرير الذي أصبح يعيشه الإنسان في العالم المتقدم والمتخلف في الوقت ذاته، ومن ثمة فقد شكلت جائحة كورونا خطرا حقيقيا على الإنسان خصوصا بعد الانتشار السريع الذي عرفته في ربيع 2020 والأرقام الرهيبة التي بلغتها في عدد الموتى اليومي في جميع أنحاء العالم، فلا تسمع في وسائل الإعلام سوى تزايد أعداد المصابين يومياً بشكل مؤلم لم تشهد البشرية مثله طوال تاريخها.

فقد كشفت جائحة كورونا عن الكثير من النقائص التي تعاني منها مختلف الدول الأمر الذي يستدعي إعادة ترتيب الأولويات داخل كل مجتمع وكل دولة، حيث تعطى الأولوية للقطاعات الحساسة والمهمة مثل الجانب الصحي وتطوير آليات البحث العلمي في التعامل مع الأوبئة بجميع أصنافها، بالإضافة إلى الجانب الاقتصادي باعتباره العمود الفقري الذي يقوم عليه نظام الدولة وضمان الحياة الكريمة للمواطنين، وبالتالي الدعوة إلى وضع خطط ديناميكية تتماشى مع الأوضاع الطارئة التي يكمن أن تصيب الإنسان في أي لحظة مثلما حدث مع فيروس كورونا.

وعلى هذا الأساس سنحاول في ورقتنا البحثية هذه الوقوف عند أهم النقاط الحاسمة في الحركة الاقتصادية في العالم العربي في زمن الكورونا وكيفية التعامل مع الجائحة في الحاضر والمستقبل بمعنى الآليات التي يمكن بواسطتها التصدي لانعكاسات الجائحة وابعادها المختلفة، فما هو الواقع الاقتصادي في عالمنا العربي في ظل جائحة كوفيد19؟ وكيف يمكن التصدي لهذه الجائحة؟.

أولا: الأوبئة وسؤال الإنسان قراءة تاريخية: يرتبط الحديث عن الأوبئة وتاريخها بمجموعة من المحطات الكبرى والمهمة المتعلقة بالإنسان وصراعه الطويل مع الأمراض الخطيرة والمستعصية التي كانت دائما تعصف بحياته وتعرضه للهلاك والموت، ومن أبرزها الوباء الذي كان في كل مرة يشكل حالات من الذعر والخوف والهلع وسط الإنسان، مع العلم أن البشرية قد تعرضت إلى العديد من الأوبئة عبر تاريخها الطويل لعل من أبرزها الطاعون الأسود، أو الموت الأسود كما يسمى، والجذري وغيرها من الفيروسات الأخرى التي كانت حاضرة في حياة الإنسان.

1- الأوبئة في المرحلة القديمة: البحث في تاريخ الوباء يعود في أصله إلى الإرهاصات القديمة التي ورد فيها هذا المصطلح والتداعيات التي يطرحها هذا العلم من زاويا متعددة ذات علاقة مباشرة بتاريخية المفهوم والظروف المحيطة به، فقد ظهرت المقدمات الواضحة لعلم الأوبئة منذ أكثر من ألفي عام مضت، وبالتالي العودة إلى اللحظة الاغريقية القديمة وتجليات الفكر الطبي هناك ممثلا في الطب **الابو قراطي** وما حمَلهُ من افكار ذات صلة وطيدة بالمرض وكيفية حدوثه، يقول **رودولفو ساراتشي**: " ظهرت المقدمات الواضحة لعلم الأوبئة المعاصر منذ ألفي عام مضت، لا تقدم لنا كتابات الطبيب الاغريقي العظيم **أبقراط** أولى الأوصاف المعروفة والدقيقة والمتكاملة لأمراض مثل **التيتانوس والتيفوس والسل** فحسب، وإنما تكشف ايضا عن منهج يقوم على الإدراك والملاحظة في فهم أسباب المرض (رودولفو ساراتشي، 2010،ص،16.)" فالطب الابقراطي يقوم على فتح المجال في دراسة الطب والمرض، إلى دور البيئة والمحيط في التأثير على صحة الإنسان، وبهذا يكون من الأطباء الأوائل الدين أشاروا إلى هذه العوامل، وعلى إثرها تطورت العديد من الأفكار الطبية في الطب الحديث والمعاصر، والأمثلة كثيرة في هذا المجال لعل من أهمها نتائج "**جون سنو**"Snow التي أشارت إلى أن خطر **الكوليرا** في لندن كان ذو علاقة بشرب الماء، فبعد العديد من التجارب التي قام بها "**سنو**" وصل إلى أن السبب الحقيقي الكامن وراء انتشار المرض هو الماء الملوث (ر.بيغلهول، ر. بونيتا، ت. كيبلستروم،1993، ص،13)، ومن ثمة الدور الذي لعبه هذا الاكتشاف في تطوير الصحة العمومية للسكان، والتطور المحقق في ميدان الدراسات الوبائية، يقول **أبقراط في مؤلفه الاهوية والمياه والبلدان**:" من أراد التعمق في الطب فينبغي له أن يفعل ما يأتي: أولاً أن ينظر إلى فصول السنة وإلى أثر كل منها وحده، ليس فقط لأن أحدها يختلف عن الأخر لكن أيضا لأن التغيرات التي تُعْرَضُ لكلٍ منها تجعل فيه اختلافات عظيمة، ثم يتعرف ما هي الأهوية الحارة والباردة العامّة على كل البلدان أولاً، ثم الخاصة

ببلدٍ بلد، ويتعرف أيضا صفات المياه التي تختلف في الخواص كما تختلف في الطُعْمِ والوزن، إذاً متى دخل طبيب إلى بلدٍ لا يعرفه ينبغي له أن ينظر إلى موقعه ونسبته إلى الرياح ومطلع الشمس لأن أثره يختلف بحسب تعرّضهِ للشمال والجنوب أو الشرق و الغرب، ويتعرف جيدًا طبيعة المياه التي يستعملها السكان هل هي لينة أو قاسية خارجة من أماكن مرتفعة صخرية أو خشنة... ويتعرف أحوال الأرض المختلفة، فإما أن تكون معرَّاة يابسة أو غابية نزَّة أو منخفضة محترقة بحرارة شديدة أو مرتفعة باردة، ويتعرف جنس معيشتهم، أمولعون هم بالخمرة والطعام الطيب والراحة، أم نشطاء متعلقون على الأشغال البدنية يأكلون كثيرا ويشربون قليلاً..." (أبقراط، 1885، ص18)؛ فالكثير من الأمراض والأوبئة مرتبطة بالمياه والتلوث البيئي وفضلات الحيوانات وغيرها من العوامل المهمة ذات الصلة المباشرة بالميكروبات والملوثات بجميع أصنافها، هذه الفكرة الأساسية التي أشار إليها أبو الطب اليوناني **ابقراط**، وبالتالي التأكيد على الأدوار المهمة التي تلعبها هذه العوامل في الصحة والمرض، والدليل على ذلك هو المقارنات في حصيلة الإصابات بالمرض في التجمعات السكانية الصغيرة الذي أصبح شائعاً في أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، والتي تؤكد كلها على الربط بين الظروف و العوامل البيئية ومختلف الأمراض.

2- **الوباء في المرحلة الحديثة:** أما التطورات الحديثة في علم الوبائيات وكل ما تعلق بها من اكتشافات ذات صلة بعالم الفيروسات والميكروبات والجراثيم المختلفة التي تصيب الكائنات الحية وتؤدي بها إلى الموت مباشرة نتيجة القوة الكبيرة التي أصبحت الخطر الرهيب القاتل للإنسان وبقية الكائنات الأخرى، فقد عرفت التطورات الحديثة تدرجافي الكشف عن هذه العوالم، فبعد أن كان التعامل مع المرض في الفترة القديمة يتم وفق مجموعة طرق بدائية قائمة على الفاعليات الفردية حيث استخدموا الشعوذة والشياطين والصلوات، أو تقديم قرابين وغيرها من الطرق التي سيعمد الطب الحديث إلى التخلص منها، ومن ثمة البدء في مرحلة جديدة من الطب وطرق العلاج دون أن ننسى إسهامات الطب القديم المهمة التي كانت نقطة البدء والارتكاسة القوية في تطور العديد من النظريات الطبية الحديثة والمعاصرة سواء ما تعلق منها بالطب الغربي القديم أو الطب العربي الإسلامي.

ثانيا: انعكاسات الوباء على الجانب الاقتصادي في العالم العربي: من دون شك فإن انعكاسات الوباء على الاقتصاد كانت وخيمة على جميع دول العالم وبوجه خاص الدول الضعيفة التي وجدت نفسها أمام مواجهة عنيفة غير قادرة على الصمود أمامه، مثلما هو الحال في الكثير من الدول العربية التي تعاني من انهيار اقتصادي كبير بفعل غياب استراتيجيات واضحة قابلة للتكيف مع الأوضاع المستجدة والأزمات المتنوعة التي تعاني منها الدول.

1- التنمية المستدامة في العالم العربية وأزمة وباء كورونا: لقد أحدث الوباء الجديد خللاً وارتباكاً كبيراً في منظومة الاقتصاد العالمية التي توقفت عن العمل لمدة زمنية قاربت العام، في جو لم يسبق للإنسان أن عاشه مند تاريخه الطويل، فكيف يمكن التعامل مع وباء كورونا اقتصاديا دون أن يؤثر ذلك على مفهوم التنمية المستدامة في العالم العربي؟.

لقد نتج عن جائحة كورونا اثارً اقتصادية وخيمة انعكست سلباً على واقع الدول العربية التي وجدت نفسها أمام عجزٍ كبير في تسيير مرحلة الوباء، ومن ثمة المسائل الملحة التي أنتجها الفيروس على الصعيد العالمي والمحلي في الوقت ذاته، ولعل من أبرز مظاهر هذه الأزمة الاقتصادية نجد: زيادة حجم الفقر في هذه الدول نتيجة اعتمادها بشكل كبير على وظائف ومهن وحرف

شخصية، بمعنى العيش من عمليات البيع والشراء، إضافة إلى عجز الدولة في تلبية مطالب الشعب أو دفع تعويضات لأصحاب المهن الحرة بسبب توقف نشاطاتهم طيلة فترة الوباء.

كما أن الاعتماد على الأجور اليومية يجبر البعض على البقاء في سوق العمل مما يعرضهم للمخاطر سواءٌ الإصابة بالفيروس أو مخاطر نقله للأخرين، وأيضاً الركود العالمي الذي سينعكس سلباً على المواطنين وفئة الشباب على وجه الخصوص، فبعد الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية لعام 2008 ارتفعت معدلات البطالة بالنسبة للشباب بشكل أسرع من معدلات البالغين (،, تحالف ميثاق الشباب في العمل الإنساني، ايار، 2020، ص11) ، واستغرقت وقتاً أطول للتعافي منها وقد تكون نفس الأثار مع جائحة كورونا التي ستقلب جميع الموازين رأساً على عقب في ظل تراجع الاقتصاد العالمي للدول الكبرى في العالم التي ستلجأ من دون شك إلى الدول المتخلفة لسلب ثرواتها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، ومن ثمة الرجوع إلى الأسئلة المحورية التي تهتم بها التنمية المستدامة التي وجدت نفسها أمام مشكلات ذات أبعاد متعددة تتطلب امتلاك تدابير فعالة في التعامل مع الوباء خصوصا في جانبه الاقتصادي والاجتماعي، فقد تسببت أزمة كورونا في صدمة عالمية شملت جميع مناحي الحياة الإنسانية" **يمثل فيروس كورونا صدمة للعرض والطلب في آن واحد، ويفرض تحدياتٍ غير مسبوقة نتيجة لتعطل الاقتصاد العالمي المرتبط بالأزمة الصحية حيث تشهد البلدان تراجعاً في الطلب الخارجي وهبوطاً في أسعار السلع الأولية، وتجد البلدان منخفضة الدخل نفسها محرومة من الأسواق المالية العالمية، في وقت تشهد فيها خروج رؤوس الأموال منها، وتراجعاً في التحويلات الواردة إليها**" (مجموعة البنك الدولي،2020، ص11) ، بمعنى شلل تام في الأسواق العالمية تزايد نسبة الطلب في غياب العرض، تحول في رؤوس الأموال بشكل رهيب جداً خصوصا في المجال الطبي من خلال توفير مستلزمات الطب والرعاية الصحية، إضافة إلى المواد الضرورية كمواد التغذية وغيرها، التضرر الكبير تعاني منه الدول الضعيفة لأنها لا تستطيع المساهمة فيلا السوق العالمية بل دورها الوحيد هو الاستيراد، بالإضافة إلى مشكلات أخرى ذات أبعاد سياسية وأخرى صحية مثل عجز الدول عن معالجة مرضاها بسبب ضعفها الاقتصادي وغيرها من القضايا الاقتصادية المهمة المتعلقة بالوباء وفيروس كورونا المستجد،" **فالبلدان منخفضة الدخل المحدودة في قدراتها وفي إمكانية حصولها على وسائل الفحص، قد تعجز عن فحص المصابين وتتبعهم، ويجب عليها يجاد حلول بديلة منخفضة التكلفة حتى تكون جهود الاحتواء مجدية وفعالة، مع تركيز الاهتمام ببؤر العدوى المحتملة مثل المناطق المكتظة بالسكان والأحياء العشوائية بالمدن**" ودائما الدول الضعيفة هي الأكثر تضررا من مخاطر وتبعات فيروس كورونا المستجد ومن ثمة الوقوف عائقاً في تحقيق التنمية المستدامة لأن أغلبية الدول العربية لجأت إلى الخزينة العمومية في التصدي لأثار الجائحة، وبالتالي ضرورة العمل على ايجاد الحلول الملائمة لمثل هذه الأوضاع الطارئة.

فقد ترك فيروس كورونا اثارا وخيمة على جميع اقتصاديات العالم بما فيه الدول الأكثر تقدماً التي عانت من سياسات الغلق التي تجاوزت الحالات التي كانت متوقعة في كافة أنحاء العالم، ومن ثمة أصبح الحديث عن التداعيات الاقتصادية بمثابة الرهان الحقيقي للدول العربية اليوم في ظل استمرار الجائحة التي قاربت على السنة الكاملة، والاقتصاد غير موجود لأن جميع الأنشطة الخارجية قلت مقارنة بالحياة الطبيعة، الأمر الذي ينعكس سلبا على حياة الأفراد داخل هذه الدول التي تعاني من الفقر والبطالة وزيادة نسبة الجوع بسبب غياب استراتيجيات اقتصادية تراعي زمن الأوبئة والكوارث مهما كان نوعها، بمعنى خلية أزمة دورها الحقيقي يكمن في مسايرة الأوضاع الحرجة والقاسية التي تعاني منها الدول المتضررة من هذه الكوارث خصوصا إذا كانت دول ضعيفة اقتصاديا مثلما هو الحال في العديد من الدول العربية التي وجدت نفسها في دوامة رهيبة لم تعرفها منذ زمن طويل.

بحسب الدراسات الأخيرة التي نشرتها منظمة الإسكوا، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا حول واقع الاقتصاد في العالم العربي في فترة وباء كورونا الذي عرف انهياراً كبيرا بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية في المنطقة، وحسب التقديرات الأولية لتداعيات كوفيد 19 فمن المتوقع أن تسجل المنطقة العربية في عام 2020 خسائر لا تقل عن 42 مليار دولار ، ومع تزايد انتشار هذا الوباء العالمي في دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية وغيرها من الاقتصادات الكبرى ونتيجة الاثار الناجمة عن انخفاض أسعار النفط فمن المحتمل أن تسجل خسائر أكثر بكثير عن جميع الأصعدة (منظمة الاسكوا،2020، ص1)، وعليه فحجم الخسائر يهدد اقتصاديات هذه الدول من جميع الاتجاهات خصوصا في حالات استمرار انخفاض أسعار النفط في الدول العربية المصدرة نتيجة نقص الايرادات نتيجة لحرب أسعار النفط التي كلفت المنطقة ما يقارب 11مليار دولار أمريكي في الفترة الممتدة من جانفي إلى مارس 2020 فقط، أما إذا بقيت الأسعار على حالها فمن المحتمل أن تصل إلى ما يقارب 550 مليون دولار أمريكي تقريبا كل يوم، هذه الخسائر ستنعكس من دون شك على الواقع الاجتماعي القاهر الذي تعيشه الدول العربية في ظل تفشي هذا الفيروس القاتل.

فلم يتوقف الأمر عند هذا الحد فقط بل تواصلت سلسلة الخسائر والتراجع الفظيع الذي بلغه اقتصاد مختلف الدول العربية ففي الفترة الممتدة من ديسمبر إلى غاية مارس 2020 تكبدت الشركات العربية خسائر فادحة في رأس المال السوقي بلغت قيمتها 420 مليار دولار، والخسائر التي سجلتها ثورة هذه الشركات تعادل نسبة 8 في المائة من إجمالي ثروة المنطقة، كما أنه من المتوقع أيضاً أن تخسر المنطقة حسب أخر الاحصائيات الاقتصادية في المنطقة العربية ما لا يقل عن 1.7مليون وظيفة في عام 2020 ومن ثمة ارتفاع معدل البطالة بمقدار 1.2 في المائة، انطلاقا من التأثيرات التي يحدثها فيروس كورونا على سوق العمل في جميع القطاعات وعلى وجه الخصوص قطاع الخدمات نتيجة سياسيات الحجر الصحي والتباعد الاجتماعي والعزل، وغيرها من الإجراءات الصحية التي فرضت ركودا رهيبا في سوق العمل وتبادل السلع بين مختلف الدول في العالم، فعلى الصعيد العالمي انخفض قطاع الخدمات بمعدل النصف، ونظرا إلى أن هذا القطاع هو المصدر الرئيسي لفرص العمل في المنطقة العربية فأي تأثيرات وخيمة تطاله ستترجم إلى خسائر كبيرة في مختلف الوظائف الأخرى (الاسكوا, منظمة، 2020، ص2)، تعبر المؤسسة البحثية البريطانية كابيتال ايكونوميكس أن اقتصاديات منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا ستعيش أسوأ ركود في تاريخها مند عام 1980 مشيرا إلى أن التباعد الاجتماعي وقيود السفر ستؤثر وبشدة على اقتصاد الدول العربية مثل مصر، تونس، المغرب وغيرها من الدول الأخرى، كما أن الدول المصدرة للنفط ستتأثر هي الأخرى بفعل تراجع الطلب وانخفاض الأسعار وهو ما سيؤدي إلى دخول أغلبية تلك الدول في مرحلة ركود (شريف اليماني، 2020)؛ حيث التقرير أن البنك المركزي المصري سيضطر إلى رفع قبضته على الجنيه المصري ولكن هذا لن يؤذي بالضرورة إلى ارتفاع كبير في مستوى التضخم متوقعاً أن يستكمل البنك سلسلة التسيير النقدي، كما أشار التقرير أيضاً إلى أن كل من المغرب وتونس سيتأثران بشدة نظراً لكبر قطاع السياحة بهما، أما لبنان فيشير التقرير إلى أن تداعيات فيروس كورونا زادت الأوضاع سوءً في البلد الذي لم يسدد ديونه والذي يقوم حالياً بإعادة هيكلة الديون، وقد توقع التقرير أن ينكمش الناتج المحلي الاجمالي اللبناني بنسبة 12 في المائة مع ارتفاع معدل التضخم إلى 20 في المائة، وكلها مؤشرات سلبية للأثار الوخيمة التي سيتركها فيروس كورونا على الدول العربية التي تعاني من ضعف اقتصادي قبل مرحلة كورونا، فما بالك في المرحلة الراهنة.

كما أدى فيروس كورونا إلى تعطل في العلاقات الصينية والدول العربية التي كانت بمثابة الممول الرئيسي للسوق العربية في جميع مجالات الاقتصاد والحركة التجارية ككل، مما يعني خسائر يومية بمئات الملايين من الدولارات، لأن الصين أضحت أهم شريك تجاري لكل الدول العربية فحجم التبادل التجاري بين الطرفين يزيد عن 240 مليار دولار سنوياً خلال العاميين الماضيين مقابل 190مليار دولار عام 2011 و40 مليار دولار عام 2004، ومن ثمة تعتبر الصين الممول الرئيسي للدول العربية بأغلبية المنتوجات التجارية في جميع القطاعات تقريبا (كورونا وخطورته الاقتصادية على الدول العربية، سياسية واقتصاد، 2020)، فالمنافسة الصينية وسيطرتها على كافة الأسواق العالمية وبالأخص حضورها الكبير في العالم العربي جعلها تحقق نسب صادرات عالية في المنطق العربية حيث تصل إلى نسبة 9 و10 في المائة في تونس والمغرب، وبين 15 إلى 18 في المائة في الدول الأخرى مثل السعودية، الامارات، الجزائر، مصر ....إلخ، في حين ما يتم تصديره للصين من طرف الدول العربية لا يتعدى النفط الذي تساهم فيه السعودية والعراق بنسب عالية من الصادرات، لتبقى أهم النتائج السلبية لفيروس كورونا تتمثل في التراجع الكبير لأسعار النفط في الأسواق العالمية خصوصا في فترة الجائحة اين وصل إلى مراكز جد متدنية حيث بلغت نسبة التراجع من 2 إلى 6 دولارات في البرميل الواحد.

ففي خضم هذه التحولات الكبيرة التي شملتْ جميع مناحي الحياة الإنسانية وغيَّرتْ كل المفاهيم التي كانت سائدة من قبل، خصوصا وقد انحصرت حقيقة الحياة في البقاء في المنازل وكيفية ضمان الغداء لمدة زمنية جاوزت الشهرين، رافقه تغير في شكل العلاقات الإنسانية العالمية بين الدول، اين برزت أنانية مفرطة في التعامل مع الازمة الحالية والكارثة الوبائية حيث رفضت أغلبية الدول المتقدمة في العالم تقديم مساعدات للدول الضعيفة أو تشكيل خلية أزمة عالمية لتسيير المرحلة الاستثنائية التي تمر بها الإنسانية، ومن ثمة غياب الجانب الأخلاقي والقيمي في التعامل مع المرحلة الانتقالية في ظل وباء كورونا، والدول العربية واحدة من هذه الدول التي وجدت نفسها أمام ضرورة البحث عن آليات جديدة للتعامل مع الوباء بالكيفية التي تضمن لها استمرار اقتصادها وعدم انهياره التام لو طالت مدة الوباء فترة زمنية أخرى، فالدول العربية من الدول التي تحتاج إلى إعادة النهضة بالمنتوجات الزراعية والفلاحية وتقوية الاقتصاد الوطني الذي يضمن لها الاكتفاء الذاتي على المستوى الداخلي دون الحاجة إلى الاستيراد في المواد الأساسية، ومن ثمة ضرورة إعادة الاعتبار للنشاطات التقليدية المهمة جدا في التنمية المحلية والمساهمة في الاقتصاد الوطني، فقد جاء في تصريح لجنة الأمم المتحدة لغرب آسيا **الايسكوا**:" ان تداعيات كورونا قد تلقي بأكثر من 8ملايين شخصاً إضافيا من سكان المنطقة العربية في براثن الفقر والجوع بسبب تقليص تجارة الأغدية وقلة المخزون منها، وتذهب التقديرات إلى أن أكثر من 100 مليون في المنطقة العربية يعانون من الفقر حاليا" (كورونا وخطورته الاقتصادية على الدول العربية، سياسية واقتصاد، 2020).

فالعالم أمام أيام عجاف بسبب فيروس كورونا المستجد فقد ذكرت صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية أن التفشي السريع لفيروس كورونا المستجد يضع اقتصاد العالم برمته امام تحدي حقيقي، وأضافت أن قدرة العالم على احتواء هذا الفيروس هو الذي سيحدد حجم الخسائر الاقتصادية كما أن عنصر التوقيت مهم أيضا، لأن عدم الاستقرار سيهدد الأوضاع أكثر، ومما لا شك فيه أن الخطورة ستكون أكثر من دون أي شك في ذلك (عربية نيوز، 2020)، فالعالم أمام تحديات كبرى تحتاج إلى وضع خطط جديدة واستراتيجيات مضبوطة تراعي الأوضاع الحالية ومختلف التغيرات التي يعرفها العالم في جميع المجالات الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية والثقافية وغيرها من المجالات المهمة الأخرى، حيث يقول الباحث الاقتصادي **إيسوار**

بلاساد أن الاستهلاك تأثر بدوره على نحو كارثي لأن الناس صاروا يفضلون البقاء في بيوتهم عوض أن يخرجوا إلى المطاعم والمنشآت السياحية الأخرى، وهذه الأنشطة الصغرى تساهم بدورها في النمو الاقتصادي للمارد الصيني (كورونا وخطورته الاقتصادية على الدول العربية، سياسية واقتصاد، 2020).

والأمر نفسه بالنسبة للجزائر التي وجدت نفسها مثل بقية الدول العربية الأخرى أمام تحدياتٍ جديدة بسبب الاختلال الاقتصادي الذي فرضته الجائحة خصوصاً بعد انهيار أسعار النفط التي بلغت أسعار غير متوقعة حيث تجاوزت حاجز 30 دولار للبرميل، مع العلم أن جميع الصادرات يمكن اختزالها في النفط والغاز الطبيعي بنسبة 98%، ومن هذا المنطلق يرى المختصون في خبايا الاقتصاد أن البلاد قد دخلت في عجز في الميزانية العامة التي وصلت إلى 1500 مليار دينار، ومن ثمة فهي غير قادرة على تحمل عجزٍ أخر بعد خروجها من الحجر الصحي بالإضافة إلى الأوضاع الأخرى السابقة التي عرفتها البلاد على الصعيد السياسي والاقتصادي قبل فترة مرحلة الوباء (هشام شريف،2020، ص1)، من هذا المنطلق يعد الحديث عن التنمية المستدامة من القضايا المهمة والحاسمة في الوقت ذاته لأنها تتعلق بمجالات مصيرية في حياة الإنسان ومستقبل الأجيال الأخرى اللاحقة عليها، ومن ثمة ضرورة وضع خطط جديدة وآليات تقنية فعّالة في التصدي للأخطار المحدقة بالإنسانية من جميع جوانبها، لأنه لا يمكن الحديث عن نمو وتطور وازدهار ورقي في غياب تنمية هادفة في كل دولة.

فالعالم العربي أمام رهانات حاسمة في ظل التغيرات الجذرية التي يعرفها العالم اليوم على جميع الأصعدة وعلى وجه الخصوص الجوانب الاقتصادية التي تستدعي توفر شروط جديدة وقواعد مهمة من خلال تجسيد آليات العمل النافع وعدم الاقتصار على مورد اقتصادي واحد مثلما هو الحال لدى العديد من الدول العربية ومنها الجزائر التي يرتبط اقتصادها الكامل بالنفط والبترول في حين لا تملك مصادر أخرى للمنافسة في حال ما إذا انخفضت أسعار النفط بفعل مختلف الأزمات والكوارث التي يشهدها العالم من فترة زمنية لأخرى، ومن ثمة تجد نفسها في عجز رهيب ينعكس من دون شك سلبا على الحياة الاجتماعية داخلها.

2- جائحة كورونا وتداعياتها على الاقتصاد العربي (الاقتصاد الجزائري نموذجاً): مما لا شك فيه أن وباء كورونا قد انعكس على كافة مجالات الحياة الإنسانية، الاجتماعية، الصحية، النفسية والاقتصادية، ولكن يبقى الأثر الاقتصادي من المسائل المهمة والحاسمة في تأثيره على حياة الناس داخل الدول التي وجدت نفسها أمام مواجهة شرسة لم تكن في حسبانها على الإطلاق، ومن ثمة يكون العامل الاقتصادي من أهم العوامل التي ستعاني منها الدول في زمن الوباء وبعده، خصوصاً بعد مدة الحجر الصحي الطويلة التي تكبدت من خلالها مختلف الدول خسائر مادية وبشرية كبيرة جداً، وستكون النتائج أكثر خسارة في الدولة الضعيفة اقتصاديا مثلما هو الحال في الدول العربية على وجه الخصوص نتيجة محدودية مواردها الموجهة للتصدير في حين تعتمد بنسبة كبيرة على الاستيراد في المواد الأولوية وسد حاجيات شعوبها في ظل الغلق الشامل لجميع مراكز التنقل عبر العالم.

فقد تزامن تفشي الأزمة الصحية العالمية (جائحة كوفيد-19) مع أزمة انهيار أسعار النفط الحادة التي لا تزال مستمرة منذ سنة 2014. وقد أثّرت هذه الأزمة على نحو حاد في الاقتصاد الجزائري، وبوجه أدق في عائدات الضرائب من تصدير المحروقات، وفي نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي. وتخسر الجزائر نحو 21.2 في المئة من عائداتها النفطية في حال بقيت أسعار النفط عند حدود 30 دولارًا للبرميل. وتسببت الأزمة النفطية في انخفاض معدلات النمو الاقتصادي من 3.8 في المئة في سنة 2014 إلى 0.7 في المئة في

سنة 2019. غير أنه لا يمكن أن نعزو هذه النتائج إلى انخفاض أسعار النفط فقط في السوق العالمية، فقد كان لحالة الاضطراب السياسي الذي شهدته البلاد في سنة 2019 نصيبٌ في ذلك؛ إذ تأثر قطاع واسع من النشاطات الاقتصادية من حالة الركود بسبب حالة الشك والريبة التي سادت الأجواء أكثر من عام. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن ينكمش الاقتصاد الجزائري بنحو - 5.2 في المئة، ليعاود النمّو من جديد في سنة 2021 بقرابة 6 في المئة مستفيدًا من حالة التعافي الاقتصادي وكذا التحسن في أسعار النفط بحسب تقديراته (خالد منه،2020، ص1)، هذه الأرقام تدل بشكل مباشر على الانعكاسات والاثار الوخيمة التي ستنجر على جائحة كورونا في ظل الانخفاض المستمر لأسعار البترول، خاصة وهي المصدر الوحيد للدخل في الجزائر، كما يشهد عجز الميزانية ارتفاعًا مطّردًا من سنةٍ إلى أخرى ليصل إلى 19.97 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2020، بعد أن كان 9.32 في المئة في سنة 2019، ومن المتوقع أن يصل هذا العجز في سنة 2021 إلى 15.03 في المئة. في حين بلغت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي 60.97 في المئة بعد أن كانت 46.26 في المئة في سنة 2019، ومن المتوقع أن يصل هذا العجز إلى 65.83 في المئة في سنة 2021. ولم يكن قطاع الشغل بعيدًا عن هذه الأزمة، فمن المتوقع أن يصل معدل البطالة خلال سنة 2020 إلى نحو 15.1 في المئة، كما بلغ عجز الميزان التجاري الجزائري 1.5 مليار دولار أميركي خلال الربع الأول لسنة 2020 مقابل 1.19 مليار دولار خلال الفترة نفسها من سنة 2019 بارتفاع بلغ 26.21 في المئة (خالد منه، 2020، ص1)' وهي الفكرة نفسها التي نجدها في مختلف الدول العربية الأخرى التي فرضت عليها الجائحة ضرورة إعادة التفكير من جديد في مختلف القضايا الاقتصادية التي كشفت عنها الجائحة من خلال العمل على وضع خطط استراتيجية جديدة للتعامل مع الأوضاع الطارئة والمستجدة على الصعيد العالمي والوطني.

خاتمة: في ختام هذه الورقة البحثية يمكن الوقوف على مجموعة من النقاط المحورية المتعلقة بجائحة كورونا التي أصابت العالم في ديسمبر 2019 لتزحف إلى بقية أنحاء الكوكب الأزرق تاركة هلعاً كبيراً لم تعرف مثله البشرية مند تاريخها القديم رغم مختلف الأوبئة التي تعرض لها وعليه فقد كانت انعكاسات كورونا كبيرة على كافة مناحي الحياة الإنسانية الاجتماعية، السياسية والنفسية وغيرها من المجالات الأخرى، فلم تستثني كورونا شيئا في طريقها، أما الأثار الاقتصادية فقد كانت كبيرة نتيجة الاغلاق التام لأغلب الأنشطة الاقتصادية في مدة الحجر الصحي وفترة انتشار الوباء العالمي وعليه يمكن تسجيل النتائج التالية:

- لقد سببت جائحة كورونا العديد من النتائج المهمة والمحورية المتعلقة بالإنسان في كافة مجالات الحياة الإنسانية من دون استثناء.

- الانعكاسات الكبيرة للجائحة على الصعيد الاقتصادي في العالم العربي على وجه الخصوص نتيجة ضعفها الاقتصادي من جهة ونتيجة اعتمادها على موارد محددة في عملية التصدير في مقابل الاستيراد للمواد الأولوية، الأمر الذي نتج عنه الكثير من المخاوف إذا استمرت الجائحة لمدة زمنية طويلة.

قائمة المصادروالمراجع:

- أبقراط،(1885)، **الأهوية والمياه والبلدان**، الترجمة إلى العربية شبلي شميل، مطبعة المقتطف القاهرة.
- تحالف ميثاق الشباب في العمل الإنساني،(2020)، فيروس كورونا ايار.
- خالد منه، التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة فيروس كورونا المستجد في الجزائر.
- ر.بيغلهول، ر. بونيتا، ت. كييلستروم،(1993)، **أساسيات علم الوبائيات**، ترجمة جيهان أحمد محمد فرج، منظمة الصحة العالمية المكتب الإقليمي للشرق الأوسط، جامعة أوكلاند نيوزيلندا، 1993.
- رودولفو ساراتشي،(2010)، **علم الأوبئة**.
- شريف اليماني،(2020)، الدول العربية بعد كورونا نمو اقتصادي يلامس 80 في المائة .ديسمبر https://www.alarabiya.net/ar/aswaq/economy/2020/04/29
- كورونا وخطورته الاقتصادية على الدول العربية،(2020)، سياسية واقتصاد، متوفر على الموقع: https://www.dw.com/ar
- مجموعة البنك الدولي،(2020)، حماية الإنسان والاقتصاد استجابة متكاملة على صعيد السياسات لجهود مكافحة فيروس كورونا.
- منظمة الاسكوا(2020)، فيروس كورونا التكلفة الاقتصادية على المنطقة العربية، منظمة الأمم المتحدة.
- هشام شريف،(2020)، كورونا تربك اقتصاد الجزائر الهش، 2020، جريدة النهار.
- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات(2020).

دور استر اتيجيات الريادة في تحقيق الميزة التنافسية في القطاع الخاص المساهم بالنمو الاقتصادي بغزة

د.حازم أحمد محمد فروانة أستاذ محاضر أ جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان الجزائر
د. أحمد الفقية أستاذ محاضر أ جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان الجزائر
د. كامل أيمن عليوة أستاذ محاضر ب جامعة الجزائر 3

الملخص:

تهدف الدراسة إلي التعرف على استراتيجيات الريادة ودورها في تحقيق الميزة التنافسية وتوضيح مختلف العوامل المؤثرة على الميزة التنافسية، وتفسير علاقة الارتباط بين استراتيجيات الريادة والميزة التنافسية و الكشف عن مفهوم الميزة التنافسية في شركة الاتصالات الفلسطينية في محافظة غزة.تم استخدام الإستبانة على عينة مكونه من 100موظف وكانت أهم النتائج أن نسبة استراتيجيات الريادة ودورها في تحقيق الميزة التنافسية للإبداع بلغت (64.97%) و للمبادرة بلغت (63.41%) و للثقة بالنفس بلغت (73.89%) و لحب الانجاز بلغت (70.41%) وهو مستوى مرتفع، حيث حدد الباحثون ما نسبته 60%.و أن نسبة استراتيجيات الريادة ودورها في تحقيق الميزة التنافسية لتحقيق الميزة التنافسية بلغت (82.49%) وهو مستوى مرتفع وكانت أهم النتائج ضرورة تبني الشركة الاهتمام ببناء موارد المعلومات الإستراتيجية يتولى الاهتمام بمدخلات نظم المعلومات الإستراتيجية وذلك من خلال بناء نظم دعم القرار ونظم دعم المدراء التنفيذيين. العمل على زيادة كفاءة التنسيق بين العمليات التشغيلية في الشركات التابعة، بهدف تقديم منتجات جديدة وكسب حصة سوقية تطور منتجاتها اعتماداً على دراسات السوق وتحديد حاجة الزبائن .

الكلمات المفتاحية: استراتجيات الريادة، الميزة التنافسية، النمو الاقتصادي، شركة الاتصالات.

Abstract:

The study aims to identify leadership strategies and their role in achieving competitive advantage and to clarify the various factors affecting competitive advantage, explain the correlation between leadership strategies and competitive advantage and reveal the concept of competitive advantage in the Palestinian telecommunications company in Gaza Governorate. The initiative was 63.41 percent. And self-confidence (73.89%) For the love of achievement , I reached (70.41%) This is a high level, with the researcher identifying 60% and the percentage of leadership strategies and their role in achieving competitive advantage to achieve competitive advantage was (82.49%). This is a high level and the most important results were the need for the company to adopt the interest in building strategic information resources to take care of the inputs of strategic information systems through the construction of decision support systems and support systems for executives. Work to increase the efficiency of coordination between the operations of subsidiaries, with the aim of introducing new products and gaining market share to develop their products based on market studies and identifying the needs of customers.

Key words: Leadership Strategies, Competitive Advantage, Economic Growth, Telecommunications Company.

مقدمة:

يتطلب الأمر من إدارة المؤسسات الاهتمام بالمفاهيم الحديثة نسبياً ومنها الريادة والابتكار والإبداع والاستفادة منها في مجال الريادة الإستراتيجية فضلاً عن فتح الآفاق أمامها لإقامة المشاريع الريادية وتقديم المنتجات الرائدة إلى الزبائن، وتعد استراتيجيات الريادة وأبعادها من التحديات المهمة التي تواجه مؤسسات الأعمال بصورة عامة وشركات الاتصالات على وجه الخصوص. (كتانة،الاغا:2012)

تسعى المؤسسات المعاصرة في ظل البيئة شديدة التنافسية إلى كسب ميزة تنافسية على غيرها من المؤسسات العاملة في نفس النشاط وذلك من خلال إضافة قيمة للعميل وتحقيق التميز عن طريق استغلال الطاقة البشرية والعقلية للأفراد، وتؤدي إدارة رأس المال البشرى دوراً هاماً في جعل الأصول غير المادية ميزة تنافسية من خلال تدعيم الإمكانيات والطاقات البشرية، ومساعدتهم على اكتشاف وتدفق إمكانياتهم المحتملة، وحتى يمكن لإدارة رأس المال البشرى المساهمة في تحقيق وتدعيم الميزة التنافسية للمؤسسة يجب أن تقوم بإعداد برامجها المختلفة في إطار إستراتيجية المؤسسة من جهة ووفق متطلبات عمل المؤسسة من جهة أخرى. (بلوناس ، قدايفة : 2007)

إن المنافسة التي تواجهها المؤسسات أصبحت حقيقة واقعة في الآونة الأخيرة بفضل العديد من التغيرات التي شهدتها في بيئاتها على الصعيدين الداخلي والخارجي وعلى المستويين المحلي والعالمي وقد بدأت المؤسسات تعي هذه المنافسة وتلمس زيادة حدتها فضلاً عن ظهور العديد من المنافسين الجدد، اتجهت المؤسسات للاهتمام بمواردها البشرية كأساس لتحقيق الميزة التنافسية لها إضافة للعديد من المزايا التي تتحقق من خلال الاعتماد على هذه الموارد كمصدر للميزة التنافسية. (عبدالمحسن،2006)

حيث تتمتع الموارد البشرية في المؤسسات بمجموعة من الخصائص كالفن والقيمة وأن تكون صعبة التقليد والاستبدال لكي تشكل مورداً استراتيجياً يلعب دوراً مهماً في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات العامة من خلال إدارة هذه الموارد بالمنظور الاستراتيجي. (كنعان،2005)

ولتحقيق الربط بين إدارة الموارد البشرية ونجاح المؤسسة لابد أن يصبح دور إدارة الموارد البشرية استراتيجياً وأن يتحدد وضع الموارد البشرية بما يتفق مع الحاجات الإستراتيجية للمؤسسة، وفى ظل الاتجاه نحو زيادة المنافسة في السوق المحلي في فلسطين وكذلك الأسواق العالمية، لابد أن تهتم منظمات الأعمال في فلسطين بتحقيق ميزة تنافسية تساعدها على مواجهة هذه الظروف الجديدة، مما يتطلب اهتمامها بمصادر التميز التنافسي المختلفة ومن أهمها المورد البشري، حيث تعد إدارة المورد البشري عنصراً أساسياً في تحديد درجة تميز المؤسسة. (هاشم،2005)

وقد انتشرت ظاهرة المنافسة بين المؤسسات بشكل ظاهر بخلاف ما كانت عليه في السابق لاسيما على الساحة المحلية، وأصبحت ترتبط فاعلية المؤسسة إلى حد كبير بقدرتها التنافسية. (المفرجي،صالح:2003)

ومن خلال ما ذكر فإن هذا البحث يسعى لدراسة استراتيجيات الريادة ودورها في تحقيق الميزة التنافسية المساهمة في النمو الاقتصادي بغزة.

1.1 مشكلة البحث:

تسعي الشركات إلى التميز وتحقيق التفوق في المنافسة المحلية والعالمية؛ لذلك نجد أنها لا تردد في تبني الأساليب الجديدة في الإدارة التي يمكن أن تحقق لها بتلك الغاية، ومن الأساليب الإدارية الحديثة ما يعرف بالريادة العالمية التي يمكن أن تتحقق من تبني بعض المداخل الإستراتيجية، وقد ظهرت استراتيجيات الريادة كأحد تلك المداخل التنافسية التي وجدت رواجاً كبيراً بين الشركات التي تتطلع إلى الريادة العالمية بل تعتبرها خياراً استراتيجياً لا يمكن تحقيق التفوق إلا من خلال السؤال الرئيس التالي:

ما دور استراتيجيات الريادة في تحقيق الميزة التنافسية في القطاع الخاص المساهم بالنمو الاقتصادي بغزة؟ دراسة حالة شركة الاتصالات الفلسطينية

ويتفرع منها الأسئلة الفرعية التالية:

1. إلى أي "مدى يتم تطبيق استراتيجيات الريادة في شركة الاتصالات الفلسطينية" ؟

2. ما مستوى الميزة التنافسية في شركة الاتصالات الفلسطينية ؟

3. ما العلاقة بين استراتيجيات الريادة والميزة التنافسية لشركة الاتصالات الفلسطينية ؟

4. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات المبحوثين حول استراتيجيات الريادة ودورها في تحقيق الميزة التنافسية تعزى إلى المتغيرات الديموغرافية التالية (الجنس, العمر، المسمى الوظيفي, المؤهل العلمي, عدد سنوات الخبرة).

1.2 أهداف البحث:

1. التعرف على استراتيجيات الريادة ودورها في تحقيق الميزة التنافسية في شركة الاتصالات الفلسطينية في محافظة غزة.

2. توضيح مختلف العوامل المؤثرة على الميزة التنافسية، وتفسير علاقة الارتباط بين استراتيجيات الريادة والميزة التنافسية لشركة الاتصالات الفلسطينية في محافظة غزة.

3. الكشف عن مفهوم الميزة التنافسية في شركة الاتصالات الفلسطينية في محافظة غزة.

4. إبراز دور استراتيجيات الريادة في تعزيز الميزة التنافسية لشركة الاتصالات الفلسطينية في محافظة غزة.

5. التوصل إلى عدد من التوصيات التي يمكن أن تساعد إدارة شركة الاتصالات الفلسطينية في استراتيجيات الريادة لتحقيق قدراتها التنافسية.

1.3 فرضيات البحث:

من خلال مشكلة البحث وتساؤلاتها يمكن صياغة فرضيات البحث على النحو الأتي:

الفرضية الرئيسة الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين استراتيجيات الريادة ودورها في تحقيق الميزة التنافسية في شركة الاتصالات الفلسطينية في محافظة غزة.

ويتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية:

1. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإبداع وتحقيق الميزة التنافسية في شركة الاتصالات الفلسطينية في محافظة غزة.

2. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المبادرة وتحقيق الميزة التنافسية في شركة الاتصالات الفلسطينية في محافظة غزة.

3. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الثقة بالنفس وتحقيق الميزة التنافسية في شركة الاتصالات الفلسطينية في محافظة غزة.

4. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حب الانجاز وتحقيق الميزة التنافسية في شركة الاتصالات الفلسطينية في محافظة غزة.

الفرضية الرئيسية الثانية: لا توجد فروق ذات دلاله إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين استجابات المبحوثين حول استراتيجيات الريادة ودورها في تحقيق الميزة التنافسية تعزى المتغيرات الديموغرافية التالية (الجنس, العمر، المسمى الوظيفي, المؤهل العلمي, عدد سنوات الخبرة).

1.4 أهمية البحث:

1. يكمن أهمية هذا البحث في أنه من الدراسات القليلة التي استهدفت التعرف على استراتيجيات الريادة ودورها في تحقيق الميزة التنافسية في شركة الاتصالات الفلسطينية.

2. ينبع أهمية هذا البحث من أهمية المؤسسات الريادية في الاقتصاد الوطني الفلسطيني، لما له من دور بارز تم تحقيقه في هذا الاقتصاد، وكذلك لما للريادة من مدلولات اقتصادية واجتماعية وفكرية وتكنولوجية في تطوير مؤسسات الأعمال، ودفعها نحو تحقيق ميزة تنافسية، وتحسين أداء الأعمال لديها.

3. ندرة الدراسات التي تبحث في المؤسسات الريادية، وهذا كله شكل دافعاً قوياً لدى الباحثون في تعرف هذه المؤسسات من خلال معرفة استراتيجيات الريادة ودورها في تحقيق الميزة التنافسية لشركة الاتصالات في فلسطين لما يشهده من تطور ملحوظ في كافة الجوانب.

4. فتح المجالات أمام الباحثونين للاطلاع على نماذج استراتيجيات الريادة في المؤسسات والمقارنة بين نتائجها للوقوف على نقاط القوة والضعف لكل منها ومحاولة تطويرها.

الأهمية العملية:

1. يكتسي موضوع استراتيجيات الريادة أهمية متزايدة باعتبارها النشاطات أو العمليات التي تساعد على اكتشاف وتدعيم تدفق القدرات المعرفية والتنظيمية للأفراد.

2. توسيع استراتيجيات الريادة حصتها السوقية من جهة، وتعظيم نقاط قوتها من جهة أخرى، وتكسبها ميزة تنافسية تميزها عن غيرها لتفادي المنافسة الشديدة.

3. يأتي أهمية هذا البحث من أهمية استراتيجيات الريادة وما له من تأثير على كافة أنواع الشركات المختلفة والتي يمكن تحديدها في الدور الذي تلعبه استراتيجيات الريادة في إدارة مؤسسات الأعمال وبالتالي يستطيع المديرون من تحقيق الميزة التنافسية.

4. دور استراتيجيات الريادة في تحقيق ميزة تنافسية لمؤسسات الأعمال وكيفية مواجهة الشركات الأخرى من خلال الإبداع، المبادرة، الثقة بالنفس، حب الانجاز.

1.5 حدود الدراسة:

تتضمن حدود الدراسة ما يلي:

1. الحد الموضوعي:

تقتصر الدراسة على استراتيجيات الريادة المحددة في الأبعاد التالية (الإبداع، المبادرة، الثقة بالنفس، حب الانجاز) وتحقيق الميزة التنافسية في شركة الاتصالات الفلسطينية.

2. الحد الزماني:

المدة الزمنية المستغرقة لإنجاز هذه الدراسة وهي العام الدراسي 2019 – 2020م.

3. الحد المكاني:

تتم الدراسة الميدانية على العاملين في شركة الاتصالات الفلسطينية.

1.6 مصطلحات البحث:

1. استر اتيجيات الريادة:

هي تلك الاستراتيجيات التي تشجع المؤسسات على الإبداع التقني وكفاءة النظام وموارد المعلومات، وكذلك تشجيع العاملين على اتخاذ القرارات وأخذ المسؤولية عن هذه القرارات.(Histrich et. al., 2005,p.25)

2. الإبداع:

مساهمة المعلومات الإستراتيجية على استكشاف الفرص الجديدة في البيئة الخارجية، ومراقبتها وسرعة الاستجابة لها، سواء كان ذلك من خلال انجاز تطور معين، أو عمل خلاق في مجال الإنتاج والتكنولوجيا المستعملة، تختلف عن تلك الطرق القائمة. (بلوناس، وبوزيدي، 2010: 14)

3. المبادرة:

بأنه الإسراع إلى فعل شيء مفيد بهدف التغيير، هذا الشيء قد تكون فكرة أو عمل أو أي شيء آخر مفيد بهدف التغيير. (نايف، 2010: 52)

4. الثقة بالنفس:

هي إحساس الشخص بقيمة نفسه بين من حوله فيتصرف بشكل طبيعي دون قلق وهو دون غيره المتحكم بتصرفاته، واحترام الذات والشعور بالإيجابية والقدرة على الفعل. (أبو سالم، 2012: 23)

5. حب الانجاز:

هي تلك الرغبة لأداء العمل بصورة جيدة ويعد من الدوافع المتعلمة, أي أنها ترجع إلى خبرات الشخص وما تعلمه. (شهاب، 2006: 147)

6. الميزة التنافسية:

قدرة المؤسسة على صياغة وتطبيق الاستراتيجيات التي تجعلها في مركز أفضل بالنسبة للمؤسسات الأخرى والعاملة في نفس النشاط والتي تتحقق من خلال الاستغلال الأفضل للإمكانيات والموارد الفنية، المادية، التنظيمية. (أبو بكر، 2006: 14)

7. شركة الاتصالات الفلسطينية:

شركة الاتصالات هي المزود الفلسطيني الأول لخدمة الاتصال الخلوي في فلسطين، والتي استطاعت إن توفر لشعبنا خدمة الاتصال بأحدث الوسائل العالمية في ظروف سياسية واقتصادية صعبة حيث أن جوال ومن خلال الكادر الفلسطيني استطاعت أن تقف في وجه كل الصعوبات. (شركة جوال الفلسطينية للاتصالات، 2010)

7.1 الدراسات السابقة

1. دراسة (Jennings , 2004) بعنوان:" العلاقة بين المنظمات الريادية والجودة وارتباطها بالإستراتيجية والهيكل والأداء ".

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على العلاقة بين المنظمات الريادية والجودة وارتباطها بالإستراتيجية والهيكل والأداء، أما المتغيرات المتعلقة بالدراسة هي (الإستراتيجية، الهيكل، الأداء) وتم تطبيقها على شركة توزيع الكهرباء في الولايات المتحدة الأمريكية، وشملت العينة (148) شركة، وكان أهم نتائجها:

- الشركات التي لديها الإستراتيجية والهيكل المثالي تكون ذات أداء مرتفع.

- شركات توزيع الكهرباء الريادية ت عمل على التنسيق بين الهيكل والإستراتيجية.

- شركات توزيع الكهرباء الريادية لديها آلية الإستراتيجية والهيكل على المدى الطويل.

2. دراسة (Khandekar & Sharma , 2005) بعنوان:" اكتشاف العلاقة بين كل من: التعلم التنظيمي وإدارة الموارد البشرية الإستر اتيجية والميزة التنافسية للشركة ".

هدفت هذه الدراسة إلى اكتشاف العلاقة بين كل من: التعلم التنظيمي وإدارة الموارد البشرية الإستراتيجية والميزة التنافسية للشركة وتم افتراض وجود ارتباط إيجابي بين التعلم التنظيمي والإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية التي تمتلك بدورها تأثيراً جوهرياً على الميزة التنافسية المستدامة وتم تطبيقها على شركات الصناعات، وشملت العينة (60) شركة، وكان أهم نتائجها:

- وجود علاقة ارتباط إيجابية بين التعلم التنظيمي وإدارة الموارد البشرية الإستراتيجية التي تؤثر بدورها على الميزة التنافسية للمنظمة.

- أن ممارسات إدارة الموارد البشرية الإستراتيجية مثل التخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية والاستقطاب والاختيار وتحسين نظم المكافآت وجعلها مرنة وتطوير مهارات إدارة الموظفين لدى المديرين وتجديد عمليات التدريب والتنمية بشكل مستمر.

- يعتبر هدف التعلم والإيمان بهذا التحول في إدارة الموارد البشرية مفتاح تحقيق الميزة التنافسية للمنظمات.

3. دراسة (حسين, 2011) بعنوان:" التخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية كمدخل لتعزيز القدرات التنافسية

هدفت هذه الدراسة إلى واقع تطبيق التخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية في بعض الشركات العاملة بقطاع الدواء بجمهورية مصر العربية، والتعرف على أهم جوانب القصور في إدارة الموارد البشرية بالمنظمات محل البحث من خلال الكشف عن القيود والمعوقات التي تحد من تنمية الموارد البشرية إلى جانب قياس أثر الاهتمام بالتخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية وأثره على تنمية القدرات التنافسية وتم تطبيقها على شركات الدواء بمحافظة القاهرة، وشملت العينة (385) فرد، وكان أهم نتائجها:

- افتقار المنظمات محل البحث إلى برامج تدريب كافية للمديرين لتنمية قدراتهم على التخطيط وأساليبه.

- وجود مقاومة من قبل المستويات الإدارية الأقل والموظفين للتغير الناتج عن الخطط الإستراتيجية بسبب عدم المشاركة وسوء الفهم، ويعد المورد البشري المصدر الأساسي لامتلاك قدرة تنافسية.

- عدم توافر نظم المعلومات الحديثة واللازمة للتخطيط الاستراتيجي بالمنظمات محل البحث.

4. دراسة (كتانة، وأغا, 2012) بعنوان:" عناصر استراتيجيات الريادة وأثرها في أبعاد المنتج دراسة من وجهة نظر العاملين في مركز الأطراف الصناعية في الموصل ".

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد تأثير عناصر استراتيجيات الريادة في أبعاد المنتج في مركز الأطراف الصناعية في الموصل. إذ تعد عناصر استراتيجيات الريادة من العناصر البالغة في المنظمة وتم تطبيقها على الأطراف الصناعية في الموصل، وشملت العينة (32) عامل، وكان أهم نتائجها:

- وجود علاقة ارتباطية معنوية بين عناصر استراتيجيات الريادة وإبداع المنتج.

- وجود علاقة تأثير معنوية لعناصر استراتيجيات الريادة في أبعاد المنتج.

- التأكيد على إدارة المركز زيادة الاهتمام بعناصر استراتيجيات الريادة وأبعاد إبداع المنتج بهدف تحسين المنتجات التي يقدمها المركز للزبائن المرتادين له.

تمهيد:

"تدور استراتيجيات الريادة بصفة خاصة حول ضمان أو دعم الموقف التنافسي للمؤسسة محلياً وعالمياً؛ حيث تحدث الريادة أكبر تأثير لها على الأداء التنظيمي في الأجل الطويل، خصوصاً فيما يتعلق بقدرة المؤسسة على التكيف والبقاء والاستمرار؛ ونظراً لأن هذه المعايير تعد من الناحية المثالية معايير تطبيق الإدارة الإستراتيجية في المؤسسات

أرغمت المنافسة العالمية الدول والشركات العامة والخاصة إلى الاهتمام بتحقيق ميزة تنافسية لها، وإعادة التفكير في استراتيجياتها في الإنتاج، وتقديم الخدمات، وكيفية استثمارها لمواردها المختلفة من أجل تحقيق أهدافها بجودة، وتميز، وتكلفة منخفضة، وتقييم موقعها بين المنافسين، وذلك بغية تحقيق تفوق مستمر في مركزها التنافسي على الدول أو الشركات الأخرى، والميزة التنافسية تحقق من خلال سياسات إدارة الموارد البشرية لها عائداً كبيراً على الشركة وتستمر لفترة طويلة حتى يحاول المنافسون تقليدها وتحقق الميزة التنافسية لشركاتهم، أو على الأقل (انعكاس) جودة خدمات الشركات الأخرى التي يدركها المواطن. (دارين ورحال، 2010)

2.1 استراتيجيات الريادة:

تلعب الشركات الريادية دوراً بارزاً ومهما في الحياة الاقتصادية في العالم على وجه التحديد وفي فلسطين على وجه الخصوص، لما لذلك من تأثير في الحياة العامة، وما تشهده اليوم من تطورات وتغيرات أثرت في أداء كثير من شركات الأعمال، وكيفية الاستفادة من التكنولوجية الحديثة في التغيير باستراتيجياتها وأدواتها التي تستخدمها من أجل كسب رضا الزبائن وزيادة الربحية والحصة السوقية. (محمد،2008)

أولاً: مفهوم الريادة:

يستخدم مصطلح الريادة للتعبير عن الجهود الريادية للأفراد الذين يعملون خارج الشركات القائمة، وتؤثر هذه الأنشطة الريادية بشكل كبير في النظم الاقتصادية السائدة في مناطق معينة من خلال بناء القاعدة الاقتصادية للمجتمع، وإيجاد فرص وظيفية جديدة للمواطنين. (Porter ،2008)

وتشير الريادة إلى جملة الخصائص وأنواع السلوك المتعلقة باختيار الأعمال والتخطيط لها وتنظيمها وتحمل مخاطرها، وتحتاج إلى الإبداع في إدارتها، بينما يراها آخرون بوصفها الخاصية المعبرة عن مدى تميز فرد ما (أو شركة ما) فيما لديه مقارنة بأقرانه؛ مما يجعله محط أعين هؤلاء الأقران للاقتداء أو للحاق به. (العامري والغالبي، 2007)

وعرفت الريادة بأنها: العملية التي تتضمن تحديد واستغلال الفرص التي لم يتم استغلالها قبل ذلك، وتركز على الحداثة والتجديد في الخدمات الجديدة والعمليات الجديدة في شركات القطاع العام كموجهات لخدمة المجتمع. (lreland, et. al., 2003)

في حين عرف الخفاجي الريادة الإستراتيجية بأنها الإستراتيجية لفضاء الأعمال الالكترونية والافتراضي من البحث عن فروض وميزة إستراتيجية عقلياً، وتجسيد سيناريوهات تتسم بالمرونة الإستراتيجية للتعامل مع مواقع الأسواق الكونية والدولية عالية التعقيد شديدة الغموض وريديكالية التغير. (الخفاجي ،2005)

في حين يرى الباحثون أن الريادة والإستراتيجية في شركة الاتصالات الفلسطينية هما وجهان لعملة واحدة.

ثانياً: أهمية الريادة:

1. تحسن الوضع المالي الحالي للشركة.

2. توفير المزيد من فرص العمل التي ترضي وتناسب القوى العاملة.

3. توظيف الآخرين في وظائف غالباً ما تكون أفضل لهم.

4. التشجيع على تصنيع المواد المحلية في صورة منتجات نهائية سواء لاستهلاك المحلي أو للتصدير.

5. زيادة الدخل القومي وزيادة النمو الاقتصادي.

6. التشجيع على بناء وتقديم منتجات بجودة أعلى.

7. التشجيع على استخدام التقانة الحديثة على مستوى المشاريع الصغيرة لزيادة الإنتاجية.

ويرى الباحثون أن أحد أسباب الريادة لشركة الاتصالات الفلسطينية الناجحة يكمن في تفويض السلطة إلى وحداتها التنظيمية المختلفة في اتخاذ القرارات وحل المشكلات والإدارة الذاتية تحفيزاً وتدريباً وإنتاجياً.

ثالثاً: أهداف الريادة:

يمكن تحديد الأهداف التي تحققها الريادة في جميع المجالات وفي مقدمتها الإستراتيجية بالاتي: (الأغا و الأغا،2007)

1. تحديد أولويات طويلة الأجل للشركة في ضوء الرسالة الحالية والتغيرات والتحولات في الظروف البيئية المحيطة ومع تطور الشركة في مراحلها المختلفة.

2. إعطاء توجيه عام يتم في إطار وضع أهداف أكثر تحديداً وتفصيلاً للمستويات الأدنى وللوحدات المختلفة تكون متناسقة ومتناغمة مع التوجهات العامة للشركة.

3. المساعدة في تحديد الأنشطة الرئيسية والفرعية للشركة، والأعمال التي يلزم القيام بها في مجالات الأنشطة المختلفة بما يمكن من تحقيق الأهداف ذات الأولوية في الفترات الزمنية الممتدة.

4. تحديد النقاط النهائية التي يجب أن تسعى الإستراتيجية للوصول إليها، ومن ثم تحديد الأساس الذي يتم الاستناد إليه في الحكم على مدى نجاح الإستراتيجية من عدمه.

5. تسهيل الرقابة الإدارية من خلال المعايير المشتقة من الأهداف المستخدمة في تقييم الأداء الكلى للشركة.

ويرى الباحثون أن الأهداف تتحد بالأولويات والتغيرات والتحولات مع التوجهات العامة، وتحديد الأنشطة الرئيسية والفرعية والنقاط النهائية مع تسهيل الرقابة الإدارية بواسطة المعايير المشتقة من الأهداف لشركة الاتصالات الفلسطينية.

رابعاً: الشركات الريادية:

هي تلك الشركات التي يكون لديها القدرة على الإبداع والابتكار، من خلال منتجات جديدة أو طرق جديدة في الإنتاج، وأسواق جديدة ونماذج جديدة في الشركات، والتي تركز على إدارة الإستراتيجية في تحسين الأداء والشركة الريادية هي تلك الشركة التي تكون قادرة على إيجاد شيء جديد ذي قيمة في الوقت المناسب، مع الأخذ بالاعتبار الموارد المالية، المعنوية، المخاطر الاجتماعية، وتوفير الحوافز والاستقلالية للعاملين لكسب قناعاتهم، وقد حددا عدة مفاهيم مرتبطة بالشركة الريادية وهي: (الغزة،2008)

1. الريادة مرتبطة بإيجاد أشياء جديدة ذات قيمة سواء أكان بابتكار أعمال جديدة، أم إجراءات إدارية جديدة، وتطوير أسلوب الخدمة في المؤسسات غير الربحية.

2. الريادة مرتبطة بالمخاطرة وهي تأخذ نماذج مختلفة سواء أكانت مادية أو معنوية أم سيكولوجية واجتماعية.

3. الريادة مرتبطة بتوفير الحوافز للعاملين والاستقلالية من أجل زيادة القناعات لديهم.

خامساً: عناصر استراتيجيات الريادة:

يهدف هذا المحور إلى التطرق إلى عناصر استراتيجيات الريادة وكما يأتي:

1. التحالفات الإستراتيجية: عبر أن التحالف الاستراتيجي بأنه مؤسستين أو أكثر ترتبطان معاً بشراكة لمواصلة مجال معين من المصالح المشتركة. (حمود واللوزي،2008)

ويرى الباحثون أن التحالف الاستراتيجي يشير إلى الاتفاق والتنسيق الذي تقوم به شركتين أو أكثر من خلال ربط قواعدها لتشكيل شركة تعاونية من أجل التطوير للعمليات أو المنتجات أو التقانات أو القدرات الجوهرية لتحقيق الأهداف الإستراتيجية لها ولشركة الاتصالات الفلسطينية.

2. القدرات الإستراتيجية: تشير إلى مهارات وقدرات المؤسسة في التنسيق بين مواردها ووضعها قيد الاستخدام الإنتاجي. . (Hill, 2008)

ويرى الباحثون أن القدرات الإستراتيجية لشركة الاتصالات الفلسطينية هي عبارة عن خصائص تتبع من داخل الشركة وهي نقاط قوتها وتمنحها التميز عن المنافسين لها من خلال المعرفة الجماعية والمهارات والخبرات المتراكمة لديها بمرور الوقت وتساعدها في اقتناص الفرص المتاحة في البيئة الخارجية وتقليص التهديدات لها من قبل المنافسين.

3. الفرص الإستراتيجية: أن الفرص هي الظروف الخارجية المؤاتية للمؤسسة والتي تساعدها إذا ما اغتنمتها على تحقيق المنافسة الإستراتيجية.

ويرى الباحثون أن الفرص الإستراتيجية هي معطيات تقدمها البيئة الخارجية لشركة الاتصالات الفلسطينية والتي إذا ما استثمرتها بشكل سليم سوف تفيدها في البقاء في سوق المنافسة والنمو من خلال الدخول في أسواق جديدة وتقديم منتجات جديدة وتطوير المنتجات الحالية ومن ثم نمو حصتها السوقية.

4. القوة الإستراتيجية: أن هناك طرق تساعد المؤسسة على تحديد قوة المؤسسة ومنها: تحليل أوجه القدرة لتحديد مواقع نقاط القوة التنظيمية والمزايا التنافسية.

ويرى الباحثون تعريف القوة الإستراتيجية بأنها المجالات التي تتيحها البيئة التي تعمل فيها شركة الاتصالات الفلسطينية بهدف توجيه نقاط القوة التي تمتلكها بالشكل الذي يمكنها من تعزيز حصتها السوقية وتحقيق تفوق نسبي على المنافسين.

5. الخطر الاستراتيجي: تشير أن التهديدات هي تلك الأحداث المحتملة والتي إذا ما حصلت فسوف تسبب خطراً أو أثار سلبية للمؤسسة كدخول منافسين جدد وبتكاليف قليلة إلى السوق أو زيادة الضغوط التنافسية أو نمو قوة التفاوض عند الزبائن والمجهزين أو التغيرات التي تحصل في حاجات ورغبات الزبائن وغيرها. (الشماع،1999)

ويرى الباحثون أن الخطر الاستراتيجي لشركة الاتصالات الفلسطينية يتمثل في التهديدات أو العوائق الموجودة في بيئتها الخارجية والتي تعيق وصولها إلى أهدافها كاحتمالية دخول منافسين جدد إلى السوق وتنامي ضغوط المنافسة ونمو قوة التفاوض لدى الزبائن والمجهزين وتغير حاجات ورغبات الزبائن وغير ذلك.

6. رأس المال الاستراتيجي: مجموعة من السمات أو المزايا أو القدرات العقلية التي يمتلكها بعض العاملين في المؤسسة وتميزهم عن غيرهم، والتي تدفعهم إلى الإبداع في المنتج أو العملية الإنتاجية، بإدخال التحسينات أو التطوير، بما يؤدي إلى إنتاج منتجات ذات جودة متميزة تشبع حاجات ورغبات الزبائن وتتجاوزها وتمكن المؤسسة من اكتساب الميزة التنافسية. (الغزة،2008: 37)

ويرى الباحثون أن رأس المال الاستراتيجي هو الأصول المعرفية والثروة الحقيقية لشركة الاتصالات الفلسطينية الأكثر أهمية والتي تضم المعرفة والمعلومات والمهارات والخبرات الموجودة في الشركة والتي يتم استخدامها لتنشئ الثروة وبالشكل الذي يمكن الشركة من تحقيق الميزة التنافسية في سوق المنافسة.

7. المرونة الإستراتيجية: هي القدرة العالية في التعرف وتقييم واتخاذ الإجراءات لتخفيف حدة التهديدات واستكشاف الفرص في البيئة التنافسية الديناميكية والاستفادة منها، ووجود ثلاث عناصر للمرونة الإستراتيجية هي الاهتمام والانتباه والتقييم. (Mackinnon,2008)

ويرى الباحثون أن المرونة الإستراتيجية هي امتلاك شركة الاتصالات الفلسطينية القدرات والقابليات التي تمكنها من التكييف مع متغيرات البيئة المتغيرة المحيطة بها من خلال التنسيق الصحيح بين مواردها وتوجيهها صوب الفرص المتاحة في البيئة فضلاً عن استثمارها في تخفيض حجم المخاطر المحيطة بعمل الشركة.

2.2 تحقيق الميزة التنافسية:

أولاً: مفهوم الميزة التنافسية:

هناك عدة تعاريف تناولت مفهوم الميزة التنافسية نذكر من بينها:

يعرف محمود هي قدرة الشركة على صياغة وتطبيق الاستراتيجيات التي تجعلها في مركز أفضل بالنسبة للشركات الأخرى العاملة في نفس النشاط. (نجم،2006)

كما يعرف مرسي الميزة التنافسية على أنها الميزة أو عنصر تفوق للشركة يتم تحقيقها في حالة إتباعها لإستراتيجية معينة للتنافس. (مرسي،1996)

كذلك تعرف الميزة التنافسية بأنها قدرة المؤسسة على صياغة وتطبيق الاستراتيجيات التي تجعلها في مركز أفضل بالنسبة للمؤسسات الأخرى والعاملة في نفس النشاط والتي تتحقق من خلال الاستغلال الأفضل للإمكانيات والموارد الفنية، المادية، التنظيمية. (أبو بكر،2006)

ويمكن تعريفها هي المهارة أو التقنية أو المورد المتميز الذي يتيح للشركة إنتاج قيم ومنافع للعملاء تزيد عما يقدمه لهم المنافسون، ويؤكد تميزها واختلافها عن هؤلاء المنافسين من وجهة نظر العملاء الذين يتقبلون هذا الاختلاف والتميز، حيث يحقق لهم المزيد من المنافع والقيم التي تتفوق على ما يقدمه لهم المنافسون الآخرون. (السلمي،2011)

ويرى الباحثون أن الميزة التنافسية هي المجال التي تتمتع فيه شركة الاتصالات الفلسطينية بقدرة أعلى من منافسيها في استغلال الفرص الخارجية أو الحد من أثر التهديدات، وتنبع الميزة التنافسية من قدرة الشركة على استغلال مواردها المادية أو البشرية أو الفكرية، فقد تتعلق بالجودة أو بالتكنولوجيا أو القدرة على تخفيض التكلفة أو الكفاءة التسويقية.

ثانياً: عناصر الميزة التنافسية:

يعتمد تحقيق الميزة التنافسية على مدى توافر العديد من العناصر وعلى طبيعة التفاعل والتكامل بينها، ومن أبرز عناصر الميزة التنافسية ما يلي:

1. الموارد الطبيعية: على الرغم من أهمية توافر الموارد الطبيعية لتحقيق ميزة تنافسية للدولة أو للشركة.

2. رأس المال: لقد كان توافر رأس المال في الدولة قادراً على تحقيق ميزة تنافسية عالية.

3. التكنولوجيا: يلعب العنصر التكنولوجي دوراً مهماً في تحسين الكفاءة الإنتاجية وتحقيق الميزة التنافسية عبر عمليات خلق واستيعاب المعرفة.

4. الموارد البشرية: تمثل الموارد البشرية ذات التعليم المتميز والمهارة العالية بعداً استراتيجياً هاماً في تحقيق الميزة التنافسية.

ويرى الباحثون أنه لابد من وجود العناصر المرتبطة بالميزة التنافسية لقياس العلاقة والأثر ما بين المتغيرات الرئيسية والدراسة على شركة الاتصالات الفلسطينية.

ثالثاً: أنواع الميزة التنافسية:

1. ميزة التكلفة الأقل: هي قدرة الشركة أو المؤسسة على توفير سلعة، أو خدمة بتكلفة أقل من منافسيها.

2. ميزة التمايز: فالتميز هو التفرد الذي تدمجه الشركة فيما تقدمه من سلع أو خدمات.

3. ميزة التحالفات: أن التحالف هو مشروع مشترك على شكل مشاركة بين مؤسسة علمية ومنشأة أخرى في دولة مضيفة.

يرى الباحثون أن تتميز شركة الاتصالات الفلسطينية بقدرتها على إنتاج أو بيع نفس المنتجات بسعر أقل من المنافسين، هذه الميزة تنشأ من قدرة الشركة على تقليل التكلفة، وشركات أخرى تتميز بقدرتها على إنتاج منتجات أو تقديم خدمات فيها شي ما له قيمة لدى العملاء بحيث تتفرد به عن المنافسين، وتحالف مشاريع مشترك على شكل مشاركة بين شركة عالمية وشركة أخرى في دولة مضيفة.

رابعاً: العوامل المؤثرة على إنشاء الميزة التنافسية:

تنشأ الميزة التنافسية نتيجة لعوامل داخلية أو عوامل خارجية، نذكرها كالتالي: (سالمي،2005)

1. العوامل الخارجية: تتمثل في تغير احتياجات العميل أو التغيرات التكنولوجية أو الاقتصادية أو القانونية، والتي قد تخلق ميزة تنافسية لبعض المؤسسات نتيجة لسرعة رد فعلهم على التغيرات.

2. العوامل الداخلية: هي قدرة الشركة على امتلاك موارد وبناء أو شراء قدرات لا تكون متوفرة لدى المنافسين الآخرين، من بينها الابتكار والإبداع اللذين لهما دور كبير في خلق ميزة تنافسية.**ومن هنا يرى الباحثون** أهمية قدرة شركة الاتصالات الفلسطينية على سرعة الاستجابة للمتغيرات الخارجية والداخلية، ويعتمد هذا على مرونة الشركة وقدرتها على متابعة المتغيرات عن طريق تحليل المعلومات وتوقع التغيرات، ووجود نظام معلومات أصلاً.

خامساً: أهمية الموارد البشرية في تنمية القدرات التنافسية للشركة:

وهب الله سبحانه وتعالى للإنسان ميزة العقل والتفكير، ومن ثم تبين للإدارة المعاصرة أن المصدر الحقيقي لتكوين القدرات التنافسية واستمرارها هو "المورد البشري" الفعال، وأن ما يتاح لديها من موارد مادية ومالية وتقنية ومعلوماتية، وما قد تتميز به تلك الموارد من خصائص وإن كانت شرطاً ضرورياً لإمكان الوصول إلى تلك القدرة التنافسية، إلا أنها ليست شرطاً كافياً لتكوين تلك القدرة لذلك لا بد من توفر العمل البشري المتمثل في عمليات التصميم والإبداع الفكري، التخطيط والبرمجة، التنسيق والتنظيم، الإعداد والتهيئة، التطوير والتحديث، التنفيذ والإنجاز.

يرى الباحثون أن تطبيق شركة الاتصالات الفلسطينية لأحد الاستراتيجيات التنافسية العامة يعتمد على امتلاك الشركة للموارد البشرية والكفاءات المتميزة والاستغلال الجيد لهما والذي يمكنها من تحقيق المزايا التنافسية.

سادساً: أسس تنمية القدرات التنافسية للموارد البشرية:

1. أن تكون نادرة أي غير متاحة للمنافسين، بمعنى أن يتوفر للشركة موارد بشرية نادرة المهارات والقدرات ولا يمكن للمنافسين الحصول على مثلها..

2. أن تكون الموارد البشرية قادرة على إنتاج القيم من خلال تنظيم غير المسبوق وتكامل المهارات والخبرات ومن خلال القدرات العالية على العمل في فريق.

3. أن يصعب على المنافسين تقليدها، سواء بالتدريب والتأهيل.

يرى الباحثون أن نجاح شركة الاتصالات الفلسطينية يعتمد بالدرجة الأولى على نوعية مواردها البشرية فإنه من الضروري أن توجه جميع جهود الشركة في سبيل تطوير وتنمية هذا المورد من أجل الوصول به إلى حد الامتياز.

2.3 العلاقة بين استر اتيجيات الريادة وتحقيق الميزة التنافسية:

إن الريادة الإستراتيجية تشمل إجراءات ريادية مع المنظورات الإستراتيجية فيمكن لشركة الاتصالات الفلسطينية أن تحدد الفرص ولكنها لا يمكنها استغلالها. كذلك فإن الشركة التي لديها حالياً مزايا تنافسية ولكن ليس لديها فرص جديدة لمعرفة

واستغلال تلك المزايا تعرض نفسها لمخاطرة متزايدة حيث تحد تغييرات المنافسة العالمية من قدرتها على الاستدامة والبقاء في حلبة المنافسة، ويتم التفوق فقط عندما تجمع الشركة سلوك البحث عن الفرص (أي الريادة) مع سلوك البحث عن الميزة (أي الإدارة الإستراتيجية) وبالتالي الاعتماد على مدخل الريادة الإستراتيجية في تطوير قدراتها. وبالتالي نستنتج أن استراتيجيات الريادة تنتج عن الدمج بين الريادة والمعرفة بالإدارة الإستراتيجية، فهي تشمل الأبعاد التالية:

1. الإبداع وتحقيق الميزة التنافسية.
2. المبادرة وتحقيق الميزة التنافسية.
3. الثقة بالنفس وتحقيق الميزة التنافسية.
4. حب الانجاز وتحقيق الميزة التنافسية.
5. كفاءة النظام وتحقيق الميزة التنافسية.
6. موارد المعلومات وتحقيق الميزة التنافسية.
7. القيمة المدركة لدى العميل وتحقيق الميزة التنافسية.
8. التميز وتحقيق الميزة التنافسية.

2.4 نبذة عن شركه الاتصالات الفلسطينية:

تأسست شركة الاتصالات الفلسطينية سنة 1995 كشركة مساهمة عامة ويبلغ رأس مالها (101.25) مليون دينار أردني، باشرت الشركة أعمالها في الأول من يناير عام 1997م كمشغل ومقدم لكافة أنواع خدمات الاتصالات من شبكات الهواتف الثابتة والخلوية والانترنت وخدمات تراسل المعطيات والمعلومات، والدوائر الرقمية المؤجرة. وتعتبر الاتصالات الفلسطينية من اكبر الشركات مساهمة في رفد الاقتصاد الوطني ومن أهم المشغلين حيث يبلغ عدد موظفيها حوالي (1600) موظف وموظفة تشكل نسبة الإناث العاملات منهم 18%. (شركة الاتصالات الفلسطينية، 2014)

تتطلع الاتصالات الفلسطينية إلى أن تكون المؤسسة الرائدة في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في فلسطين وذلك من خلال توفير البنية التحتية المتطورة والقادرة على مواكبة أخر المستجدات في هذا القطاع، وتوفير كافة خدمات الاتصالات الأرضية والخلوية والمعلوماتية وخدمات الانترنت والخدمات المضافة، والاستثمار في مشاريع ذات علاقة بقطاع الاتصالات سواء على المستوى المحلى أو الإقليمي أو العالمي للمساهمة في تطوير الاقتصاد الفلسطيني وتحقيق عوائد مجزية للمساهمين. توسعت نشاطات الشركة خلال الأعوام الماضية بشكل كبير لتلبى طموحات وخططها، وتم انجاز مشاريع هامة على صعيد تطوير خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات واتبعت الاتصالات سياسة التخصص من خلال إنشاء شركات مستقلة تعنى كل منها بجانب من جوانب حيث تكاملت جهود الاتصالات خلال العام 2005 لتكون مجموعة الاتصالات الفلسطينية التي تضم كل من شركة الاتصالات الفلسطينية، وشركة الاتصالات الخلوية " جوال "، وشركة حضارة للانترنت والحلول التكنولوجية، وشركة بال ميديا المتخصصة في المجال الاعلانى والاعلامى، وبدأت نشاطات المجموعة تتجه نحو العالم حيث أقدمت على تبنى مشاريع ومخططات جديدة للعمل كمشغل للهاتف المحمول في اليمن وأفغانستان والحصول على رخصة لتقديم خدمات الهاتف الثابت والانترنت في

كازاخستان، إضافة إلى إنشائها شركة جديدة في دولة الإمارات لتقديم خدمات الهاتف مع بدء التداول الفعلي لأسهم الاتصالات في بورصة أبو ظبي وإدراج وتداول 30% (ثلاثين مليون سهم) من اجمالى أسهمها لتصبح أول شركة فلسطينية تدرج أسهمها للتداول في بورصة خارج سوق فلسطين للأوراق المالية مما يعتبر انجازاً كبيراً لإتاحة الفرصة أمام قاعدة أوسع من المستثمرين إلى جانب كون سهمها من أكثر الأسهم تداولاً ونمواً في سوق فلسطين للأوراق المالية مما يعكس ثقة المستثمرين في الشركة وبرامجها.

وشهد العام 2011 نمواً في كافة المؤشرات التشغيلية لجميع قطاعات أعمال الشركة، بالرغم من التحدّيات التي تواجهها الشركة في ضوء تحرير سوق الاتصالات واشتداد المنافسة مع وجود المشغل الثاني لخدمات الاتصالات اللاسلكية، وكذلك ترخيص عدد كبير من مزودي خدمات الإنترنت، إذ لا زال عدد مشتركي شركات المجموعة في ارتفاع مستمر، وتواصل المجموعة التزامها في توفير خدمات الاتصال المختلفة في جميع أنحاء الوطن وبجودة عالية، كما أنها لا تبخل على مشتركيها بالحملات الترويجية المختلفة وسياسات تخفيض الأسعار. وبلغ صافي أرباح الشركة قبل ضريبة الدخل 101 مليون دينار في العام 2011 مقارنة مع 90.4 مليون دينار في نهاية العام 2010 أي بنسبة نمو 11.6%. هذا بالإضافة إلى الارتفاع الذي حققته في عدد المشتركين، حيث بلغ إجمالي عدد المشتركين 2.97 مليون مشترك في نهاية العام 2011 بنسبة نمو بلغت 8.7% عن العام 2010 . (شركة الاتصالات الفلسطينية، التقرير السنوي، 2015)

3.1 منهج البحث:

اتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على بحث الظاهرة كما توجد في الواقع والمرتكزة على المسح الميداني للحصول على البيانات من مصادرها الرئيسية من خلال الاعتماد على إستبانة تم تصميمها وفق الخطوات العلمية المعتمدة بهذا الشأن ومعالجة البيانات وتحليلها إحصائياً لاختيار الفرضيات للوصول إلى استنتاجات تسهم في تحسين الواقع وتطويره.

3.2 مجتمع البحث وعينته:

يتكون مجتمع البحث من جميع الموظفين في شركة الاتصالات الفلسطينية البالغ عددهم (500) موظف وموظفة، وحيث قام الباحثون باختيار عينة عشوائية بسيطة بلغت عددها (100) موظف وموظفة، وتم توزيع (100) إستبانة على عينة البحث وتم الحصول على (100) إستبانة بنسبة استرداد 100%.

3.3 أداة البحث:

لتحقيق هدف البحث، فقد اعتمد البحث على الأدوات التالية للحصول على البيانات والمعلومات:

1. المصادر الثانوية: المعلومات المتعلقة بالجانب النظري من البحوث، والدراسات، والمقالات، والرسائل الجامعية، والكتب العلمية العربية والأجنبية المتخصصة بموضوع البحث.

2.المصادر الأولية (الإستبانة): لغرض توفير البيانات المتعلقة بالدراسة فقد صممت الإستبانة بعد الأخذ بآراء مجموعة من المحكمين في مجال موضوع البحث، والتي استهدف الحصول على البيانات الأولية لاستكمال الجانب التطبيقي للبحث ومن ثم معالجته لأسئلة البحث واختبار فرضياته.

3.4 خصائص عينة البحث:

1. توزيع العينة حسب الجنس:

جدول رقم (1)توزيع العينة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة %
ذكر	60	75.00
أنثى	40	25.00
المجموع	100	100.0

يلاحظ من الجدول رقم (1) أن نسبة 75.00% من أفراد العينة هم من الذكور، وهى النسبة الأعلى، ثم يليها نسبة 25.00% من أفراد العينة هم من الإناث.

2. توزيع العينة حسب العمر:

جدول (2) توزيع العينة حسب العمر

العمر	التكرار	النسبة %
أقل من 25 سنة	5	5.00
26-35 سنة	30	30.00
36-45 سنة	45	45.00
46 سنة فأكثر	20	20.00
المجموع	100	100.0

يلاحظ من الجدول رقم (2) أن نسبة (5.00%) من أفراد العينة هم من الذين أعمارهم أقل من 25 سنة, ويليها نسبة (30.00%) هم من الذين أعمارهم تتراوح بين 26-35 سنة, ويليها نسبة (45.00%) هم من الذين أعمارهم تتراوح بين 36-45 سنة, ويليها نسبة (20.00%) هم من الذين أعمارهم 46 سنة فأكثر.

3. توزيع العينة حسب المسمي الوظيفي:

جدول رقم (3)توزيع العينة حسب المسمي الوظيفي

المسمي الوظيفي	التكرار	النسبة %
موظف	90	90.00
مدير دائرة	5	5.00
رئيس قسم	5	5.00
المجموع	100	100.0

يلاحظ من الجدول رقم (3) أن نسبة 90.00% من أفراد العينة هم من الموظفين في الشركة يأتون في المرتبة الأولى في توزيع العينة، ويليها نسبة 5.00% هم من مدراء الدائرة في الشركة من أفراد العينة، وجاءت مناصفة مع رؤساء الأقسام في الشركة من أفراد العينة.

4. توزيع العينة حسب المؤهل العلمي:

جدول رقم (4)توزيع العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة %
دبلوم	10	10.00
بكالوريوس	90	90.00
المجموع	100	100.0

يلاحظ من الجدول رقم (4) أن نسبة 90.00% مؤهلهم العلمي بدرجة البكالوريوس تحتل المرتبة الأولي في توزيع العينة، يليها نسبة 10.00% مؤهلهم العلمي بدرجة الدبلوم من أفراد العينة في المرتبة الأخيرة.

5. توزيع العينة حسب عدد سنوات الخبرة:

جدول رقم (5)توزيع العينة حسب عدد سنوات الخبرة

عدد سنوات الخبرة	التكرار	النسبة %
أقل من 5 سنوات	10	10.00
6-10 سنوات	35	35.00
10 سنوات فأكثر	55	55.00
المجموع	100	100.0

يلاحظ من الجدول رقم (5) أن نسبة 10.00% من أفراد العينة حصلت على الخبرات أقل من 5 سنوات، ويليها نسبة 35.00% من أفراد العينة حصلت على الخبرات من 6-10 سنوات، ويليها نسبة 22.00% خبرتهم العملية 10 سنوات فأكثر من أفراد العينة.

3.6 صدق الأداة:

تم اختبار الصدق لأداة البحث بالاستعانة بنخبة من المحكمين من أعضاء الهيئة التدريسية والمتخصصين في مجالات إدارة الأعمال، لأخذ آرائهم والإفادة من مخزونهم المعرفي وخبرتهم المتراكمة في مجال اختصاصاتهم والاستفادة من ملاحظاتهم في تعديل الإستبانة والخروج بها على صورتها النهائية الحالية، وقد تم التأكد من صدق الإستبانة بطريقتين:

- صدق الاتساق الداخلي:

تم حساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان على عينة البحث الاستطلاعية البالغ حجمها (100) مفردة، وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور التابعة له، ويبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور

والدرجة الكلية للمحور الذي تتبع له، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث أن مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من (0.05)، وبذلك تعتبر فقرات الإستبانة صادقة لما وضعت لقياسه.

- صدق الاتساق البنائي:

يبين معاملات الارتباط بين الدرجة الكلية لكل محور من محاور الإستبانة مع الدرجة الكلية لفقرات الإستبانة ككل والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث أن مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من (0.05), وبذلك تعتبر محاور الإستبانة صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول (7)يوضح صدق الاتساق البنائي لمعامل الارتباط بين كل محور من محاور الإستبانة مع الدرجة الكلية

المحور	محتوى المحور	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	الإبداع	0.856	0.000
2	المبادرة	0.885	0.000
3	الثقة بالنفس	0.755	0.000
4	حب الانجاز	0.783	0.000
5	تحقيق الميزة التنافسية	0.894	0.000

قيمة r الجدولية عند مستوي دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

3.7 ثبات الأداة:

للتحقق من ثبات أداة البحث جرى حساب معامل كرونباخ ألفا وطريقة التجزئة النصفية، للتأكد من ثبات أداة القياس لكون الإستبانة تقيس العوامل المراد قياسها والثبات من صدقها، وللتحقق من ثبات أداة البحث طبقت معادلة كرونباخ ألفا على درجات أفراد عينة الثبات وطريقة التجزئة النصفية.

- طريقة ألفا كرونباخ:

استخدم الباحثون طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الإستبانة كطريقة أولى لقياس الثبات وقد يبين الجدول التالي أن معاملات الثبات مرتفعة.

جدول (8)معامل الثبات (طريقة ألفا كرونباخ) للإستبانة

المحور	محتوى المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
1	الإبداع	6	0.917
2	المبادرة	6	0.895
3	الثقة بالنفس	6	0.925
4	حب الانجاز	6	0.843
5	تحقيق الميزة التنافسية	15	0.927
الدرجة الكلية للإستبانة		39	0.901

يلاحظ من الجدول رقم (8) أن معامل الثبات الكلي (0.901) وهذا يدل على أن الإستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات يطمئن الباحثون إلى تطبيقه على عينة البحث.

4.1 النتائج المتعلقة بفرضيات البحث:

السؤال الثالث: ما العلاقة بين استراتيجيات الريادة والميزة التنافسية لشركة الاتصالات الفلسطينية؟

- الإجابة عن الفرضية الرئيسة الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين استراتيجيات الريادة ودورها في تحقيق الميزة التنافسية في شركة الاتصالات الفلسطينية في محافظة غزة.

وللإجابة عن هذا السؤال قام الباحثون بتحقق من عدة فرضيات وهي على النحو التالي:

1. نتائج الفرضية الفرعية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإبداع وتحقيق الميزة التنافسية في شركة الاتصالات الفلسطينية في محافظة غزة. قمنا ببحث العلاقة لاستراتيجيات الريادة ودورها في تحقيق الميزة التنافسية في شركة الاتصالات الفلسطينية باستخدام اختبار تحليل التباين الأحادي(One Way ANOVA)، وذلك لمعرفة دلالة الفروق في متوسطات العلاقة بين الإبداع وتحقيق الميزة التنافسية.

جدول رقم (6)اختبار تحليل التباين الأحادي للإبداع

	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	" F"	مستوى الدلالة
المجموع الكلي لاستراتيجيات الريادة ودورها في تحقيق الميزة التنافسية	بين المجموعات	8.481	2	4.241	1.495	0.436
	داخل المجموعات	104.945	37	2.836		
	المجموع	113.426	39			

* قيمة F الجدولية عند درجة حرية "2، 37" ومستوى دلالة 0.05 تساوي 1.86

يلاحظ من الجدول رقم (6) أن نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق بين المجموع الكلي لاستراتيجيات الريادة ودورها في تحقيق الميزة التنافسية. أي أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإبداع وتحقيق الميزة التنافسية بنسبة (1.495) في شركة الاتصالات الفلسطينية.

فرضية الإثبات: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإبداع وتحقيق الميزة التنافسية في شركة الاتصالات الفلسطينية.

2. نتائج الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المبادرة وتحقيق الميزة التنافسية في شركة الاتصالات الفلسطينية في محافظة خان غزة. قمنا ببحث العلاقة لاستراتيجيات الريادة ودورها في تحقيق الميزة التنافسية في شركة الاتصالات الفلسطينية باستخدام اختبار تحليل التباين الأحادي(One Way ANOVA)، وذلك لمعرفة دلالة الفروق في متوسطات العلاقة بين المبادرة وتحقيق الميزة التنافسية.

جدول رقم (7)اختبار تحليل التباين الأحادي للمبادرة

	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	" F"	مستوى الدلالة
المجموع الكلي لاستراتيجيات الريادة ودورها في تحقيق الميزة التنافسية	بين المجموعات	17.082	2	8.541	2.626	0.329
	داخل المجموعات	120.354	37	3.253		
	المجموع	137.436	39			

* قيمة F الجدولية عند درجة حرية "2، 37" ومستوى دلالة 0.05 تساوي 2.23

يلاحظ من الجدول رقم (7) أن نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق بين المجموع الكلي لاستراتيجيات الريادة ودورها في تحقيق الميزة التنافسية. أي أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المبادرة وتحقيق الميزة التنافسية بنسبة (2.626) في شركة الاتصالات الفلسطينية.

فرضية الإثبات: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المبادرة وتحقيق الميزة التنافسية في شركة الاتصالات الفلسطينية.

3. نتائج الفرضية الفرعية الثالثة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الثقة بالنفس وتحقيق الميزة التنافسية في شركة الاتصالات الفلسطينية في محافظة خان غزة. قمنا ببحث العلاقة لاستراتيجيات الريادة ودورها في تحقيق الميزة التنافسية في شركة الاتصالات الفلسطينية باستخدام اختبار تحليل التباين الأحادي(One Way ANOVA)، وذلك لمعرفة دلالة الفروق في متوسطات العلاقة بين الثقة بالنفس وتحقيق الميزة التنافسية.

جدول رقم (8)اختبار تحليل التباين الأحادي للثقة بالنفس

	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	" F"	مستوى الدلالة
المجموع الكلي لاستراتيجيات الريادة ودورها في تحقيق الميزة التنافسية	بين المجموعات	27.377	2	13.689	4.132	0.315
	داخل المجموعات	122.574	37	3.313		
	المجموع	149.952	39			

* قيمة F الجدولية عند درجة حرية "2، 37" ومستوى دلالة 0.05 تساوي 3.21

يلاحظ من الجدول رقم (8) أن نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق بين المجموع الكلي لاستراتيجيات الريادة ودورها في تحقيق الميزة التنافسية. أي أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الثقة بالنفس وتحقيق الميزة التنافسية بنسبة (4.132) في شركة الاتصالات الفلسطينية.

فرضية الإثبات: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الثقة بالنفس وتحقيق الميزة التنافسية في شركة الاتصالات الفلسطينية.

4. نتائج الفرضية الفرعية الثالثة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حب الانجاز وتحقيق الميزة التنافسية في شركة الاتصالات الفلسطينية في محافظة خان غزة. قمنا ببحث العلاقة لاستراتيجيات الريادة ودورها في تحقيق الميزة التنافسية في شركة الاتصالات الفلسطينية باستخدام اختبار تحليل التباين الأحادي(One Way ANOVA)، وذلك لمعرفة دلالة الفروق في متوسطات العلاقة بين حب الانجاز وتحقيق الميزة التنافسية.

جدول رقم (9)اختبار تحليل التباين الأحادي لحب الانجاز

	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	" F"	مستوى الدلالة
المجموع الكلي لاستراتيجيات الريادة ودورها في تحقيق الميزة التنافسية	بين المجموعات	0.376	2	0.188	0.069	0.327
	داخل المجموعات	101.214	37	2.736		
	المجموع	101.590	39			

* قيمة F الجدولية عند درجة حرية "2، 37" ومستوى دلالة 0.05 تساوي 1.24

يلاحظ من الجدول رقم (9) أن نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق بين المجموع الكلي لاستراتيجيات الريادة ودورها في تحقيق الميزة التنافسية. أي أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حب الانجاز وتحقيق الميزة التنافسية بنسبة (0.069) في شركة الاتصالات الفلسطينية.

فرضية الإثبات: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حب الانجاز وتحقيق الميزة التنافسية في شركة الاتصالات الفلسطينية.

السؤال الرابع: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات المبحوثين حول استراتيجيات الريادة ودورها في تحقيق الميزة التنافسية تعزى إلى المتغيرات الديموغرافية التالية (الجنس, العمر، المسمى الوظيفي, المؤهل العلمي, عدد سنوات الخبرة)؟

- الإجابة عن الفرضية الرئيسة الثانية: لا توجد فروق ذات دلاله إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين استجابات المبحوثين حول استراتيجيات الريادة ودورها في تحقيق الميزة التنافسية تعزى المتغيرات الديموغرافية التالية (الجنس, العمر، المسمى الوظيفي, المؤهل العلمي, عدد سنوات الخبرة).

للإجابة عن هذا السؤال تحقق الباحثون من الفرضيات التالية:

- الفرضية الأولي من فرضيات البحث التي تنص على: لا توجد فروق ذات دلاله إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين استجابات المبحوثين حول استراتيجيات الريادة ودورها في تحقيق الميزة التنافسية تعزى إلى الجنس.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار t لاختبار الفروق بين إجابات المبحوثين حول استراتيجيات الريادة ودورها في تحقيق الميزة التنافسية في شركة الاتصالات الفلسطينية تعزى إلى الجنس.

جدول رقم (10)نتائج اختبار t لاختبار الفروق بين إجابات المبحوثين حول استراتيجيات الريادة ودورها في تحقيق الميزة التنافسية في شركة الاتصالات الفلسطينية تعزى لمتغير الجنس

عنوان المحور	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	القيمة الاحتمالية
الإبداع	ذكر	80	8.081	0.764	2.212	0.029
	أنثى	20	7.601	0.980		
المبادرة	ذكر	80	7.785	1.160	0.368	0.714
	أنثى	20	7.670	1.066		
الثقة بالنفس	ذكر	80	8.216	0.825	0.015	0.988
	أنثى	20	8.213	1.149		
حب الانجاز	ذكر	80	7.623	1.156	0.273	0.643
	أنثى	20	7.541	1.041		
تحقيق الميزة التنافسية	ذكر	80	8.155	0.811	-0.125	0.901
	أنثى	20	8.183	0.885		
جميع المحاور	ذكر	80	8.037	0.811	0.644	0.521
	أنثى	20	7.892	0.951		

* قيمة t الجدولية عند ومستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "38" تساوي 1.98

ويتبين من الجدول رقم (10) أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي (0.521) وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05) وقيمة t المحسوبة تساوي (0.644) وهي أقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي (1.98) مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في آراء أفراد العينة حول استراتيجيات الريادة ودورها في تحقيق الميزة التنافسية تعزى إلى الجنس.

وذلك يعنى أن كلا الجنسين تتوفر لهما الفرصة لشغل مناصب إدارية عليا في الشركة، بالإضافة إلى أن كلاهما يتساوى بالمواصفات المطلوبة لشغل تلك الوظائف سواء في المؤهل العلمي أو الخبرات اللازمة، وبالتالي جاءت الإجابات بنفس الاتجاه.

- الفرضية الثانية من فرضيات البحث التي تنص على: لا توجد فروق ذات دلاله إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين استجابات المبحوثين حول استراتيجيات الريادة ودورها في تحقيق الميزة التنافسية تعزى إلى العمر.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق في آراء عينة البحث حول استراتيجيات الريادة ودورها في تحقيق الميزة التنافسية في شركة الاتصالات الفلسطينية تعزى إلى العمر.

جدول رقم (11)نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين إجابات المبحوثين حول استراتيجيات الريادة ودورها في تحقيق الميزة التنافسية في شركة الاتصالات الفلسطينية تعزى لمتغير العمر

عنوان المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة " F"	القيمة الاحتمالية
الإبداع	بين المجموعات	6.676	2	3.338	1.986	0.006
	داخل المجموعات	62.212	37	1.681		
	المجموع	68.888	39			
المبادرة	بين المجموعات	2.499	2	1.249	0.360	0.387
	داخل المجموعات	133.074	37	3.597		
	المجموع	135.573	39			
الثقة بالنفس	بين المجموعات	1.570	2	0.785	0.372	0.482
	داخل المجموعات	78.102	37	2.111		
	المجموع	79.672	39			
حب الانجاز	بين المجموعات	2.865	2	1.433	1.060	0.009
	داخل المجموعات	50.023	37	1.352		
	المجموع	52.888	39			
تحقيق الميزة التنافسية	بين المجموعات	0.869	2	0.435	0.234	0.527
	داخل المجموعات	68.737	37	1.856		
	المجموع	69.606	39			
جميع المحاور	بين المجموعات	1.326	2	0.663	0.348	0.386
	داخل المجموعات	70.421	37	1.903		
	المجموع	71.747	39			

* قيمة F الجدولية عند درجة حرية "2، 37" ومستوى دلالة 0.05 تساوي 3.09

ويتبين من الجدول رقم (11) أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور مجتمعة تساوي (0.386) وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05) وقيمة F المحسوبة تساوي (0.348) وهي أقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي (3.09) مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في آراء أفراد العينة حول استراتيجيات الريادة ودورها في تحقيق الميزة التنافسية تعزى إلى العمر.

وذلك يعنى أن إجابات المبحوثين من جميع الفئات العمرية جاءت في نفس الاتجاه حول استراتيجيات الريادة ودورها في تحقيق الميزة التنافسية في شركة الاتصالات الفلسطينية، ولعل هذا يفسر بأن معظم المبحوثين هم من فئات الأكثر عمراً وبالتالي لم يكن هناك فيما يتعلق بمتغير العمر.

- الفرضية الثالثة من فرضيات البحث التي تنص على: لا توجد فروق ذات دلاله إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين استجابات المبحوثين حول استراتيجيات الريادة ودورها في تحقيق الميزة التنافسية تعزى إلى المسمى الوظيفي.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق في آراء عينة البحث حول استراتيجيات الريادة ودورها في تحقيق الميزة التنافسية في شركة الاتصالات الفلسطينية تعزى إلى المسمى الوظيفي.

جدول رقم (12)نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين إجابات المبحوثين حول استراتيجيات الريادة ودورها في تحقيق الميزة التنافسية في شركة الاتصالات الفلسطينية تعزى لمتغير المسمى الوظيفي

عنوان المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة " F"	القيمة الاحتمالية
الإبداع	بين المجموعات	10.117	2	5.059	2.815	0.312
	داخل المجموعات	66.471	37	1.797		
	المجموع	76.588	39			
المبادرة	بين المجموعات	6.433	2	3.217	1.462	0.013
	داخل المجموعات	81.455	37	2.201		
	المجموع	87.888	39			
الثقة بالنفس	بين المجموعات	0.629	2	0.315	0.237	0.348
	داخل المجموعات	85.111	37	2.300		
	المجموع	85.74	39			
حب الانجاز	بين المجموعات	0.687	2	0.344	0.143	0.346
	داخل المجموعات	89.213	37	2.411		
	المجموع	89.9	39			
تحقيق الميزة التنافسية	بين المجموعات	0.398	2	0.199	0.850	0.313
	داخل المجموعات	97.109	37	2.625		
	المجموع	97.507	39			
جميع المحاور	بين المجموعات	3.433	2	1.717	0.788	0.429
	داخل المجموعات	80.663	37	2.180		
	المجموع	84.096	39			

* قيمة F الجدولية عند درجة حرية "2، 37" ومستوى دلالة 0.05 تساوي 2.69

ويتبين من الجدول رقم (12) أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور مجتمعة تساوي (0.429) وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05) وقيمة F المحسوبة تساوي (0.788) وهي أقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي (2.69) مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في آراء أفراد العينة حول استراتيجيات الريادة ودورها في تحقيق الميزة التنافسية تعزى إلى المسمى الوظيفي.

وذلك يعنى أن إجابات المبحوثين من جميع المسميات الوظيفية جاءت في نفس الاتجاه حول استراتيجيات الريادة ودورها في تحقيق الميزة التنافسية في شركة الاتصالات الفلسطينية، والتي يتم تعميمها على المستويات الإدارية العليا والمتوسطة لأنها أبعاد أساسية في عمل الشركة.

- الفرضية الرابعة من فرضيات البحث التي تنص على: لا توجد فروق ذات دلاله إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين استجابات المبحوثين حول استراتيجيات الريادة ودورها في تحقيق الميزة التنافسية تعزى إلى المؤهل العلمي.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار t لاختبار الفروق بين إجابات المبحوثين حول استراتيجيات الريادة ودورها في تحقيق الميزة التنافسية في شركة الاتصالات الفلسطينية تعزى إلى المؤهل العلمي.

جدول رقم (13)نتائج اختبار t لاختبار الفروق بين إجابات المبحوثين حول استراتيجيات الريادة ودورها في تحقيق الميزة التنافسية في شركة الاتصالات الفلسطينية تعزى لمتغير المؤهل العلمي

عنوان المحور	المؤهل العلمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	القيمة الاحتمالية
الإبداع	بكالوريوس	90	8.067	0.790	1.759	0.082
	دبلوم	10	7.682	0.894		
المبادرة	بكالوريوس	90	7.868	1.060	2.180	0.032
	دبلوم	10	7.204	1.432		
الثقة بالنفس	بكالوريوس	90	8.288	0.824	2.029	0.045
	دبلوم	10	7.813	1.061		
حب الانجاز	بكالوريوس	90	8.562	0.233	1.055	0.031
	دبلوم	10	7.144	1.214		
تحقيق الميزة التنافسية	بكالوريوس	90	8.222	0.762	1.886	0.062
	دبلوم	10	7.808	1.039		
جميع المحاور	بكالوريوس	90	8.090	0.769	2.217	0.029
	دبلوم	10	7.599	1.047		

* قيمة t الجدولية عند ومستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "38" تساوي 1.98

ويتبين من الجدول رقم (13) أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي (0.029) وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05) وقيمة t المحسوبة تساوي (2.217) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (1.98) مما يدل على وجود فروق ذات دلالة

إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في آراء أفراد العينة حول استراتيجيات الريادة ودورها في تحقيق الميزة التنافسية تعزى إلى المؤهل العلمي. والفروق لصالح المؤهل العلمي بكالوريوس، وهذا يعنى أن أفراد العينة من حملة شهادة البكالوريوس تفوق حملة شهادة الدبلوم، ومدى إستراتيجيتها الريادية في الشركة.

- الفرضية الخامسة من فرضيات البحث التي تنص على: لا توجد فروق ذات دلاله إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين استجابات المبحوثين حول استراتيجيات الريادة ودورها في تحقيق الميزة التنافسية تعزى إلى عدد سنوات الخبرة.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق في آراء عينة البحث حول استراتيجيات الريادة ودورها في تحقيق الميزة التنافسية في شركة الاتصالات الفلسطينية تعزى إلى عدد سنوات الخبرة.

جدول رقم (14)نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين إجابات المبحوثين حول استراتيجيات الريادة ودورها في تحقيق الميزة التنافسية في شركة الاتصالات الفلسطينية تعزى لمتغير عدد سنوات الخبرة

عنوان المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة " F"	القيمة الاحتمالية
الإبداع	بين المجموعات	0.457	2	0.29	0.107	0.412
	داخل المجموعات	79.14	37	2.18		
	المجموع	79.51	39			
المبادرة	بين المجموعات	0.677	2	0.338	0.199	0.375
	داخل المجموعات	62.944	37	1.701		
	المجموع	63.621	39			
الثقة بالنفس	بين المجموعات	2.918	2	1.459	0.561	0.296
	داخل المجموعات	96.216	37	2.600		
	المجموع	99.134	39			
حب الانجاز	بين المجموعات	0.863	2	0.432	0.205	0.474
	داخل المجموعات	77.982	37	2.108		
	المجموع	78.845	39			
تحقيق الميزة التنافسية	بين المجموعات	0.618	2	0.309	0.130	0.435
	داخل المجموعات	88.285	37	2.386		
	المجموع	88.903	39			
جميع المحاور	بين المجموعات	0.156	2	0.078	0.032	0.455
	داخل المجموعات	91.176	37	2.464		
	المجموع	91.332	39			

* قيمة F الجدولية عند درجة حرية "2، 37" ومستوى دلالة 0.05 تساوي 3.09

ويتبين من الجدول رقم (14) أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور مجتمعة تساوي (0.455) وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05) وقيمة F المحسوبة تساوي (0.032) وهي أقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي (3.09) مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في آراء أفراد العينة حول استراتيجيات الريادة ودورها في تحقيق الميزة التنافسية تعزى إلى عدد سنوات الخبرة.

وذلك يعنى أن إجابات المبحوثين جاءت في نفس الاتجاه فيما يتعلق بعدد سنوات الخبرة في الشركة بسبب تشابه البيئة التنظيمية التي يعملون بها ويعملون تحت نفس ظروف العمل، وبالتالي لم يكن هناك أثر لسنوات الخبرة في الشركة للتأثير على اتجاه إجابات المبحوثين.

النتائج والتوصيات

5.1 النتائج:

1. أشار نتائج البحث أن نسبة استراتيجيات الريادة ودورها في تحقيق الميزة التنافسية للإبداع بلغت (64.97%) وهو مستوى مرتفع، حيث حدد الباحثون ما نسبته 60%.

2. كما أشار نتائج البحث أن نسبة استراتيجيات الريادة ودورها في تحقيق الميزة التنافسية للمبادرة بلغت (63.41%) وهو مستوى مرتفع، حيث حدد الباحثون ما نسبته 60%.

3. كما أشار نتائج البحث أن نسبة استراتيجيات الريادة ودورها في تحقيق الميزة التنافسية للثقة بالنفس بلغت (73.89%) وهو مستوى مرتفع، حيث حدد الباحثون ما نسبته 60%.

4. كما أشار نتائج البحث أن نسبة استراتيجيات الريادة ودورها في تحقيق الميزة التنافسية لحب الانجاز بلغت (70.41%) وهو مستوى مرتفع، حيث حدد الباحثون ما نسبته 60%.

ثانياً: النتائج المتعلقة بالمتغير التابع (تحقيق الميزة التنافسية):

أشار نتائج البحث أن نسبة استراتيجيات الريادة ودورها في تحقيق الميزة التنافسية لتحقيق الميزة التنافسية بلغت (82.49%) وهو مستوى مرتفع، حيث حدد الباحثون ما نسبته 60%.

ثالثاً: النتائج المتعلقة بفرضيات البحث:

1. وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإبداع وتحقيق الميزة التنافسية بنسبة (1.495) في شركة الاتصالات الفلسطينية.

2. وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المبادرة وتحقيق الميزة التنافسية بنسبة (2.626) في شركة الاتصالات الفلسطينية.

3. وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الثقة بالنفس وتحقيق الميزة التنافسية بنسبة (4.132) في شركة الاتصالات الفلسطينية.

4. وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حب الانجاز وتحقيق الميزة التنافسية بنسبة (0.069) في شركة الاتصالات الفلسطينية.

رابعاً: النتائج المتعلقة بالمتغيرات الديموغرافية:

1. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في آراء أفراد العينة حول استراتيجيات الريادة ودورها في تحقيق الميزة التنافسية تعزى إلى الجنس.

2. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في آراء أفراد العينة حول استراتيجيات الريادة ودورها في تحقيق الميزة التنافسية تعزى إلى العمر.

3. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في آراء أفراد العينة حول استراتيجيات الريادة ودورها في تحقيق الميزة التنافسية تعزى إلى المسمى الوظيفي.

4. وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في آراء أفراد العينة حول استراتيجيات الريادة ودورها في تحقيق الميزة التنافسية تعزى إلى المؤهل العلمي. والفروق لصالح المؤهل العلمي بكالوريوس.

5. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في آراء أفراد العينة حول استراتيجيات الريادة ودورها في تحقيق الميزة التنافسية تعزى إلى عدد سنوات الخبرة.

5.2 التوصيات:

ومن أجل أن تساهم استراتيجيات الريادة ودورها في تحقيق الميزة التنافسية ارتأينا تقديم جملة من التوصيات وهي كالآتي:

1. ضرورة تبني الشركة الاهتمام ببناء موارد المعلومات الإستراتيجية يتولى الاهتمام بمدخلات نظم المعلومات الإستراتيجية وذلك من خلال بناء نظم دعم القرار ونظم دعم المدراء التنفيذيين.

2. العمل على زيادة كفاءة التنسيق بين العمليات التشغيلية في الشركات التابعة، بهدف تقديم منتجات جديدة وكسب حصة سوقية تطور منتجاتها اعتماداً على دراسات السوق وتحديد حاجة الزبائن وذلك بدعم وتفعيل نظم المعلومات التسويقية ونظم المعلومات الإنتاجية وربطها بنظم المعلومات الإستراتيجية ونظم علاقات الزبائن.

3. إيلاء الاهتمام بأهمية تبسيط إجراءات العمل ومراجعة أبعاده لتعزيز جوانبه الايجابية، وتشجيع العاملين على استغلال الأفكار الجديدة التي من شأنها تبسيط إجراءات العمل بحوسبة كافة العمليات الإدارية وإزالة العوائق البيروقراطية والمساهمة في عمليات اتخاذ القرار الإداري الفاعل.

4. الاهتمام برفع كفاءة العاملين الإدارية منها والعلمية من خلال وجود مجموعة من الحوافز المادية والمعنوية التي من شأنها أن تساعد في رفع الروح المعنوية وإذكاء روح المنافسة والاجتهاد بين العاملين.

5. العمل على تطوير مؤهلات الكادر البشري في الشركة من خلال بعض الإجراءات الإدارية الإجبارية التي تفرض على العاملين لتطوير مؤهلاتهم وقدراتهم العلمية والعملية.

6. أن تعمل الشركة على المحافظة على الكادر المؤهل ذو الخبرة لديها وحمايتهم من التسرب إلى خارج الشركة من خلال تحسين المواقع الوظيفية لديهم مما يساعد على نقل الخبرة التي يمتلكونها إلى الآخرين أو تقديم الدعم المادي والمعنوي لهم.

7. ضرورة بذل جهود مكثفة متواصلة لدعم وتعزيز الجهود والنشاطات الرامية إلى إثراء وتعزيز معرفة الشركة بالزبائن والموردين والمنافسين والسوق وغيرها من العناصر والأطراف ذات العلاقة بالشركة.

8. التطوير المستمر في هيكلية الشركة ودعم أصحاب القرار بما يساعد في تسهيل التواصل بين الهياكل الإدارية في الشركة، والذي بدوره سيساعد في تحسين جودة الخدمات المقدمة في الشركة.

9. ضرورة حث العاملين على تحسين آليات التعاون والتعامل مع أفراد المجتمع المحلي والمستفيدين من خدمات الشركة والمتعاونين معها لما له من أهمية في تحسين سمعة الشركة.

10. الأخذ بعين الاعتبار اقتراحات الأفراد والمؤسسات المتعاونة مع الشركة في انجاز أعمالها وتقديم خدماتها، وهذا يساعد في تحسين طرق تقديم الخدمات بشكل نوعي.

11. ضرورة أن تولي إدارة أهمية أكبر فيما يتعلق بالمتابعة المستمرة للتعرف على الحاجات المتغيرة للزبائن والعمل على تلبيتها وإشباعها وسرعة الاستجابة لها.

قائمة المصادروالمراجع

1. أبو بكر، مصطفى محمود ، الموارد البشرية مدخل لتحقيق الميزة التنافسية، الدار الجامعية، مصر،2006.

2. الأغا، وفيق حلمي، والأغا، إيهاب وفيق، الريادة بمنظور استراتيجي (2007)، www.sed.edu.

3. الخفاجي، نعمة عباس ، الريادة الإستراتيجية، المظلة، الأصول والقيمة، المؤتمر العلمي الرابع، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة فيلادلفيا،2005.

4. السلمي، علي . "إدارة الموارد البشرية الإستراتيجية"، دار غريب للنشر والطباعة، القاهرة،2011.

5. الشماع، خليل محمد حسن، مبادئ الإدارة: مع التركيز على إدارة الأعمال، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع،1999.

6. العامري، صالح مهدي، الغالبي، طاهر محسن ، الإدارة والأعمال، عمان، دار وائل للنشر،2007.

7. الغزة، صباح أنور يعقوب ، دور رأس المال الفكري وإدارة الجودة الشاملة وأثرهما في أداء العمليات في الشركة العامة لصناعة الألبسة الجاهزة في الموصل، أطروحة دكتوراه في إدارة الأعمال، غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق،2008.

8. المفرجي، عادل حرحوش، صالح، أحمد علي. " رأس المال الفكري وطرق قياسه، وأساليب المحافظة عليه"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر،2003.

9. بلوناس، عبد الله وأمينة، قدايفة . "دور رأس المال الفكري في تحقيق الميزة التنافسية لمنظمات الأعمال"، المؤتمر العلمي الثالث، الأردن، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة،2007.

10. حمود، خضير كاظم واللوزي، موسي سلامة ، "مبادئ إدارة الأعمال"، ط1، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2008.

11. سالمي جمال، ، سبل اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد الثامن،2005.

12. عبد المحسن، توفيق محمد، "بحوث التسويق وتحديات النافسة الدولية"، دار الفكر العربي للنشر والتوزيع، القاهرة ، مصر،2006.

13. كتانة، خيري مصطفي، وأغا، أحمد عوني أحمد ، عناصر استراتيجيات الريادة وأثرها في أبعاد المنتج دراسة من وجهة نظر العاملين في مركز الأطراف الصناعية في الموصل، جامعة الزرقاء، الأردن، جامعة الموصل، العراق/ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد الحادي عشر،2012.

14. كنعان، نواف ، اتخاذ القرارات الإدارية بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان،2005.

15. محمد، خالد ، ما هي الريادة، مؤتمر سياسات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر، الماضى، الحاضر، المستقبل، المنتدى المصري لرائدي الأعمال،2008.

16. محمود، عبود نجم، " الابتكار مصدر متجدد للميزة التنافسية"، أخبار الإدارة، العدد الثامن والعشرون، المنظمة العربية للتنمية الإدارية،2006.

17. مرسى، نبيل خليل، الميزة التنافسية في مجال الأعمال، الدار الجامعية، الإسكندرية،1996.

18. موقع شركة الاتصالات الفلسطينية، (2014).

19. موقع شركة الاتصالات الفلسطينية، التقرير السنوي، (2015).www.paltel.ps

20. هاشم، زكى محمود، الجوانب السلوكية في الإدارة، الكويت، وكالة المطبوعات،2005.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1- Hisrich, R. D. & Peters, M. P. (2005), Entrepreneurship, 5e. Sydney: McGraw-Hill/Irwin.

2- Ireland, R. D, Hitt, M. A, Sirmon, D.G. (2003). A Model of Strategic Entrepreneurship: The Construct and its Dimensions. Journal of Management 29(6): 963-989.

3- Porter, Michael. E. (2008). Competitive Advantage, Creating and Sustaining Superior Performance, New York: The Free Press.

4- Hill, Charles W.L and Jones Careth R,(2008), " Strategic Management Theory: An Integration Approach ", Houghton Mifflin CO, Boston.

5- Mackinnon, William, Grant, Gevald and Cary, David,(2008), " Enterprise In Formation System and Strategic Flexibility Proceedings", of The 4ist Hawaii International Conference on System Sciences.

درجة تو افر معايير الريادة الاستر اتيجية في المؤسسات الاقتصادية بمحافظات غزة في ضوء جائحة كورونا من وجهة نظر العاملين فيها

The degree of availability of criteria for strategic leadership in economic institutions in light of the Corona pandemic in the governorates of Gaza from the point of view of its workers

الدكتور/ فرج إبراهيم حسن أبو شمالة
أستاذ المناهج وطرق التدريس المساعد

الدكتور/ إبراهيم فرج إبراهيم أبو شمالة
دكتوراة إدارة أعمال باحث ومحاضر جامعي

أكاديمي في كلية مجتمع تدريب غزة (سابقاً)

محاضر غير متفرغ في الجامعات الفلسطينية

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على درجة توافر معايير الريادة الاستراتيجية في المؤسسات الاقتصادية بمحافظات غزة في ضوء جائحة كورونا من وجهة نظر العاملين فيها، وعلاقتها ببعض المتغيرات، واتبع الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، وقاما بتطوير وإعداد استبانة تشتمل على (6) محاور، وتحتوي على (30) فقرة، وتم تطبيقها على عينة عشوائية مكونة من (131) من العاملين في المؤسسات الاقتصادية.

أظهرت الدراسة عدة نتائج أهمها:

- درجة توافر معايير الريادة الاستراتيجية في المؤسسات الاقتصادية بمحافظات غزة في ضوء جائحة كورونا من وجهة نظر العاملين فيها، جاءت بوزن نسبي (70.402%)، وهي بدرجة موافقة كبيرة.
- جاء ترتيب درجة توافر معايير الريادة الاستراتيجية في المؤسسات الاقتصادية بمحافظات غزة في ضوء جائحة كورونا من وجهة نظر العاملين فيها تنازلياً كما يلي: (الثقافة الريادية 73.618%، القيادة الريادية 71.664%، العقلية الريادية 71.115%، إدارة الموارد استراتيجياً 69.740%، الإبداع 69.496%، المخاطرة 66.779%).
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في درجة توافر معايير الريادة الاستراتيجية في المؤسسات الاقتصادية بمحافظات غزة في ضوء جائحة كورونا من وجهة نظر العاملين فيها، تعزى إلى متغير: الجنس، المؤهل العلمي، في حين توجد فروق تعزى إلى متغير الفئة العمرية لصالح العاملين ذوي 50 سنة فأكثر، وتعزى إلى متغير عدد سنوات الخدمة لصالح 15 سنة فأكثر.

وفي ضوء نتائج الدراسة أوصى الباحثان بأهمية توافر معايير الريادة الاستراتيجية في المؤسسات الاقتصادية بمحافظات غزة في ضوء جائحة كورونا، وضرورة دراسة وبحث المخاطر والأزمات والفرص والتحديات وإدارتها واستثمارها في المؤسسات الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: الريادة الاستراتيجية، المؤسسات الاقتصادية.

Abstract:

The aim of this research is to identify the degree of availability of criteria for strategic leadership in economic institutions in light of the Corona pandemic in the governorates of Gaza from the point of view of its workers, and its relationship to some variables. The two researchers developed and prepared a questionnaire containing

(6) dimentions, and it contains (30) paragraphs, and they were applied to a random sample of (131) workers in economic institutions.

The research revealed several results, the most important of which are:

- The degree of availability of criteria for strategic leadership in economic institutions in light of the Corona pandemic in the governorates of Gaza from the point of view of its employees, came with a relative weight (70.402%), which is of great agreement.
- The ranking of the degree of availability of criteria for strategic leadership in economic institutions in light of the Corona pandemic in the governorates of Gaza from the viewpoint of its employees came in descending order as follows: (Entrepreneurial culture 73,618%, entrepreneurial leadership 71,664%, entrepreneurial mindset 71,15%, resource management strategically 69,740%, innovation 69.496%, risk 66.779%).
- There are no statistically significant differences at the level of ($0.05\geq\alpha$) in the degree of availability of criteria for strategic leadership in economic institutions in light of the Corona pandemic in the governorates of Gaza from the point of view of its workers, due to a variable: gender, academic qualification, while there are differences attributable To the variable of the age group in favor of workers with 50 years and over, and to the variable of the number of years of service in favor of 15 years or more.

In light of the research results, the two researchers recommended the importance of the availability of standards of strategic leadership in the governorates of Gaza in economic institutions in light of the Corona pandemic, and the need to study and research risks, crises, opportunities and challenges, manage them and invest them in economic institutions.

Key Word: strategic leadership, economic institutions.

مقدمة:

تسعى دول العالم المتقدمة منها، والنامية إلى تحقيق التقدم والرقي والازدهار، واللحاق بركب الحضارة، وهذا يتطلب الاهتمام بالمؤسسات، التي من أهمها المؤسسات الاقتصادية، وهذه المؤسسات تحتاج إلى إدارة المعرفة، وإنتاجها، وتوليدها، واكتسابها، واستثمارها، ...، في جميع المجالات، وخاصة في توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتخطيط الاستراتيجي، والابداع والابتكار، من أجل تحسين أداء هذه المؤسسات الاقتصادية، والعمل على تنمية الموارد البشرية، وإكسابهم الكفايات الأساسية، والمهنية، والتخصصية، والأخلاقية، والبحثية والتطويرية، والتنافسية، ...، لتلبية احتياجات سوق العمل المحلي، والعربي، والعالمي بدقة وإتقان، والمساهمة الفاعلة في خدمة المجتمع العربي وتنميته. (فرج أبو شمالة: 2020، ص2)

وتتطلع المؤسسة الصناعية في العالم العربي إلى تصورات، ورؤى وسياسات وآليات مقترحة، للنهوض بالتصنيع المحلي، ونشر ثقافته على مستوى الفرد والمجتمع، سواء أكانت في المؤسسات الصناعية الصغيرة أم المتوسطة أم الكبيرة، من أجل تحقيق معايير إدارة الجودة الشاملة، والتنمية الشاملة المستدامة، وهذا يتطلب، إعداد الكوادر البشرية المتعلمة والمتدربة، والتي تمتلك

الكفايات الشخصية، والمهنية، والتعاون والتواصل الفعال مع التجارب والنماذج والخبرات الناجحة والمتميزة، والرائدة والابداعية والتكنولوجية على المستوى المحلي والعربي والعالمي في عالم الصناعة والتصنيع. (فرج أبو شمالة: 2018، ص4).

وتدرك وزارة الاقتصاد الوطني حجم التحديات التي تواجه القطاع الاقتصادي الفلسطيني، والتي تتمثل بشكل رئيسي في الاحتلال الإسرائيلي، الذي يواصل العمل، وبشكل ممنهج على تقويض التنمية الاقتصادية في فلسطين، وذلك من خلال إحكام سيطرته على الموارد الوطنية، ومصادرتها لصالح الاستيطان، وجدار الضم والتوسع العنصري، وتمزيق اواصر الوطن، واستمراره بفرض حصاره على قطاع غزة الحبيب، والإعلان الزائف غير القانوني حول مدينة القدس، ومحاولة عزل القدس الشرقية عن محيطها الفلسطيني والعربي، بالإضافة إلى فرض قيوده التعسفية على حركة البضائع والافراد، بهدف إبقاء السوق الفلسطيني سوقا استهلاكيا لبضائعه، بانتهاك صريح لجميع الأعراف والاتفاقيات الدولية. وتتبنى وزارة الاقتصاد الوطني سياسات اقتصادية تنموية من أجل تحقيق الاستقلال الاقتصادي، من خلال الحد من التبعية والانفكاك الاقتصادي عن الجانب الاسرائيلي، وتنويع الشركاء التجاريين سواء على صعيد الصادرات أو الواردات، من خلال تبني سياسة العناقيد الصناعية، كما تعمل الوزارة على تحسين بيئة الأعمال وتشجيع الاستثمار في فلسطين من خلال العمل على إصلاح البيئة التشريعية والتنظيمية، وحث الشباب على الريادة والإبداع من أجل خلق فرص عمل، وتحسين مستوى المعيشة. (وزارة الاقتصاد الوطني: 2020، ص2).

وتتولى وزارة الاقتصاد الوطني حسب الصلاحيات الممنوحة لها إدارة الشأن الاقتصادي في فلسطين من خلال تطوير السياسات الاقتصادية التي تتماشى مع خطط الحكومة، من أجل بناء اقتصاد مستقل قادر على خلق فرص عمل، والحد من البطالة والفقر، بالإضافة إلى تنمية وتطوير القطاع الاقتصادي والمساهمة في تحسين أوضاع الشعب الفلسطيني، بالتنسيق مع الوزارات والهيئات الحكومية والمؤسسات ذات العلاقة، وتكوين لجان وهيئات تشاورية مع القطاع الخاص. وتقوم الوزارة بتنظيم أعمالها وفقا لأحكام القوانين والأنظمة المعمول بها في دولة فلسطين. ويتكون الهيكل التنظيمي للوزارة من المديريات العامة والإدارات والوحدات، بما في ذلك الصناعة والتجارة وحماية الملكية الصناعية والعلاقات الدولية والدراسات والمنافسة وحماية المستهلك،...، وإلخ. (وزارة الاقتصاد الوطني: 2020، ص4).

وتقدم استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية المستدامة لقطاع غزة إطاراً شاملا من أجل تعزيز اقتصاد قطاع غزة، حيث تتضمن الوثيقة الأهداف الاستراتيجية وبرامجها المقترحة ضمن سبع ركائز ذات أولوية. وقد تم تطوير الاستراتيجية في فترة ما بين يوليو 2016م-مايو2017م من خلال منهجية تعاونية شاركت فيها كل من القطاع الحكومي والقطاع الخاص والجهات المانحة، إضافة إلى الجهات الفاعلة في المجتمع المدني وكذلك الأكاديميون. وتعد هذه الاستراتيجية بمثابة خطوة نحو رؤية مشتركة من أجل التنمية بين كل من الجهات المانحة والمستثمرين، والشركات والمؤسسات غير الحكومية، وكذلك الجهات الوطنية والمحلية الفعالة التي تشارك في تطوير اقتصاد قطاع غزة. وتركز هذه الاستراتيجية على الموارد والفرص المتاحة، وتهدف إلى تعظيم الفرص الاقتصادية بطريقة شاملة ومواتية للبيئة، والعمل على تحسين سبل العيش لسكان قطاع غزة، وتم تصميم هذه الاستراتيجية خصيصا من أجل أن تتناسب مع السياق المحلي، بطريقة تجعلها تندمج وتتكامل مع الخطة الاقتصادية الوطنية. حيث تعتبر هذه الاستراتيجية نتاج مشترك لأكثر من جهة معينة، حيث أنها حظيت بدعم جميع الوكالات والهيئات والوزارات المشاركة، كما أنها شهدت مشاركة المئات من الافراد في عملية تطوير تلك الاستراتيجية. تستند هذه الاستراتيجية على التعلم من المداخلات الاخرى وتهدف للعمل بطريقة منهجية على المستوى المجتمعي والمؤسساتي والسياسي من أجل خلق إطارا شاملا يعمل على ازدهار واستدامة الاقتصاد المحلي. وتحدد الاستراتيجية الاجراءات ذات الأولوية ضمن الإطار التوجيهي الذي يتسم بسهولة الفهم والتنفيذ، والتي تهدف إلى توجيه استثمارات الجهات المعينة. وقد أجريت العديد من المشاورات على شكل عملية واسعة النطاق من المقابلات وتنظيم ورشات عمل وعقد مجموعات مركزة. وتم تلخيص نتائجها في الاستراتيجية المتمحورة حول (7) ركائز مترابطة (تدفق الأموال المحلية الإيجابية، ربط وتسهيل الموجودات المحلية، المشاركة المسئولة والتنافسية، تلبية القطاعات

العامة والخاصة والمدنية، الاستدامة البيئة، الترابط، تقوية المشاركة المدنية) (مركز التجارة الفلسطيني-بالترند: 2017، ص1-3).

وقد جاء في بروشور (أو منشور أو مطوية) المؤتمر الدولي العلمي" واقع ومستقبل الاقتصاد في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في ضوء جائحة كورونا" أن المؤتمر جاء في وقت حساس يشهد فيه العالم أشد كساد اقتصادي منذ عقود، الأمر الذي دفع نحو تحول الاقتصادات النامية والصاعدة إلى الانكماش، رغم أنها تمتعت بمعدلات نمو كانت هي الأعلى عالميا قبيل حلول الأزمة، وأن جامعة الإسراء ومنذ انطلاقتها أخذت على عاتقها تعزيز ثقافة البحث العلمي، عبر عقد وتنظيم المؤتمرات العلمية المحكمة، إيمانا منها بأهمية البحث العلمي في نهضة المجتمع، وإيجاد حلول علمية خلاقة للإشكالات التي يعاني منها.

وتأسيساً على ما سبق، ونظراً لأهمية المؤسسات الاقتصادية في توفير فرص عمل، وتلبية احتياجات سوق العمل، وخدمة المجتمع وتنميته، والمساهمة في تحقيق التنمية الشاملة المستدامة، والنمو الاقتصادي المنشود، وتحدياً للظروف المحيطة بجائحة كورونا محلياً وعربياً وعالمياً، والعولمة والقوى الاقتصادية، وتعزيز التخطيط الاستراتيجي، وتوظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والإدارة الفاعلة، والريادة الاستراتيجية، وتشجيع الإبداع والابتكار للعاملين في المؤسسات الاقتصادية لمواجهة الانكماش والتقليص الاقتصادي، والحصار والحروب و...، في فلسطين خاصة، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا بصفة عامة، والعمل على استثمار الفرص، وتبني الريادة الاستراتيجية في تخفيف المخاطر وإدارة الأزمات، ورغبة في التعاون والمشاركة في المؤتمر الافتراضي الدولي حول (واقع ومستقبل الاقتصاد في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في ضوء جائحة كورونا)، جاءت فكرة هذه الدراسة بعنوان (درجة توافر معايير الريادة الاستراتيجية في المؤسسات الاقتصادية بمحافظات غزة في ضوء جائحة كورونا من وجهة نظر العاملين فيها).

أولا: مشكلة الدراسة:

تمثل الهدف الرئيس للسياسات والتصنيع والتقانة في البلدان العربية في البلدان العربية في نقل التقانة وتوطينها لتحقيق مستوى أعلى من النمو والتشغيل. وكانت الوسائل في تحقيق ذلك الهدف تشمل اقتناء المصانع من خلال عقود شراء مع شركات أجنبية، وتدريب العمالة المحلية على الإنتاج في تلك المصانع باستخدام الإنتاج المقتناه. إلا أنه وبعد أكثر من خمسة عقود في هذا الاتجاه كانت النتائج كما يلي: (الشمري: 2011، ص80).

- تغطية احتياجات السوق المحلية أو بعضها من المنتجات المصنعة محليا ولفترة معينة من الزمن.
- إن تقادم التقانات المستخدمة في المصانع جعلها أن تكون مؤسسات غير قادرة على المنافسة.
- انتهاج سياسات الحماية للمنتج الوطني جعلها غير قابلة للتطوير.
- أصبحت الصناعات تشكل عبئا على الاقتصادي الوطني، وسببا رئيسيا لضعف النمو الاقتصادي والتنمية بشكل عام.

ويعتبر سوق العمل الأكثر تأثراً خلال جائحة كورونا المستمرة منذ مطلع شهر آذار 2020م، حيث اتخذت الحكومة الفلسطينية عدة اجراءات، وخطة طوارئ للحد من تفشي الجائحة، حيث انخفض عدد العاملين بمقدار 12% في الربع الثاني 2020م، مقارنة مع الربع الأول من العام، في حين انخفض في قطاع غزة بمقدار 17% مقارنة بالربع الأول 2020م، فيما انخفض في الضفة الغربية بمقدار 10% لنفس الفترة. وأدى الحجر المنزلي الذي فرضته جائحة كوفيد 19 إلى عزوف الافراد 15 سنة فأكثر عن الدخول إلى سوق العمل والذي انعكس سلبا على نسبة المشاركة في القوى العاملة حيث انخفضت لتصل إلى 39% في الربع الثاني 2020م مقارنة مع 43% في الربع الأول 2020م؛ وأشارت البيانات إلى أن هذه النسبة انخفضت من 46% إلى 41% في الضفة الغربية، كما انخفضت من 35% في قطاع غزة خلال نفس الفترة. (وزارة الاقتصاد الوطني: 2020، ص7).

ويمكن تحديد مشكلة الدراسة في الأسئلة التالية:

1. ما درجة توافر معايير الريادة الاستراتيجية في المؤسسات الاقتصادية بمحافظات غزة في ضوء جائحة كورونا من وجهة نظر العاملين فيها؟
2. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة حول درجة توافر معايير الريادة الاستراتيجية في المؤسسات الاقتصادية بمحافظات غزة في ضوء جائحة كورونا من وجهة نظر العاملين فيها تعزى لمتغير الجنس؟
3. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة حول درجة توافر معايير الريادة الاستراتيجية في المؤسسات الاقتصادية بمحافظات غزة في ضوء جائحة كورونا من وجهة نظر العاملين فيها تعزى لمتغير الفئة العمرية؟
4. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة حول درجة توافر معايير الريادة الاستراتيجية في المؤسسات الاقتصادية بمحافظات غزة في ضوء جائحة كورونا من وجهة نظر العاملين فيها تعزى لمتغير المؤهل العلمي؟
5. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة حول درجة توافر معايير الريادة الاستراتيجية في المؤسسات الاقتصادية بمحافظات غزة في ضوء جائحة كورونا من وجهة نظر العاملين فيها تعزى لمتغير عدد سنوات الخدمة؟

ثانيا: فروض الدراسة:

1. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة حول درجة توافر معايير الريادة الاستراتيجية في المؤسسات الاقتصادية بمحافظات غزة في ضوء جائحة كورونا من وجهة نظر العاملين فيها تعزى لمتغير الجنس.
2. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة حول درجة توافر معايير الريادة الاستراتيجية في المؤسسات الاقتصادية بمحافظات غزة في ضوء جائحة كورونا من وجهة نظر العاملين فيها تعزى لمتغير الفئة العمرية.
3. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة حول درجة توافر معايير الريادة الاستراتيجية في المؤسسات الاقتصادية بمحافظات غزة في ضوء جائحة كورونا من وجهة نظر العاملين فيها تعزى لمتغير المؤهل العلمي.
4. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة حول درجة توافر معايير الريادة الاستراتيجية في المؤسسات الاقتصادية بمحافظات غزة في ضوء جائحة كورونا من وجهة نظر العاملين فيها تعزى لمتغير عدد سنوات الخدمة.

ثالثا: أهداف الدراسة:

يمكن تحديد أهداف الدراسة فيما يلي:

1. التعرف على درجة توافر معايير الريادة الاستراتيجية في المؤسسات الاقتصادية بمحافظات غزة في ضوء جائحة كورونا من وجهة نظر العاملين فيها.
2. الكشف عن الفروق بين متوسط تقديرات العاملين في المؤسسات الاقتصادية لدرجة توافر معايير الريادة الاستراتيجية في المؤسسات الاقتصادية بمحافظات غزة في ضوء جائحة كورونا تعزى لمتغيرات الدراسة (الجنس، الفئة العمرية، المؤهل العلمي، عدد سنوات الخدمة).
3. تقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات لتحسين درجة توافر معايير الريادة الاستراتيجية في المؤسسات الاقتصادية بمحافظات غزة في ضوء جائحة كورونا، وتخفيف حدة البطالة والكساد الاقتصادي، وخلق فرص عمل مناسبة، والعمل على خدمة المجتمع العربي وتنميته.

رابعا: أهمية الدراسة:

تمكن أهمية هذه الدراسة في النقاط التالية:

1. تتناول الدراسة موضوعا مهماً وحيويا مفيداً، وهو الريادة الاستراتيجية في المؤسسات الاقتصادية بمحافظات غزة في فلسطين، في ظل جائحة كورونا.
2. قد تسهم الدراسة في إثراء (أو إغناء) المكتبة المحلية والعربية، وتشخيص واقع المؤسسات الاقتصادية بمحافظات غزة، والتطلع إلى مستقبل أفضل.
3. قد تفيد الدراسة المؤسسات الاقتصادية في تبني الريادة الاستراتيجية، والتخطيط الاستراتيجي، وتحسين أداء هذه المؤسسات الاقتصادية.
4. قد تفيد الدراسة العاملين في المؤسسات الاقتصادية في اكتساب الكفايات الشخصية والمهنية اللازمة لتوظيف الريادة الاستراتيجية في المؤسسات الاقتصادية.
5. قد تفيد الدراسة المجتمع الفلسطيني في تحسين أداء مؤسساته الاقتصادية، وتخفيف حدة البطالة، وخلق فرص عمل مناسبة، وتلبية احتياجات سوق العمل، وخدمة المجتمع وتنميته.
6. وقد تحث الدراسة المؤسسات الاقتصادية على عقد دورات وبرامج تدريبية في التخطيط والريادية الاستراتيجية للعاملين فيها.
7. وقد تشجع الدراسة باحثين آخرين لدراسة وبحث آليات توظيف الريادة الاستراتيجية وتفعيلها، تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية، وحل المشكلات التنموية، ومن وجهة نظرة عينات أخرى.

خامسا: حدود الدراسة:

1. **الحد الموضوعي**: الريادة الاستراتيجية في المؤسسات الاقتصادية.
2. **الحد البشري**: العاملين في المؤسسات الاقتصادية.
3. **الحد المؤسسي**: المؤسسات الاقتصادية.
4. **الحد المكاني**: المؤسسات الاقتصادية بمحافظات غزة في فلسطين.
5. **الحد الزماني**: من شهر يناير- مارس/ 2021م.

سادسا: مصطلحات الدراسة:

1. **الريادة الاستراتيجية:**

هي القيام بالأعمال والأنشطة الريادية من منظور استراتيجي فعال، وتحديد رؤيا ورسالة وأهداف واضحة ومدروسة وقابلة للتطبيق من خلال اكتشاف الفرص وإدارتها واستثمارها، وقبول التحديات ومواجهتها والتخفيف من حدتها ومعالجتها، وتعزيز البقاء والنمو والأمن والتوسع والاستمرار والاستقرار في المؤسسات الاقتصادية، وتحقيق الميزة التنافسية محلياً وعربياً وعالمياً، وقد تم تحديد معايير الريادة الاستراتيجية في (القيادة الريادية، العقلية الريادية، الثقافة الريادية، إدارة الموارد استراتيجياً، الإبداع، المخاطرة)، ويمكن تحديد درجة توافر معايير الريادة الاستراتيجية باستخدام استبانة، وعن طريق إيجاد متوسط تقديرات عينة الدراسة، والوزن النسبي لها.

2. المؤسسات الاقتصادية:

هي تلك المنظمات أو الشركات أو المراكز الصناعية أو الزراعية أو التجارية سواء في المشروعات الصغيرة أم المتوسطة أم الكبيرة وسواء في القطاع الخاص أم العام، والتي تسعى إلى توافر معايير الريادة الاستراتيجية فيها، وتنمية الكوادر البشرية، وتخفيف حدة البطالة، وكسر الجمود الاقتصادي، وتلبية احتياجات سوق العمل، واحتياجات المجتمع، وتحقيق خدمة المجتمع العربي وتنميته.

سابعا: الإطار النظري:

1. الريادة الاستراتيجية:

في ظل التغيرات الكبيرة والتطورات السريعة لبيئات الأعمال في المؤسسات، نتيجة الثورة المعرفية والتكنولوجيا المتسارعة، أصبحت المؤسسات تواجه تحديات كبيرة، ولزم عليها أن تتجه نحو التطوير والارتقاء إلى الأفضل، وأن تنوع من أساليب التطوير، وقد برزت الريادة الاستراتيجية كمدخل حديث من مداخل تطوير المؤسسات (إبراهيم أبو شمالة: 2020، ص2).

وتعتبر الريادة الاستراتيجية من المفاهيم الحديثة والحيوية التي يجري التركيز عليها في الوقت المعاصر، على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، كونها الإدارة الملائمة للقرن الواحد والعشرين، من حيث أبعادها ومتطلباتها، التي تتمحور حول استثمار فرص الأعمال بطرق إبداعية، لتحقيق الثروة والتنمية المستدامة والمزايا التنافسية للمؤسسة (فتحي والمختار: 2014، ص 105-106).

وإن الريادة الاستراتيجية مصطلح يطلق على ديمومة النجاح، ولا يطلق على أي نجاح، لأنه لتحقيق أي نجاح يجب الحفاظ على الاستقرار داخل المؤسسة، ومن ثم التحرك والسعي إلى التوسع، وبما أن بيئة الأعمال في الوقت الحاضر تتصف بدرجة عالية من التعقيد، وزيادة حدة المنافسة، أدى ذلك إلى أن تكون الريادة الاستراتيجية لها الدور الأهم في تحقيق هذا النجاح، والوقوف بوجه المنافسة، لذلك اهتمت المؤسسات بهذا المفهوم الحديث، وفتحت أمامه الآفاق، باعتباره الحلّ الأمثل لتحقيق أهداف المؤسسات في البقاء والنمو والتوسع في بيئة الأعمال المضطربة، والوقوف أمام المنافسين بقوة (العبيدي والتميمي: 2017، ص 103).

2. مستويات الريادة الاستراتيجية:

أشار خصاونة (2011، ص 141-142) بأن الريادة الاستراتيجية تنقسم إلى ثلاثة مستويات، وهي:

- **الريادة الاستراتيجية على المستوى الفردي:** عبارة عن الريادة التي يقوم بها فرد واحد، كأحد العاملين، الذين يمتلكون الخصائص الريادية، وتتمثل في الرغبة في معرفة كل ما يحيط بالشخص وبيئته، والقدرات التعليمية، والصفات الوراثية والذكائية، والثقة بالنفس، والميل نحو الفضول، وحبّ الاستطلاع، والمخاطرة، وقبول الغموض، والمرونة، والمثابرة، والاستقلالية في الفكر والرأي.

- **الريادة الاستراتيجية على المستوى الجماعي:** عبارة عن الريادة التي يقوم بها مجموعة من العاملين في المؤسسة، مثل: شعبة، أو قسم، أو دائرة، وتتفاعل وتتناغم في الأهداف والتوجه والرؤية وشمولية المشاركة والالتزام مع الآخرين، في السعي للتميز والتفوق في إنجاز الأداء.
- **الريادة الاستراتيجية على المستوى المؤسسي:** عبارة عن الريادة التي تقوم بها مؤسسة عامة أو خاصة، مثل: جامعة، أو وزارة، أو هيئة، أو شركة، ويمكن تحقيق الريادة الاستراتيجية المؤسسية من خلال اهتمام الإدارة العليا بذوي الفكر، والتمسك بهم، وإلحاقهم في برامج ودورات تدريبية، وإشراكهم في الندوات والمؤتمرات وورش العمل، أو ممارسة أي أنشطة إدارية أخرى، ترى الإدارة أنها تعزز مكانة الريادة الاستراتيجية في المؤسسة.

3. خصائص الريادة الاستراتيجية:

أشار القحطاني (2013، ص 244-245) إلى مجموعة من الخصائص التي تميز المؤسسات الريادية عن غيرها من المؤسسات، ومن خصائص المؤسسات الريادية ما يلي:

1. تعتمد تنظيم الإدارة، وفلسفة الحوافز المادية، وثقافة المؤسسة، وتوقعات العاملين، وتعويضاتهم.
2. تقترب من مستفيديها، وذلك من حيث الجودة والنوعية في الخدمة، مقارنة مع ما يقدمه المنافسون الآخرون.
3. تتبنى العاملين الرياديين ذوي المواهب القيادية الابتكارية، وتشجع المبادرة الشخصية وقبول المخاطرة.
4. تحرص على القيم، وخصوصاً الرؤية الأساسية للمؤسسة، التي تؤثر في جودة المخرجات.
5. تلتزم بالخط الأصلي للنشاط، وعدم الدخول لأي مجال لا تعرف المؤسسة كيفية إدارته.
6. تحتوي تنظيم بسيط، وعدد قليل من الإداريين، وتعتمد البساطة والمرونة كسمة أساسية لهيكل المؤسسة، والنظم التابعة له.
7. تعتمد على الإبداع والابتكار، لإيجاد خدمات وطرق وأسواق ونماذج جديدة في المؤسسات.

ثامنا: الدراسات السابقة:

1. دراسة (فرج أبو شمالة، 2020):

هدف هذا البحث إلى التعرف على مدخل مفاهيمي في إدارة المعرفة وتحسين أداء المؤسسات الاقتصادية، والمساهمة في إنتاج وتوليد المعرفة، وإدارتها، واكتسابها، واستثمارها، وتحقيق الريادة الاستراتيجية والتنافسية والتميز في أداء المؤسسات الاقتصادية، واتباع استراتيجيات وطرق وأساليب التخطيط الاستراتيجي، وتنمية الموارد البشرية للمؤسسات الاقتصادية، وتحقيق التنمية الشاملة المستدامة في الوطن العربية، واتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي. وفي ضوء ما تم عرضه في هذا البحث يقدم الباحث مجموعة من التوصيات، ومنها: الاهتمام بإدارة المعرفة في المؤسسات الاقتصادية، وتعزيز دور إدارة المعرفة في تحسين أداء العاملين في المؤسسات الاقتصادية، وتشجيع المؤسسات الاقتصادية على تحقيق الإبداع والابتكار للعاملين فيها.

2. دراسة (إبراهيم أبو شمالة، 2020):

هدفت الدراسة إلى بيان علاقة المشاركة المجتمعية بالريادة الاستراتيجية في البلديات الكبرى بمحافظات غزة، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في الوظائف الإشرافية في بلديات محافظات غزة، والبالغ عددهم (494) عاملاً، وتم استخدام الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات، حيث تمَّ توزيع (317) استبانة على مجموعة من العاملين تم اختيارهم بطريقة العينة الطبقية العشوائية، وقد تمَّ استرداد (240)، بالإضافة إلى استخدام المقابلات الشخصية والمجموعة البؤرية. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: جاءت موافقة أفراد عينة الدراسة حول الريادة الاستراتيجية بدرجة (كبيرة)، وبوزن نسبي (72.98%)، كما وبلغت الأوزان النسبية لأبعادها الفرعية:

(القيادة الريادية، العقلية الريادية، الثقافة الريادية، إدارة الموارد استراتيجيا، الإبداع، المخاطرة) (77.5%، 73.6%، 76.4%، 71.9%، 73.6%، 73.7%) على التوالي، كذلك أشارت إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة حول متغيرات الدراسة (المشاركة المجتمعية، الريادة الاستراتيجية) تُعزى للمتغيرات التالية: (الجنس، الفئة العمرية، المؤهل العلمي، عدد سنوات الخدمة، المسمى الوظيفي)، بينما توجد فروق تعزى لمتغير البلدية، وكانت لصالح (بلدية غزة).

وفي ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، قدم الباحث مجموعة من التوصيات أهمها: ضرورة إجراء انتخابات المجالس البلدية، ووجود أعضاء متخصصين فيها، وكذلك تشكيل مجالس استشارية وتطوعية.

3. دراسة (شبات والمصري، 2020)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور أبعاد الريادة الاستراتيجية في تعزيز الذاكرة التنظيمية في شركة أوريدو للاتصالات الخلوية في فلسطين، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتم تطبيق استبانة على العاملين في شركة أوريدو للاتصالات الخلوية (أسلوب الحصر الشامل).

وأظهرت نتائج الدراسة أنه تتوفر الريادة الاستراتيجية بأبعادها: (القيادة الريادية، العقلية الريادية، الثقافة الريادية، إدارة الموارد استراتيجيا) في شركة أوريدو فلسطين للاتصالات الخلوية بدرجة كبيرة. ولا توجد فروق حول الريادة الاستراتيجية تعزى لمتغيرات: (النوع، العمر، المسمى الوظيفي، المؤهل العلمي).

4. دراسة (صرصور، 2019):

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الريادة الاستراتيجية لدى القيادات الأكاديمية وعلاقتها بجودة الأداء المؤسسي في جامعة الأقصى في فلسطين، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتم تطبيق استبانة على أعضاء هيئة التدريس في جامعة الأقصى (عينة عشوائية). وأظهرت نتائج الدراسة أنه تتوفر الريادة الاستراتيجية بدرجة متوسطة، و(القيادية الريادية بدرجة متوسطة، الثقافة الريادية بدرجة متوسطة، الميزة التنافسية بدرجة كبيرة، الإبداع والابتكار بدرجة متوسطة). ولا يوجد فروق حول الريادة الاستراتيجية لدى القيادات الأكاديمية في جامعة الأقصى تعزى لمتغيرات: (الجنس، الرتبة الأكاديمية، سنوات الخدمة، الكلية).

5. دراسة (أبو شمالة و أبو شمالة، 2018):

هدف هذا البحث إلى تحديد دور المؤسسات الصناعية في تدريب وتنمية الموارد البشرية بمحافظات غزة من وجهة نظر العاملين فيها، وعلاقته ببعض المتغيرات، واتبع الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، وقاما بتطوير وإعداد استبانة تشتمل على (3) محاور، وتحتوي على (18) فقرة، وتم تطبيقها على عينة عشوائية مكونة من (133) من العاملين في المؤسسات الصناعية. وأظهر البحث عدة نتائج أهمها: دور المؤسسات الصناعية في تدريب وتنمية الموارد البشرية بمحافظات غزة من وجهة نظر العاملين فيها جاء بوزن نسبي (72,155%)، وهو بدرجة كبيرة، ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند ($\alpha \leq 0.05$) في دور المؤسسات الصناعية في تنمية الموارد البشرية بمحافظات غزة تعزى إلى متغير الجنس، ومتغير العمر، في حين توجد فروق تعزى إلى متغير عدد سنوات الخدمة. وفي ضوء نتائج البحث أوصى الباحثان بأهمية تحسين وتطوير مستوى دور المؤسسات الصناعية، وسياسات تقييم الأداء.

6. دراسة (الديراوي، 2017):

هدف البحث إلى دراسة العلاقة بين التخطيط الاستراتيجي وأداء المنظمات الأهلية العاملة في قطاع غزة، مع الأخذ بعين الاعتبار مدى حاجة المنظمات إلى إحداث حالة من الريادة باعتبارها متغير وسيط ودورها في تحقيق تميز أداء المنظمات. وتم استخدام

المنهج الوصفي التحليلي من خلال تطبيق أسلوب العينة العشوائية من المنظمات الاجتماعية العاملة بقطاع غزة مقدارها (250) مفردة تم استرداد (227) استبانة. ومن أهم النتائج التي قدمها البحث: وجود علاقة ارتباطية موجبة بين جميع ابعاد التخطيط الاستراتيجي (أهداف، صياغة، اعداد، تطبيق، رقابة وتقييم التخطيط الاستراتيجي) وأداء المنظمات الاهلية العاملة في قطاع غزة، مع تأكيد دور الريادة كوسيط ومعزز للأثر بين التخطيط الاستراتيجي وأداء المنظمات. أما أهم التوصيات فهي: الاستعانة بالخبراء عند تجهيز الخطط الاستراتيجية، وزيادة الانفاق المخصص للتخطيط الاستراتيجي، واشراك العاملين بعملية التخطيط الاستراتيجي.

7. دراسة (بن قايد، 2017):

هدفت هذه الدراسة إلى تبني مقاربة الريادية الإستراتيجية كإدارة جديدة لتعزيز القدرة التنافسية في الجزائر، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتم تطبيق دراسة نظرية على المنظمات الريادية. وأظهرت نتائج الدراسة أنه من أسباب التوجه للريادية الإستراتيجية رغبة المؤسسة في التغيير الاستراتيجي في بعض مراحل التطبيق، وتنمية القدرة على تحليل العوامل الداخلية والخارجية. ومن خصائص المؤسسات التي تستخدم الريادية الإستراتيجية كمدخل تطويري أنها تعمل في ضوء خطة إستراتيجية مدروسة وموضوعة على أسس علمية سليمة يلتزم بها جميع العاملين، وتحقق مستوى تنافسيا عاليا على الصعيدين الداخلي والخارجي.

8. دراسة (الفتلاوي، 2017):

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على رأس المال النفسي ودوره في تعزيز الريادة الاستراتجية في المنظمات الصناعية في العراق، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتم تطبيق استبانة على مدراء الأقسام والشعب والوحدات (عينة عشوائية). وأظهرت نتائج الدراسة أنه تتوفر الريادة الاستراتيجية في المنظمات الصناعية في النجف الأشرف بدرجة متوسطة، و(الإدراك والاكتشاف بدرجة متوسطة، الإبداع بدرجة متوسطة، المبادرة بدرجة متوسطة، أخذ المخاطرة بدرجة متوسطة، الاستجابة السريعة بدرجة متوسطة).

9. دراسة (نصير، 2017):

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الريادة الاستراتيجية على الأداء المالي للشركات الصناعية في الأردن، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وكانت أداة الدراسة البيانات المالية الصادرة عن بورصة عمان للأوراق المالية، وكانت العينة الشركات المسجلة في بورصة الأوراق المالية الأردنية ضمن القطاع الصناعي (أسلوب الحصر الشامل). وأظهرت نتائج الدراسة أنه لدى شركات القطاع الصناعي الأردني مستوى متوسط من الريادة الاستراتيجية، و(الإبداع والابتكار بدرجة متوسطة، الاستباقية بدرجة متوسطة، المخاطرة بدرجة متوسطة، المرونة بدرجة متوسطة، إدارة الموارد بطريقة استراتيجية بدرجة متوسطة).

10. دراسة (فارس، 2016):

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين الخصائص لدى الإدارة العليا في البنوك التجارية والتخطيط الاستراتيجي في قطاع غزة، وذلك على المدراء في البنوك التجارية، واشتملت عينة الدراسة على (164) من المدراء العاملين في البنوك التجارية، وقد وزعت الاستبانة على جميع المجتمع الأصلي لتكون عينة حصر شامل، وتم استرداد (162) استبانة. وبعد فحص الاستبانات تم استبعاد (4) استبانات لعدم انطباق الشروط عليها. واعتمد الباحث لإجراء الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخصائص الريادية والتخطيط الاستراتيجي، كما توفر التخطيط الاستراتيجي بنسبة 82,93%، وكان مستوى الخصائص الريادية متوفر بنسبة 77,15%. وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات كان أهمها: ضرورة اعتماد البنوك التجارية على التخطيط الاستراتيجي وتطبيقه علميا، ضرورة الاهتمام

بالخصائص الريادية لما لها الأثر الكبير على الأداء الوظيفي للمدراء وتدعيم التخطيط الاستراتيجي في البنوك التجارية بمحافظات غزة.

11. دراسة أبو القاسم وآخرون (Abolghasem,et. al.,2016):

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهمية ريادة الأعمال وأداء الشركات في الشركات المتوسطة وصغيرة الحجم. وخلصت الدراسة إلى أن الريادة تضمن استدامة المشاريع بشرط الابتكار، وخلق منتجات وخدمات جديدة. وهكذا، وتستند التنمية الاقتصادية في عالم اليوم، على الابتكار والابداع وتطبيق المعرفة وريادة الأعمال. وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات كان أهمها: أن تؤدي الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم دورا رئيسا في النمو الاقتصادي والاجتماعي والتنمية.

التعليق على الدراسات السابقة:

1. أجريت غالبية الدراسات السابقة، وكذلك الدراسة الحالية في فلسطين، في حين أجريت دراسة (بن قايد، 2017) في الجزائر، ودراسة (الفتلاوي، 2017) في العراق، ودراسة (نصير، 2017) في الأردن.
2. اتبعت الدراسات السابقة، وكذلك الدراسة الحالية المنهج الوصفي التحليلي لمناسبته لمثل هذه الدراسات.
3. كانت أداة الدراسة في معظم الدراسات السابقة، وكذلك الدراسة الحالية استبانة لجمع البيانات والمعلومات اللازمة للدراسة.
4. اختلفت عينة الدراسة في الدراسات السابقة فكانت من العاملين في البلديات في دراسة (إبراهيم أبو شمالة، 2020)، وكانت من العاملين في شركة أوريدو للاتصالات الخلوية في دراسة (شبات والمصري، 2020)، وكانت من أعضاء هيئة التدريس في جامعة الأقصى في دراسة (صرصور، 2019)، وكانت من العاملين في المؤسسات الصناعية في دراسة (أبو شمالة وأبو شمالة، 2018)، وكانت من العاملين في المنظمات الأهلية الاجتماعية في دراسة (الديراوي، 2017) وكانت العينة من العاملين في المنظمات الصناعية في دراسة (الفتلاوي، 2017) وكانت من العاملين في البنوك التجارية في دراسة (فارس، 2016) في حين كانت العينة في الدراسة الحالية من العاملين في المؤسسات الاقتصادية بمحافظات غزة.
5. استفاد الباحثان من الدراسات السابقة في إثراء (أو إغناء) الدراسة، وفي اتباع المنهج الوصفي التحليلي، وتطوير وإعداد أداة الدراسة (استبانة)، وفي توظيف الأساليب والمعالجات الإحصائية اللازمة، وفي تفسير نتائج الدراسة ومناقشتها.

تاسعا: منهج الدراسة:

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، والذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع، ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً، ويعبر عنها تعبيراً كيفياً وكمياً، كما لا يكتفي هذا المنهج عند جمع المعلومات المتعلقة بالظاهرة من أجل استقصاء مظاهرها وعلاقاتها المختلفة، بل يتعدى ذلك إلى التحليل والربط والتفسير.

عاشرا: مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في المؤسسات الاقتصادية بمحافظات غزة، والبالغ عددهم (180450) عاملا (المركز الفلسطيني للإحصاء، 2020)، ويجدر الإشارة إلى صعوبة الوصول إلى جميع أفراد مجتمع الدراسة، لعدم انتظام واستمرارية العمل في المؤسسات الاقتصادية، بسبب الأوضاع الاقتصادية والسياسية الصعبة في محافظات غزة، وبسبب جائحة كورونا، وتقليص أعداد العاملين من وقت لآخر.

حادي عشر: عينة الدراسة:

1. عينة الدراسة الاستطلاعية:

تم اختيار عينة استطلاعية مكونة من عدد (30) من العاملين في المؤسسات الاقتصادية بمحافظات غزة، وذلك للتحقق من صدق وثبات أداة الدراسة.

2. عينة الدراسة الفعلية:

تكونت عينة الدراسة من عدد (131) من العاملين في المؤسسات الاقتصادية بمحافظات غزة، علما بأنه تم توزيع (250) استبانة، ويتوزع أفراد عينة الدراسة كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (1): توزيع أفراد عينة الدراسة

المتغير	الفئة	العدد	النسبة المئوية %
الجنس	ذكر	86	65.6
	أنثى	45	34.4
الفئة العمرية	أقل من 40 سنة	63	48.1
	من 40-أقل من 50 سنة	37	28.2
	50 سنة فأكثر	31	23.7
المؤهل العلمي	دبلوم فأقل	40	30.5
	بكالوريوس	57	43.5
	دراسات عليا	34	26.0
عدد سنوات الخدمة	أقل من 10 سنوات	63	48.1
	من 10-أقل من 15 سنة	38	29.0
	15 سنة فأكثر	30	22.9
المجموع	المجموع	131	% 100

ثاني عشر: أداة الدراسة:

تم استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات، والتي تم تصميمها خصيصاً، للتعرف على درجة توافر معايير الريادة الاستراتيجية في المؤسسات الاقتصادية بمحافظات غزة في ضوء جائحة كورونا من وجهة نظر العاملين فيها.

مكونات الاستبانة:

تتكون الاستبانة من:

1. **البيانات الشخصية**: وتشتمل على البيانات الشخصية التالية: (الجنس، الفئة العمرية، المؤهل العلمي، عدد سنوات الخدمة).
2. **محور القيادة الريادية**، وهو مكون من عدد (5) فقرات.
3. **محور العقلية الريادية**، وهو مكون من عدد (5) فقرات.
4. **محور الثقافة الريادية**، وهو مكون من عدد (5) فقرات.
5. **محور إدارة الموارد استراتيجيا**، وهو مكون من عدد (5) فقرات.
6. **محور الإبداع**، وهو مكون من عدد (5) فقرات.
7. **محور المخاطرة**، وهو مكون من عدد (5) فقرات.

صدق الاستبانة:

يعني صدق أداة الدراسة أن الأداة تقيس ما وضعت لقياسه، وتم التحقق من صدق الاستبانة من خلال التالي:

1. **الصدق من وجهة نظر المحكمين (صدق المحتوى / الصدق الظاهري):**

تم عرض الاستبانة على عدد (10) من المحكمين من أصحاب الخبرة والاختصاص، من أجل التحقق من سلامة الصياغة اللغوية للاستبانة، ووضوح تعليمات الاستبانة، وانتماء المحاور والفقرات، ومدى صلاحية الاستبانة لقياس الأهداف المرتبطة بهذه الدراسة، وبذلك تم التحقق من صدق الاستبانة من وجهة نظر المحكمين.

الصدق البنائي:

تم حساب الصدق البنائي لمحاور الاستبانة، وذلك من خلال إيجاد معاملات الارتباط لمحاور الاستبانة، وقد تبين أن جميع المحاور تتمتع بمعاملات صدق دالة إحصائياً، وتفي بأغراض الدراسة.

جدول رقم (2): الصدق البنائي لمحاور الاستبانة

م	المحور	معامل الارتباط	قيمة "Sig"	الدلالة
1	القيادة الريادية	0.911	0.000	دالة
2	العقلية الريادية	0.925	0.000	دالة
3	الثقافة الريادية	0.920	0.000	دالة
4	إدارة الموارد استراتيجيا	0.908	0.000	دالة
5	الإبداع	0.939	0.000	دالة
6	المخاطرة	0.953	0.000	دالة

ثبات الاستبانة:

يعني ثبات أداة الدراسة أن الأداة تعطي نفس النتائج تقريباً لو طبقت مرة أخرى على نفس المجموعة من الأفراد، أي أن النتائج لا تتغير، وتم التحقق من ثبات الاستبانة من خلال التالي:

الثبات بطريقة التجزئة النصفية:

تم التحقق من ثبات الاستبانة من خلال حساب معاملات الارتباط بطريقة التجزئة النصفية لمحاور الاستبانة، وقد تبين أن معاملات الارتباط باستخدام معادلة ألفا كرونباخ لمحاور الاستبانة هي معاملات ثبات دالة إحصائياً، وتفي بأغراض الدراسة.

جدول رقم (3): معاملات الارتباط بطريقة التجزئة النصفية لمحاور الاستبانة

م	المحور	معامل الارتباط	
		قبل التعديل	بعد التعديل
1	القيادة الريادية	0.645	0.784
2	العقلية الريادية	0.787	0.881
3	الثقافة الريادية	0.687	0.814
4	إدارة الموارد استراتيجيا	0.608	0.756
5	الإبداع	0.709	0.830
6	المخاطرة	0.668	0.801
	الإجمالي	**0.791**	**0.883**

ثالث عشر: الأساليب الإحصائية المستخدمة:

للإجابة على أسئلة الدراسة تم استخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) (معامل ارتباط بيرسون، معادلة ألفا كرونباخ، طريقة التجزئة النصفية، اختبار One Sample T-Test، اختبار T-Test، اختبار One Way Anova) في إجراء التحليلات الإحصائية اللازمة للدراسة.

رابع عشر: نتائج الدراسة الميدانية:

1. إجابة التساؤل الأول:

ينص التساؤل على ما يلي:

ما درجة توافر معايير الريادة الاستراتيجية في المؤسسات الاقتصادية بمحافظات غزة في ضوء جائحة كورونا من وجهة نظر العاملين فيها؟

تم الإجابة عن هذا التساؤل من خلال (One Sample T-Test)، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (4): تحليل محاوروفقرات الاستبانة

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "T"	قيمة "Sig"	الوزن النسبي	الترتيب	درجة الموافقة
1	تطبق إدارة المؤسسة الاقتصادية الأساليب الإدارية	3.481	0.502	10.975	0.000	69.618	4	كبيرة

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "T"	قيمة "Sig"	الوزن النسبي	الترتيب	درجة الموافقة
	الحديثة لتنفيذ مهامها ومسؤولياتها							
2	تشرك إدارة المؤسسة الاقتصادية جميع المستويات الإدارية في بناء رؤيتها الاستراتيجية	3.298	0.838	4.064	0.000	65.954	5	متوسطة
3	تعمل إدارة المؤسسة الاقتصادية في ضوء خطة استراتيجية محددة الأهداف	3.870	0.889	11.201	0.000	77.405	1	كبيرة
4	تضع إدارة المؤسسة الاقتصادية خططا للتعامل مع المشكلات الطارئة	3.611	0.846	8.257	0.000	72.214	3	كبيرة
5	تستطيع إدارة المؤسسة الاقتصادية إقناع العاملين فيها بإنجاز أعمالهم بفعالية	3.656	0.782	9.606	0.000	73.130	2	كبيرة
	القيادة الريادية	**3.583**	**0.546**	**12.218**	**0.000**	**71.664**		**كبيرة**
1	تستفيد إدارة المؤسسة الاقتصادية من التحديات التي تواجهها في البيئة المحيطة	3.473	0.737	7.348	0.000	69.466	3	كبيرة
2	تحدث إدارة المؤسسة الاقتصادية معلوماتها باستمرار بحسب المتغيرات الحاصلة	3.618	0.799	8.861	0.000	72.366	2	كبيرة
3	تستثمر إدارة المؤسسة الاقتصادية الفرص المهملة من المؤسسات الاقتصادية الأخرى وتركز عليها	3.443	0.786	6.447	0.000	68.855	4	كبيرة
4	يتسم تفكير إدارة المؤسسة الاقتصادية بالعقلانية والرشد	3.809	0.904	10.245	0.000	76.183	1	كبيرة
5	تحدد إدارة المؤسسة الاقتصادية الوقت المناسب لإطلاق برامج ومشاريع جديدة	3.435	1.082	4.603	0.000	68.702	5	كبيرة
	العقلية الريادية	**3.556**	**0.509**	**12.507**	**0.000**	**71.115**		**كبيرة**
1	تسعى إدارة المؤسسة الاقتصادية إلى تحقيق مفاهيم الجودة في خدماتها	4.015	0.723	16.071	0.000	80.305	1	كبيرة
2	تقدم إدارة المؤسسة الاقتصادية مشاريعها وفق قيم ومعتقدات المجتمع	3.519	0.914	6.497	0.000	70.382	4	كبيرة
3	تهتم إدارة المؤسسة الاقتصادية بتنمية معارف ومهارات العاملين	3.481	0.880	6.254	0.000	69.618	5	كبيرة
4	تسعى إدارة المؤسسة الاقتصادية إلى تحسين الصورة الذهنية لدى المواطنين عن المؤسسة الاقتصادية وخدماتها وإنتاجها	3.855	0.895	10.928	0.000	77.099	2	كبيرة
5	تعمل إدارة المؤسسة الاقتصادية على غرس فلسفة الريادة لدى العاملين فيها	3.534	0.826	7.408	0.000	70.687	3	كبيرة

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "T"	قيمة "Sig"	الوزن النسبي	الترتيب	درجة الموافقة
	الثقافة الريادية	**3.681**	**0.600**	**12.992**	**0.000**	**73.618**		**كبيرة**
1	تحافظ إدارة المؤسسة الاقتصادية على مواردها الاستراتيجية باقتدار	3.954	0.893	12.227	0.000	79.084	1	كبيرة
2	تعظم إدارة المؤسسة الاقتصادية دخولها المالية عبر مشاريع متعددة	3.244	0.912	3.065	0.003	64.885	4	متوسطة
3	تمتلك إدارة المؤسسة الاقتصادية هيكلا تنظيميا يحقق الاستثمار الأمثل للموارد المادية والبشرية	3.053	0.788	0.777	0.439	61.069	5	متوسطة
4	تستثمر إدارة المؤسسة الاقتصادية طاقات وإبداعات العاملين لديها	3.718	0.994	8.259	0.000	74.351	2	كبيرة
5	تعزز إدارة المؤسسة الاقتصادية مبادئ الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد	3.466	0.955	5.580	0.000	69.313	3	كبيرة
	إدارة الموارد استراتيجيا	**3.487**	**0.608**	**9.173**	**0.000**	**69.740**		**كبيرة**
1	تبحث إدارة المؤسسة الاقتصادية باستمرار عن حلول بديلة للمشكلات تختلف عن سابقاتها	3.802	0.854	10.741	0.000	76.031	1	كبيرة
2	تشجع إدارة المؤسسة الاقتصادية الأفكار الجديدة التي يقدمها العاملون	3.718	0.835	9.841	0.000	74.351	2	كبيرة
3	تشجع إدارة المؤسسة الاقتصادية الأفكار الجديدة التي يقدمها المواطنون	3.527	0.748	8.064	0.000	70.534	3	كبيرة
4	تطور إدارة المؤسسة الاقتصادية وسائل العمل فيها وفق التطور التكنولوجي الحاصل	3.099	0.812	1.399	0.164	61.985	5	متوسطة
5	تستحدث إدارة المؤسسة الاقتصادية خدمات ومنتجات وإجراءات جديدة باستمرار	3.229	0.800	3.278	0.001	64.580	4	متوسطة
	الإبداع	**3.475**	**0.554**	**9.804**	**0.000**	**69.496**		**كبيرة**
1	تستخدم إدارة المؤسسة الاقتصادية أساليب تكنولوجية متطورة في التعاطي مع المخاطر التي تواجهها	3.534	0.737	8.299	0.000	70.687	2	كبيرة
2	تبحث إدارة المؤسسة الاقتصادية عن الأعمال عالية الإنتاجية رغم مخاطرها العالية	3.076	0.856	1.021	0.309	61.527	5	متوسطة
3	تنفذ إدارة المؤسسة الاقتصادية تدريبات عملية لإدارة المخاطر	3.122	0.985	1.420	0.158	62.443	4	متوسطة
4	تتجنب إدارة المؤسسة الاقتصادية المخاطرة في حالات عدم وجود فرص بديلة	3.221	0.955	2.653	0.009	64.427	3	متوسطة
5	تعمل إدارة المؤسسة الاقتصادية على تقليل المخاطر	3.740	0.809	10.470	0.000	74.809	1	كبيرة

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "T"	قيمة "Sig"	الوزن النسبي	الترتيب	درجة الموافقة
	إلى أدنى حدّ ممكن							
	المخاطرة	**3.339**	**0.678**	**5.726**	**0.000**	**66.779**		**متوسطة**
	الريادة الاستراتيجية	**3.520**	**0.464**	**12.837**	**0.000**	**70.402**		**كبيرة**

يتبين من الجدول السابق أن:

- درجة توافر **القيادة الريادية** في المؤسسات الاقتصادية بمحافظات غزة في ضوء جائحة كورونا من وجهة نظر العاملين فيها جاءت بوزن نسبي (**71.664**)، وهي بدرجة موافقة (كبيرة).
- درجة توافر **العقلية الريادية** في المؤسسات الاقتصادية بمحافظات غزة في ضوء جائحة كورونا من وجهة نظر العاملين فيها جاءت بوزن نسبي (**71.115**)، وهي بدرجة موافقة (كبيرة).
- درجة توافر **الثقافة الريادية** في المؤسسات الاقتصادية بمحافظات غزة في ضوء جائحة كورونا من وجهة نظر العاملين فيها جاءت بوزن نسبي (**73.618**)، وهي بدرجة موافقة (كبيرة).
- درجة توافر **إدارة الموارد استراتيجيا** في المؤسسات الاقتصادية بمحافظات غزة في ضوء جائحة كورونا من وجهة نظر العاملين فيها جاءت بوزن نسبي (**69.740**)، وهي بدرجة موافقة (كبيرة).
- درجة توافر **الإبداع** في المؤسسات الاقتصادية بمحافظات غزة في ضوء جائحة كورونا من وجهة نظر العاملين فيها جاءت بوزن نسبي (**69.496**)، وهي بدرجة موافقة (كبيرة).
- درجة توافر **المخاطرة** في المؤسسات الاقتصادية بمحافظات غزة في ضوء جائحة كورونا من وجهة نظر العاملين فيها جاءت بوزن نسبي (**66.779**)، وهي بدرجة موافقة (متوسطة).
- درجة توافر **معايير الريادة الاستراتيجية** في المؤسسات الاقتصادية بمحافظات غزة في ضوء جائحة كورونا من وجهة نظر العاملين فيها جاءت بوزن نسبي (**70.402**)، وهي بدرجة موافقة (كبيرة).

ويعزو الباحثان السبب في هذه النتيجة إلى أن الشعب الفلسطيني بصفة عامة، وفي قطاع غزة بصفة خاصة بالرغم من الاحتلال والحروب والدمار والحصار والانقسام، ...، يتطلع إلى الحرية والاستقلال والسلام، وبناء الدولة الفلسطينية، وإثبات وجوده، وتحسين مستوى أداء المؤسسات الاقتصادية، وتوظيف الريادة الاستراتيجية، بمعاييرها (أو أبعادها أو محاورها)، ومؤشراتها في المؤسسات الاقتصادية (الصناعية، والزراعية، والتجارية) سواء في إنتاجها أم خدماتها المقدمة للمجتمع الفلسطيني.

هذا بالإضافة إلى أن غالبية العاملين في المؤسسات الاقتصادية لديهم الشهادات العلمية، والخبرات والكفايات والمهارات اللازمة لإدارة المؤسسات الاقتصادية، واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتخطيط الاستراتيجي الفعال، واستثمار المعرفة والإبداع والابتكار، واستغلال الفرص، ومواجهة المخاطر، وإدارة الأزمات، ...، لخدمة المجتمع الفلسطيني وتنميته، والمساهمة في تحقيق التنمية الشاملة المستدامة.

وتتفق نتيجة هذه الدراسة، مع نتائج بعض الدراسات السابقة مثل دراسة: (إبراهيم أبو شمالة، 2020)، (شبات والمصري، 2020)، (أبو شمالة وأبو شمالة، 2018)، (فارس، 2016)، في حين كانت النتائج في بعض الدراسات السابقة بدرجة متوسطة، مثل دراسة: (صرصور، 2019)، (الفتلاوي، 2017)، (نصير، 2017).

2. إجابة التساؤل الثاني:

ينص التساؤل على ما يلي:

هل توجد **فروق** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة حول درجة توافر معايير الريادة الاستراتيجية في المؤسسات الاقتصادية بمحافظات غزة في ضوء جائحة كورونا من وجهة نظر العاملين فيها تعزى لمتغير **الجنس**؟

للإجابة على هذا التساؤل تم صياغة الفرضية التالية:

لا توجد **فروق** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة حول درجة توافر معايير الريادة الاستراتيجية في المؤسسات الاقتصادية بمحافظات غزة في ضوء جائحة كورونا من وجهة نظر العاملين فيها تعزى لمتغير **الجنس**.

تم التحقق من صحة هذه الفرضية باستخدام (اختبار T-Test)، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (5): الفروقات بالنسبة لمتغير الجنس

الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "T"	قيمة "Sig."	الدلالة
ذكر	86	3.518	0.442	-0.064	0.949	غير دالة
أنثى	45	3.524	0.508			

وقد تبين من الجدول السابق أن:

- قيمة "Sig." المحسوبة **أكبر** من "0.05"، وهذا يدل على **عدم وجود** فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة حول درجة توافر معايير الريادة الاستراتيجية في المؤسسات الاقتصادية بمحافظات غزة من وجهة نظر العاملين فيها تعزى لمتغير **الجنس**.

وقد يعود السبب في ظهور هذه النتيجة إلى أن العاملين في المؤسسات الاقتصادية سواء من الذكور أم الإناث فلسطينيون يعيشون في بقعة جغرافية صغيرة هي قطاع غزة، ويتعرضون لظروف اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية وأمنية واحدة (أو متشابهة)، ولديهم الكفايات الشخصية والمهنية المتقاربة اللازمة لتلبية احتياجات سوق العمل، ولديهم الرغبة في تحدي ومواجهة البطالة، وتوفير فرص عمل مناسبة، والسعي إلى خدمة المجتمع الفلسطيني وتنميته.

وتتفق نتيجة هذه الدراسة مع نتائج بعض الدراسات السابقة مثل دراسة: (إبراهيم أبو شمالة، 2020)، (شبات والمصري، 2020)، (صرصور، 2019)، (أبو شمالة وأبو شمالة، 2018).

3. إجابة التساؤل الثالث:

ينص التساؤل على ما يلي:

هل توجد **فروق** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة حول درجة توافر معايير الريادة الاستراتيجية في المؤسسات الاقتصادية بمحافظات غزة في ضوء جائحة كورونا من وجهة نظر العاملين فيها تعزى لمتغير **الفئة العمرية**؟

للإجابة على هذا التساؤل تم صياغة الفرضية التالية:

لا توجد **فروق** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة حول درجة توافر معايير الريادة الاستراتيجية في المؤسسات الاقتصادية بمحافظات غزة في ضوء جائحة كورونا من وجهة نظر العاملين فيها تعزى لمتغير **الفئة العمرية**.

تم التحقق من صحة هذه الفرضية باستخدام (اختبار One-Way ANOVA)، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (6): الفروقات بالنسبة لمتغير الفئة العمرية

الفئة العمرية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "F"	قيمة "Sig."	الدلالة
أقل من 40 سنة	63	3.533	0.459	3.424	0.036	دالة
من 40-أقل من 50 سنة	37	3.377	0.515			
50 سنة فأكثر	31	3.665	0.362			

وقد تبين من الجدول السابق أن:

- قيمة "Sig." المحسوبة **أقل** من "0.05"، وهذا يدل على **وجود** فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة حول درجة توافر معايير الريادة الاستراتيجية في المؤسسات الاقتصادية بمحافظات غزة في ضوء جائحة كورونا من وجهة نظر العاملين فيها تعزى لمتغير **الفئة العمرية، ولصالح الذين أعمارهم (50 سنة فأكثر)**. وقد يعود السبب في هذه النتيجة إلى أن العاملين في المؤسسات الاقتصادية بمحافظات غزة، والذين فئتهم العمرية (50 سنة فأكثر) لديهم من الخبرة والقدرة العلمية والعملية ووجهات النظر أعلى من الذين فئتهم العمرية (أقل من 40 سنة، من 40- أقل من 50 سنة)، بصورة تبين متوسط تقديرات أعلى من أقرانهم، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية لدرجة توافر معايير الريادة الاستراتيجية في المؤسسات الاقتصادية.

وتختلف نتيجة هذه الدراسة مع نتائج بعض الدراسات السابقة مثل دراسة: (إبراهيم أبو شمالة، 2020)، (شبات والمصري، 2020)، (أبو شمالة وأبو شمالة، 2018).

4. إجابة التساؤل الرابع:

ينص التساؤل على ما يلي:

هل توجد **فروق** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة حول درجة توافر معايير الريادة الاستراتيجية في المؤسسات الاقتصادية بمحافظات غزة في ضوء جائحة كورونا من وجهة نظر العاملين فيها تعزى لمتغير **المؤهل العلمي**؟

للإجابة على هذا التساؤل تم صياغة الفرضية التالية:

لا توجد **فروق** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة حول درجة توافر معايير الريادة الاستراتيجية في المؤسسات الاقتصادية بمحافظات غزة في ضوء جائحة كورونا من وجهة نظر العاملين فيها تعزى لمتغير **المؤهل العلمي**.

تم التحقق من صحة هذه الفرضية باستخدام (اختبار One-Way ANOVA)، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (7): الفروقات بالنسبة لمتغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "F"	قيمة "Sig."	الدلالة
دبلوم فأقل	40	3.526	0.305	1.714	0.184	غير دالة
بكالوريوس	57	3.449	0.560			
دراسات عليا	34	3.633	0.428			

وقد تبين من الجدول السابق أن:

- قيمة "Sig." المحسوبة **أكبر** من "0.05"، وهذا يدل على **عدم وجود** فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة حول درجة توافر معايير الريادة الاستراتيجية في المؤسسات الاقتصادية بمحافظات غزة في ضوء جائحة كورونا من وجهة نظر العاملين فيها تعزى لمتغير **المؤهل العلمي**.

وقد يعود السبب في ظهور هذه النتيجة إلى أن العاملين في المؤسسات الاقتصادية سواء الذين مؤهلاتهم (دبلوم فأقل، أو بكالوريوس، أو دراسات عليا) فلسطينيون يعيشون في بقعة جغرافية صغيرة هي قطاع غزة، ويتعرضون لظروف اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية وأمنية واحدة (أو متشابهة)، ولديهم الكفايات الشخصية والمهنية المتقاربة اللازمة لتلبية احتياجات سوق العمل، ولديهم الرغبة في تحدي ومواجهة البطالة، وتوفير فرص عمل مناسبة، والسعي إلى خدمة المجتمع الفلسطيني وتنميته.

وتتفق نتيجة هذه الدراسة مع نتائج بعض الدراسات السابقة مثل دراسة: (إبراهيم أبو شمالة، 2020)، (شبات والمصري، 2020).

5. إجابة التساؤل الخامس:

ينص التساؤل على ما يلي:

هل توجد **فروق** ذات دلالة إحصائية بين متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة حول درجة توافر معايير الريادة الاستراتيجية في المؤسسات الاقتصادية بمحافظات غزة في ضوء جائحة كورونا من وجهة نظر العاملين فيها تعزى لمتغير **عدد سنوات الخدمة**؟

للإجابة على هذا التساؤل تم صياغة الفرضية التالية:

لا توجد **فروق** ذات دلالة إحصائية بين متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة حول درجة توافر معايير الريادة الاستراتيجية في المؤسسات الاقتصادية بمحافظات غزة في ضوء جائحة كورونا من وجهة نظر العاملين فيها تعزى لمتغير **عدد سنوات الخدمة**.

تم التحقق من صحة هذه الفرضية باستخدام (اختبار One-Way ANOVA)، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (8): الفروقات بالنسبة لمتغير عدد سنوات الخدمة

عدد سنوات الخدمة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "F"	قيمة "Sig."	الدلالة
أقل من 10 سنوات	63	3.632	0.254	35.161	0.000	دالة
من 10-أقل من 15 سنة	38	3.104	0.496			
15 سنة فأكثر	30	3.812	0.414			

وقد تبين من الجدول السابق أن:

- قيمة "Sig." المحسوبة **أقل** من "0.05"، وهذا يدل على **وجود** فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة حول درجة توافر معايير الريادة الاستراتيجية في المؤسسات الاقتصادية بمحافظات غزة في ضوء جائحة كورونا من وجهة نظر العاملين فيها تعزى لمتغير **عدد سنوات الخدمة، ولصالح الذين عدد سنوات خدمتهم (15 سنة فأكثر)**.

وقد يعود السبب في هذه النتيجة إلى أن العاملين في المؤسسات الاقتصادية بمحافظات غزة والذين عدد سنوات خدمتهم 15 سنة فأكثر لديهم من الخبرة والقدرة العلمية والعملية ووجهات النظر أعلى من الذين عدد سنوات خدمتهم (أقل من 10 سنوات، من 10- أقل من 15 سنة) بصورة تبين متوسط تقديرات أعلى من أقرانهم، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية لدرجة توافر معايير الريادة الاستراتيجية في المؤسسات الاقتصادية.

وتتفق نتيجة هذه الدراسة مع نتائج بعض الدراسات السابقة مثل دراسة: (أبو شمالة وأبو شمالة، 2018)، في حين تختلف نتيجة هذه الدراسة مع نتائج بعض الدراسات السابقة مثل دراسة (إبراهيم أبو شمالة، 2020)، (صرصور، 2020).

خامس عشر: توصيات الدراسة:

في ضوء نتائج الدراسة يوصي الباحثان بما يلي:

1. الاهتمام بتوافر معايير الريادة الاستراتيجية في المؤسسة الاقتصادية بمحافظات غزة في ضوء جائحة كورونا.
2. ضرورة دراسة وبحث المخاطر والأزمات والفرص والتحديات وإدارتها واستثمارها في المؤسسات الاقتصادية.
3. توظيف الإبداع والابتكار، والتخطيط الاستراتيجي الفعال، وإدارة الموارد استراتيجياً في تحقيق الريادة والتميز والتنمية في المؤسسات الاقتصادية.
4. تشجيع إدارة المؤسسة الاقتصادية لمشاركة المستويات الإدارية في بناء رؤيتها ورسالتها وأهدافها الاستراتيجية.
5. امتلاك إدارة المؤسسة الاقتصادية هيكلاً تنظيمياً يحقق الاستثمار الأمثل للموارد المادية والبشرية.
6. تطوير إدارة المؤسسة الاقتصادية لاستراتيجيات وطرق ووسائل العمل فيها وفق التطور التكنولوجي الحاصل.
7. تعزيز بحث إدارة المؤسسة الاقتصادية عن الأعمال والأنشطة عالية الإنتاجية والربحية رغم مخاطرها.
8. تنفيذ إدارة المؤسسة الاقتصادية تدريبات وبرامج علمية عملية وعالية الجودة لإدارة المخاطر والأزمات.

9. استثمار التجارب والنماذج والخبرات الناجحة والمتميزة والرائدة في تفعيل الريادة الاستراتيجية في المؤسسات الاقتصادية محلياً وعربياً وعالمياً.

سادس عشر: مقترحات الدراسة:

في ضوء نتائج الدراسة وتوصياتها يقترح الباحثان إجراء البحوث التالية:

1. درجة توافر معايير الريادة الاستراتيجية في المؤسسات الاقتصادية بمحافظات غزة في ضوء جائحة كورونا من وجهة نظر العاملين في وزارة الاقتصاد.
2. آليات تفعيل الريادة الاستراتيجية في المؤسسات الاقتصادية بمحافظات غزة.
3. آليات تفعيل الريادة الاستراتيجية في المؤسسات الاقتصادية في الضفة الغربية.
4. درجة توافر معايير الريادة الاستراتيجية لتنمية الكفايات المهنية للعاملين في المؤسسات الاقتصادية بمحافظات غزة.
5. درجة توافر معايير الريادة الاستراتيجية لتنمية الكفايات المهنية للعاملين في المؤسسات الاقتصادية في الضفة الغربية.
6. درجة توافر معايير الريادة الاستراتيجية لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية بمحافظات غزة.
7. درجة توافر معايير الريادة الاستراتيجية لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية في الضفة الغربية.
8. تجارب ونماذج وخبرات ناجحة ومتميزة ورائدة محلياً وعربياً وعالمياً في تفعيل الريادة الاستراتيجية في المؤسسات الاقتصادية.

قائمة المراجع:

1. أبو شمالة، إبراهيم (2020). "المشاركة المجتمعية وعلاقتها بالريادة الاستراتيجية في البلديات الكبرى بمحافظات غزة"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأقصى، غزة، فلسطين.
2. أبو شمالة، فرج إبراهيم (2020). "مدخل مفاهيمي في إدارة المعرفة وتحسين أداء المؤسسات الاقتصادية"، بحث مقدم للمشاركة في تأليف كتاب جماعي دولي تحت عنوان "إدارة المعرفة في المؤسسات الاقتصادية"، مخبر إدارة التغيير في المؤسسة الجزائرية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر (03)، وزارة التربية والتعليم العالي والبحث العلمي.
3. أبو شمالة، فرج إبراهيم وأبو شمالة، إبراهيم فرج (2018). "دور المؤسسات الصناعية في تدريب وتنمية الموارد البشرية بمحافظات غزة من وجهة نظر العاملين فيها"، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الثاني عشر لكلية الآداب، جامعة بني سويف، بالتعاون مع وزارة القوى العاملة في جمهورية مصر العربية (التدريب من أجل التشغيل والتنمية)، في الفترة من 9-10/ ديسمبر/ 2018م.
4. بن قايد، زهرة (2017). "تبني مقاربة الريادية الاستراتيجية كإدارة جديدة لتعزيز القدرة التنافسية"، مجلة العلوم الإنسانية، ص ص: 184-202.
5. حمادي، انتصار (2016). "توظيف عوامل النجاح الحاسمة في تحقيق الريادة الاستراتيجية – بحث ميداني في شركتي توزيع المنتجات النفطية ومصافي الوسط"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، 22(87)، ص ص: 119-146.
6. خصاونة، عاكف (2011). "إدارة الإبداع والابتكار في منظمات الأعمال"، دار الحامد للنشر والتوزيع: عمان.
7. الديراوي، أيمن حسن (2017). "أثر التخطيط الاستراتيجي على أداء المنظمات: ريادة المنظمات كمتغير وسيط (دراسة تطبيقية على المنظمات الأهلية العاملة في قطاع غزة"، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، مجلد (25)، العدد (3)، ص ص:76-98

8. شبات، جلال؛ والمصري، نضال (2020). دور أبعاد الريادة الاستراتيجية في تعزيز الذاكرة التنظيمية: دراسة ميدانية على شركة أوريدو فلسطين للاتصالات الخلوية، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، 28(2)، ص ص: 23-50.
9. الشمري، محمد جبار طاهر (2011). " دور اقتصاد المعرفة في النمو الاقتصادي: مصر نموذجا"، بحث منشور في مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد.
10. صرصور، جابر (2019). "الريادة الاستراتيجية لدى القيادات الأكاديمية وعلاقتها بجودة الأداء المؤسسي في جامعة الأقصى"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الأقصى، فلسطين.
11. العبيدي، أرادن؛ والتميمي، إيلاف (2017). "تأثير إدارة المواهب في تحقيق الريادة الاستراتيجية: دراسة تحليلية في الشركة العامة للصناعات الجلدية"، مجلة الإدارة والاقتصاد، 40(111)، ص ص: 94-115.
12. علة، مراد (2016). "الاقتصاد المعرفي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأقطار العربية: دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أنموذجا"، بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة زيان عاشور بالجلفة/ الجزائر.
13. فتحي، سلطان؛ والمختار، جمال (2014). "دور متطلبات الريادة الاستراتيجية في تعزيز المزايا التنافسية للمدارس الأهلية: دراسة استطلاعية لآراء عينة مختارة من أعضاء الهيئة التدريسية في المدارس الأهلية في محافظة نينوى"، مجلة الإدارة والاقتصاد، 37(99)، ص ص: 102-119.
14. الفتلاوي، ماجد (2017). "رأس المال النفسي ودوره في تعزيز الريادة الاستراتيجية: بحث تحليلي للمنظمات الصناعية في النجف الأشرف"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، 14(3)، 1080-1105.
15. فرحي، مريم ومعمر، نورة (2016). "دور إدارة المعرفة في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية"، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي، تبسة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية).
16. القحطاني، سالم (2013). "التحول والتغيير في القطاع الحكومي"، ورقة علمية مقدمة إلى المؤتمر الثاني لمعاهد الإدارة العامة والتنمية الإدارية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ص ص: 225-282.
17. مركز التجارة الفلسطيني-بالترید (2017). "استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية المستدامة في قطاع غزة"، (التحديات والفرص المتاحة)، (ورقة حقائق) Palestine Trade Center
18. المركز الفلسطيني للإحصاء (2020). أعداد العاملين في المؤسسات الاقتصادية في محافظات غزة.
19. نصير، غدير (2017). "أثر الريادة الاستراتيجية على الأداء المالي للشركات الصناعية في الأردن"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، الأردن.
20. النعيمي، شهاب (2015). "متطلبات إدارة الالتزام العالي لتحقيق الريادة الاستراتيجية في منظمات الأعمال: بحث ميداني في شركات المقاولات العراقية"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، 21(84)، ص ص: 36-59.
21. وزارة الاقتصاد الوطني (2020). "الاستراتيجية القطاعية لتنمية الاقتصاد الوطني (2021-2023)"، فلسطين.

التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا على النظام السياسي العربي

The économico outcomes of the Corona pandemic on the Arab political system.

الباحث/ د. كمال محمد الشاعر
أستاذ العلوم السياسية والاعلام المساعد
جامعة فلسطين - قطاع غزة

الملخص

جاء ظهور فيروس كورونا المستجد(كوفيد19) ليصنع اختلالات واضطرابات على مستوى كل دول العالم -بتفاوت- فهذه الظاهرة الخلفية طالت جميع النظم الدولية في بنيتها المادية والوظيفية، وأثّرت على السلوكيات والأنشطة اليومية الروتينية للإنسان (الذهاب للعمل، الدراسة، التفاعلات الاجتماعية) ، وأضرت بشكل مباشر في المنظومات الاقتصادية للدول.

وبالرغم من الاتجاه العالمي والعربي ،التعاطي مع هذه الأزمة بالتركيز على أبعادها الصحية ، لكن الضرورة تستدعي استحضار أبعاد أخرى ، ولا سيما البعد الاقتصادي ، والبعد السياسي لمواجهة ما أحدثته هذه الأزمة والتعامل معها بكفاءة

ومن هنا فلقد هدفت الدراسة لمعرفة أثر التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا على النظام السياسي العربي ، وآليات التعامل مع آثار هذه الجائحة

وسيتم دراسة هذا الموضوع من خلال ثلاث مباحث أساسية هي:

المبحث الأول: تداعيات جائحة كورونا الاقتصادية على الدول العربية .

المبحث الثاني: آليات النظام السياسي العربي لمواجهة فيروس كورونا. المبحث الثالث: جائحة كورونا وتأثيرها على النظام السياسي العربي

الكلمات المفتاحية: جائحة كورونا – النظام السياسي العربي – الدول العربية

Abstract:

The emergence of the new Corona virus (Covid 19) came to create imbalances and disturbances at the level of all world countries with varied degrees, this background phenomenon affected all international systems in their physical and employment structures, and affected the daily routine behaviors and activities of a person (going to work, studying, and social interactions), and harmful directly in the economic systems of countries.

Despite the global and Arab trend, dealing with this crisis by focusing on its health dimensions, but the necessity calls for calling other dimensions, especially the economic and the political dimensions to confront what this crisis has brought about and deal with it effectively.

Hence, the study aimed to find out the impact of the economic repercussions of the Corona pandemic on the Arab political system, and the mechanisms of dealing with the effects of this pandemic.

This topic will be studied through three basic topics: The first topic: the economic repercussions of the Corona pandemic on the Arab countries.

The second topic: the mechanisms of the Arab political system to confront the Corona virus.

The third topic: the Corona pandemic and its impact on the Arab political system

Key words : Corona pandemic - the Arab political system - the Arab countries.

مقدمة:

جاء ظهور فيروس كورونا المستجد(كوفيد19) ليصنع اختلالات واضطرابات على مستوى كل دول العالم -بتفاوت- فهذه الظاهرة الخلفية طالت جميع النظم الدولية في بنيتها المادية والوظيفية، وأثّرت على السلوكيات والأنشطة اليومية الروتينية للإنسان (الذهاب للعمل، الدراسة، التفاعلات الاجتماعية) ، وأضرت بشكل مباشر في المنظومات الاقتصادية للدول.

ويعتبر موضوع جائحة وأزمة كورونا موضوع متشعب ،حيث تشعب تأثيراته على مجالات وقطاعات عدة، لذا للإحاطة بهذا الموضوع فلا يمكن التطرق إليه بمعزل عن الانعكاسات السياسية، والاقتصادية والاجتماعية، والأمنية. بيد أن معظم الرؤى والنقاشات الأكاديمية وغير الأكاديمية تتعاطى مع هذه الجائحة باعتبارها مجموعة مترابطة من المشكلات والقضايا التي يستوجب حلها والتخفيف من حدتها، لكن الأنسب في ظل هذه المرحلة التاريخية الفارقة ، والتي يعتبرها البعض نقطة تحول جذري في حياة البشرية ، تحتاج للبحث العميق لاكتشاف مسبباتها ، وفواعلها ، ولاسيما أنها اتسمت بالطابع الدولي، والتي لها انعكاسات على حقول المعرفة الإنسانية وأطرها النظرية التي بقت مستقرة لسنوات.

وبالرغم من الاتجاه العالمي والعربي ،التعاطي مع هذه الأزمة بالتركيز على أبعادها الصحية ، لكن الضرورة تستدعي استحضار أبعاد أخرى ، ولا سيما البعد الاقتصادي ، والبعد السياسي لمواجهة ما أحدثته هذه الأزمة والتعامل معها بكفاءة.

ففي البعد الاقتصادي تمثل جائحة كورونا صدمة للعرض والطلب في آن واحد، ويفرض تحديات غير مسبوقة، نتيجة لتعطل الاقتصادي العالمي المرتبط بالأزمة الصحية، تشهد الكثير من الدول وعلى رأسها الدول العربية تراجعاً في الطلب الخارجي وهبوطاً في أسعار السلع الأولية. وتجد الدول العربية المنخفضة الدخل نفسها محرومة من الأسواق المالية العالمية، في وقت تشهد فيها خروج رؤوس الأموال منها، وتراجعاً في التحويلات الواردة إليها، كما تسببت أزمة كورونا في صدمة كبيرة في جانب العرض، تضاف إلى ما سببته من تراجع في الطلب وضغوط مالية. فعلى المستوى الدولي، أصبحت سلاسل التوريد مهددة بالانقطاع، الأمر الذي قد يفضي إلى نقص في المدخلات الأساسية، وارتفاع أسعار المواد الغذائية، ، كما تؤدي إجراءات التباعد والإغلاق، التي استخدمتها معظم الدول العربية في محاولة منها لمكافحة العدوى، إلى تراجع جانبي العرض والطلب في سوق العمل، فضلاً عن زيادة تكاليف المعاملات.

ونتيجة لتلك المتغيرات والضغوط الاقتصادية التي خلفتها الأزمة وقع على النظام السياسي للدول العربية دور محوري في احتواء الجائحة والتصدي لعواقبها الاقتصادية، ففي ظل غياب علاج للمرض، أو لقاح ضده، تصبح إجراءات الاحتواء ضرورية للحد من حالات العدوى الجديدة. فأصبحت الأولوية لدى النظام السياسي العربي هي حشد الموارد وتوزيعها ،وإعادة توجيه الإنفاق إلى في مجال الصحة، والتخفيف عن كاهل الأسر والشركات، والتحضير لجهود التعافي. وتصمم حزم الإغاثة الاقتصادية آنياً، وسط محيط من الغموض، الناجم عن كثرة الجوانب المجهولة عن خصائص المرض وتطوره. ولهذا، يجب أن تكون عملية اتخاذ القرار تكيفية على نحو يسمح بتصحيح المسار.

نتيجة لذلك ، يكمن التحدي في الوقوف على مجمل التداعيات الاقتصادية للأزمة وتأثيرها على النظام السياسي العربي للوصول لاستراتيجيات أكثر نجاعة لمواجهة هذه الجائحة ، وذلك هو الهدف المركزي للدراسة.

أولاً: مشكلة الدراسة:

تتلخص مشكلة الدراسة في الإجابة عن التساؤل الرئيس التالي:

- ما التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا على النظام السياسي العربي؟

ويتفرع من التساؤل الرئيسي عدة تساؤلات فرعية كالتالي:

1- ما تداعيات جائحة كورونا الاقتصادية على الدول العربية؟

2- كيف تؤثر التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا على النظام السياسي العربي؟

3- كيف يمكن للنظام السياسي العربي مواجهة تداعيات كورونا الاقتصادية؟

ثانياً: أهمية الدراسة:

تنطلق أهمية الدراسة من كونها تركز على المتغيرات الاقتصادية والسياسية التي أصابت الدول العربية في ظل جائحة كورونا، ، واعتبار تداعيات هذه الجائحة الاقتصادية مدخلاً لدراسة النظام السياسي والاقتصادي في المرحلة الحالية والمرحلة القادمة، في الدول العربية ،ومن هنا فأن أهميتها تأتي من جانبين الأول علميّ والآخر عمليّ:

1 – الأهمية العلمية:

تنبع الأهمية العلمية للدراسة في الرغبة لرفد الأدبيات العربية بإسهام أكاديمي يفسر تداعيات جائحة كورونا الاقتصادية على الحياة السياسية العربية ، وإلقاء الضوء على طبيعة الدور الذي تلعبه هذه الأزمة في تفاقم الأزمات الاقتصادية والسياسية على المستوى العربي ، والعالمي.

2 - الأهمية العملية:

تنطلق الأهمية العملية لهذه الدراسة من تقديم رؤية لمستقبل النظام السياسي العربي بعد جائحة كورونا بتفكير عميق وشمولي ومراجعات لحاضر ومستقبل النظام السياسي الاقتصادي العربي، كذلك تكمن الأهمية العملية لهذه الدراسة في أنها تمثل مركو معلومات أولية يمكن استغلالها لمتابعة التطورات المستقبلية في الحياة السياسية ، إضافة إلى كونها من الناحية التطبيقية، وبما تصل إليه من نتائج، يمكن أن تشكل إحدى المرجعيات لصانعي القرار في رسم السياسات العامة واتخاذ الخطوات المناسبة لإنقاذ الحياة السياسية، والتغلب على الأزمات الاقتصادية التي خلفتها أزمة كورونا.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

تنطلق أهداف الدراسة من النقاط التالية:

1- التعرف على تداعيات جائحة كورونا الاقتصادية على الدول العربية.

2- قياس تأثير التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا على النظام السياسي العربي.

3- الكشف عن قدرة النظام السياسي العربي لمواجهة تداعيات كورونا الاقتصادية.

رابعاً: حدود الدراسة:

1- الحد الزماني: التداعيات والاقتصادية لفيروس كورونا على النظام السياسي العربي(2019 - 2020)

2- الحد المكاني: الدول العربية.

خامساً: مفاهيم الدراسة:

1- جائحة كورونا: هي جائحةٌ عالميةٌ جارية لمرض فيروس كورونا 2019 كوفيد- 19 أو فيروس كورونا ووهان (بالإنجليزية: COVID-19) والذي يحدثُ بسبب فيروس كورونا 2 المرتبط بالمتلازمة التنفسية الحادة الشديدة (بالإنجليزية: SARS-CoV-2). اكتُشفَ المرض في ديسمبر/ كانون الأول 2019 في مدينة ووهان وسط الصين، وقد صنّفتهُ منظمة الصحة العالمية في 11 مارس 2020 (جائحة).

2- النظام السياسي العربي: عبارة عن لوائح قانونية وقواعد تعمل الدول العربية على تطبيقها على الشعب الذي تحكمه، سعياً لتحقيق الرفاهية والأمان للدولة داخلياً وخارجياً،

سادساً: منهجية الدراسة:

ستعتمد الدراسة على منهج تحليل النظام السياسي ،ومكوناته الفرعية، بهدف الوصول إلى القوانين والنماذج المتكررة في كيفية عمل النظم السياسية ، والنظم الفرعية المنبثقة عنها، وتحديد مصادر ومظاهر الانتظام فيها وكذلك التوصل إلى استنتاجات عامة تتعلق بعوامل التوازن والاختلال التي تحكم تطور هذه النظم، وانتقالها من شكل إلى آخر (مقلد ، 1991، ص26).

بالإضافة للاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي للإجابة عن تساؤلات الدراسة ، والوصول لاستنتاجات موضوعية تغطي جوانب الدراسة.

تقسيم الدراسة:

تنقسم الدراسة إلى ثلاث مباحث المبحث الأول: تداعيات جائحة كورونا الاقتصادية على الدول العربية. **والمبحث الثاني:** آليات النظام السياسي العربي لمواجهة فيروس كورونا. **أما المبحث الثالث:** جائحة كورونا وتأثيرها على النظام السياسي العربي

المبحث الأول تداعيات جائحة كورونا الاقتصادية على الدول العربية

تمهيد:

جاءت جائحة فيروس كورونا المستجدّ وضعت القدرات الاقتصادية والصحّية للحكومات العربية قيد الاختبار الفعلي، فكشفت عن تصدّعات في جهوزيّتها وظهرت غياب خطط الإنقاذ الاقتصادي ، وخطط الصحّة العامّة الوطنية للاستجابة للطوارئ من أجل التعامل مع الأوبئة أو الجائحات، حسب ما أظهره مؤشّر الأمن الصحّي العالمي. فما إن حطّ فيروس كورونا المستجدّ رحاله، لم تتمكن الحكومات العربية (مع بعض الاستثناءات، على غرار الدول الخليجية والأردن) من اللجوء إلى التنسيق المتين بين الوزارات ولا إلى مجتمع مدني ناشط للوصول إلى استجابة تطال الحكومة بأسرها والمجتمع بأسره.

حيث ظهر فيروس كورونا المستجد وظهر معه التباعد الاجتماعي كأنسب طريقة للوقاية من انتشار العدوى، فاضطر صناع القرار في العديد من دول العالم إلى فرض الحجر الصحي؛ ممّا تَسَبَّبَ في اضطرابات في المنظومة الاقتصادية العربية، فبدأت تداعيات الأزمة تتوسّع إلى مجالات اجتماعية، وأمنية، وسياسية وغيرها.

- الخسائر الاقتصادية لجائحة كورونا على الدول العربية:

ظهرت ابرز الخسائر الاقتصادية لجائحة فيروس كوفيد 19 في صدارة انعكاسات هذه الأزمة على مختلف دول العالم؛ ولا سيما الدول العربية، لأنها ساهمت في التوقف المؤقت لعملية الإنتاج خوفاً من انتشار الفيروس. مما يتطلب التطرق لتداعيات هذه الجائحة على المستوى الاقتصادي، مع التركيز على معرفة الأسباب الكامنة ورائها، والتي لم تستثن أيَّ إقليم أو دولة أو قطاع -وإن كانت لا تتساوى في الآثار والنتائج- وهو ما سيتم توضيحه من خلال المؤشرات الاقتصادية التالية (طلحة، 2020، ص27):

أولاً: الأنشطة الاقتصادية للدول العربية:

بات من الطبيعي والواضح تأثر مستويات النشاط الاقتصادي في الدول العربية نتيجة انتشار الفيروس من خلال عدد من القنوات لعل من أهمها تأثر مستويات الطلب الخارجي التي تساهم بنحو 48 %من الطلب الكلي في الدول العربية، كذلك تأثر الإنتاج في عدد من القطاعات الاقتصادية الأساسية التي تسهم بنحو 60 % من الناتج المحلي الإجمالي ، وشهدت الدول العربية تراجعا لإنفاق الاستهلاكي والاستثماري بسبب انتشار الفيروس وحالات إغلاق الأسواق والمناطق الترفيهية، وهذا ما انعكس على بعض الاستثمارات المستقبلية، ومن ناحية أخرى، تأثر القرار الاستثماري بحالة من الضبابية ما سيؤول إليه الوضع خلال الشهور المقبلة وهو ما قد يؤدي إلى تأثر المشاريع الاستثمارية القائمة والمخطط لها، نتيجة تباطؤ النمط الاستهلاكي.

ثانياً: الموازنات الحكومية العربية:

لقد واجهت الدول العربية خلال عام 2020 تحديات وصعوبات ذات صلة بتداعيات فيروس كورونا على أثرت على أوضاع المالية العامة، وقد تمتد إلى للفترات القادمة نتيجة لحجم الإنفاق الحكومي المتزايد للحد من انتشار الفيروس، كما وتبقي

الأسعار العالمية للنفط أحد المحددات التي تستند إليها تقديرات الموازنة العامة في معظم الدول العربية، وهو ما قد يتطلب مراجعة موازناتها العامة نظراً للانخفاض المفاجئ لسعر برميل النفط إلى حدود 38 دولار للبرميل في مارس 2020 ، فضلاً عن حجم الإنفاق الطارئ على المستلزمات الطبية والقطاع الصحي التي قد تتزايد بعد اكتشاف أمصال وأدوية لعلاج ا لأعراض الناتجة عن فيروس كورونا، فضلاً عن التحديات القائمة في هذه الدول قبل ظهور الفيروس، أما على مستوى الدول المصدرة للنفط، من المتوقع أن يؤدى انخفاض الأسعار العالمية للنفط إلى إجراء تعديلات على تقديرات موازنة العام 2021م التي دخلت حيز التنفيذ. هذا من شأنه أن يقلل من الإيرادات الحكومية للدولة ويتسبب في عجوزات مالية أكبر مما كانت عليه في السنوات السابقة. بالتالي لتمويل العجز المالي الذي تركه حجم الإنفاق الطارئ على الفيروس، قد تلجأ الدول العربية المصدرة للنفط في الأجل الطويل إلى مصادر تمويل أخرى، مثل الزيادة في الإيرادات الضريبية وتنويع الهياكل الاقتصادية. من ناحية أخرى، على الرغم من حجم الإنفاق الكبير للدول المصدرة للنفط وبالأخص دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فإنها قد تستفيد من ميزة الصناديق السيادية التي كونتها من فوائضها المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط في سنوات سابقة التي يبلغ إجمالي حجم أصولها 2,978.6 مليار دولار أمريكي.

بينما تواجه الدول العربية المستوردة للنفط ظروفاً استثنائية تتمثل في عجز الموازنات العامة وربما تكون الفرصة سانحة للاستفادة من الانخفاض المفاجئ في أسعار النفط لتحقيق وفرة مالية ، وبالتالي هناك إمكانية للدول المستوردة للنفط لعكس هذه الوفرة المتوقعة من فروقات أسعار النفط لتمويل حزم التحفيز والتدابير التعويضية وبالأخص دعم الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في المجالات المتضررة على رأسها النقل الجوي والسياحة، أو قد تلجأ إلى زيادة حجم الإنفاق على القطاع الصحي وخدمات الرعاية الاجتماعية، والضمان الاجتماعي والتحويلات النقدية المباشرة. يعتبر انخفاض أسعار النفط ميزة سوف تمكن بعض الدول العربية المستوردة للنفط التي تتبني عملية التحول التدريجي من الدعم غير المباشر على السلع والخدمات الأساسية إلى الدعم النقدي المباشر الموجه إلى مستحقيه (Sovereign Wealth Fund Institute (2020) www.swfinstitute.org).

ثالثاً: الدين العام:

أدت طبيعة التطورات المتسارعة في الاقتصاد العالمي في ظل تفشي فيروس كورونا، للجوء بعض الدول العربية لموضوع الدين العام الذي يعتبر أحد أهم الأدوات التي لجأت إليها الدول العربية للتصدي لجائحة كورونا. فبالإضافة إلى العديد من الإجراءات التي تم تبنيها من قبل البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية من أجل توفير السيولة اللازمة للجهاز المصرفي لدعم القطاع الخاص، وقَّدمت بعض المقترحات بإصدار سندات دين حكومية لدعم جهود الدول العربية لتوفير التمويل المطلوب لمواجهة هذا الوباء. حيث يمثل تفشي فيروس كورونا عبئا إضافيا على حجم الدين العام في الدول العربية سيما وأن الإجراءات الحالية أدت إلى زيادة إجمالي الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الأعوام القادمة. في المغرب، تجاوز سقف الدين العام لعام 2020 بنحو 3 مليارات دولار أمريكي بسبب جائحة كورونا.

من ناحية أخرى، بدأت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية النظر في إصدار سندات دين لدعم جهودها في التصدي لجائحة كورونا، حيث أصدرت قطر سندات سيادية بقيمة 10 مليار دولار. كما عدلت الكويت بعض النصوص على

قانون الدين العام يسمح للحكومة باقتراض حوالي 25 مليار دينار كويتي (وزارة المالية الكويتية ، 2020). ، وأصدرت الإمارات سندات اتحادية في 2020 في شأن الدين العام والذي يمكن الحكومة الاتحادية من إصدار السندات السيادية، ومساعدة القطاع المصرفي على تلبية قواعد السيولة الدولية بمجرد إصدارها وتطوير سوق الأوراق المالية (مرسوم القانون الاتحادي رقم (9) لسنة 2018 ، الامارات)

رابعاً: القطاع النقدي والمصرفي:

لقد الأزمات الاقتصادية التي خلفتها أزمة كورونا إلى لجوء غالبية المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية إلى خفض أسعار الفائدة النقدية في آنٍ واحد حيث أن كل جولات الخفض تمت خلال شهر مارس من عام 2020 وبنسب متقاربة من بعضها البعض، وهو ما من شأنه دعم مستويات السيولة التي تأثرت عام 2019 بظروف تباطؤ النشاط الاقتصادي في عدد من الدول العربية.

كذلك تبنت الدول العربية سياسات تحفيزية على مستوى السياسة النقدية لدعم الطلب المحلي في الاقتصاد عن طريق السياسة النقدية وكذلك لدعم سيولة القطاع المصرفي وبالتالي تشجيع المصارف التجارية على تمويل القطاع الخاص، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة العاملة في المجال الصحي، وتلك التي تعمل في القطاعات المتأثرة بتداعيات فيروس كورونا، مثل قطاع الخدمات (النقل والسياحة).

كذلك قامت البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية بتقديم حزمة من المزايا للمصارف التجارية من أجل تخفيف آثار انتشار الفيروس على عملائها والتي سوف يتم التطرق إليها في الجزء التالي من الدراسة والخاص بجهود الدول العربية.

خامساً: قطاع الخدمات في الدول العربية:

1- خدمات النقل:

أدت جائحة كورونا والظروف التي رافقتها لخفض عدد من شركات الطيران العربية رحلاتها اليومية في أعقاب انتشار فيروس كورونا. فالدول العربية تمتلك عدداً من خطوط الطيران الدولية تغطي مناطق شاسعة حول العالم والتي طالها التأثير بالفيروس، حيث أعلن عدد منها وقف الرحلات الجوية من وإلى عدد من المناطق الموبوءة. كما اتخذت شركات الطيران العربية عدد من الإجراءات للحد من انتشار الفيروس، تمثلت في إعفاء المسافرين من الرسوم المفروضة على إلغاء وتأجيل الرحلات في ظل اتخاذ السلطات الوطنية في الدول العربية عدد من التدابير مثل عدم إصدار تأشيرات دخول للدولة وتعليق دخول حاملي التأشيرات سارية المفعول لحين إشعار آخر (صندوق النقد العربي (2020)، تقرير آفاق الاقتصاد العربي)

2- خدمات السياحة:

يعد القطاع السياحي في الدول العربية من أكثر القطاعات تأثراً بتداعيات تفشي فيروس كورونا لا سيما أن 80 % من القطاع يتكون من الشركات الصغيرة والمتوسطة. نظراً للجهود الدولية للحد من تفشي فيروس كورونا، والقيود التي فُرضت على

حركة السفر والسياحة بين الدول، تأثر قطاع السياحة بصورة مباشرة لا سيما في الدول العربية التي تعتمد عليه كأحد مصادر الإيرادات الهامة للموازنات العامة وكذلك موازين مدفوعاتها (Source: World) Economic Forum 2020).

وبدا وضحا الأثر الكبير نظراً لحالة الارتباك التي سادت القطاع والخسائر التي يتكبدها مقدمي الخدمة في الدول العربية نظير إلغاء بعض الحجوزات من الفنادق، لذلك فلقد استفادت الشركات العاملة في المجال السياحي في بعض الدول العربية من حزمة المزايا والحوافز التي قدمتها بعض المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في إطار جهودها للحد من انتشار فيروس كورونا خاصة تلك المتعلقة بتأجيل أقساط العمليات التمويلية القائمة، أو الاستفادة من المزايا المُقدمة من الحكومات فيما يتعلق بتخفيض عبء التكاليف التشغيلية، وتقديم حوافز ضريبية (UNWTO 2020

سادساً: قطاع تجارة السلع والاستيراد:

تأثرت الصادرات والواردات العربية بظروف جائحة كورونا ، حيث تعتبر الصين أحد أهم الشركاء التجاريين للدول العربية حيث تشير الإحصاءات إلى أنه حتى عام 2018تعتبر الصين ثاني أكبر شريك تجاري للدول العربية بوزن نسبي بلغ 13 % عام 2018 ، وذلك بعد الإتحاد الأوروبي الذي احتل المرتبة الأولى في حركة التجارة السلعية مع الدول العربية بلغ 20 % من إجمالي تجارة الدول العربية مع العالم . شهد عجز الميزان التجاري تحسنا في الفترة الأخيرة وبالأخص مع الصين حيث تحول العجز البالغ 38 مليار دولار في عام 2017 إلى فائضا قدره

34 مليار دولار عام 2018 ، في حين سجل موقف الميزان التجاري مع ا لاتحاد الأوروبي عجزاً قدره 48 مليار دولار مقابل 117 مليار دولار في عام 2017 (27 (. ومن المتوقع أن يؤثر انتشار الفيروس على موقف التجارة الخارجية للدول العربية مع أبرز شركائها التجاريين (طلحة ، 2020 ، ص31).

سادساً: الأسواق المالية العربية:

يلاحظ تأثر الأسواق المالية العربية بتداعيات فيروس كورونا كغيرها من أسواق المال العالمية. حيث سجلت بعض البورصات خسائر مفاجئة جراء انخفاض أسعار أسهم الشركات الكبرى المُدرجة. وفقا للمؤشر المركب الذي يصدره صندوق النقد العربي الذي يقيس أداء الأسواق المالية العربية مجتمعة، سجلت أسواق المال العربية تراجعا ملحوظا في مارس 2020 . يعتبر سوق دبي المالي من أكثر الأسواق تأثراً حيث تراجع مؤشر السوق بنسبة 21.7 %، في حين تراجعت بورصة البحرين بنسبة 14.9 %، وهبطت قيمة الأسهم في سوق الدوحة للأوراق المالية بنسبة 13.8 %. وبلغ معدل تراجع قيمة الأسهم في سوق المال السعودي في شهر مارس 351 نقطة مقابل 396 نقطة في فبراير بمعدل انخفاض بلغ 11.5 % (صندوق النقد العربي ، 2019).

سابعاً: انتتاج وتصدير النفط في الدول العربية

تصدع قطاع النفط في الدول العربية ، ولا سيما دول الخليج ، تشكل احتياطيات الدول العربية من النفط الخام حوالي 57.1 % من الاحتياطيات العالمية، حيث شهد الإنتاج النفطي في الدول العربي انخفاضا بلغ 0.2 % ليصل إلى 712.3 مليار برميل في عام2018 . من ناحية أخرى، يمثل احتياطي الدول العربية من الغاز الطبيعي حوالي 27.1 % من إجمالي احتياطيات الغاز العالمي حيث وصل إلى 54.6 تريليون متر مكعب في عام 2018 بزيادة قدرها0.6 % (OAPEC، 2020)،.

كذلك بلغ إنتاج أوبك من النفط الخام حوالي 27.84 مليون برميل يوميا في فبراير 2020 ،

بانخفاض 510 برميل يوميا عن بيانات يناير 2020 . يعتبر هذا المستوى أقل مستوى للإنتاج النفطي خلال الخمس سنوات السابقة. يعزى ذلك إلى توقف إمدادات النفط من ليبيا بسبب الأوضاع الداخلية وإغلاق الموانئ وحقول انتتاج النفط بسبب تفشي فيروس كورونا إلى جانب التزام الدول العربية بشكل عام باتفاق "أوبك+" لتعديل كميات الإنتاج لضمان توازن السوق. من المتوقع أن يتأثر انتتاج الدول العربية من النفط التغير المئوي خلال عام 2021 بعدد من العوامل من أهمها التوقعات بركود النشاط الاقتصادي العالمي والتطورات فيما يتعلق ب "اتفاق أوبك+" الذي تستهدف دول أوبك من ورائه ضمان توازن السوق النفطية.

المبحث الثاني آليات النظام السياسي العربي لمواجهة فيروس كورونا

أولاً: السياسات الصحية:

تشير البيانات الطبّية الخاصّة بالمنطقة العربية إلى نوع من التضارب. فمع أنّ سياسات الاستجابة لفيروس كورونا المستجدّ لم تختلف كثيراً بين دولة وأخرى، كان الاختلاف في النتائج في هذه المرحلة كبيراً. وفيما اختلفت السرعةُ التي استجابت فيها الدول العربية للوضع ونوعيةُ التنفيذ بشكل طفيف، بادرت كلّها إلى إغلاق الحدود والتباعد الاجتماعي والحجر الصحّي والبقاء في المنازل وإغلاق الخدمات غير الضرورية وتأمين الإمدادات اللازمة. بيد أنّ عدد الوفيات للفرد الواحد بسبب فيروس كورونا المستجدّ، وهو مؤشّر جيّد لتفشّي الفيروس ولنوعية نظام الرعاية الصحّية على حدّ سواء، اختلف بشكل لافت (جعفر، 2020 ، ورشة عمل على الانترنت).

فقد واجهت دول مجلس التعاون الخليجي صعوبة لاحتواء الفيروس، علماً أنّه من المتوقّع أن تبلي هذه الدول أداء حسناً نسبياً تبعاً لأيّ قياس من مقاييس فعالية الحكومة الإجمالية أو الإنفاق على الرعاية الصحّة أو الجهوزية للتعامل مع الجائحة. فحتّى لحظة كتابة هذا التقرير، سجّلت الكويت معدّل وفاة يبلغ 113,8 شخص في المليون، تلها عمان بمعدّل 104,4 والسعودية بمعدّل 92,9 ثمّ قطر بمعدّل 65,3 فالإمارات العربية المتحدة بمعدّل 36,1. في المقابل، كانت الدول ذات الدخل المتوسّط هي التي سجّلت أفضل المعدّلات، وبالتحديد الأردن وتونس، مع معدل أعلى بقليل من وفاة واحد في المليون للأولى ونحو

4,4 للثانية، وهذان رقمان يقارعان الأرقام المسجّلة في أستراليا وكوريا ونيوزيلندا (بيشيل، روبرت، 2020، مركز بروكنجز ، ورشة عمل على الإنترنت)

من غير الواضح سبب الاختلاف الكبير في هذه المسارات. فقد عمد الأردن بسرعة إلى تطبيق إغلاق تام، وكانت قدرته على فرص التباعد الاجتماعي وزيادة أعداد الفحوص لأعداد كبيرة من المواطنين الضعفاء ملفتة للغاية. بيد أنّ دولاً أخرى، على غرار المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، لجأت بدورها إلى استجابات قوية لكنّها تشهد معدّلات وفاة أعلى بعدّة أضعاف. من الممكن أن يكون السبب أنّ مجلس التعاون الخليجي مندمج أكثر بكثير في الاقتصاد العالمي، بما في ذلك بؤر أولية لفيروس كورونا المستجدّ مثل الصين وأوروبا وإيران، وأنّ ذلك قد سمح للفيروس بالتفشّي بدون كشفه. ففي العام 2019 مثلاً، كان مطار دبي المطار الرابع الأكثر ازدحاماً في العالم، فقد سجّل حركة مسافرين تفوق مطار الملكة علياء الدولي في عمان بعشرة أضعاف. وقد يكون السبب أيضاً أنّ في الكثير من دول مجلس التعاون الخليجي قوى عاملة أجنبية ضخمة تعيش في ظروف مكتظّة يصعب فيها تطبيق التباعد الاجتماعي، أو قد تكون مسألة نقص في الإفادة عن حالات الإصابة في عدّة دول. أما الفرضية الأكثر إقلاقاً فهي أنّ هذه الدول ما زالت في بدايات الجائحة، ولم تشهد دول مثل مصر والمغرب ولبنان بعد زيادات كبير في الإصابات والوفيات.

ثانياً: السياسات الاقتصادية:

جاء تحرك معظم الدول العربية بصورة عاجلة فور إعلان منظمة الصحة العالمية أن كورونا جائحة عالمية، حيث اتبعت مجموعة من الإجراءات والتدابير الاحترازية على المستوى الاقتصادي لمواجهة تداعيات انتشار الفيروس على الاقتصادات العربية. بلغ إجمالي الدعم الموجه من قبل الحكومات العربية حوالي 194 مليار دولار أمريكي حتى النصف الأول من عام 2020م. بعض الدول العربية قامت بإنشاء صناديق تمويلية تساهم فيها المصارف التجارية، والقطاع الخاص كما هو الحال في المغرب والكويت. بينما لجأت دول أخرى مثل السودان إلى إنشاء صندوق تكافلي للحد من انتشار الفيروس يتلقى من خلاله التبرعات من داخل وخارج السودان. من جانب آخر لجأت غالبية الدول العربية إلى تقديم الدعم اللازم عبر مصارفها المركزية من خلال خفض أسعار الفائدة الأسمية (طلحة، الوليد، 2020 ، ص36).

1- المساعدات التحفيزية في الدول العربية:

أدت تأثيرات الجائحة لتوجه المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية نحو خطوات جادة للحد من انتشار فيروس كورونا. على مستوى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تبنت السعودية حزمة تحفيزية بقيمة 34.4 مليار دولار موجهة لدعم الائتمان والسيولة والقطاع الخاص في مواجهة أزمة كورونا، كما أعلنت السلطات تحمل نسبة 60 في المائة من رواتب موظفي القطاع الخاص السعوديين بقيمة إجمالية تصل إلى حوالي9 مليارات ريا سعودي. كما تم بمنتصف شهر أبريل 2020 الموافقة على حزمة من المبادرات الإضافية بقيمة 50 مليار ريال سعودي ما يعادل 13.6 مليار دولار والتالي يرتفع أجمالي الحزم التي قدمتها المملكة إلى 48 مليار دولار (تقارير وزارة المالية السعودية ، 2020).

كما أعلنت الإمارات عن تبني حزمة تحفيز إجمالية بقيمة 77 مليار دولار (283 مليار درهم) مقدمة من البنك المركزي ووزارة المالية لدعم النشاط الاقتصادي وتخفيف تداعيات انتشار الفيروس على القطاعات المتضررة . في نفس الصدد، أعلنت آلية إدارة الأزمات في قطر عن تقديم حزمة من السياسات التحفيزية بحوال ي 23.4 مليار دولار 75 مليار ريال قطري. كما أودعت الحكومة الكويتية مشروع قانون لدى البرلمان يسمح بتوظيف 500 مليون دينار كويتي ما يعادل 1.6 مليار دولار لتجاوز الأزمة، كذلك أطلقت الكويت مبادرة بإنشاء صندوق تمويلي بقيمة 10 ملايين دينار كويتي بمشاركة المصارف التجارية لمجابهة تحديات تفشي فيروس كورونا والحد من انتشاره وذلك لمجابهة الاحتياجات التمويلية الطارئة والعاجلة للحكومة الكويتية في مواجهة الأزمة. في البحرين أعلنت الحكومة عن حزم تحفيزية بقيمة 560 مليون دينار بحريني ما يعادل 1.5 مليار دولار لمواجهة تداعيات الفيروس على الاقتصاد البحريني. تشمل الإجراءات التي تمتد على مدى ثلاثة أشهر دفع رواتب البحرينيين العاملين في القطاع الخاص وإعفاء المحلات التجارية والشركات الصغيرة والمتوسطة من الرسوم الحكومية، كما تعتزم الحكومة البحرينية تنفيذ حزمة بقيمة 11.4 مليار دولار ما يعادل 4.3 مليار دينار في القريب العاجل كأولوية قصوى لدعم الاقتصاد (IMF (2020), https://www.imf.org).

على مستوى الدول العربية المصدرة للنفط الأخرى، أنشأ العراق حسابا خاصا تُودع فيه المبالغ المخصصة لمحاربة فيروس كورونا بقيمة أولية 20 مليون دولار بالإضافة إلى مساهمة بنك العراق التجاري بقيمة 5 مليون دولار، حيث خصص البنك المركزي في هذا الصدد مبلغ 30 مليار دينار عراقي لدعم جهود الحكومة العراقية في مواجهة الفيروس. بالإضافة إلى ذلك، قدم البنك المركزي العراقي تسهيلات مصرفية تعمل على إعادة جدولة القروض المصرفية لدى القطاع الخاص وبالأخص تلك المستحقة على الشركات الصغيرة والمتوسطة، فضلاً عن زيادة أجل السداد للقروض القائمة والمستقبلية للقطاعات الأكثر عُرضةً لتداعيات الفيروس، وتخفيض تكلفة الاقتراض (بيان صحفي البنك المركزي العراقي، 2020، https://cbi.iq) . وفي المغرب، تم تخصيص 10 مليار درهم ما يعادل مليار دولار أمريكي بهدف دعم القطاعات الاقتصادية الأكثر تأثراً بوباء كورونا لاسيما فيما يتعلق بدعم البنية التحتية للقطاع الصحي والمعدات والمستلزمات الطبية.

أما في الأردن فلقد قدمت الحكومة دعما للاقتصاد بحوالي 550 مليون دينار أردني ضمن سياسته الطارئة للحد من التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا على الاقتصاد (بيان صحفي ، البنك المركزي الاردني ، 2020، http://www.cbj.gov.jo).

كما أعلنت مصر حزمة من الإجراءات والتدابير بقيمة 100 مليار جنيه تمثلت في تأجيل الاستحقاقات الائتمانية للشركات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر لمدة 6 أشهر وتقديم تسهيلات ائتمانية في هذا الصدد تقضي بإعفاء أي غرامات يتم فرضها نتيجة لعدم السداد تشمل الخطة أيضا تقديم الدعم للعمالة المؤقتة بسبب تفشي فيروس كورونا. في 3 أبريل 2020 تلقت الحكومة المصرية دعما من البنك الدولي بقيمة 7.9 مليون دولار أمريكي لدعم جهود الدولة في التصدي لجائحة كورونا، حيث سيتم توظيف الدعم لصالح مشروع تطوير نظام الرعاية الصحية في مصر الذي يهدف إلى تحسين جودة خدمات الرعاية الصحية، وتعزيز الطلب على الخدمات الصحية (World Bank https://www.worldbank.org، 2020).

في تونس أعلنت السلطات عن خطة طوارئ بقيمة (2.5 مليار دينار تونسي)، تشمل الحزمة عدد من التحفيزات من ضمنها إعفاءات ضريبية، وتحويلات نقدية مباشرة للأسر الفقيرة وذوي الدخل المحدود بحوالي 150 مليون دينار تونسي، بالإضافة إلى 100 مليون دينار تونسي لدعم المستشفيات بالمستلزمات الطبية اللازمة للتصدي لفيروس كورونا. وفي موريتانيا، أطلقت السلطات حسابا خاصا لمواجهة كورونا باسم "الصندوق الخاص للتضامن Covid-19 " حيث بلغت قيمة التبرعات حتى 14 أبريل 2020 حوالي 582 مليون أوقية. كما أعدت وزارة الصحة خطة استجابة قصيرة الأجل بقيمة 10 ملايين دولار لاحتواء تفشي الوباء. كما تلقت الحكومة الموريتانية دعما ماليا من البنك الدولي بقيمة 5.2 مليون دولار لدعم جهودها في مواجهة فيروس كورونا (Worl Bank، 2020، www.worldbank.org)

2- أدوار البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية:

قامت غالبية البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بتبني سياسات نقدية توسعية من خلال خفض أسعار الفائدة مستفيدة من قيام مجلس الاحتياطي الفيدرالي بإجراء جولتين من خفض الفائدة .

في هذا الصدد، أعلنت مؤسسة النقد العربي ، خفض معدل فائدة اتفاقيات الشراء بواقع 75 نقطة أساس بالإضافة إلى تخفيض سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس بواقع 75 نقطة أساس من 1.25 إلى 0.50 %. هدفت (ساما) من هذا الإجراء إلى تحقيق الاستقرار المالي في ظل تفشي فيروس كورونا. كذلك أجرى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي) 36 (تعديلات على أسعار فائدته النقدية المختلفة. حيث أجرى تخفيضا على معدل فائدة شهادات الإيداع التي يصدرها لأجل أسبوع واحد بحوالي 0.75 نقطة مئوية علما بان شهادات الإيداع المُصدرة من قبله تعتبر الأداة الرئيسة لآلية انتقال تغيرات معدلات فائدة السياسة النقدية للجهاز المصرفي. كما خفض أيضا سعر الفائدة على التسهيلات الائتمانية وهوامش المرابحات بنحو 50 نقطة أساس. بالإضافة إلى ذلك، أقر مجلس إدارة المصرف المركزي في دولة الإمارات العربية المتحدة، تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي من الودائع تحت الطلب بمقدار 50 % لجميع البنوك من 14 % إلى 7 % (طلحة ، 2020 ، ص42).

المبحث الثالث جائحة كورونا وتأثيرها على النظام السياسي العربي

تعتبر جائحة «كورونا» حدث وأزمة كبيرة على المستوى السياسي والمفاهيمي للسياسية الحاكمة كالدولة والسلطة والعلاقة بالمؤسسات والأفراد بعيدة المدى، وهي تأثيرات عادة لا تظهر إلا بعد تجاوز التأثيرات المباشرة كارتباك الحياة والعلائق المجتمعية، وتفشي حالات الذعر والإشاعات والإنكار والذهاب إلى تأويلات ونظريات المؤامرة، وما يقابلها من أفكار وتخيّلات مما يدخل تحت مفهوم «الثقافة القياميّة» وأطروحات نهاية الزمان والعالم، وهي لا تخص ديناً أو ثقافة قدر أنها تعكس هشاشة الإنسان وحصانته النفسية أمام الأزمات الكبرى العامة، ولربما تجلّت تلك الهشاشة في هلع المواطنين في العواصم الغربية الكبرى التي ينظر إليها عادة كنماذج في ممارسة الحياة المدنية وأخلاقها، وسلوكهم في تكديس البضائع، وإفراغ المحلات التجارية، وتلك مسألة أخرى بحاجة إلى تأمل مماثل للتأثير السياسي (الراشد، 2020 ، ص21).

لعل أهم ما كشفته جائحة كورونا أن مواجهة الأزمات الكبرى هي المعيار الأساسي لتقييم كفاءة الحكومات، ليست طبيعة الأنظمة أو شعاراتها السياسية والحقوقية، تلك الكفاءة هي مسألة إدارة مؤسسات وطبيعة علاقة النظام ونظرته لمواطنين بمعنى آخر التكافلية والشعور بالمسؤولية التامّة التي عادة ما كانت تقدم في الأدبيات المدافعة عن الحريات الفردية، وتقليص وتقليم أظافر الدولة بـ«السلطويّة»، إلا أن ما كشفته حالة «كورونا» وقبلها «كورونا» الربيع العربي، وصعود الميليشيات ومنطق الفوضى هو صعود السلطوية السياسية، وتفوّقها في ترسيخ مفهوم استقرار الدولة وأمن المجتمعات، وتحصين الداخل والاستثمار فيه (الديني، 2020 ، ص3).

بالتطبيق على الدول العربية تتّصف أكثرية الدول في المنطقة العربية بمستويات عالية من المحسوبية والمحاباة والفساد مقارنة بالمعدّلات العالمية. وهي تواجه أيضاً تعرقلاً في الإصلاحات الإدارية وانعدام الثقة، ويبرز هذان العنصران ضمن النظام الإداري السياسي وبين الدولة والمواطنين على حدّ سواء. وفيما حاولت دول مختلفة معالجة هذه المسائل في المرحلة التي تلت ما عُرف بـ"الربيع العربي"، تهدّد الجائحة الحالية بتقويض هذه الجهود أو الإطاحة بها. فلم يكن للجائحة أثرٌ اقتصادي سلبي في المنطقة فحسب، مؤدّية إلى خسارة نحو 50 مليون وظيفة وإفلاس بعض الشركات وازدياد الدين العام، بل شكّلت أيضاً تحديات كبيرة للإدارة العامة، التي تواجه صعوبة بالغة في إدارة الأعباء الإضافية التي ترتّبها الرقمنة العفوية وتعقّب العدوى وتنفيذ قرارات الإغلاق الكامل.

وفيما تشير بعض الأدلّة إلى أنّ حكومات عربية تستغلّ الجائحة لترسيخ الحكم السلطوي، تبرز بعض الإشارات إلى أنّ الإدارة العامة في تلك الدول لم تعد قادرة على اتّباع قواعد الحوكمة الرشيدة. ففي فترات الأزمات، غالباً ما يتمّ تجاهل إجراءات الإشراف لصالح السرعة والتنسيق في العمل لمواجهة الأزمة، وربّما تكون القدرات الإدارية منهمكة في نشاطات أخرى.

قد فتح غياب الإشراف هذا في خلال الجائحة المجالَ للفساد والمحسوبية في مجالات مثل المشتريات العامة وتنفيذ إجراءات الصحّة العامة. ففي مصر مثلاً، طبّقت السلطات العامة منع التجوّل بعناية أكبر في الأحياء الثرية، فيما أفيد عن عدّة حالات من الفساد المرتبط بفيروس كورونا المستجدّ في المملكة العربية السعودية، بما في ذلك رشوة مدراء فنادق للتغاضي عن إجراءات الحجر الصارمة.

في غضون ذلك، في دول كانت ضعيفة اقتصادياً واجتماعياً قبل وصول الجائحة مثل لبنان، خفّضت الأزمة أكثر فأكثر من الثقة بالنخب السياسية وأدّت إلى اضطرابات اجتماعية واحتجاجات. وفيما يثق الناس عادة بالمعلومات التي تقدّمها الدولة في الكثير من الدول حول العالم، نسبةٌ كبيرة من الناس في العالم العربي مقتنعةٌ أنّ جزءاً كبيراً من المعلومات التي تتلقّاها حول الفيروس غير دقيق، ممّا أدّى إلى انخفاض الثقة بالإعلام والمصادر الرسمية.

بعيداً عن التحدّي الضخم الذي يفرضه تطبيق إجراءات وبائية في خلال الجائحة، تواجه الأنظمة السياسية الإدارية في المنطقة العربية تحدّي المحافظة على ثقة الشعب بالإدارة العامة والحكومة أو (إعادة) بنائها. وفيما ترتبط مستويات الثقة العالية بشكل أكبر مع الصراحة والشفافية في صناعة القرارات ومع مستويات منخفضة من التكتّم الإداري، من شأن إتاحة

معلومات أكثر تفصيلاً عن الخطوات العامة المتّخذة في خلال الجائحة أن تشكّل خطوة أولى نحو إعادة بناء ثقة الشعب والحدّ من الفساد (ربوت ، 2020 ، مركز كارينجي).

الملاحظ بأن الدول العربية ومنذ عقود وهو يعيش أزمة النظام السياسي العربي، إذ إنه بالإضافة إلى الكارثة الصحية المتوقعة؛ لضعف بنيان النظام الصحي في هذه المنطقة، وضعف البنيان الاجتماعي؛ من نظام العدالة، وتوزيع الثروة، وانتشار الفقر، والأمية فيه، فإن النظام السياسي العربي ما زال يتمتع بخصائص تختلف عن النظام السياسي الدولي، حيث يعجز النظام العربي السياسي عن دراسة واقعه من جديد، فهو لا يفكر في إعادة حساباته ومراجعاته، ويفكر في طريق صحيح للنهضة واستثمار ما لديه من إمكانات اقتصادية، وقوى اجتماعية، وبنيان سكاني من الشباب الطامح للعمل والتغيير، وللأسف فإن أزمة هذا النظام ما زال عند كل فشل في إدارته للأزمات، يلقي بعجزه على شماعات من الأوهام والفزّاعات، ويعتقد أنه بذلك يلقي عن كاهله تحمل مسؤولية ما آلت إليه أوضاع المنطقة العربية، من ضعف في البنيان الصحي والاقتصادي والاجتماعي، ويحيل ذلك الفشل إلى فزّاعات الإرهاب ، والجماعات السياسية المعارضة، والليبرالية والعلمانية، والتدخل الأجنبي، ويقوم بدلاً من الإصلاح إلى تغذية السياسات المهترئة ومجموعة من الجماعات المحسوبة على النظام السياسي، ودعم الحروب الأهلية، وتفتيت الجغرافيا والاقتصاد والمجتمعات العربية، وانشغال هذا النظام بحروب وهمية، ويستخدم إعلاماً أقرب إلى تطويع المجتمعات للاستكانة والخضوع لنظريات الواقع من السلام المزيف مع الكيان الصهيوني، أو تفتيت الوحدة الوطنية في مجتمع عربي تتدهور حالته ومناعته الفكرية أمام العولمة ومنتجاتها، حتى تحوّل النظام السياسي العربي اليوم إلى كتل متشاكسة لا يجمعها مشروع ولا نهضة ولا جامع واحد.

لذلك فالرؤية المستقبلية للنظام السياسي العربي غامضة وضبابية، وهو ما يدعو إلى أن تقوم كل القوى الحيّة في هذه المجتمعات بالتوقف والاستفادة من فرصة ابتلاء جائحة "كورونا"، لتعيد ترتيب حساباتها، وتعيد حيويتها للنظر في مشتركات نهضوية تضع لهذه المنطقة إطاراً سياسياً جديداً يدفع بها نحو نهضة اقتصادية واجتماعية وصحية وثقافية، وإلا فإن عقوداً طويلة من الكوارث ربما ستسود المنطقة في هذا القرن الذي نعيشه (الراشد، 2020 ، ص23).

الخاتمة

نصل في نهاية الدراسة إلى تثبيت مجموعة من النتائج التي توصلنا إليها، لعلّ من أبرزها أن جائحة فيروس كورونا المستجدّ وضعت القدرات الاقتصادية والصحّية للحكومات العربية قيد الاختبار الفعلي، فكشفت عن تصدّعات في جهوزيّتها وظهرت غياب خطط الإنقاذ الاقتصادي ، وخطط الصحّة العامّة الوطنية للاستجابة للطوارئ من أجل التعامل مع الأوبئة.

أصبح من الواضح تأثر مستويات النشاط الاقتصادي في الدول العربية نتيجة انتشار الفيروس من خلال عدد من القنوات لعل من أهمها تأثر مستويات الطلب الخارجي التي تساهم بنحو 48 %من الطلب الكلي في الدول العربية، كذلك تأثر الإنتاج في عدد من القطاعات الاقتصادية الأساسية التي تسهم بنحو 60 % من الناتج المحلي الإجمالي.

النتائج:

في ضوء ما سبق توصلت الدراسة للنتائج التالية:

- أدت الجائحة في الدول العربية إلى تراجع لإنفاق الاستهلاكي والاستثماري بسبب انتشار الفيروس وحالات إغلاق الأسواق والمناطق الترفيهية.

- بالرغم من حجم الإنفاق الكبير للدول المصدرة للنفط وبالأخص دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فإنها قد تستفيد من ميزة الصناديق السيادية التي كونتها من فوائضها المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط في سنوات سابقة التي يبلغ إجمالي حجم أصولها 2,978.6 مليار دولار أمريكي.

- تواجه الدول العربية المستوردة للنفط ظروفاً استثنائية تتمثل في عجز الموازنات العامة وربما تكون الفرصة سانحة للاستفادة من الانخفاض المفاجئ في أسعار النفط لتحقيق وفرة مالية ، وبالتالي هناك إمكانية للدول المستوردة للنفط لعكس هذه الوفرة المتوقعة من فروقات أسعار النفط لتمويل حزم التحفيز والتدابير التعويضية وبالأخص دعم الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في المجالات المتضررة على رأسها النقل الجوي والسياحة.

- يمثل تفشي فيروس كورونا عبئا إضافيا على حجم الدين العام في الدول العربية سيما وأن الإجراءات الحالية أدت إلى زيادة إجمالي الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

- تبنت الدول العربية سياسات تحفيزية على مستوى السياسة النقدية لدعم الطلب المحلي في الاقتصاد عن طريق السياسة النقدية وكذلك لدعم سيولة القطاع المصرفي وبالتالي تشجيع المصارف التجارية على تمويل القطاع الخاص، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة العاملة في المجال الصحي، وتلك التي تعمل في القطاعات المتأثرة بتداعيات فيروس كورونا، مثل قطاع الخدمات (النقل والسياحة).

- استفادت الشركات العاملة في المجال السياحي في بعض الدول العربية من حزمة المزايا والحوافز التي قدمتها بعض المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في إطار جهودها للحد من انتشار فيروس كورونا.

- تشير البيانات الطبّية الخاصّة بالمنطقة العربية إلى نوع من التضارب. فمع أنّ سياسات الاستجابة لفيروس كورونا المستجدّ لم تختلف كثيراً بين دولة وأخرى، كان الاختلاف في النتائج في هذه المرحلة كبيراً. وفيما اختلفت السرعةُ التي استجابت فيها الدول العربية للوضع ونوعيةُ التنفيذ بشكل طفيف، بادرت كلّها إلى إغلاق الحدود والتباعد الاجتماعي والحجر الصحّي والبقاء في المنازل وإغلاق الخدمات غير الضرورية وتأمين الإمدادات اللازمة.

- تحرك معظم الدول العربية بصورة عاجلة فور إعلان منظمة الصحة العالمية أن كورونا جائحة عالمية، حيث اتبعت مجموعة من الإجراءات والتدابير الاحترازية على المستوى الاقتصادي لمواجهة تداعيات انتشار

الفيروس على الاقتصادات العربية. بلغ إجمالي الدعم الموجه من قبل الحكومات العربية حوالي 194 مليار دولار أمريكي حتى النصف الأول من عام 2020م.

- تشير بعض الأدلّة إلى أنّ حكومات عربية تستغلّ الجائحة لترسيخ الحكم السلطوي، تبرز بعض الإشارات إلى أنّ الإدارة العامة في تلك الدول لم تعد قادرة على اتّباع قواعد الحوكمة الرشيدة.

- أدت الجائحة في دول كانت ضعيفة اقتصادياً واجتماعياً قبل وصول الجائحة مثل لبنان، خفّضت الأزمة أكثر فأكثر من الثقة بالنخب السياسية وأدّت إلى اضطرابات اجتماعية واحتجاجات.

- زادت الظروف المصاحبة لجائحة كورونا من مواجهة الأنظمة السياسية الإدارية في المنطقة العربية تحدّي المحافظة على ثقة الشعب بالإدارة العامة والحكومة أو (إعادة) بنائها.

- ما زال النظام السياسي العربي يتمتع بخصائص تختلف عن النظام السياسي الدولي، حيث يعجز النظام العربي السياسي عن دراسة واقعه من جديد نتيجة الجائحة ، فهو لا يفكر في إعادة حساباته ومراجعاته، ويفكر في طريق صحيح للنهضة واستثمار ما لديه من إمكانات اقتصادية، وقوى اجتماعية، وبنيان سكاني من الشباب الطامح للعمل والتغيير.

- تعتبر الرؤية المستقبلية للنظام السياسي العربي غامضة وضبابية، وهو ما يدعو إلى أن تقوم كل القوى الحيّة في هذه المجتمعات بالتوقف والاستفادة من فرصة ابتلاء جائحة "كورونا"، لتعيد ترتيب حساباتها، وتعيد حيويتها للنظر في مشتركات نهضوية تضع لهذه المنطقة إطاراً سياسياً جديداً يدفع بها نحو نهضة اقتصادية واجتماعية وصحية وثقافية، وإلا فإن عقوداً طويلة من الكوارث ربما ستسود المنطقة في هذا القرن الذي نعيشه.

التوصيات:

توصلت الدراسة لعدد من التوصيات من اهمها:

- على صعيد العمل العربي المشترك: يجب تفعيل المنظومة الاقتصادية للعمل العربي المشترك من خلال تنسيق السياسات والأدوار لمواجهة خطر الجائحة، والتخفيف من حدوثها وآثارها.
- تحسين الجهوزية في قدرات الدول العربية من خلال خطط الإنقاذ التي تشمل القطاعات المتضررة جراء الجائحة ولا سيما القطاع الاقتصادي والجهوزية الصحية.
- تفعيل منظومة الصناديق السيادية للدول العربية غير النفطية أسوة بالدول النفطية للتخفيف عن القطاعات المتضررة.
- محاولة التخفيف من الدين العام وعجز الموازنات للدول العربية عبر الاستفادة من انخفاض ثمن النفط في الأسواق ، واستخدام الفارق في دعم الموازنات العامة. هذا في الدول غير النفطية.
- تحسين المنظومة الصحية وبروتوكولات التعامل مع الفيروس أسوة ببعض الدول التي نجحت في ذلك.

- التحرر من الحكم التسلطي لبعض الحكومات العربية والتي قد يأتي بنتائج عكسية وانتشار الفوضى، والاتجاه لقواعد الحكم الرشيد.
- يجب أن تشكل الجائحة فرصة للنظام السياسي العربي لإعادة ترتيب الحسابات ، والتفكير في توجه نهضوي يشكل إطار سياسي يدفع نحو نهضة شاملة في كل المجالات ويخفف من المشكلات التي تعانيها الدول العربية.

المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية:

1. الإمارات العربية المتحدة (2020) ، " مرسوم القانون الاتحادي رقم (9) لسنة 2018 في شأن الدين العام"، وزارة المالية.
2. البنك المركزي الأردني (2020)، "بيان صحفي للمصرف حول تداعيات فيروس كورونا، والسياسات التي اتخذها في هذا الصدد". متوفر على: http://www.cbj.gov.jo
3. البنك المركزي العراقي (2020) ، "بيان صحفي للمصرف حول تداعيات فيروس كورونا، والسياسات التي اتخذها في هذا الصدد". متوفر على: https://cbi.iq
4. الديني، يوسف . (2020). تأثيرات سياسية عالمية ومسؤولية سعودية. مجلة الشرق الأوسط. عدد (15092). 24 /3/ 2020.
5. الراشد، محمد .(2020). أزمة النظام السياسي العربي في ظل "كورونا. مجموعة التفكير الاستراتيجي.
6. الكويت (2020)، وزارة المالية، مشروع قانون الدين العام، أبريل 2020.
7. بيشيل، روبرت (2020) هل فيروس كورونا المستجدّ في المنطقة العربية نعمة أم نقمة للإصلاح ، الحوكمة في المنطقة العربية ، مركز بروكنجز ، الدوحة، ورشة عمل على الإنترنت.
8. تقرير خاص، وزارة المالية السعودية ، 2020.
9. جعفر، هشام (2020) المنطقة العربية في زمن الكورونا: تفشّي الصراعات، مركز بروكنجز، الدوحة، ورشة عمل على الإنترنت.
10. صندوق النقد العربي (2019) ، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد".
11. صندوق النقد العربي (2020)، تقرير آفاق الاقتصاد العربي، 2020 .
12. طلحة، الوليد. (2020).التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المُستجد على الدول العربية. صندوق النقد العربي. أبو ظبي. الإمارات العربية المتحدة.
13. مقلد، إسماعيل صبري(1991). العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات، المكتبة الأكاديمية، القاهرة.

ثانيًا: المراجع باللغة الأنجليزية:

1. Sovereign Wealth Fund Institute (2020). Available at: https://www.swfinstitute.org/
2. Source: World Economic Forum (2020), Travel & Tourism Competitiveness Index, 2019
3. UNWTO (2020), "UNWTO Statement on The Novel Coronavirus Outbreak", World Tourism Organization, Jan 2020.
4. OAPEC (2020), "OAPEC Monthly Bulletin". Available a http://oapecorg.org/Home/Publications/Reports/Monthly-Bulletin
5. IMF (2020) https://www.imf.org/en/Topics/imf-and-covid19/Policy
6. World Bank (2020), "Egypt: World Bank Provides US$7.9 Million in Support of Coronavirus Emergency Response", April 2020.
7. Available at: https://www.worldbank.org/en/news/pressrelease/2020/04/02/egypt-world-bank-provides-us79-million-in-support-of-coronavirus-covid-19-emergency-response
8. World Bank (2020), "World Bank Supports Mauritania's COVID-19 Response", available at: https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2020/04/02/world-bank-supports-mauritanias-covid-19-response

العامل الاقتصادي في العلاقات العربية الاسر ائيلية

د. محمود رياض الاسطل
حاصل على درجة الدكتوراه في التاريخ الاسلامي الوسيط، وحاصل على درجة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط .
محاضر غير متفرغ . غزة – فلسطين

الملخص:
هدف البحث للكشف عن : الجذور التاريخية للعلاقات العربية الإسرائيلية مع بعض الدول العربية وتوضيح العامل الاقتصادي فيها، والدوافع التي أدت لإقامة تلك العلاقات، ثم بينت آثرها على القضية الفلسطينية، وقد اعتمد الباحث على المنهجين : الوصفي والتاريخي .
وتوصل الباحث إلى أن تطبيع بعض الدول العربية علاقاتها مع اسرائيل قد أثر سلبا على القضية الفلسطينية، وبخاصة في مجالي الدعم المالي، والمساندة السياسية في المحافل الدولية، والتهرب من استحقاقات التسوية السياسية العادلة للقضية الفلسطينية .
وأخيرا أوصى الباحث بضرورة التصدي لمسيرة العلاقات الإسرائيلية مع الدول العربية، واحتواء آثار التطبيع بين إسرائيل وبعض الدول الخليجية، بقدر الإمكان .

الكلمات المفتاحية : العلاقات، الدول العربية، إسرائيل، القضية الفلسطينية، التطبيع

Abstract
The research amid to uncover the roots of relations between some countries with Israel and to uncover its effects on the Palestinian cause and the Israeli and Arab motives that led to the establishment of those relations .The researcher relied on both descriptive and historical approaches .The researcher concluded that these relations had a negative impact on the Palestinian issue especially in the field of financial support and political support in the international field .
The researcher recommended to stopping the dangerous relations between Israel and some Arab countries
Key wards : Relations , Arab countries , The Palestinian cause

المقدمة :

تقوم العلاقات الطبيعية على المصالح المشتركة بين الطرفين، في مجالات كثيرة كالاقتصاد ويشمل التعاون في مشاريع التبادل التجاري ومشاريع الطاقة والأمن والمياه، وبهذا المفهوم أقامت دول عربية كثيرة كالأردن ومصر والمغرب، علاقات مع اسرائيل.
يلتقى المفهوم الغربي والإسرائيلي في تبني مفهوم العلاقات من خلال مشروع الشرق الأوسط لتمرير التسوية السياسية عبر السلام الاقتصادي والمشاريع التنموية المشتركة وحرية التجارة والتطبيع للسيطرة على المنطقة العربية (داوود : 2002 : 100)، مشروع الشرق الأوسط كصيغة تعاون اقليمي يتضمن في الجوهر تثبيت وجود اسرائيل في المنطقة كجسم شرعي وإفساح المجال لتفردها بالدور الريادي باعتبارها مشروع غربي استراتيجي يشكل امتداد للغرب ثقافيا وحضاريا وحارسا أمينا للمصالح الأمريكية الحيوية في المنطقة العربية، ويوفر المشروع حاضنة لترسيخ علاقات اتصالية دائمة بين اسرائيل ومحيطها العربي وهو ما يخفف

من أسباب العداء والتوتر والهوة النفسية بين أطراف الصراع مما يقود لخلق منطقة تجارة حرة واسعة يسودها السلام والأمن وهذه المنطقة هي السوق الشرق اوسطي (داود : 2002 : 101) .

سعت اسرائيل لفرض تسوية سياسية عبر المشاريع الاقتصادية من خلال سوق شرق أوسطي يحقق الازدهار والرفاهية للشعوب في المنطقة عبر اتفاقيات تسوية ترسخ مكان اسرائيل في المنطقة كقوة اقليمية اقتصادية مهيمنة، ويقوم مشروع الشرق الأوسط على استغلال الحاجات الاقتصادية للدول النامية بإنشاء منظمة دولية جديدة تتكون من شركات متعددة الجنسيات بهدف زيادة الاستثمار فيها باعتبارها النموذج الاقتصادي المتطور في التكنولوجيا النظيفة والطاقة والزراعة التي تؤدي لرفاهية الشعوب والقضاء على المشاكل في الشرق الاوسط كمنطقة استثمارية بدون حدود جغرافية (هديب : 2019 : 148)، وستقوم بتنفيذ مشاريع اقتصادية في مجال البنية التحتية والاتصالات والصحة والذي يساهم في القضاء على الفقر والبطالة في الشرق الاوسط ويحقق الاستقرار (هديب : 2019 : 149)، وتهدف السياسة الخارجية الاسرائيلية لتحقيق النمو الاقتصادي عن طريق ضمان استمرار تدفق المساعدات والمنح الخارجية (العابد : 1968: 32)، وعن طريق النفاذ الى الأسواق الدولية والإقليمية، عبر الشركات متعددة الجنسيات، والحصول على الامتيازات والإعفاءات أو توقيع الاتفاقيات التفصيلية (الموعد : 1991 :32)، وفي هذا الجانب ضغطت الولايات المتحدة حليفة اسرائيل من اجل انهاء المقاطعة الاقتصادية العربية لإسرائيل ودمج اقتصاديات المنطقة في سوق شرق اوسطي مشترك وقامت بعقد المنتديات الاقتصادية مثل (الدار البيضاء، القاهرة، عمان، الدوحة) (هوادف : 2002 : 161-162) .

المحور الأول : الجذور التاريخية للعلاقات العربية الإسر ائيلية :

وقفت الدول العربية التي خاضت حرب تحرير فلسطين موقفاً رافضاً للطموح والسياسات الإسرائيلية، اذ رفض الزعماء العرب بعد حرب 1948م، مجرد الاعتراف بوجود إسرائيل، كما رفضوا بالإجماع بعد حرب يونيو 1967م، مجرد التفكير في تطبيع العلاقات معها، حيث أعلنوا في مؤتمر الخرطوم (1967م) اللاءات الثلاثة : "لا صلح، لا تفاوض، لا اعتراف بإسرائيل"، ومع ذلك ما لبثوا أن قبلوا بالبحث في تسوية سياسية معها من خلال مؤتمر دولي يعقد بهدف التسوية وإزالة آثار العدوان، وفقاً لقراري مجلس الأمن 242 و338، اللذان ينصان على حق إسرائيل في العيش بسلام، وفي حدود آمنة بينها وبين جميع دول المنطقة، وكان قبول العرب بقرار 242 وبمشروع روجرز مقدمات عملية لظهور مبادرات عربية رسمية لتحقيق الانسحاب من الأراضي التي احتلت في حرب حزيران 1967، فقد أعلن الملك حسين مشروع المملكة المتحدة عام 1972 والذي يقبل بالقرار 242 وبمشروع روجرز مقابل الاعتراف بإسرائيل، وقد كانت هذه المبادرة مقدمة لمبادرة السادات اللاحقة في العام 1977 م (داود : 2002 : 51)، ولم تلبث مصر أن وقعت مع إسرائيل على معاهدة كامب ديفيد سنة 1979م، في الوقت الذي كانت فيه المملكة الأردنية تقيم بعض الاتصالات السرية معها التي هي حلقة في استراتيجية اسرائيلية بعيدة المدى سبقتها سياسة التطبيع الجبري في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتطبيع الأمر الواقع مع الأردن من خلال سياسة الجسور المفتوحة (عوض : 1988 : 7) .

ولكن تحولت معظم الدول العربية لقبول مبدأ التفاوض مع إسرائيل في إطار مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط، وهو الأمر الذي مهد لإقامة علاقات دبلوماسية رسمية، سرية وعلنية، بهدف التنسيق والتعاون بين الطرفين، لإدارة مجموعة من المصالح الاقتصادية والأمنية المشتركة، ثم جاءت مبادرة الملك فهد لسنة 1982م، حيث أقرت القمة العربية في فاس بالمغرب عام 1982 مبادرة السلام السعودية التي أطلقها ولي العهد السعودي فهد بن عبد العزيز، والتي قبلت ضمنيا بالتعايش السلمي مع الوجود الإسرائيلي، في حال قبول إسرائيل ببنود المبادرة.

وقد اعتبرت هذه المبادرة مؤشراً كافياً دفع إسرائيل للتحرك باتجاه التطبيع مع بعض الدول العربية، حيث طرح مخطط شامير في نيسان/أبريل 1989، بهدف الوصول إلي تطبيع العلاقات العربية – الإسرائيلية علي صعيد حرية انتقال الأفراد والبضائع

والأموال، وحرية التجارة والسياحة والمشاريع الاقتصادية المشتركة بكل فروعها – المياه، والبيئة، والأمن وضبط التسلح وصولا إلي العلاقات السياسية الدبلوماسية الكاملة بين الدول العربية وإسرائيل قبل الوصول إلي حل عادل وشامل وكامل للقضية الفلسطينية (قريع : 2008 : 28) .

استغلت إسرائيل من قرار مجلس التعاون الخليجي سنة 1994م، برفع المقاطعة من الدرجتين الثانية والثالثة، عن الشركات المتعاونة مع إسرائيل، حيث اتخذت من هذه الفرصة وسيلة للنفاد للأسواق الخليجية والاستفادة من معطيات الاقتصاد الخليجي (حسن:1995: 171) وفتحت إسرائيل مكتبا تجارياً لها في الدوحة في مايو سنة 1995م، ثم فتحت عمان مكتباً مماثلا للتمثيل التجاري في يناير من سنة 1996م (محمد : 2009 : 15 -17)، واستضافت عمان سنة 1994م أول وفد إسرائيلي قدم للمشاركة في المفاوضات متعددة الأطراف المتعلقة بقضية المياه في الشرق الوسط، وفي آخر العام نفسه، زار رئيس الوزراء الإسرائيلي، اسحق رابين سلطنة عمان، ثم تكررت الزيارات في العام التالي، وهو ما دفع الخارجية العمانية إلى إعلانها الاستعداد لإقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، في أقرب وقت ممكن، وهو ما تم التمهيد له بإقامة مكاتب للتمثيل التجاري بين البلدين سنة 1996م، وإبداء الاستعداد للتعاون الاقتصادي وبخاصة في مجالي التعاون الزراعي والتجاري (عوض، وآخرون: 2008: 87).

حاولت إسرائيل في تسعينات القرن الماضي عزل منطقة الخليج العربي عن كل معطيات الصراع العربي الإسرائيلي، حيث تم تركيز الحديث مع عدد من المسؤولين الخليجيين عن إمكانية إقامة علاقات تجارية ومشاريع سياحية مشتركة، بهدف احتواء وتطويع دول مجلس التعاون، في إطار ما يعرف بالمشروع الشرق الأوسطي الكبير (مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات: 2020: 20).

استقبلت البحرين وفداً إسرائيلياً قدم للمشاركة في المفاوضات متعددة الأطراف المتعلقة بالبيئة (عوض، وآخرون: 2008: 76)، وجرت مفاوضات إسرائيلية بحرينية لتطوير التعاون في المجال السياحي، والسماح للمستوطنين الإسرائيليين بدخول البحرين دون تأشيرة دخول (عوض، وآخرون: 2008: 75) .

نجحت إسرائيل سنة 1995م، في إنهاء المقاطعة الاقتصادية الخليجية من الدرجتين الثانية والثالثة، حيث تذرعت الدول الخليجية في حينه أن هذا الإجراء يصب في مصلحة مفاوضات السلام في الشرق الأوسط، وأن هذا الإجراء يأتي في أعقاب توقيع اتفاقات سياسية واقتصادية بين كل من إسرائيل والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية .

استقبلت الإمارات عام 2003م وفدا إسرائيلياً قدم للمشاركة في فعاليات المؤتمر السنوي لصندوق النقد الدولي (مجموعة باحثين: 1998: 125) .

وفي ظل هذه الأجواء تطور ميزان التبادل التجاري بين إسرائيل والدول الخليجية، بشكل كبير حيث بلغ إجمالي صادرات إسرائيل لمنطقة الخليج، سواء كانت على نحو مباشر، أو عبر قبرص، بحوالي ملياري دولار، وتطورت العلاقات القطرية الإسرائيلية، اذ تم التوافق بين الطرفين على التعاون في مجالات التصحر وتطوير استخدامات المياه المالحة، وعدد من المجالات الزراعية الأخرى (مجموعة باحثين: 1998: 125)، بالإضافة للتعاون في المجال السياحي إذ أعلنت قطر أنه لا مشكلة في زيارة سياح إسرائيليين لقطر، رغم الصعوبات المتعلقة بمفاوضات التسوية السياسية بين العرب وإسرائيل (مجموعة باحثين:1998 : 129) .

ومن نتائج التطبيع مع مصر تم التوصل لاتفاق مع الشركات العاملة في مصر لاستيراد كمية محدودة من الغاز ودعت صفقة في عام 2005 م الى اعتماد اتفاق مدته 20 عام لتزويد اسرائيل ب 7 مليارات متر مكعب سنويا . (السيد : 2014 : 55-56) .

وازدادت وتيرة التطبيع العربي مع دولة الاحتلال الإسرائيلي، في مرحلة الربيع العربي وما بعدها، حيث عززت بعض الدول الخليجية علاقاتها السابقة الخفية وشبه الخفية مع دولة الاحتلال، وسمحت دول أخرى لنفسها بمشاركة هذه الدولة في بعض الأنشطة الدولية الاقتصادية والرياضية وغيرها، في حين أقامت بعض الدول العربية الخليجية شراكات وعلاقات سياسية مباشرة معها، وفي هذا الإطار شارك فريق رياضي إسرائيلي في بطولة الدوحة، واستقبلت عمان رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في مسقط، واستقبلت دولة الإمارات العربية المتحدة وزير الثقافة الإسرائيلي "ميري ريغيف سنة 2018م (منصور وآخرون: 2019: 2)

وعلى الجانب الأردني تم التوقيع في العام 2013 على تنفيذ اتفاق قناة البحرين (الميت-الأحمر)، ثم تلا الاتفاق سلسة تفاهمات في المؤتمر الدولي بعمان عام 2016 ورهنت اسرائيل مصير المشروع بإعادة علاقاتها المتأزمة مع الأردن، وفي العام 2018 التقى وزير الطاقة الاسرائيلي بوزير المياه الأردني لإقامة منشأة تحلية مياه البحر الأحمر في الحدود الأردنية (العايدي: 2019 : 48) .

تنامى في الآونة الأخيرة التطبيع الاقتصادي والتجاري بين اسرائيل والدول العربية وفقا لبيانات دائرة الاحصاء المركزية الاسرائيلية قدر اجمالي الصادرات الاسرائيلية من السلع والخدمات الى اسواق منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا بحوالي 7 مليارات دولار سنويا من بينها اكثر من مليار دولار أمريكي لدول الخليج العربي وتمثل اسواق المنطقة 7 في المائة من اجمالي الصادرات و6 في المائة من اجمالي الواردات الاسرائيلية من السلع والخدمات (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات : 2020 : 2) .

ومن خلال عرض الجذور التاريخية للعلاقات بين الدول العربية وإسرائيل ظهر الى حد ما العامل الاقتصادي في تلك العلاقات اذ لم تخلو اتفاقية أو اقامة علاقة من عوامل اقتصادية بين الجانبين العربي – الاسرائيلي، ويرى الباحث أن العامل الاقتصادي من العوامل الرئيسية التي ساهمت في بناء وتطوير تلك العلاقات الى حد ما بين الجانبين .

المحور الثاني : الدو افع التي أدت إلى بناء العلاقات بين بعض الدول العربية وإسر ائيل :

أولاً- الدو افع الإسر ائيلية : اختارت اسر ائيل السلام الاقتصادي بدافع :

1- ارساء نظام اقليمي مرهون بنجاح عملية التسوية السياسية في الشرق الأوسط، اذ أن توطيد العلاقات الثنائية والمتعددة تستدعي اقامة مناطق صناعات اقليمية من خلال الهيئات العالمية والاتحادات الدولية المستقلة وصولا الى تشكيل الجماعة الاقليمية "الشرق الأوسط الكبير" (بيرز : 1994 : 67) .

2- اعتبر نتنياهو في عام 2005 أن تحسين الاوضاع الاقتصادية للفلسطينيين وانتهاج السلام الاقتصادي يكفيان لإدارة الصراع الفلسطيني الاسرائيلي والتخفيف من حدته، مقدرا أن الثورة التي تشهدها اسرائيل سيكون لها انعكاسات على الصعيد السياسي وستؤثر على علاقاتها مع جيرانها وأنه لن يتحقق السلام دون نمو اقتصادي (الشريف : 2011 : 272)، وأكد في العام 2008 أن تحسين الحياة الاقتصادية للفلسطينيين يساهم في خلق بيئة لمفاوضات السلام (الشريف : 2011 : 273) .

3- استغلت اسرائيل بالنسبة للأردن ابعاد الأزمة الاقتصادية والعجز المالي الذي تعاني منه الموازنة الأردنية، واستغلت نقطة الضعف تلك لتوظيفها سياسيا، ولأنها تعلم أن لديها قدرة كبيرة للتأثير في قرار المساعدات الأمريكية وأن الأردن لن يتردد للاستفادة منها (زاك : 2000 : 105)، وبالتالي وقعت اسرائيل اتفاقيات كانت بمثابة طعم التقطه الأردن مقابل سيطرة اسرائيل على ثروات الأردن وحصته المائية في أنهاره، وهو بلا شك يعود بالنفع الاقتصادي على إسرائيل ويزيد من سيطرتها على الاقتصاد الأردني وثرواته الطبيعية .

4- تعتمد اسرائيل في نشاطها الاقتصادي على الدول النامية في اسيا وأفريقيا وتعد افريقيا سوقا ضخمة للمنتجات والصادرات الاسرائيلية، ففي العام 2017 بلغت قيمة الصادرات الاسرائيلية الى افريقيا 938 مليون دولار أميركي، وتوجد 800 شركة اسرائيلية تعمل في أثيوبيا وكينيا وجنوب أفريقيا (عواد, وآخرون : 2020 : 83).

5- ومن هنا يؤكد الباحث على العامل الاقتصادي ودوره في بناء العلاقات بين الدول العربية وإسرائيل الذي تمثل بحاجة الدول العربية للمساعدات الأمريكية والتكنولوجيا الإسرائيلية من جانب، وللتخفيف من حده أزماتها الاقتصادية، وهو ما يؤدي لخروج اسرائيل من عزلتها كجسم غريب في المنطقة ويمكنها من الاقتصاد العربي والسيطرة على ثرواته الطبيعية .

الدو افع الاسر ائيلية في الخليج :

1. تبدي إسرائيل اهتماماً خاصاً بالتطبيع مع دول الخليج لأنها تقع عند ملتقى الطرق البرية والبحرية التي تربط بين آسيا وأفريقيا، ولأنها تمتلك ثروة نفطية كبيرة، وتقوم على مخزون احتياطي من النفط العالمي يزيد عن 40 % من إجمالي المخزون الاحتياطي العالمي (المياح وآخرون: 2020: 80-81).
2. تسعى إسرائيل من وراء التطبيع إلى تصدير فائض منتجاتها وصناعاتها لأسواق الدول الخليجية التي يمكن أن تستوعب ثلث الصادرات الإسرائيلية من الفاكهة والملابس الجاهزة والأدوية والبذور المعالجة جينياً. إلخ، وترى إسرائيل أن نجاحها في التطبيع مرتبط بتفتيت المنطقة إلى وحدات سياسية صغيرة خاضعة للهيمنة الصهيونية، وغير قادرة على مجابهتها (قهوجي : 1982: 86) .
3. ترى إسرائيل في الدول الخليجية مركزاً للثقل الإقليمي من الناحيتين التجارية والمالية وهو ما جعل إسرائيل ترى في تطبيع علاقاتها مع دول الخليج حلا سهلا لمشاكل الاقتصاد الإسرائيلي، ودافعاً رئيساً للتوسع في منطقة الخليج العربي (المياح وآخرون: 2020: 83).
4. تخطط إسرائيل للاستفادة من حاجة دول الخليج للأسلحة المتطورة، حيث تعتبر دوله من أكبر الدول المستوردة للسلاح في العالم الثالث، والتي يمكن تسويقها في الدول الخليجية بشكل مباشر، أو عبر الوسطاء الأمريكيين أو من خلال عمليات السمسرة والوساطة والضغوط الإسرائيلية على مؤسسات التصنيع والتصدير الحربي الأمريكي (الحريري : 2014 : 140) .

ثانيا - أسباب الاستجابة العربية:

1- " معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى " قد أعدّ تقريرا غداة انتهاء حرب الخليج ورد فيه "إن انهيار الإتحاد السوفيتي وتدمير قدرات العراق الهجومية خلال حرب الخليج قد قضيا علي جبهة الرفض، التي كانت قادرة علي منع أي تقدم في عملية السلام في مطلع عقد الثمانينات وهذا كله خلق بيئة ملائمة أكثر من أي وقت مضى علي الصعيدين الإقليمي والدولي، للسعي من أجل بلورة سياسة سلام عربي – إسرائيلي "(الشريف، 2011 : 188) .

2- بعد الغزو العراقي في عهد صدام حسين لدولة الكويت في الثاني من اب- أغسطس عام 1990 بدأ التنازل عن كثير من المسلمات للأمتين العربية والإسلامية يأخذ منحنى متسارع، أوصلنا الى ما نحن عليه من ضعف وتشرذم وضاعف من قوة العدو الاسرائيلي، وشرع العالم العربي بإقرار ضعفه والاستسلام للأمر الواقع (المحميد : 2005 : 6) .

3- يرى الباحث أن ضعف الدول العربية من الناحيتين الاقتصادية والعسكرية أدى الى اقامة تلك العلاقات، حيث تعاني معظم الدول العربية من أزمات اقتصادية وديون خارجية وانتشار الفقر والبطالة، وتدني البنية التحتية، بالإضافة للأزمات الداخلية دفعها للذهاب نحو التطبيع وإقامة علاقات مع اسرائيل، فعلى سبيل المثال التقط الجانب الفلسطيني الجزرة الاسرائيلية خلال فترة المفاوضات وهي عبارة عن المشاريع الاقتصادية في الضفة الغربية، وتسهيل حركة المعابر وجلب الاستثمارات الخارجية، وإقامة المناطق الصناعية والتجارية المشتركة وتطوير السياحة وتشجيع الحجاج النصارى لزيارة بيت لحم، وهو ما يؤدي الى الاستثمار الفندقي ورفع الاجور والسلع ويحقق الرفاهية الاجتماعية للفلسطينيين (الكعبير : 2013 : 84)، وبالنسبة للأردن فقد قبلت بالسلام مع اسرائيل لتحسين الاقتصاد والخروج من العزلة الاقليمية بعد تأييده الغزو العراقي للكويت (البراري : 2019 : 171-172)، وبالنسبة للمغرب فقد اقامت علاقات مع اسرائيل نتيجة الازمات الاقتصادية التي تعاني منها من ارتفاع نسبة التضخم والديون الخارجية وعجز الميزان التجاري وضعف الاستثمارات ولحاجة المغرب للقروض المالية والمساعدات (حسين، و حمزة : بدون : 288)، وبالنسبة للسودان فقد التقى رئيس المجلس العسكري عبد الفتاح البرهان

ورئيس الوزراء عبد الله حمدوك مع المدير الأول لشؤون الخليج في مجلس الأمن القومي الأمريكي العميد ميغيل كوريا، ومع دبلوماسيين من الامارات في سبيل حصول السودان على 3 مليارات دولار من المساعدات المالية مقابل التطبيع مع اسرائيل (علي : 2020 : 100)، ولاحقا تم توقيع اتفاق على قاعدة صفقة القرن بهدف رفع اسم السودان من قائمة الارهاب ورفع العقوبات الاقتصادية عن السودان والحصول على مبالغ ماليه من الصندوق الخليجي لتحسين الاوضاع الاقتصادية في ظل الفقر المدقع والبطالة والديون (عبد الحميد : 2020 : 105)

الأسباب المتعلقة بدول الخليج العربي :

1. تعاني الدول الخليجية من ضعف قدراتها الأمنية ويضيف الباحث ومن قلة الخبرة في التكنولوجيا المتطورة، الأمر الذي جعلها عرضة للتهديدات الأمنية الخارجية، وهو ما شجع إسرائيل على رفع شعار التطبيع مقابل القوة، لعلمها المسبق أن الدول الخليجية بحاجة لمن يدعم أمنها ويتحالف معها ضد التهديدات الإقليمية على وجه الخصوص، والتي تشكلها السياسات الأمنية والعسكرية والمذهبية والجيوسياسية الإيرانية (المهري: 2010: 85) .
2. تشكل الطبيعة الثورية للنظام الإيراني قلقاً كبير للأنظمة والدول الخليجية الراديكالية التي ترى في تصدير الثورة إلى خارج حدودها يشكل تهديداً خطيراً لأمنها واستقرارها (السويدي:1996: 279)، إذ ترى إيران أن أمن الخليج العربي قضية إقليمية تخص الخليج وحده، وبالتالي ترفض استمرار الوجود الإمبريالي في دول الخليج العربية (الجرابعة،: 2012: 76)، ويلعب المحدد المذهبي دوراً أساسيا في شعور الدول الخليجية السنية بخطر التمدد المذهبي الإيراني القائم على المذهب الشيعي الجعفري (النبالي:2003: 133) .
3. تدرك الدول الخليجية أن هناك ثلاث دول عربية اعترفت سابقا بإسرائيل وهي مصر والأردن وموريتانيا، وأن هناك دولا أخرى كانت لها علاقات دبلوماسية مع اسرائيل قبل العام 2000 كالمغرب وتونس بالإضافة لدول اخرى كانت لها علاقات اقتصادية بإسرائيل مثل قطر وسلطنة عمان (مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات: 2020 : 5)، ومن ثم فهي تعتقد أن ما يحق للمصريين والأردنيين وللفلسطينيين أنفسهم (وهم أصحاب القضية) يحق لغيرهم .
4. يرى الباحث أنه من العوامل المؤثرة على الدول الخليجية أن الولايات المتحدة سعت منذ تفردها في الهيمنة على النظام الدولي سنة 1990م، للسيطرة على المنطقة العربية عامة ومنطقة الخليج العربي على وجه الخصوص، من ثم أخذت تسعى لدمج إسرائيل في نظام إقليمي شرق أوسطي بديل للنظام الإقليمي العربي .
5. ويرى الباحث أن الدول الخليجية تنظر الى إسرائيل بأنها خطر لا يمس أمنها بشكل مباشر وذلك لعدم وجود أراض محتلة للتفاوض بشأنها ولا تاريخ بين البلدين في ساحة المعركة ومن ثم يمكن إقامة تعاون حقيقي يخدم مصالح الجانبين، ويسمح بإقامة نظام أمني جديد وأن تطبيع العلاقات سيعزّز التعاون الاقتصادي وزيادة التبادل التجاري وفتح مجالات التنمية والسياحة ويعزز الاستقرار والازدهار.

المحور الثالث : أبعاد علاقات بعض الدول العربية مع إسرائيل :

اتفاق ابراهام بين الامارات وإسرائيل :

تم توقيع اتفاق أبراهام الذي نص على الحفاظ على السلام في الشرق الأوسط، القائم على التفاهم والوجود المشترك، واحترام كرامة وحرية الإنسان والحرية الدينية، كما نص على أن الدول الموقعة ترغب في أن يسود العالم التسامح والاحترام لكل إنسان ومساندة العلم والفن والصحة والتجارة، وفي إنهاء التطرف والصراع، والاستمرار في رؤية السلام والاستقرار والرخاء في كل الشرق الأوسط والعالم، ويمكن الإشارة إلى أهم نصوص بنود الاتفاق، على النحو التالي (جريدة الشرق الأوسط: 2020):

1- إقامة علاقات سلام دبلوماسيه وتطبيع العلاقات بشكل كامل بين البلدين.
2- الاعتراف بسيادة كل دولة والاحترام المتبادل وحل أي خلافات بالوسائل السلمية.
3- إقامة علاقات دبلوماسية وقنصلية وفقاً للقانون الدولي.
4- منع أي أنشطة إرهابية أو عنيفة ضد كل من الدولتين. ونفي أي مساندة لتلك الأنشطة في الخارج.
5- التعاون والالتزام لدفع السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.
6- تعزيز الاستثمارات، فيما يتعلق بالطيران المدني، والخدمات القنصلية، والتأشيرات، والتجارة، والعلاقات الاقتصادية والصحية، والعلوم والتكنولوجيا، والفضاء الخارجي، والسياحة والثقافة والرياضة والطاقة والبيئة والتعليم، والترتيبات البحرية والاتصالات والبريد، والزراعة والأمن الغذائي، والمياه، والتعاون القانوني.
7- وضع أجندة استراتيجية للشرق الأوسط، لتوسيع الدبلوماسية الإقليمية والتجارة والاستقرار والتعاون في كل منطقة الشرق الأوسط، والعمل على فتح فرص اقتصادية إقليمية .
8- العمل على ضرورة حل الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني (جريدة الشرق الأوسط : 2020) .

أبعاد الاتفاق الايجابية :

1- وقع البنك الإسرائيلي اتفاقا مع بنك دبي الوطني في إطار بدء العلاقات المالية والاقتصادية بين أبو ظبي وتل أبيب مطلع سبتمبر/ 2020 بهدف تأسيس علاقات مصرفية تعزز التعاون المالي والاقتصادي بين الإمارات وإسرائيل ثم وقع مركز دبي المالي العالمي اتفاقية تعاون مع بنك هبوعليم، أحد أكبر البنوك في إسرائيل؛ بهدف زيادة تأثير البنك الإسرائيلي الإيجابي في تعزيز فرص نمو الاقتصاد الإماراتي وتطوير مساهمة قطاع التمويل وإحداث تغييرات إيجابية في القطاعين المالي والتكنولوجي من خلال إطلاق المبادرات والمشاريع المشتركة والتي تشمل تطوير حلول التكنولوجيا المالية، التي من شأنها تسهيل التجارة الدولية وممارسة الأعمال وأنشطة الخدمات المالية بين الإمارات وإسرائيل وإقامة أول حضور إقليمي لبنك هبوعليم خارج إسرائيل، للاستفادة من الفرص المصرفية والابتكار في الشرق الأوسط وأفريقيا وجنوب آسيا (القدس العربي: 2020: 16) .
2- ويرى الباحث ان ذلك ربما يساهم في تطوير الاقتصاد الاماراتي ويعود بالنفع عليها في النواحي التجارية والمصرفية والسياحية .

أبعاد الاتفاق السلبية :

1- يرى الباحث أن محمد بن سلمان يتجه في خطابه إلى التقارب مع إسرائيل طواعيةً، طمعًا في المزايا الناجمة عن التعاون الاقتصادي والتكنولوجي معها، وليس لوجود إرادة سياسية ساعية إلى إيجاد حلول للصراع الفلسطيني الإسرائيلي .
2- ويرى الباحث أن الاتفاق يساهم في تطبيع العلاقات كاملة مع اسرائيل وهو ما يؤثر بالسلب على القضية الفلسطينية ابتدءا بدحض الحق التاريخي للفلسطينيين بأرض فلسطين ومرورا بالتطبيع على المستوى الثقافي والاجتماعي بتكذيب الرواية الفلسطينية وإظهار الفلسطينيين بصورة العدو الذي لا يرغب في السلام، بالإضافة لإضعاف القيادة الفلسطينية سياسيا في المحافل الدولية واقتصاديا من ناحية تقليص الدعم والمساعدات الخارجية وهو ما يؤدي لتدمير القضية الفلسطينية .

المحور الرابع : آثار تطبيع علاقات بعض الدول العربية مع إسرائيل على القضية الفلسطينية (الآثار والنتائج):

توصل الباحث الى عدة آثار وهي :

1- تؤدي الاتفاقيات الى دعم ومساعدة الاقتصاد الإسرائيلي، من خلال التبادل التجاري، وتعزيز دور الصناعات والتقنيات الإسرائيلية وفي تطوير الصناعات الخليجية، وبخاصة في مجالات البنية التحتية، المرتبطة بتطوير الموارد المائية، وزيادة حجم الصناعات الخليجية المعتمدة عليها وهو ما سيؤدي إلى تراجع الاقتصاد الفلسطيني المقيد أصلا بسلسة من الاتفاقات الموقعة، في إطار اتفاقية إعلان مبادئ أوسلو وملحقاتها الاقتصادية. وسينعكس هذا الأمر على متانة الجبهة الداخلية الفلسطينية، وسيؤدي إلى هشاشة بنيتها الاقتصادية والاجتماعية.

2- أدى اتفاق ابراهام الأخير إلى تحول موقف جامعة الدول العربية، فعندما تم التوصل إلى "اتفاقية كامب ديفيد" في عام 1979 قطعت "جامعة الدول العربية" علاقاتها مع مصر لمدة عشر سنوات، أما الان فقد تبدل الأمر حيث أشارت "الجامعة" ببساطة إلى أن اتفاق الإمارات كان قراراً سيادياً لدولة عربية وأنها لن تتدخل في هذا الموضوع، وهو ما يؤثر بالسلب على القضية الفلسطينية ويعمل على تهميشها في صرح جامعة الدول العربية وهو ما يضعف الموقف السياسي للقيادة الفلسطينية ويؤثر بشكل مباشر على الحقوق والمطالب الفلسطينية العادلة .

3- ان اتجاه الدول العربية للتطبيع العلني مع اسرائيل متجاهلين ارادة شعوبهم المتضامنة مع الشعب الفلسطيني ومتجاوزين الحقوق الفلسطينية، أدى لإسقاط صفة العداء عن اسرائيل ومنحها التمادي في ممارسة عنصريتها وتطرفها ضد الفلسطينيين والعرب والمسلمون .

4- الانخراط الخليجي، المباشر وغير المباشر، في التطبيع السياسي والاقتصادي، والثقافي، مع إسرائيل، وهو ما سيترتب عليه، تزايد القبول الشعبي الخليجي، بوجود الاحتلال الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية، وتزايد فرص تسويق منتجات المستوطنين الغاصبين للأراضي الفلسطينية المحتلة وهو ما سيؤدي في المحصلة النهائية لدعم المستوطنين، وتمكينهم من مواصلة احتلال الأراضي الفلسطينية، على نحو مخالف لكل القوانين وقرارات الشرعية الدولية .

5- تزايد الاعتماد الخليجي على التقنية والتكنولوجيا الإسرائيلية، وبخاصة في مجالات التنمية والأمن والتسلح النوعي، بسبب الحاجة الخليجية المتزايدة لوسائل قتالية جديدة، بسبب رفض الدول المتقدمة حتى الآن، تقديمها للدول الخليجية، دون شروط مقيدة والتزامات صارمة، تجعل من تلك الأسلحة والوسائل القتالية والأمنية، مجرد زينة للعرض العسكري، في مهرجانات الاحتفالات الوطنية الخليجية التي تعقد سنوياً احتفالاً بالاستقلال وإحياء الذكريات الوطنية، ومما لا شك فيه أن هذا التوجه سيؤدي إلى تضخم القوة العسكرية الإسرائيلية، وإلى استغلال إسرائيل لإمكاناتها الأمنية والعسكرية في التأثير على سياسات الدول الخليجية تجاه القضية الفلسطينية، وهو ما سيؤدي حتماً إلى زيادة اعتماد إسرائيل على نظرية القوة في إدارة علاقاتها مع الدول الخليجية من جهة، وفي مواجهة المطالب الوطنية الفلسطينية المشروعة من جهة أخرى، ولا شك في أن هذه النظرية متجذرة في الفكر السياسي والعسكري الإسرائيلي، منذ ما قبل قيام إسرائيل أي حوالي سنة 1925م، حين أعلن القيادي الصهيوني جابوتنسكي، نظرية الجدار الحديدي الموجهة للفلسطينيين والعرب جميعا، والتي تنص على أن إسرائيل لن توجد إلا بالقوة، ولن تستطيع أن تحافظ على وجودها إلا بالقوة.

6- تعزيز الانقسام الفلسطيني بالتعاون مع عدة جهات لا تملك الصفة التمثيلية وبعضها مرتبط بقوى إقليمية ودولية مشبوهة، ولديه استعداد لتقديم تنازلات غير مسبوقة في أهم الثوابت الوطنية الفلسطينية وعلى رأسها القدس الإسلامية باعتبارها عاصمة لدولة فلسطين، وحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة وتقرير المصير على نحو فردي، وجماعي، كما سبق إقراره في القرارات الدولية وعلى رأسها القرار 194 لسنة 1949 م .

7- تراجع الدعم السياسي لمواقف وسياسات النظام الفلسطيني القائمة على الثوابت الوطنية التي سبق إقرارها في المؤتمر الوطني الفلسطيني سنة 1988 م .

8- تراجع مساندة الدول الخليجية للقضية الفلسطينية في المحافل الدولية، بسبب حرص النظم الحاكمة على عدم المساس بالعلاقات الاقتصادية والمالية والتجارية القائمة مع اسرائيل.

9- تراجع الدعم المادي للنظام السياسي الفلسطيني، بوقف المساعدات كلياً، أو بتحويلها لكيانات بديلة، وهو ما سيسهم قطعاً في التأثير على كفاءة النظام السياسي الفلسطيني، من النواحي المالية والاقتصادية، ويتسبب في تدهور اقتصادي وفي استنزاف الموارد الفلسطينية الضئيلة على الحاجات الإدارية والمطالب الوظيفية، وأخطرها مرتبات الموظفين، والمصاريف التشغيلية، وهو ما سيؤدي حتماً إلى عجز النظام السياسي الفلسطيني عن التأسيس لنهضة حقيقية وتنمية مستدامة تواكب الزيادة السكانية وتزايد الحاجات المالية التي تتزايد باطراد تبعاً لتزايد وتقدم الوسائل التكنولوجية ووسائل الاتصال والمواصلات، والحاجة لنظم اقتصادية : زراعية وصناعية وتجارية متطورة، ومما لا شك فيه أن كل ذلك سينعكس على القدرة التشغيلية للنظام السياسي الفلسطيني، وسيتسبب في ارتفاع معدلات البطالة والبطالة المقنعة، التي تشكل عبئا متزايداً على كاهل النظام الحاكم في الأراضي الفلسطينية.

10- تعزيز وزيادة دور اسرائيل في المنطقة على حساب النظام الاقليمي العربي وربما الشرق أوسطي .

وتوصل الباحث الى عدة نتائج وهي :

1. استخدم الاقتصاد كأداة في بداية الصراع العربي الاسرائيلي وتحول فيما بعد كمدخل استغلته اسرائيل لإنشاء علاقات بين الدول العربية، فمثلا الجانب الفلسطيني التقط الطعم الاسرائيلي وهو عبارة عن مشاريع وتسهيلات اقتصادية تخديرية للتسويف والمماطلة في البت بالقضايا النهائية، مقابل تحسين بعض الشيء الاوضاع المعيشية للفلسطينيين، واستغلت اسرائيل أيضا الأزمة الاقتصادية في الأردن للدخول في عملية التسوية وإقامة علاقات سياسية واقتصادية معها .
2. يرى الباحث أن الدبلوماسية الاسرائيلية تقوم على أساس ادارة العلاقات مع الدول العربية بما يخدم مصالحها الاستراتيجية لها وللولايات المتحدة الامريكية في المنطقة العربية .
3. اعتمدت اسرائيل على التحالف مع الولايات المتحدة للضغط على الدول العربية عبر توظيف العامل الاقتصادي للتهرب من استحقاقات التسوية السياسية .
4. يستنبط الباحث أن العامل الاقتصادي قد ساهم في عقد الاتفاقيات وتطبيع العلاقات بين بعض الدول العربية وإسرائيل .
5. يرى الباحث أن الانقسام الفلسطيني وان لم يظهر أو يصرح به علنا من قبل أي جهة عربية ساهم في بناء العلاقات بين اسرائيل والدول العربية، فعندما يرى العرب أصحاب القضية أنفسهم منقسمون فلا داعي للوقوف بجانبهم ومساندتهم .

6. شكل اتفاق ابراهام الاخير مع الإمارات، والسلام مع السودان، انتصارا للدبلوماسية الاسرائيلية ونجاحها في اختراق الانظمة العربية، وأدت لطي مبادرة السلام العربية التي تبنتها السعودية وجامعة الدول العربية وهو ما أدى لتراجع مكانة القضية الفلسطينية من قضية العرب المركزية الى قضية هامشية .
7. ان طرح فكرة السوق المشتركة في ظل التعاون الإقليمي (مشروع الشرق الأوسط) سيوفر لإسرائيل فرصة للتحول الى قوة اقتصادية اقليمية فاعلة ومؤثره ومركز تجاري هام في المنطقة العربية .
8. أن اسرائيل تخطط للحفاظ على التفوق العسكري والاقتصادي الاسرائيلي في المنقطة العربية للسيطرة عليها ودفع الدول العربية لتبني سياسة مشتركة تقوم على الازدهار الاقتصادي وإعادة توزيع الثروات العربية وعن التخلي عن استخدام القوة وتسوية الخلافات بالطرق السلمية ومن البوابة الاقتصادية .
9. يؤكد الباحث أن اسرائيل استطاعت شل العمل العربي الموحد المعادي لها، وتهميش الصراع الفلسطيني - الاسرائيلي دون حل جذري للقضية الفلسطينية .
10. يعتقد الباحث أن فكرة السلام الاقتصادي الاسرائيلي تؤدي لنشر الايديولوجية الليبرالية الرأسمالية، التي تأخذ بعولمة الاقتصاد وحرية التجارة واقتصاد السوق لتحقيق مكاسب سياسية .
11. ويرى الباحث ان الوصول لاتفاق مع الفلسطينيين – لم يعد مهما لإسرائيل من الأساس، ولم تعد اسرائيل معنية بالمسار الفلسطيني (إلا فيما يتعلق بالتنسيق الأمني مع السلطة)، وذلك بسبب التطبيع العربي عامة والخليجي خاصة .

المحور الخامس : السبل الكفيلة لمجابهة العلاقات التطبيعية الإسر ائيلية مع بعض الدول العربية (التوصيات) :

1. ضرورة دراسة الدبلوماسية الاسرائيلية في ادارة علاقاتها وسياساتها مع الدول العربية وكشف اهدافها الحقيقية من وراء تطبيع علاقاتها مع الدول العربية .
2. دراسة استراتيجية السلام الاقتصادي الاسرائيلي بعمق حتى لا يظل العرب والفلسطينيون أسرى وهم التوصل الى اتفاق وسلام عادل مع اسرائيل في الوقت الذي تسعى فيه اسرائيل لتحقيق دولة اسرائيل الكبرى .
3. دراسة ابعاد التحالف الامريكي الاسرائيلي والوقوف على اسباب تلاقي الطرفين في الرؤيا والأهداف وأن تلتف الدول العربية الى اقامة توازن استراتيجي مع اسرائيل لتتمكن من الضغط عليها وإجبارها على تليين مواقفها المتشددة في ظل توازن القوى الممكن بالفعل .
4. العمل على احياء النظام الاقليمي العربي وتطويره على أسس جديدة بحيث تقوم بين العرب وحدة حقيقية تجمع بين قوة القرار السياسي وبين الرغبة الصادقة في حمايته والاستماتة في تحقيق أهدافه وبين القوة الاقتصادية وعدالة توزيع الثروة وتحويل رأس المال.
5. السعي لخلق حالة من التوازن الاقليمي الذاتي الذي يخفف من حده خطر التمدد الايراني في المنطقة .
6. أن تدرك الاطراف العربية ان الدبلوماسية الاسرائيلية تقوم على ادارة المصالح والإمكانات ولا تؤمن بالحلول الاخلاقية أو القائمة على احترام القانون الدولي .

7. القيام بجهد حقيقي للإصلاح السياسي والاقتصادي وعلى أساس تقديم المصالح القومية والوطنية على المصالح الفئوية والنخبوية الضيقة والعمل على النهوض بالاقتصاد العربي عن طريق الغاء خصخصة الاقتصاد العربي بقطاعاته المختلفة وتحسين البنية التحتية الاقتصادية وتطويرها وترشيد الاستهلاك وتشجيع المنتج العربي الوطني ودعم الصادرات والتقليل من الواردات وتشجيع الاستثمار وعمل برامج تنموية تنمي قدرات الشباب العربي في مجالات مختلفة مثل الاستثمار والصناعة والزراعة والتجارة، ويمكن الاقتداء بالنموذج الصيني اذ كان اقتصاد الصين متأخرا ولكن بفضل الاصلاحات الاقتصادية صعد الاقتصاد الصيني وأصبح اقتصاد عالمي متقدم، بالإضافة لدول أخرى كماليزيا ورواندا .
8. اثبتت جائحة التطبيع العربي مع اسرائيل وأزمة كورونا أن الاقتصاد عمود مهم في الحياة العامة وعمود رئيسي من أعمدة الدولة، وبالتالي يجب على الدول العربية التحرك بكافة السبل وضع خطط وبرامج تساهم في النهوض بالاقتصاد العربي وتطوره، والعمل على خلق فرص عمل لإنقاذ الكفاءات والأيدي العاملة عبر جلب الدعم المالي الخارجي غير المسيس وعمل مشاريع استثمارية وبرامج تشغيلية تستوعب جيش العاطلين عن العمل، وتحسين جودة التعليم بما يتلائم مع متطلبات السوق والتكنولوجيا الحديثة، بالإضافة لزيادة الاستثمارات وتطوير القدرات الصناعية المحلية وزيادة الصادرات وتقنين الواردات .
9. العمل على تحجيم الخلافات والقضايا الداخلية الفلسطينية، وأهمها الانقسام الفلسطيني بين شطري الوطن والحيلولة دون تشكيل تلك الخلافات عائقا أمام برنامج مواجهة التطبيع .
10. الاستفادة من حركة المقاطعة BDS ودعمها ومساندتها والتي لديها القدرة على وضع برنامج عمل ديناميكي وممنهج لمواجهة التطبيع والتطورات السياسية في المجتمع العربي والفلسطيني بأطيافه كافة على أهمية مواجهة التطبيع والحد منه.
11. التنسيق مع القوى المجتمعية المناهضة للتطبيع العربي وعلى رأسها القوى القومية والإسلامية .
12. التعاون والتشبيك مع الشركات المقاطعة للاحتلال والترويج لمنتجاتها في العالم العربي وفتح خطوط لمنتجاتها خارج العالم العربي .
13. تشكيل القائمة السوداء التي تضم الشركات والمؤسسات والشخوص المطبعة أو الداعمة للتطبيع في العالم العربي .
14. عقد مؤتمرات سنوية عربية دورية في العواصم العربية لمناهضة التطبيع والعلاقات السامة.
15. تفعيل لجنة تشرف على عملية مقاطعة الاحتلال, وبقرار مجلس الجامعة رقم 375 في 19 آيار 1951 والقاضي بإنشاء مكتب المقاطعة العربية لإسرائيل ومقره في دمشق .
16. السعي الى اقرار مزيد من القوانين في الدول العربية التي تمنع التطبيع مثل قانون مقاطعة اسرائيل الصادر في لبنان .
17. التنسيق مع الفضائيات العربية للقيام ببرامج تدعم توضيح هذه المخاطر.
18. دعم وتشجيع التيارات الخليجية وشباب دول الخليج ضد التطبيع, حيث أطلق خليجيون من قطر والكويت والبحرين ائتلافا لمناهضة التطبيع مع الاحتلال الاسرائيلي وداعما للقضية الفلسطينية، حيث شكل هذا التيار الائتلاف المسمى "الخليج ضد التطبيع" .

المراجع :

القرآن الكريم .

أولا : الكتب العربية والمعربة :

1- البديري، كرار أنور (2018) :التطبيع مع اسرائيل خط الرمال الذي ترسمه دول الخليج في الشرق الأوسط : مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية .

2- البراري، حسن (2019) : الأردن وإسرائيل علاقة مضطربة في اقليم ملتهب : ط2 : مؤسسة فريدريش ايبرت - مكتب الأردن والعراق .

3- بيرس، شمعون (1994) : الشرق الأوسط الجديد: ترجمة : محمد حلمي عبد الحاظ : اصدار المكتبة الأهلية -عمان .

4- الحباشنة، خالد عبد الرازق (1999) : العلاقات الأردنية – الإسرائيلية في ظل (معاهدة السلام) مع الوثائق الكاملة للاتفاقات المعقودة بين الجانبين : ط1 : بيسان للنشر والتوزيع والإعلان –بيروت .

5- الحريري، جاسم يونس (2014): السياسة الإسرائيلية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بعد انتهاء الحرب الباردة: دار الجنان للنشر والتوزيع: عمان-الخرطوم.

6- زاك، موشي (2000) : الحسين والسلام ..العلاقات الاردنية : ترجمه دار الجليل للنشر – عمان .

7- سبير، أوري (1998) : المسيرة ..خفايا أوسلو من الألف الى الياء : ترجمة بدر عقيلي : دار الجليل للنشر والدراسات – عمان .

8- السويدي، جمال سند (1996)، ايران والخليج: البحث عن الاستقرار : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية - أبو ظبي.

9- السيد, دلال محمود (2014-2015) : الصراع العربي الاسرائيلي: قسم العلوم السياسية.

10- شاش، طاهر (1999) : مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية الآمال والتحديات : دار الشروق – القاهرة .

11- الشريف، ماهر (2011) : قرن علي الصراع العربي – الصهيوني, هل هناك أفق للسلام: ط1 : دار المدى للثقافة والنشر.

12- طايل، فوزي محمد (1992) : النظام السياسي في إسرائيل : ط2: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع- المنصورة .

13- العابد، ابراهيم (1968) : سياسة اسرائيل الخارجية، أهدافها ووسائلها وأدواتها .

14- العتيبي، منصور حسن (2008): السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي (1979-2000)، مركز الخليج للأبحاث : دبي- دولة الإمارات العربية المتحدة .

15- عوض، محسن (1988) : الاستراتيجية الاسرائيلية لتطبيع العلاقات مع البلاد العربية: ط 1 : مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت .

16- عوض، محسن وآخرون (2008) : مقاومة التطبيع : مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت .

17- عيسى، محمد عبد الشفيع (2001) : العرب وإسرائيل ميزان القوى ومستقبل المواجهة : ط1 : مركز الحضارة العربية – القاهرة .

18- قريع، أحمد (2008):المفاوضات المتعددة الأطراف لعملية السلام بدايات ملتبسة ونهايات مؤجلة (سجل توثيقي): ط1 : مؤسسة الدراسات الفلسطينية .- بيروت .

19- قهوجي، حبيب (اشراف) (1982): استراتيجية الصهيونية وإسرائيل تجاه المنطقة العربية والحزام المحيطة بها : مؤسسة ارض الانسان – دمشق .

20- المحميد، زهير عبد الهادي (2005) : المفاوضات العربية مع الكيان الصهيوني وسياسة التهويد وأرض الواقع: مكتب الدراسات الاستراتيجية : قسم الأبحاث الاقليمية -الأردن.

21- مجموعة باحثين(1998): الشرق أوسطية مخطط أمريكي – صهيوني (دراسات حول مخاطر التطبيع والعمل العربي في المواجهة) : مكتبة مدبولي- القاهرة.

22- منصور، خالد وآخرون (2021) : تدعيم مسارات حركة BDS في مواجهة التطبيع العربي الاسرائيلي: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية (مسارات) .

23- الأمم المتحدة (2014) :. أصول مشكلة فلسطين وتطورها : ج 5: 1989-2000م، نيويورك .

24- الموعود، حمد (1991) : اسرائيل والمتغيرات الدولية : دار كنعان للنشر .

25- المياح عبد اللطيف، وحنان علي (2002): الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه الخليج العربي: مسقط- عمان.

26- النبالي، عبد الله (2003): الحياة السياسية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية: عمان- الأردن.

ثانيا : الرسائل العلمية:

1- الجرابعة، رجائي سلامة (2012) الاستراتيجية الإيرانية تجاه الأمن القومي العربي في منطقة الشرق الأوسط (1979 – 2011): رسالة ماجستير : طلبة الآداب : جامعة الشرق الأوسط : عمان - الأردن

2- خيرة, موالدية، وآخرون (2014-2015) : العلاقات الأردنية الاسرائيلية وتأثيرها على القضية الفلسطينية 1948-1994: مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير: تاريخ تخصص عالم معاصر: جامعة محمد بوضياف-المسيلة: كلية العلوم الانسانية والاجتماعية-الجزائر .

3- داود، سعيد يقين (2002) : التطبيع بين المفهوم والممارسة دراسة حالة التطبيع العربي-الاسرائيلي : رسالة ماجستير في الدراسات العربية المعاصرة:كلية الدراسات العليا جامعة بيرزيت –فلسطين .

4- المهري، عبد العزيز (2010): التحولات السياسية في النظام الجديد وأثرها على أمن دول مجلس التعاون الخليجي، واستقرارها خلال الفترة (1990 – 2010): رسالة ماجستير: كلية الآداب: جامعة الشرق الأوسط : عمان-الأردن .

5- هوادف، عبدالله (2002) : السياسة الخارجية الأمريكية تجاه اسرائيل في اطار الصراع العربي الاسرائيلي : رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية : جامعة الجزائر- كلية العلوم السياسية والإعلام .

ثالثا : الأبحاث والدراسات :

1- حسن، عبد المنعم علي(1995): قرار مجلس التعاون الخليجي ومصير المقاطعة العربية لإسرائيل .

2- حسين، سليمان علي، و حمزة، مجيد كامل (بدون) : التغيير في البلدان العربية وأثرة على العلاقات المغربية الاسرائيلية : المجلة السياسية الدولية .

3- حمدي، ايمان (2004) : الجدال الاسرائيلي – الاسرائيلي حول دوافع المفاوضات غير الرسمية وأهدافها ومبرراتها ونتائجها المحتملة : مركز البحوث والدراسات السياسية : جامعة القاهرة – القاهرة .

4- أبو جابر، ابراهيم (مايو : 2018) : دور النظام الرسمي العربي في التمكين للكيان الصهيوني في الاقليم : مجلة اتجاهات سياسية : المركز الديمقراطي العربي : العدد (4) .

5- جريدة الشرق الأوسط الخميس - 30 محرم 1442 هـ - 17 سبتمبر 2020 م رقم العدد[15269 وعدد October 27, 2020

6- جريدة القدس العربي (2020) : العدد (43) .

7- الدليمي، أنور حامد (2020) : دور الاقتصاد السياسي في بلورة علاقات اسرائيل بالدول العربية : ط1 : المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية : المانيا – برلين .

8- دياب، اريج، وآخرون (2006) : التجارة الحرة الأردنية الأمريكية والمناطق الصناعية المؤهلة : غرفة تجارة عمان : ادارة الدراسات والتدريب : وحدة الدراسات والاتفاقيات الدولية .

9- أبو عامر، عدنان (2020): الأهداف الأمنية والعسكرية الإسرائيلية من اتفاق الإمارات : تقارير سياسية: المعهد المصري للدراسات : 27 اكتوبر.

10- العايدي، ياسمين حلمي(2019) : مشروع قناة البحرين الاسرائيلية وتداعياتها على المنطقة: ط1: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية : ألمانيا –برلين .

11- عبد الحميد، مهند (2020) : غطرسة القوة والمال في اللحظة المريضة : مجلة سياسات تصدر عن معهد السياسات العامة - رام الله : تشرين الأول.

12- علي، فاطمة عمر العاقب (2020) : التطبيع السوداني الاسرائيلي وأثره على مسار القضية الفلسطينية : مجلة شؤون فلسطينية العدد (282) : مركز الأبحاث : منظمة التحرير الفلسطينية : القدس – فلسطين .

13- عواد، عبدالله، واخرون (2020) : التغلغل الاسرائيلي في افريقيا وسبل مواجهة أضراره بالقضية الفلسطينية .

14- الفاضي، جمال خالد (2020) : تداعيات مفهوم السلام الاقتصادي على مستقبل القضية الفلسطينية : المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية : ط1: ألمانيا –برلين .

15- مجلة الدراسات الفلسطينية (1994) : المجلد (5) : العدد (20) .

16- مجلة الدراسات الفلسطينية (1995) : العدد (25) .

17- محمد، احمد سلمان (2009). العلاقات الاسرائيلية مع دول مجلس التعاون الخليجي: مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية : العدد (27): البصرة - العراق.

18- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (2020) : التطبيع العربي مع اسرائيل : مظاهرة ودوافعه : تقدير موقف : وحدة الدراسات السياسية – قطر 21 يونيو .

19- مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات (2020) : التطبيع العربي مع الكيان الاسرائيلي الى أين : تقدير موقف : وحدة الرصد والتحليل .

20- هاني، فاتحة دازي (2020): دول الخليج وإسرائيل بعد اتفاقيات إبراهيم : مبادرة الإصلاح العربي 6نوفمبر .

21- هديب، ماجد (2019) : السلام الاقتصادي واقع وآفاق : ط1 : المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية : المانيا – برلين .

رابعا : مو اقع الانترنت :

1- فرج، مصطفى محمود (2014) : لماذا نرفض معاهدة وادي عربة : موقع المحامي مصطفى محمود فرج : HTTP:CUTT.US/HYDS

2- موقع RT: 2020، أخبار العالم العربي: 16.09.2020 .

https

دوروسائل التواصل الاجتماعي في ترويج إشاعات جائحة كورونا

The role of social media in promoting rumors of Corona virus

إلهام بوغليطة، أستاذ محاضر أ، جامعة 20أوت 1955 سكيكدة، الجزائر
فريدة بوغازي، أستاذ محاضر أ، جامعة 20 أوت 1955سكيكدة، الجزائر
كريمة سلطان، أستاذ محاضر ب، جامعة 20 أوت 1955سكيكدة، الجزائر

الملخص:

هدفت الدراسة إلى تحليل دور وسائل التواصل الاجتماعي في الترويج بشائعات جائحة كورونا "كوفيد19" بالمجتمع الجزائري، وقد كان المنهج الوصفي والتحليلي الأنسب لهذه الدراسة بمراجعة بعض الأدبيات والمناشير الالكترونية.

توصلت الدراسة إلى أن وسائل التواصل الاجتماعي أداة فعالة ومؤثرة في مجال الاتصال المعلوماتي باعتبارها نتاج التطور التكنولوجي، من خلال تلقين أفراد المجتمع بمختلف المعلومات إلا أنه كان لهذه الوسائل دورا سلبيا موازيا في الترويج بأخبار جائحة كورونا ونشر الشائعات والتي تؤثر على سلوك أفراد المجتمع الجزائري، وقد سعت الدولة إلى تطبيق بعض الإجراءات القانونية لمعاقبة كل المروجين لمثل هذه الشائعات والتي مفادها التخويف والترهيب وغيرها لأفراد هذا المجتمع.

الكلمات المفتاحية: تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وسائل التواصل الاجتماعي، الشائعات، جائحة كورونا.

Abstract:

The study aimed to analyze the role of social media in promoting rumors of the new Coronavirus "Covid 19" in the Algerian society, and the descriptive and analytical approach was the most appropriate for this study by reviewing some of the literature and electronic. The study concluded that social media is an effective and influential tool in the field of information communication as a product of technological development, through indoctrination of society members with various information. It has had a parallel negative role in promoting news of the Corona pandemic and spreading rumors that affect the behavior of individuals in the Algerian community. The state sought to implementing some legal measures to punish all promoters with such rumors and false and false news that intimidation, intimidation, and other things of members of this community.

KEY WORDS: ICT; Communication Technology, social media, rumors, Coronavirus.

مقدمة:

نعيش اليوم في زمن مواقع التواصل الاجتماعي، إذ لا نجد هاتفا محمولا من دون التطبيقات التي تسمح بالتواصل عبر شبكة الإنترنت حتى إننا تمادينا وأصبحنا نقضي معظم أوقاتنا أمام شاشات هواتفنا، ووصل البعض منا إلى درجة الإدمان هذا الأمر رتب مخاطر عدة على نمط حياتنا تمثلت في انعدام الحياة الاجتماعية والتواصل الشفهي مع من حولنا وعلى رغم الانتقادات التي تطال مواقع التواصل الاجتماعي، إلا انه لهذه الأخيرة فوائد كثيرة، ومساهمة كبرى في إمدادنا بكل الأخبار والمعلومات من خلال التواصل وخاصة في زمن الأزمات، وعلى غرار الأزمة التي يعيشها العام اليوم ككل والجزائر على وجه الخصوص والتي تتمثل في انتشار وباء كورونا المستجد، أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي تمثل مصدرا لرصد كل المستجدات بالجائحة وغيرها.

ولطالما أن وسائل التواصل الاجتماعي تتعرض عادة للانتقاد الشديد، فهي تعتبر ملجئا نشعر فيه بالأمان في زمن فيروس كورونا المستجد، ولكن مع استمرار أزمة كورونا، أصبح يهيمن خطر انتشار الشائعات عبر وسائل التواصل الاجتماعي والتي تؤثر على سلوك ونفسية أفراد المجتمع الجزائري.

اشكالية الدراسة: في ظل الاقتصاد الرقمي وخاصة مع انتشار فيروس كورونا، زاد استخدام تكنولوجيا وسائل الاتصالات الرقمية في المجتمع الجزائري في مختلف مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية سواء على مستوى الأفراد أو على مستوى المؤسسات لما لها من أهمية بالغة في إيصال المعلومات، وقد أفرزت أزمة كورونا زيادة الاهتمام بهذه الوسائل للترويج بتداعياتها في المجتمع الجزائري، وعليه يمكن طرح التساؤل التالي: **ما دوروسائل التواصل الاجتماعي في ترويج إشاعات فيروس كورونا المستجد "كوفيد19" في المجتمع الجزائري؟**

وللإجابة على إشكالية الدراسة يتم تجزئتها إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما ذا يقصد بتكنولوجيا المعلومات والاتصال؟ وماذا يقصد بوسائل التواصل الاجتماعي؟
- هل عملت شركات التواصل الاجتماعي على محاربة إشاعات جائحة كورونا المستجد؟
- هل هناك آليات وإجراءات رقابية لمحاربة إشاعات "كوفيد 19" المنشورة عبر وسائل التواصل الاجتماعي من طرف الدولة الجزائرية؟

فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية: لشبكات التواصل الاجتماعي دور في نشر الشائعات والمعلومات المغلوطة حول جائحة كورونا عبر وسائلها المختلفة، مما يؤثر على سلوكات أفراد المجتمع الجزائري.

- تعتبر تكنولوجيا الاتصال الرقمي من بين أهم وسائل الاتصال بين مختلف أفراد المجتمع لتلقي المعلومات ولعل أبرزها وسائل التواصل الاجتماعي(فايسبوك، تويتر..)
- عملت شركات التواصل الاجتماعي على محاربة شائعات جائحة كورونا المستجد من خلال تعزيز جهودها لمكافحة المعلومات الخاطئة حول فيروس كورونا.
- عملت الحكومة الجزائرية على وضع سبل للحد من الشائعات المروجة عبر وسائل التواصل الاجتماعي حول فيروس كورونا المستجد "كوفيد19"من خلال تطبيق آليات وإجراءات قانونية للحد من الشائعات.

أهمية الدراسة: تبرز الأهمية العلمية لهذه الدراسة في توضيح بعض المفاهيم المتعلقة بموضوع الدراسة(بالموضوع) والمتمثلة في تكنولوجيات المعلومات والاتصال ووسائل التواصل الاجتماعي مع الإشارة إلى مفهوم الإشاعات، ودور شركات التواصل الاجتماعي في الترويج بجائحة كورونا العالمي ومنها ما يتعلق بالشائعات.

أما من الناحية العملية فإن للدراسة أهمية بالغة كونها تشمل دراسة حول أثر استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في الترويج بشائعات فيروس كورونا المستجد "كوفيد19". وتم التركيز في هذه المداخلة على الشائعات المروجة حول هذا الوباء العالمي ومن تم البحث عن السبل والمكانيزمات التي وضعتها الحكومة لمجابهتها ومحاربتها.

أهداف الدراسة: تسعى الدراسة الحالية إلى إبراز أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها في الترويج لشائعات وباء كورونا المستجد"كوفيد19" وتحديدا بالتركيز على شبكات التواصل الاجتماعي، ومن الأهداف المتوقعة لها ما يلي:

- التوصل إلى نتائج متعلقة بالدراسة في ظل عرض مفاهيم تكنولوجيا المعلومات ووسائل التواصل الاجتماعي وأثرها في الترويج باشاعات جائحة كورونا وتداعياتها السلبية؛
- تقديم بعض الاقتراحات ذات الصلة بالموضوع.

منهج الدراسة: تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري من خلال المسح المكتبي عن طريق الاطلاع على بعض المراجع ذات الصلة بالموضوع، بالإضافة إلى تقديم نموذج لدراسة حالة يعرض دور وسائل التواصل الاجتماعي في نشر الأخبار عن وباء كورونا المستجد خاصة تلك المتعلقة بالإشاعات، وبالتعرض إلى الإجراءات القانونية التي تسعى لمحاربتها.

تقسيمات الدراسة:

من أجل تغطية شاملة للموضوع تم هيكلة الدراسة في جانبين أساسيين : الأول يتمثل في الجانب النظري للدراسة، وتناول الإطار المفاهيمي والنظري لتكنولوجيا المعلومات ووسائل التواصل الاجتماعي والإشاعات، أما الجانب الثاني يتعلق بعرض واقع استخدام شبكات التواصل الاجتماعي في الترويج بشائعات كورونا والأساليب القانونية المتخذة من طرف الدولة لمحاربتها، وفي الأخير تم استخلاص بعض النتائج وتقديم مجموعة من المقترحات.

أولا- عرض مفاهيم تكنولوجيا المعلومات والاتصال ووسائل التواصل الاجتماعي والإشاعات:

1- تكنولوجيا المعلومات والاتصال:

تطورت تكنولوجيا المعلومات بشكل مذهل خلال العقود الماضية واقترنت بسرعة بالاتصال لتصبح الآن ما يعرف بتكنولوجيا المعلومات والاتصال.

1-1- تعريف تكنولوجيا المعلومات والاتصال: هناك مجموعة من التعاريف التي قدمت لتكنولوجيا المعلومات والاتصال منها:

" الاتصال بأنه: "عملية تتم بين فردين أو أكثر باستعمال رموز على شكل حركة أو كلمة أو تعبير chantal bussenaultعرف" Chantal bussenault, Martine pretet, p42(بهدف فهم المعلومات المحولة من المرسل إلى المستقبل" (

وتعرف تكنولوجيا المعلومات على أنها: " مجموعة من الأدوات تساعد على العمل مع المعلومات، وإجراء مهام تتعلق بتجهيز المعلومات ومعالجتها"(jean –francois soutenain , 2009,p160)

كما تشير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى: " المعارف التقنية والأدوات التي تساعد على جمع وتخزين ومعالجة وإرسال المعلومات" (Mohammed Bellahcene, 2014/2015, pp35-36)

ومن ما سبق فتكنولوجيا المعلومات والاتصال هي تلك التكنولوجيا المستخدمة في تشغيل وتخزين المعلومات بشكل الكتروني، وتشمل تكنولوجيا الحاسبات الآلية ووسائل الاتصال وشبكات الربط وغيرها والتي تستخدم في الاتصالات والتي تتميز بالخصائص التالية: التفاعلية، اللاتزامنية، اللامركزية، قابلية التوصيل والتحويل اللاجماهيرية، التخصص، الشيوع والانتشار.

1-2- التطور التاريخي لتكنولوجيا الاتصال الرقمي:

لا شك في أن التطور الكبير والملحوظ الذي طرأ على وسائل الاتصال بظهور ثورة المعلومات وتطورها بشكل هائل في الحقبة الأخيرة، قد أثر بشكل واضح في الأنشطة الحياتية، وبدأ التحول التدريجي من الأنشطة العادية إلى الأنشطة الالكترونية وخصوصا مع تعاظم الاستفادة من إمكانيات شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، ومر تطورها من خلال ست ثورات هي: (بوغازي فريدة، بلحاج حبيبة، 2019، ص273)

أ- **ثورة الاتصال الأولى:** تميزت بظهور التجمعات البشرية نتيجة لبداية عملية التفاهم الإنساني باستخدام إشارات اللغة، إذ أصبح من الممكن لأول مرة أن تجمع البشرية حصيلة ابتكاراتها.

ب- **ثورة الاتصال الثانية:** بدأت عندما ظهرت الكتابة كوعاء تاريخي منذ ضبط الحفظ وتسجيل المعاني البشرية المشتركة وإنقاذها من النسيان والضياع، فقد حدث عندما اخترع السومريون اقدم طريقة للكتابة منذ حوالي 2300 سنة قبل الميلاد.

ت- **ثورة الاتصال الثالثة:** بدأت عندما ظهرت المطبعة في القرن الخامس عشر وأتاحت اللغة المكتوبة لأول مرة قدرا كبيرا من الانتشار والذيوع ليتجاوز الدائرة المحدودة لأنشطة النسخ اليدوي، واقترنت الثورة الثالثة بظهور الطابعة، ويتفق معظم المؤرخين على أن أول من فكر في اختراع الطباعة بالحروف المعدنية المنفصلة وذلك حوالي 1436م وأتم طباعة الكتب باللغة اللاتينية في عام 1495م.

ث-**ثورة الاتصال الرابعة:** رغم أن المطبعة أتاحت للغة المكتوبة الفرصة لتخطي حاجز المسافة، لكن في المقابل ظلت اللغة المنطوقة عاجزة عن تخطي هذا الحاجز حتى جاءت ثورة الاتصال الرابعة في منتصف القرن التاسع عشر، فظهر التلغراف ثم التلفزيون ثم الراديو.

ج- **ثورة الاتصال الخامسة:** بحلول النصف الثاني من القرن العشرين بدأت ثورة الاتصال الخامسة على مرحلتين تمثلت الأولى في ظهور الحاسب الآلي كذاكرة لحفظ وتحليل المعلومات وتمثلت الثانية في إطلاق الأقمار الصناعية كعيون وآذان صناعية خارقة مختلفة في السماء لنقل الصور والأصوات.

ح- **ثورة الاتصال السادسة:** تتمثل في شبكات المعلومات والطريق السريع للمعلومات (شبكة الانترنيت) التي تمثل النموذج الأمثل لشبكات المعلومات، وهي تلخيصا لكافة فعاليات وسائل الاتصال لما توفره من قدرة على الجمع بين كافة الأشكال الاتصالية (النصية، الصوتية، المرئية) والقدرة على الجمع بين كافة الأنواع الاتصالية، وبالتالي فإن ما تطرحه فعاليات شبكة الانترنيت في عالم اليوم يمثل النموذج المصغر لما يكون عليه المستقبل القريب من فعاليات الطريق السريع للمعلومات.

2- مو اقع التواصل الاجتماعي:

يترجم مصطلح مواقع التواصل الاجتماعي باللغة الانجليزية social media site، والذي يشير إلى الاعلام الاجتماعي.

2-1- تعريف شبكات التواصل الاجتماعي:

تعرف شبكات التواصل الاجتماعي بأنها: "أدوات اتصال تعتمد على شبكة الإنترنت تتيح للأشخاص التفاعل مع بعضهم البعض، من خلال مشاركة المعلومات والأخبار في مجالات متعددة". (محمد مروان، 2020)

وتشير وسائل التواصل الاجتماعي بشكل عام إلى مواقع الويب والتطبيقات المصممة للسماح للأشخاص بمشاركة المحتوى بسرعة، وكفاءة، وفي وقت حدوثها الفعلي، كما يعرف العديد من الأشخاص الشبكات الاجتماعية بأنها تطبيقات على الهواتف الذكية، أو أجهزة الكمبيوتر اللوحية، إلا أن الحقيقة هي أن أدوات الاتصال هذه بدأت مع أجهزة الكمبيوتر، وينبع هذا الاعتقاد الخاطئ من حقيقة أن معظم مستخدمي الوسائط الاجتماعية يدخلون إلى مواقع التواصل عبر هذه التطبيقات.

تعتمد وسائل التواصل الاجتماعي على الإنترنت، وهي توفر للمستخدمين تبادلا إلكترونيا سهلا للمعلومات الشخصية، والمحتويات الأخرى؛ مثل مقاطع الفيديو والصور، ويتفاعل المستخدمون من خلالها عبر الحاسوب، أو الجهاز اللوحي، أو الهاتف الذكي، وعبر البرامج المستندة إلى الويب أو تطبيقات الويب، ويتم استخدامها غالباً للمراسلة. (محمد مروان، 2020)

مما سبق فإن وسائل التواصل الاجتماعي هي التطبيقات التكنولوجية الحديثة تعتمد على الويب لتتيح التواصل والتفاعل بين مختلف أفراد المجتمع من خلال الرسائل المكتوبة والرسائل الصوتية المسموعة والرسائل المرئية، وتقوم على تفعيل وبناء المجتمعات الحية في بقاع العالم، حيث يقوم الأفراد بمشاركة أنشطتهم واهتماماتهم من خلال تطبيقات التواصل الاجتماعي ذات سمة التواصل من الجهتين، كما تساهم في نقل المعلومات وتبادلها بسهولة.

2-2-خصائص وسمات مو اقع التواصل الاجتماعي: من أبرز السمات العامة لمو اقع التواصل الاجتماعي ما يلي: (محمد مروان، 2020)

أ- **وجود حسابات شخصية للمستخدمين:** حيث يسمح الموقع الاجتماعي للزائرين بإنشاء حساب خاص بهم، ويمكنهم من تسجيل الدخول إليه.

ب- **صفحات ملف شخصي** : تتعلق هذه المواقع غالبا بالتواصل الاجتماعي؛ لذلك يساعد وجود صفحة ملف شخصي في تقديم الفرد لنفسه، ومنحه مساحة خاصة به، وغالبا يتضمن الملف الشخصي معلومات شخصية عن المستخدم؛ مثل صورة الملف الشخصي، وبعض المعلومات الشخصية، والموقع الالكتروني وخلاصة المشاركات الأخيرة، وآخر النشاطات وغير ذلك.

ت- **الأصدقاء، والمتابعون، والمجموعات، وغيرهم:** حيث يستخدم الأفراد حساباتهم للتواصل مع المستخدمين الآخرين، واستخدامها للاشتراك في بعض المعلومات والأخبار.

ث- **أزرار الإعجاب وقسم التعليقات:** من أكثر الطرق شيوعا للتفاعل على المواقع الاجتماعية هي أزرار الإعجاب(like) ، بالإضافة إلى قسم يتيح إضافة التعليقات حيث يمكن مشاركة الأفكار.

ج- **تحديث المعلومات وحفظها ونشرها :** إذا كان الموقع يسمح بنشر أي شيء مهما كان؛ سواء كان ذلك باستخدام حساب المستخدم أو دونه؛ ويمكن نشر نص قصير، أو تحميل صورة، أو مقطع غيرها.

ح- **الإشعارات:** يرسل الموقع الاجتماعي إشعارات للمستخدمين حول معلومات محددة، كما يتمتع المستخدمون فيه بإمكانية التحكم في هذه الإشعارات؛ من خلال اختيار نوع الإشعارات المرغوبة.

2-3-أنواع وسائل التواصل الاجتماعي: من أهم وسائل التواصل الاجتماعي استخداما: (جريدة النهار الإلكترونية، أفريل 2020)

أ- **فايسبوك:** موقع "فايسبوك" هو الموقع الأشهر على الإطلاق يسمح بنشر الصور والآراء، ومراسلة الأصدقاء، اقتصر هذا الموقع بداية على طلاب جامعة "هارفرد "الأميركية، حيث كان مارك زوكربيرغ، مبتكر "فايسبوك"، طالبا فيها، ثم سرعان ما انتشر هذا الموقع في العالم كله.

ب- **تويتر:** "تويتر "هو ثاني أشهر موقع للتواصل الاجتماعي عالميا، يسمح لمستخدميه بكتابة "التغريدات" وقراءتها، إلا أن هذه التغريدات قصيرة، أطلِق الموقع عام 2006، ويضم حاليا حوالى 500 مليون مستخدم، ومنهم المشاهير والسياسيون الذين يستخدمونه لإبقاء متابعيهم على علمٍ بآخر أخبارهم ونشاطاتهم، هذا الموقع مسؤول عن إطلاق الهاشتاغ وهو رمز للكلمات الأكثر تداولا.

ت- **لينكدإن:(LinkedIn):** لينكدإن هو ثالث أشهر موقع في العالم، موجه للمحترفين، إذ هو مخصص لإيجاد فرص عمل، تأسس الموقع في كانون الأول من العام 2002، وأطلق رسميا في 5 أيار من العام 2003، يستخدم أكثر من 259 مليون شخص هذا الموقع من ما يقرب من 200 بلد مختلف حتى العام 2013، وهو متوافر بعشرين لغة.

ث- **بينتيريست(Pinterest) :** يسمح بينتيريست لمستخدميه بتحديد صفحة أو موقع معين وتعليقه على لائحتهم، يستخدم هذا الموقع للتخزين والجمع والتبادل، والعناصر التي تحفظ، يطلق عليها اسم "بينز"، أي دبابيس، كما يسمح بينتيريست بمتابعة اهتمامات الأصدقاء وأفراد العائلة، في شباط 2013، كان عدد مستخدميه 48.7 مليون، وهو في تصاعد.

ج- **غوغل بلاس:** تملك شركة "غوغل" تطبيق "غوغل بلاس" الذي يتيح لمستخدميه إنشاء صفحة خاصة بهم تحتوي على صورتهم، ومعلومات شخصية، كالسيرة الذاتية. ويسمح للمستخدمين بتبادل الصور مع الأصدقاء أيضًا. كما يضمُّ زر "بلاس1" مشابهاً لزر "لايك "في موقع "فايسبوك."

ح- **تمبلر:** ابتكر ديفيد كارب موقع "تمبلر" عام 2006. ويمكن مستخدميه نشر ما يريدون من صور وفيديوات ونصوص على شكل مدوّنة قصيرة. كما يمكنهم تبادل الروابط مع باقي المستخدمين. ورمز الهاشتاغ هو الطريقة المثلى التي تمكن المتتبعين من إيجاد ما نشره المستخدم. في الوقت الحالي، يضم تمبلر أكثر من 213 مليون مدون.

خ- **انستاغرام:** يُستخدم "انستاغرام" لتبادل الصور والفيديوات بواسطة الهاتف، ابتكره مايك كريغر وكيفن سيستروم، وأطلقاه قبل ست سنوات في تشرين الأول 2010، حاليا يضم الموقع أكثر من 300 مليون مستخدم، ويمكن المستخدمين ربط حسابهم على "انستاغرام" بحساباتهم في مواقع أخرى كـ"فايسبوك" و"تويتر"، حتى تنشر الصورة في مختلف المواقع في الوقت نفسه، منذ إنشاء "انستاغرام"، انتشرت نزعات عدة كالسلفي، ثروباك(Throwback) .

د- **في كي(VK):** موقع روسي يستخدم في أوروبا أيضا، وعلى الرغم من أنه متوافر بعدة لغات، إلا أن اللغة الروسية هي الأكثر شيوعا فيه، يضم الموقع حاليا أكثر من 280 مليون شخص، ويستخدم بشكل أساسي بهدف المراسلة، وتبادل الرسائل، الصور، الفيديوات، النصوص، الخرائط، الملفات... كما يمكن المستخدمين من نشر أخبار ومقالات من المجلات، وإبداء إعجابهم بها.

ذ- فليكر: يسمح لمستخدميه بنشر صور وفيديوات، هذا الموقع استحوذت عليه شركة Yahoo عام 2005ويضم أكثر من 87 مليون مستخدم حتى العام 2013، ويقدم الموقع ثلاثة أنواع من الحسابات: الأول مجاني مع مساحة محددة للتخزين، الثاني مجاني وبنفس المساحة لكن دون الإعلانات، الثالث يقدم ضعف المساحة.

ز- فاين(Vine): تأسس الموقع في 2012، ومنذ ذلك الحين يسمح لمستخدميه بتعديل وتسجيل وتحميل أفلام تتروح مدتها من 5 إلى 6 ثوانٍ، ويمكن المستخدمين متابعة بعضهم وإعادة نشر ما نشره الآخرين كذلك بإمكانهم نشر الفيديو على كل من "تويتر" و"فايسبوك" في الوقت نفسه.

3- ماهية الإشاعات:

كثرت الشائعات في عصر وباء كورونا العالمي، وغالبا ما تكون هذه الشائعات لا تنطلق بصورة عشوائية، بل هي صناعة متقنة ومنظمة ولها خبراؤها وأوقاتها المناسبة.

3-1- تعريف الإشاعة: الإشاعة لغة اشتقاق من الفعل أشاع، أما الشائعة لغة فهي اشتقاق من الفعل (شاع) الشيء يشيع شيوعا وشياعا ومشاعا يعني ظهر وانتشر، ويقال: شاع بالشيء: يعني أذاعه". (صبري محمد خليل، 2020، ص1)

أما اصطلاحا فعرفت بأنها: "الترويج بأخبار مختلقة لا أساس لها من الصحة والتهويل أو التشويه في سرد خبر أو إضافة معلومات كاذبة بهدف التأثير النفسي في الرأي العام بالمجتمع لتحقيق أهداف معينة كالتخويف والترهيب" (سعد الله حربي، 2019، ص7)

وعرفت أيضا بأنها "بث خبر من مصدر ما، في ظرف معين، ولهدف ما يبتغيه المصدر، دون علم الآخرين، وانتشار هذا الخبر بين أفراد مجموعة معينة" (محمد ابراهيم عياش، 2020)

مما سبق فإن الإشاعات هي تلك المعلومات التي يتناقلها الناس فيما بينهم، دون أن تكون مستندة إلى مصدر موثوق منه، مما يعني الترويج لخبر مختلق لا أساس له من الصحة في الواقع.

3-2- الدو افع الأساسية للإشاعات: من الدوافع الحقيقية وراء انتشار الإشاعات ما يلي: (عصام رمضان محمد الغليبي، أفريل 2019، ص6)

- إثارة الخوف والقلق والفتن الطائفية بين أفراد المجتمع؛
- اضطراب الأمن والاستقرار من خلال تضليل أفراد المجتمع عن الحقائق؛
- التمويه والمراوغة لإخفاء الحقائق، إثارة الخصومات بين أفراد المجتمع.

3-3- الإشاعات ووسائل التواصل الاجتماعي:

ساهم التطور التكنولوجي في انتشار استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في مجالات عدة، نتيجة لسهولة استخدام مثل هذه الوسائل خاصة وقت الأزمات، مما سمح بظهور ما يسمى بالشائعات الالكترونية.

ولقد أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي إحدى أهم الآليات المستخدمة بشكلها السلبي في نشر الشائعات، وقد سجلت علاقة طردية موجبة بين التطور التكنولوجي ومعدل انتشار اشاعات في المجتمع من خلال الترويج وتبادل المعلومات والأفكار، وكما أصبح معلوم بأن شبكات التواصل الاجتماعي هي في الطليعة نحو تحقيق الفاعلية، خاصة التأثير القوي على الجمهور من خلال تلقينه بمختلف المعلومات، فهي بذلك تشكل ضرورة ملحة يقتضيها العصر الراهن فرضتها التطورات السريعة والمتلاحقة في مجال الاتصالات المعلوماتية الالكترونية.

وعلى الرغم من تزايد الاهتمام بهذه الوسائل بمختلف شرائح المجتمع في نشر الأخبار وخدمة كل من يريد استخدامها والاستفادة منها، فإنها تلعب دورا سلبيا موازيا في نشر الشائعات؛ إذ أن طبيعتها تفرض خصائص متقاربة في المجتمع مثل الثقافة، الدين، العادات والتقاليد، لتنقل الأخبار بغض النظر من كونها صحيحة أم خاطئة، في ظل غياب الأطر القانونية الفعالة والمسائلة الشفافة لكل مرتكبي الجرائم الالكترونية وناشري الأخبار التي تفتقد إلى المصداقية والموثوقية.

ثانيا- عرض مساهمة مو اقع التواصل الاجتماعي في الترويج بإشاعات جائحة كورونا المستجد "كوفيد19"

في 11 مارس 2020، أعلنت منظمة الصحة العالمية أن تفشي مرض "كوفيد19" الناتج عن فيروس "كورونا" المستجد الذي ظهر للمرة الأولى في ديسمبر 2019 في مدينة ووهان الصينية قد بلغ مستوى الوباء العالمي، وعليه دعت الحكومات إلى اتخاذ خطوات عاجلة وأكثر صرامة لمجابهة انتشار الفيروس، وفي خضم أزمة فيروس "كورونا المستجد"، التي تعصف بالعالم برمته

في الوقت الراهن، ظهرت ثمة جوانب سيئة على مواقع التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية ساعدت في إثارة الهلع والرعب بين سكان العالم، واستخدامها في نشر شائعات مغلوطة حول تداعيات الجائحة.

1- التعريف بفيروس "كوفيد19": هو مرض معد يسببه فيروس كورونا المستجد (فيروس كورونا) فيروسات كورونا هي عائلة فيروسية تسبب التهابات تنفسية، حتى الآن لا يوجد لقاح للوقاية من فيروس كورونا، وليس هناك دواء لعلاج المرض الناتج عنه، باستثناء التعامل مع أعراضه.

كوفيد19، مثل الأمراض المعدية الأخرى، يشكل خطرا أكبر على الأشخاص الذين يعيشون على مسافة قريبة من بعضهم البعض، يؤثر بشكل غير متناسب على كبار السن والأشخاص الذين يعانون أمراض كامنة، مثل أمراض القلب والأوعية الدموية، والسكري، والأمراض التنفسية المزمنة، وارتفاع ضغط الدم، 80% من الذين توفوا بسبب فيروس كورونا في الصين كانوا فوق سن 60 سنة.

بحلول منتصف مارس 2020، أعلنت أكثر من 150 دولة أنها سجلت حالات إصابة بفيروس كورونا، وأفادت منظمة الصحة العالمية أن عدد الحالات تجاوز 200 ألف عالميا، كما توفي أكثر من 7 آلاف شخص، والأرقام مستمرة في الارتفاع بوتيرة مفزعة.

2- وسائل التواصل الاجتماعي ودورها في نشر الاشاعات المتعلقة بوباء كورونا:

أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي مصدرا لا غنى عنه للمعلومات المهمة، وفي الوقت نفسه أرضا خصبة للترويج للإشاعات الخطيرة، فمن بين معالم الواقع الجديد، الذي أفرزته أزمة تفشي وباء كورونا في أنحاء العالم، كان ذلك الاختبار القوي لوسائل التواصل الاجتماعي، التي باتت سمة واضحة لا ينكرها أحد في العالم المعاصر .

وبقدر ما أسهمت تلك الوسائل، في تخفيف وطأة أزمة التواصل المباشر بين أفراد المجتمع، بفعل المخاوف من تفشي الفيروس، بقدر ما بدا من وجهة نظر الكثيرين أنها فشلت في اختبار المصداقية حيث يتحمل مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي جانبا كبيرا من المسؤولية فيما يتعلق بالجوانب السلبية التي أفرزها استخدام تلك الوسائل خلال الأزمة، من نشر إشاعات إلى السعي لبث الخوف والذعر في نفوس أفراد المجتمع، الذين وضعتهم الأزمة في حالة من القلق، يدفعهم للتشبث بأية معلومة ربما تكون في أساسها غير صحيحة. (نجاة سعيد، 2020)

حتى أن المدير العام لمنظمة الصحة العالمية قال: " نحن لا نحارب وباء كورونا فقط نحن نكافح وباء معلوماتيا أيضا" (الإشاعات في زمن كورونا، 2020) ، فهو يقصد أن العدوى التي تهدد كوكبنا بالكلمات، تصبح أكثر خطورة من جائحة الفيروس، وكون وسائل التواصل الاجتماعي أصبحت سلاحا ذا حدين، لابد من وجود آلية لجعلها أكثر مصداقية.

وتحت هذه الظروف الصعبة التي يعيشها العالم مع أزمة كورونا، نجد منظمة الصحة العالمية ومنظمات الصحة العامة الأخرى لم تكتف بالاعتماد على الإعلام التقليدي فقط، بل كثفت استخدامها لوسائل التواصل الاجتماعي لإعلام الجمهور بشأن الوباء والسيطرة على الذعر لمكافحة التضليل الإعلامي الذي يتم تداوله بين مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي.

بدأت المنظمة بإشعال وسائل التواصل الاجتماعي، من خلال المبادرة التي قدمت بغسل اليدين بانتظام لمدة 40 ثانية والتي حولتها إلى أكثر المؤثرين حول العالم، أيضا تقوم المنظمة بخصخصة المحتوى، بناء على أعمار ونوعية مستخدمي كل منصة، على سبيل المثال، يتم استخدام مقاطع فيديو مبسطة في تيك توك؛ لأن المستخدمين غالبا ما تتراوح أعمارهم بين 16

و24 عاما، أما في فيسبوك ولينكد فإنه يتم استخدام البيانات والأبحاث الرسمية، لأن المستخدمين أكبر سنا وأكثر تقبلا لقراءة هذه النوعية من المعلومات.

وعلى تويتر لم تترك الساحة للمؤثرين الهواة، فنجد المؤثر الرئيسي مدير عام منظمة الصحة العالمية، يشجع متابعيه، البالغ عددهم 810 آلاف، على متابعة مبادرات منظمة الصحة العالمية، مثل تحدي الأيدي الآمنة، ووضع إشارة للمشاهير لإقناعهم بالمشاركة.

إنه لمن المهم استخدام كل الآليات لمحاربة الأخبار المزيفة والشائعات، لكن من غير المعقول صد الجمهور عن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي ومهاجمة المؤثرين بسبب عدم مصداقيتهم، لذلك على جميع القطاعات الصحية، البحثية، التجارية، الإعلامية وغيرها أن تكون نشطة على وسائل التواصل الاجتماعي، ويكون لها المؤثرون الخاصون بها لاستقطاب الجمهور بمحتوى جيد وجذاب.

لكن من الصعب أيضا حتى مع تزايد الأخبار المزيفة والمؤثرين غير المسؤولين، أن تقنع الجماهير وخاصة الأجيال الحديثة من أن يخففوا من استخدام الانترنت وسائل التواصل الاجتماعي، وأن يستخدموا الإعلام التقليدي لأن الأخير أكثر مصداقية، خاصة في ظل هذه الأزمة، فهذه الأجيال نشأت على الإعلام الرقمي، وأكثر ما يجذبها هي مرونة المحتوى والتفاعلية التي يفتقدها الإعلام التقليدي.

ومن ناحية أخرى، يبدو جانب من الاختبار الذي تتعرض له وسائل التواصل الاجتماعي في هذه الأزمة متعلقا بالمصداقية، ورغم أنها عرفت على مدار السنوات الماضية بأنها وسيلة سريعة لتداول ونقل الأخبار، إلا أن الناس يهرعون تلقائيا في أوقات مثل تلك الأزمات لوسائل الإعلام التقليدية، خاصة تلك الرصينة منها، وهو ما يعكس أزمة فقدان ثقة في وسائل التواصل الاجتماعي المستحدثة، خاصة في وقت الأزمات.

3- شركات التواصل الاجتماعي ومحاربة إشاعات جائحة كورونا المستجد:

وفي ظل ما تواجهه البشرية من مآس بسبب "كورونا"، اتخذت شركات ومواقع التواصل الاجتماعي خطوات للعمل على مواجهة انتشار الشائعات والمعلومات الخاطئة عن الفيروس، فقد تلجأ في بعض الأحيان إلى حذف حسابات أشخاص ينشرون معلومات غير صحيحة أو حذف ما ينشرونه، كما أصدرت شركات التكنولوجيا بيانا مشتركا حول جهودها المتضافرة لمعالجة نشر المعلومات الخاطئة في أثناء أزمة فيروس كورونا، ونشر كل من "فيسبوك" و"غوغل" و"مايكروسوفت" و"تويتر" و"يوتيوب" و"لينكد إن" و"ريدت" بيانا في 17 مارس 2020، يقول إن تلك الشركات "تعمل جميعا بشكل وثيق لتعزيز جهود مكافحة المعلومات الخاطئة حول فيروس كورونا. (كيف ساهمت مواقع التواصل....، 2020)

إن هذه الشركات تساعد الناس على البقاء على اتصال خلال فترات الحجر الذاتي، وهي تعمل بشكل وثيق معا في جهود استجابةCOVID-19، مع مكافحة الاحتيال والمعلومات المضللة حول الفيروس بشكل مشترك، ومشاركة التحديثات المهمة بالتنسيق مع وكالات الرعاية الصحية الحكومية حول العالم."

في 4 مارس 2019، أعلن عملاق التواصل الاجتماعي "فيسبوك" توفير مساحة مجانية لمنظمة الصحة العالمية، في سبيل المساعدة في مكافحة فيروس كورونا، وهي تسعى لضمان عدم تضليل المستخدمين بشأن الفيروس ومخاطره وكيفية الرد عليه، للحصول على أحدث المعلومات." كما تعهدت الشركة بأنها ستزيل الادعاءات الكاذبة ونظريات المؤامرة التي نوهت إليها منظمة الصحية العالمية الرائدة؛ للمساعدة في مكافحة المعلومات الخاطئة حول فيروس كورونا.

في 5 مارس، أعلنت شركة "تويتر" عن تكثيف جهودها بكل أقسامها الداخلية والخارجية لبناء الشراكات وحماية المحادثات العامة ودعم الأشخاص على "تويتر" في العثور على معلومات موثوقة، وإزالة التغريدات التي تحمل معلومات مغلوطة، وذلك في إطار الجهود العالمية لاحتواء انتشار فيروس كورونا، كما قررت إزالة تغريدات على منصتها، تحمل رفضا لتوجهات السلطات

الصحية العالمية، أو تحمل وصف العلاجات غير فعالة أو ضارة، أو إنكار الحقائق العلمية، إضافة إلى انتحال هوية مسؤول حكومي أو صحي، ونشر معلومات خاطئة حول تشخيص كورونا.

أما موقع التواصل "إنستغرام"، فقد أعلن في 14 مارس، عن وقف انتشار المعلومات الخاطئة حول الفيروس المستجد "كورونا"، والذي يظهر من خلال بعض تأثيرات الواقع المعزز على منصتها.

وذكرت المنصة المملوكة لـ"فيسبوك"، أنها اتخذت بعض الإجراءات لمنع انتشار الأخبار المزيفة حول تفشي فيروس كورونا، كما ستساعد في توفير بيانات الحكومة المحلية حول كورونا، بحيث يكون بإمكان المستخدمين الوصول بسهولة إلى المعلومات الرسمية، وذكرت أنها تسعى لإيقاف انتشار المعلومات الخاطئة حول وباء فيروس كورونا على منصتها، وكتبت الشركة في تحديث مجموعتها"Facebook Creators AR" ، أنها قد أزالت تأثيرات الواقع المعزز المنشورة بالفعل، وسترفض أي طلبات معلقة لتأثيرات تدعي أنها تتنبأ بالفيروس أو تشخصه أو تعالجه، ولا تسمح الخدمة التابعة لـ"فيسبوك" للمستخدمين بالبحث عن المرض الذي يسببه فيروس كورونا(COVID-19) ، ولا تسمح بالبحث عن تأثيرات الواقع المعزز على منصتها ما لم يتم تطويرها من خلال منظمة صحية معترف بها.

وكان "إنستغرام" بدأ في حظر وتقييد علامات التصنيف التي تنشر معلومات مضللة في شهر جانفي الماضي، كما بدأ في إزالة المشاركات التي أعلنت عن علاجات وهمية أو طرق وقاية من الفيروس.

وتواجه "واتساب"، التي تعد واحدة من أشهر منصات المراسلة والدردشة بالعالم، وتملكها أيضا "فيسبوك"، صعوبة في وضع حد لانتشار الشائعات بخصوص "كورونا."

وبالتعاون مع منظمة الصحة العالمية أطلق التطبيق الذي يستخدمه أكثر من ملياري شخص خطوة لتحديث المعلومات عن فيروس "كورونا المستجد"؛ وذلك في محاولة لمساعدة المستخدمين في العثور على معلومات دقيقة عن هذا الفيروس.

وخصصت منظمة الصحة العالمية الرقم (41798931892+) على تطبيق واتساب لتوعية المواطنين وإرشادهم بالخطوات التي يجب فعلها عند الإصابة بالمرض وإجراءات الوقاية للحد منه.

وتعمل الخدمة بشكل "دردشة" مباشرة بين المستخدم ومنظمة الصحة العالمية، التي تتولى الإجابة الفورية عن سلسلة من الأسئلة المعدة مسبقا، والتي تشمل مثلا عدد حالات الإصابة بالمرض عالميا ونصائح حول كيفية حماية نفسك، إلى جانب الإجابة عن الأسئلة المتكررة التي يمكنك تداولها بسهولة لكن "واتساب" تخضع للتدقيق مجددا بشأن كيفية تعاملها مع المعلومات الخاطئة، حيث تقول الشركة أنها اتخذت خطوات للحد من المعلومات الخاطئة، وتشجع المستخدمين على إعادة إرسال الرسائل إلى حسابات خاصة يمكنها التحقق من المعلومات.

وفي الوقت نفسه، بدءا من أواخر جانفي الماضي، بدأ تطبيق "تيك توك" إصدار إشعار للمستخدمين عندما يبحثون عن علامة التصنيف "coronavirus" في التطبيق، يشجع تنبيه المستخدمين على البحث عن "مصادر موثوقة" مثل منظمة الصحة العالمية، للحصول على معلومات دقيقة والإبلاغ عن محتوى قد ينتهك إرشادات المجتمع.

أما "سناب شات" فإن هيكل منصاته يحميه من انتشار المعلومات الخاطئة، إذ تختفي وظائف التطبيق بعد 24 ساعة، وهو ما يمنعها من المشاركة بشكل متكرر أو الإصابة بالفيروسات، ولا يحتوي الموقع على موجز أخبار عام بإمكان أي شخصٍ نشره، إلا أنه لا يعني أن الأفراد لا يمكنهم مشاركة معلومات خاطئة مع جهات اتصالهم على"Snapchat" ، لكن من المحتمل ألا يشاهد هذه المنشورات سوى عدد صغير من الأشخاص، إلا في حال تم نشر الفيديوهات بمواقع أخرى.

ثالثا- و اقع استخدامات مو اقع التواصل الاجتماعي في الترويج بشائعات جائحة كورونا المستجد "كوفيد19" بالمجتمع الجز ائري:

1- وسائل التواصل الاجتماعي وإشاعات فيروس "كورونا" المستجد في المجتمع الجز ائري

إن التعاطي مع الإشاعات اليومية على مواقع التواصل الاجتماعي، ليس بجديد على الجزائريين، إلا أن تأثيرها ازداد خلال فترة انتشار الوباء وإقرار إجراءات الوقاية، حيث يتزايد الطلب عل المعلومة والبحث عن المستجدات من أي مصدر كان، فكل واحد منا ربما وقع مرة على الأقل في فخ هذه الإشاعات مهما كان مستواه المعرفي وتحصيله العلمي، فما هي السبل لوقفها؟ وكيف يتعامل القانون في الجزائر معها؟ (مناصرية وقسمية، 2018، ص13)

اضطرت وزارة التجارة ومؤسسة نفطال بداية شهر أفريل الجاري، إلى تكذيب إشاعة صدور قرار بغلق محطات الوقود بسبب الإجراءات المتخذة للحد من انتشار فيروس كورونا.

بعد تداول هذه الإشاعة التي وردت في بيان مزور صادر باسم وزارة التجارة، يعلن عن غلق محطات الوقود، اصطف العديد من السائقين أمام محطات الوقود في طوابير طويلة لتعبئة خزانات سيارتهم، دون التأكد من مصدر وصحة هذا القرار، بل أن البعض بقي مصدقا لهذا الخبر الذي لا أساس له من الصحة، حتى بعد نقل وسائل الإعلام تنفي يد الجهات المعنية لما جاء في البيان المغلوط.

لا تعد هذه الحادثة الوحيدة التي وقعت في الفترة الأخيرة، فقد تداول البعض أيضا، بيانا منسوبا لوزارة التربية التونسية على تقديم العطلة الربيعية، على أنه صادر عن وزارة التربية الجزائرية، وهذا قبل أيام من إصدار الأخيرة لقرار تقديم العطلة الربيعية أيضا بسبب جائحة كورونا، وبسبب الغموض الذي مازال مستمرا بشأن مستقبل التلاميذ، وتتمة دراسة الفصل الثالث من الموسم التربوي أو إلغائه، تم تداول إشاعات تتعلق بالامتحانات الرسمية والوطنية، وهو الوضع الذي جعل وزارة التربية تصدر بيانا توضح فيه أنها لم تتخذ أي قرار بشأن السنة الدراسية ككل، لأن الأمر يتعلق بتطورات الوباء.

وامتدت الإشاعة حتى إلى رئاسة الجمهورية، بتداول وثيقة على مواقع التواصل الاجتماعي يدعي أصحابها أنها مسودة الدستور، التي سلمت للرئيس عبد المجيد تبون، قصد طرحها للنقاش ثم للاستفتاء الشعبي، ورغم تضمن المسودة بعض الجوانب الغريبة، إلا أنها لقيت التصديق من قبل بعض الأطراف، الأمر الذي دفع برئاسة الجمهورية إلى التأكيد أن ما تم تداوله مجرد إشاعات ولا علاقة لها بالوثيقة الحقيقية للدستور المنتظر.

2-الأبعاد القانونية في الاستجابة لشائعات فيروس "كورونا" المستجد في المجتمع الجز ائري

وعلى غير العادة، لا تتعامل السلطات هذه المرة بتساهل مع مروجي الإشاعات، خاصة في الظرف الحالي الذي تطبعه أزمة كورونا، فقد أعلنت وزارة التجارة إلقاء الشرطة القبض على مروج إشاعة قرار غلق محطات الوقود، بعد تقديمها لشكوى لدى مصالح الأمن التي تمكنت في وقت قياسي من إلقاء القبض على مسرب هذه الإشاعة.

وأوضحت الوزارة، أنها رفعت أيضا شكوى رسمية ضد هذا الشخص لمتابعته قضائيا، والذي تم الاستماع إليه لدى المصالح القضائية المختصة لولاية البليدة، وتم إيداعه السجن المؤقت إلى غاية محاكمته وأكدت وزارة التجارة أنها لن تتوانى في المتابعة القضائية، وعدم التسامح مع أي شخص أو هيئة كانت تستعمل اسم الوزارة في أي تصريح أو قرار مغلوط لمغالطة الرأي العام ونشر الأكاذيب وزرع البلبلة.

وما وقع بالبليدة، التي تخضع لحجر كلي، تم إيداع شخص الحبس المؤقت بتهمة نشر إشاعات كاذبة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، مفادها قيام السلطات العليا للبلاد باتخاذ قرار الحجر الكلي بولاية الجزائر العاصمة، وإغلاق محطات البنزين بداية من الفاتح أفريل الجاري، وبولاية وهران غرب الجزائر، قامت وحدات الدرك الوطني بتوقيف فتاة ثلاثينية نشرت مقطع فيديو

يروج لمعلومات "كاذبة"، تدعي فيه فرار أشخاص من الحجر الصحي بمركب الأندلسيات بوهران غربي البلاد، من خلال استغلالهم للنفوذ.

وجاء في المادة 96 من قانون العقوبات الجزائري، أنه "يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات وبغرامة من 3600 إلى 36000 دينارا جزائري، كل من يوزع أو يضع للبيع، أو يعرض لأنظار الجمهور، أو يحوز بقصد التوزيع، أو البيع، أو العرض بغرض الدعاية منشورات أو نشرات أو أوراقا من شأنها الإضرار بالمصلحة الوطنية"، وجاء في المادة ذاتها أنه "إذا كانت المنشورات أو النشرات أو الأوراق من مصدر أو وحي أجنبي، فإن عقوبة الحبس ترفع إلى خمس سنوات، ويجوز للمحكمة علاوة على ذلك أن تقضي في الحالتين السابقتين بعقوبة الحرمان من الحقوق المبينة في المادة 14 من هذا القانون و بالمنع من الإقامة."

ورغم المخاطر الناجمة عن انتشار الإشاعات في هذا الظرف، الذي يشهد انتشارا واسعا للوباء في الجزائر إلا أن تحرك القضاء لتسليط عقوبات قاسية على مروجي الإشاعات في هذا الظرف، يزيد من حالة الخوف والتوتر بين المواطنين في ظل تطبيق إجراءات الحجر الصحي، فضلا على ذلك فالسلطة تتحمل جزءا كبيرا من المسؤولية، بسبب شح المعلومات وغياب آليات التواصل مع المواطنين الذين يلجؤون للبحث عن المعلومة، حتى في المصادر غير الموثوقة. (الأبعاد الحقوقية.....، 2020)

3- آليات مواجهة إشاعات فيروس "كورونا" المستجد في المجتمع الجزائري

إن ازدهار الإشاعة في الظرف الحالي، كونها كثيرا ما ترتبط بالسياقات المتأزمة كالوضع الحالي الذي تعيشه الجزائر والمتعلق بانتشار فيروس كورونا، كونها تشكل جزءا من الإشباع للأسئلة التي يطرحها الفرد، والناتجة عن الفراغات المعلوماتية الموجودة لدى الأفراد.

إن الحل الوحيد للقضاء على الإشاعة، هو العمل على كسب ثقة الأفراد، لأن التركيز على إثبات العكس بالكشف عن مصدر الإشاعة والحجب على مواقع التواصل الاجتماعي قد يكون له رد فعل سلبي، يتمثل في تصنيف عملها في خانة محاولة التضييق على الآراء، لذلك وجب الحرص على مد الأفراد بالمعلومة الصحيحة الكاملة.

الحكومات مسؤولة عن تقديم المعلومات اللازمة عن حماية الحقوق وتعزيزها، بما يشمل الحق في الصحة، وترى اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أن توفير التعليم وإتاحة الحصول على المعلومات المتعلقة بالمشاكل الصحية الرئيسية في المجتمع، بما في ذلك طرق الوقاية والمكافحة، هي التزامات ذات أولوية، والاستجابة لفيروس كورونا بطريقة تحترم الحقوق يجب أن تضمن وجود معلومات دقيقة وحديثة حول الفيروس، والوصول إلى الخدمات، وانقطاع الخدمات، والجوانب الأخرى المتعلقة بالاستجابة لتفشي الفيروس، وأن تكون هذه المعلومات متاحة بسهولة للجميع.

الخاتمة:

تضمنت الدراسة موضوعا في غاية الأهمية تعلق بالأزمة الصحية العالمية لجائحة كورونا المستجد "كوفيد 19"، أين كان لها الأثر المباشر على كل دول العالم وفي كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وحتى الدينية، وفي هذا الإطار كان لما يعرف بشبكات التواصل الاجتماعي دور كبير في الترويج بكل المعلومات اللازمة، والتي كانت أحيانا صحيحة وأحيانا مغلوطة في شكل شائعات.

ومن أهم نتائج الدراسة:

- يعتبر فيروس كورونا المستجد وباءا عالميا صحيا تأثرت منه أغلب الدول إن لم نقل كلها بسبب ما يحمله الفيروس من خاصية قوة الانتشار بسرعة فائقة؛
- تعتبر وسائل التواصل الاجتماعي أداة فاعلة ومؤثرة في مجال الاتصال المعلوماتي، من خلال نشر المعلومات المتعلقة بالجائحة، مما يتيح للجميع الحصول على المعلومة بسهولة، وهذا نتيجة لما نعيشه من تكنولوجيا في ظل الاقتصاد الرقمي؛
- تلعب وسائل التواصل الاجتماعي دورا سلبيا موازيا في نشر الشائعات على الرغم من أهميتها في نشر الأخبار وخدمة المستفيدين منها؛

- غالبا ما نجد إشاعات مروجة عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي لتداعيات فيروس كورونا، مما يثير خوفا وهلعا في نفوس الأفراد وسلوكياتهم، ولعل أبرزها تلك المتعلقة بغلق محطات الوقود بسبب انتشار الفيروس والندرة في المواد الغذائية وغيرها.
- منذ تسجيل الجزائر أول الإصابات بفيروس كورونا، وإقرار الحكومة إجراءات الحجر المنزلي للوقاية من هذا الوباء، انتشرت إشاعات متعلقة بفيروس كورونا وكان لها أثر سلبي في حياة الأفراد وسلوكياتهم.
- باشرت الدولة الجزائرية إلى فرض عقوبات لمن يتسبب في نشر الخوف والهلع ومعلومات خاطئة وشائعات حول فيروس كورونا تكون لها أثارا على نفسية وسلوك الجزائريين.
- عملت شركات التواصل الاجتماعي على محاربة شائعات جائحة كورونا المستجد من خلال تعزيز جهودها لمكافحة المعلومات الخاطئة حول فيروس كورونا، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية.
- من خلال النتائج المتوصل إليها يمكن اقتراح مجموعة من التوصيات أهمها:
- العمل على المراقبة الصارمة من طرف الدولة عند نشر المعلومات التي تقدم للجمهور عن فيروس كورونا من أجل محاربة ومعالجة المعلومات الكاذبة والمضللة؛
- ينبغي أن تكون جميع المعلومات المتعلقة بفيروس كورونا متاحة وبلغات متعددة، يشمل ذلك إتاحة الإعلانات التلفزيونية بلغة الإشارة عبر مترجمين فوريين مؤهلين؛ وإتاحة مواقع إلكترونية يسهل الوصول إليها للأشخاص الذين لديهم إعاقة في البصر والسمع والتعلم وغير ذلك؛
- البيانات الصحية لها حساسية خاصة، ونشر المعلومات على الانترنت قد يشكل خطرا كبيرا على الأشخاص المصابين، لا سيما من هم في مواضع ضعف وتهميش في المجتمع، وينبغي أن يكون الاستخدام المناسب للبيانات الصحية الشخصية محكوما بضمانات قانونية قائمة على الحقوق؛
- الاتاحة للجميع وصول موثوق وغير مقيد للإنترنت، ويتعين اتخاذ خطوات لضمان إتاحة وصول ذوي الدخل المنخفض إلى الانترنت، التعهد الذي قطعته "هيئة الاتصالات الفدرالية الأمريكية".

وندعو كختام في هذه المداخلة كآفاق للدراسة إلى تجديد معالجة وتحليل موضوع جائحة كورونا "كوفيد 19" نظرا لتأثيره على مجالات عدة في إطار صياغة أفكار تقود إلى الإحساس بوجود مشكلة يتم البحث عن حل لها، ولعل أبرزها أثار هذه الجائحة على الاقتصاد الوطني والدولي في ظل عرض تجارب ناجحة في مواجهة هذا الوباء من خلال التوعية والانضباط عبر وسائل التواصل الاجتماعي، لتبقى هناك بارقة أمل لرفعه من الله عز والقدرة على مجابهته.

المراجع:

- الكتب:

بوغازي فريدة، بلحاج حبيبة، مساهمة تكنولوجيا الإعلام والاتصال في صياغة الاستراتيجيات التنافسية، كتاب جماعي بعنوان دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تحسين تنافسية المؤسسات الاقتصادية، منشورات جامعة 20 أوت 55 سكيكدة، ، 2019.

- المقالات:

ميمونة مناصرية ومنوبة قسمية، استخدامات تكنولوجيا الاتصال الرقمية في البيئة التربوية، مجلة الرسالة للدراسات الإعلامية، المجلد2، العدد8، 2018.

- **أشغال الملتقيات:**

عصام رمضان محمد الغليبي، أثار الشائعات الالكترونية والجرائم المعلوماتية وآليات مواجهتها، المؤتمر الدولي حول القانون والشائعات، جامعة طنطا، يومي 22 و23 أفريل 2019.

نصر رمضان سعد الله حربي، الشائعات ونشرها عبر مواقع وشبكات التواصل الاجتماعي، المؤتمر الدولي حول القانون والشائعات، جامعة طنطا، يومي 22 و23 أفريل 2019.

المو اقع الالكترونية

جريدة النهار الالكترونية، وباء كورونا وتداعيته، أفريل 2020، تم الاسترداد من الموقع:
https://www.annahar.com/article/479138 (4/5/2020)

فيروس كورونا: هل ساهمت وسائل التواصل الاجتماعي في نشر الذعر والخوف، تم الاسترداد من الموقع: www.bbc.com (2020.04.22).

صبري محمد خليل، الاشاعه: تعريفها وأنواعها وعوامل انتشارها، تم الاسترداد من الموقع الالكتروني https://drsabrikhalil.wordpress.com/2011/09/28 (2020/05/14).

محمد مروان -آخر تحديث، ٣٠ أبريل2020، تم الاسترداد من الموقع https://mawdoo3.com (2020/05/10)

محمد ابراهيم عياش، الشائعات الحوار المتمدن، العدد: 1997 - 2007 / 8 / 4 ، تم الاسترداد من الموقع http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp(2020/05/14)

نجاة السعيد، مجلة الاتحاد، وسائل التواصل الاجتماعي والمصداقية، تم الاسترداد من الموقع https://www.alittihad.ae/wejhatarticle (2020.04.20)

الإشاعات في زمن كورونا، السلطة تعوّض غياب المعلومات بالملاحقات القانونية، تم الاسترداد من الموقع ultraalgeria.ultrasawt.com (2020/5/2)

كيف ساهمت مواقع التواصل الاجتماعي في تنظيم أزمة فيروس كورونا، تم الاسترداد من الموقع http://khaleej.online/BwQbmq.(11/05/2020)

الأبعاد الحقوقية في الاستجابة لفيروس كورونا المستجد "كوفيد19"، تم الاسترداد من الموقع https://www.hrw.org/ar/tag/coronavirus (10/05/2020)

المراجع الأجنبية:

Les livres :

Chantal bussenault, Martine pretet: Organisation et gestion de l'entreprise structure, décision, stratégie Libraire vuibert, Paris, 1999.

jean –francois soutenain : management, édition foucher, paris, 2009

Les articles :

Mohammed Bellahcene: Technologies de l'information et de la communication et performance dans l'entreprise; La dimention culturelle: Cas du secteur bancaire et des médias, these de doctorat université abou bek belkaid, 2014 2015, p35- 36 .

دورتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في تفعيل أبعاد التنمية المستدامة في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل

The role of communication and information technology in activating the dimensions of sustainable development in the countries of the Middle East and North Africa: an econometric study using Panel data

الدكتورة بوعباش سهام، المدرسة العليا للتسيير والاقتصاد الرقمي، الجزائر
الدكتور بوعتلي محمد، المدرسة العليا للتسيير والاقتصاد الرقمي، الجزائر

الملخص:

يعاني تهدف هذه الدراسة إلى قياس دور تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في تفعيل أبعاد التنمية المستدامة لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ولتحقيق هذا الهدف تم الاعتماد على منهج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (بيانات البانل)، حيث بينت نتائج الدراسة أن لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات تأثير إيجابي ومعنوي على البعدين الاقتصادي والاجتماعي للتنمية المستدامة في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث أن الاعتماد عليها يعزز من نسبة النمو الاقتصادي لهذه الدول، عن طريق تنمية القطاع العام وزيادة فرص نمو القطاع الخاص، ظهور العديد من الصناعات والخدمات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بالإضافة إلى توسيع الأسواق و تعزيز التجارة، كما يساهم كذلك في زيادة مؤشرات التنمية البشرية، عن طريق التغلب على الحواجز التقليدية للوصول إلى خدمات التعليم، تعزيز النظم الصحية، الحد من الفقر وعدم المساواة، و إرساء العدالة الاجتماعية، مما يساهم بصفة مباشرة في تفعيل البعدين الاجتماعي والاقتصادي للتنمية المستدامة في هذه الدول.

الكلمات المفتاحية: تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات؛ التنمية المستدامة؛ دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ بيانات البانل.

Abstract:

Young This study aims to measure the role of communication and information technology in activating the dimensions of sustainable development in the countries of the Middle East and North Africa, and to achieve this goal, the methodology of cross-sectional time series data (Panel data) was adopted. The results of the study showed that communication and information technology has a positive and significant impact on the two economic dimensions. And social development for sustainable development in the countries of the Middle East and North Africa, as reliance on them enhances the economic growth rate of these countries, by developing the public sector and increasing the opportunities for private sector growth, the emergence of many industries and services based on information and communication technology, in addition to expanding markets and strengthening Trade also contributes to increasing human development indicators, by overcoming traditional barriers to accessing education services, strengthening health systems, reducing poverty and inequality, and establishing social justice, which directly contributes to activating the social and economic dimensions of sustainable development in these Countries.

Key words: Information and Communication Technology; sustainable development; Countries of the Middle East and North Africa; Panel data.

مقدمة:

يشهد العالم اليوم تغيرات كبيرة نحو التقدم، حيث احتلت تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الدول المتقدمة مكانة هامة في أنشطة المجتمع، فأصبحت متطلبا من متطلبات الحياة، مما جعلها الوسيلة الفعالة والمحرك الأساسي للتطور والتقدم، وشكلا أساسيا لرأس المال، وعامل حاسم لتوليد الثروة ودعم النمو الاقتصادي.

وعزز هذا الاتجاه الانجازات الإنمائية التي حققتها بعض الدول النامية، و التي اعتمدت على تكنولوجيا المعلومات والاتصال، من أجل اجتياز العقبات التنموية، و تحقيق أهدافها الإنمائية الاجتماعية و الاقتصادية، مما يبين بأن التنمية المستدامة في هذا العصر لا يمكن تحقيقها بمعزل عن تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

في هذا الإطار، و لأهمية هذا الموضوع في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ارتأينا في هذه الدراسة أن نقوم بقياس الدور التي تساهم به تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحقيق وتفعيل أبعاد التنمية المستدامة في هذه الدول، ولهذا تبلورت إشكالية هذه المساهمة البحثية في السؤال التالي:

ما هو الدور الذي تضطلع به تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحقيق البعدين الاقتصادي والاجتماعي للتنمية المستدامة في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ؟

للإجابة على الإشكالية الرئيسية للدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة مختلف المفاهيم النظرية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال والتنمية المستدامة، وعلى منهج الاستدلال الإحصائي لقياس درجة مساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

أولا: الإطار المفاهيمي لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والتنمية المستدامة

سنتطرق في هذا الجزء النظري من دراستنا إلى أهم المفاهيم النظرية المتعلقة بتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والتنمية المستدامة.

1. الإطار المفاهيمي لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات:

سنتناول في هذا الإطار كل من مفهوم تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، بالإضافة إلى مؤشرات التوجه إليها.

1.1. مفهوم تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات:

تعرف تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات بأنها: مجموع الوسائل أو الأدوات أو التقنيات أو النظم المختلفة التي يتم توظيفها لمعالجة المضمون أو المحتوى الذي يراد توصيله من خلال عملية الاتصال الجماهيري أو الشخصي أو التنظيمي، والتي يتم من خلالها جمع البيانات المسموعة أو المكتوبة أو المصورة أو المرسومة أو المسموعة المرئية أو المطبوعة أو الرقمية، ثم تخزينها، بعد ذلك استرجاعها في الوقت المناسب، يلي ذلك عملية نشر هذه المواد الاتصالية أو الرسائل أو المضامين مسموعة أو مسموعة مرئية أو مطبوعة أو رقمية، ونقلها من مكان إلى آخر ومبادلتها، وقد تكون تلك التقنية يدوية أو آلية أو إلكترونية أو كهربائية حسب مرحلة التطور التاريخي لتقنيات الاتصال والمجالات التي شملها هذا التطور.(اللبان، 2000، ص: 102)

كما يمكن تعريفها بأنها عبارة عن تلك الأدوات التي تستخدم لبناء نظم المعلومات التي تساعد الإدارة على استخدام المعلومات لدعم احتياجاتها في مجال اتخاذ القرارات والعمليات التشغيلية في المؤسسة، وتتضمن تكنولوجيا المعلومات البرامج

الفنية والبرامج الجاهزة، وقواعد البيانات، وشبكات الربط بين العديد من الحواسيب، وعناصر أخرى ذات علاقة .(ثابت، 2005، ص:153)

2.1. مؤشرات التوجه نحو تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات:

يشهد العالم توجهات و تحولات في مجال المعرفة والتكنولوجيا وذلك بالاعتماد على مؤشرات أهمها: (حاج عيسى و معراج، 2003، صص: 109-110)

- ✓ الاعتماد على الأيادي العاملة الكفؤة و المتخصصة، حيث أصبح الطلب يشهد ارتفاعا على الأيادي العاملة المؤهلة باعتبارها أحد أهم المعايير نحو التوجه لاقتصاد المعرفة؛
- ✓ التركيز على إنتاج الخدمات أكثر من السلع فمثلا يمثل الاقتصاد الأمريكي 70 بالمائة من قطاع الخدمات و تزداد هذه السبة سنويا؛
- ✓ زيادة نسبة مستخدمي الحاسوب في عملهم أي زيادة استخدام التكنولوجيا و المعلومات كأداة مهمة في العمل؛
- ✓ ظهور قطاع تكنولوجيا المعلومات و الاتصال كقطاع إنتاجي خدمي مهم، فبالإضافة إلى تقسيم النشاط الاقتصادي إلى ثلاث قطاعات: الزراعة، الصناعة، و الخدمات، أضاف علماء الاقتصاد قطاعا رابعا و هو قطاع المعلومات؛
- ✓ تزايد دور و أهمية المعرفة والتكنولوجيا في فعالية الإنتاج و الخدمات.

2. الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة:

سنتناول في هذا الإطار كل من مفهوم التنمية المستدامة، بالإضافة إلى أبعادها.

1.2. مفهوم التنمية المستدامة:

للتنمية المستدامة العديد من التعاريف من أهمها نجد:

- ❖ تعريف البنك الدولي: هي التنمية التي تلبي احتياجات المجتمعات في الوقت الحالي دون المساس بقدرة أجيال المستقبل على تحقيق أهدافها، وبما يسمح بتوفير فرص أفضل من المتاحة للجيل الحالي لإحراز تقدم اقتصادي واجتماعي وبشري، وتعتبر التنمية المستدامة حلقة الوصل التي لا غنى عنها بين الأهداف القصيرة الأجل والأهداف طويلة الأجل؛ (بوعشة، 2008، ص: 4)
- ❖ تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية: التنمية المستدامة تسمح بتلبية احتياجات ومتطلبات الأجيال الحاضرة دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها.(Beitone, 2001, p : 27)

2.2. أبعاد التنمية المستدامة:

إن الوصول إلى التنمية المستدامة يتطلب بشكل أساسي تحقيق الأبعاد الأساسية الثلاثة المتمثلة في البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي والبعد البيئي.

- ❖ البعد الاقتصادي: يتمحور هذا البعد حول الانعكاسات الراهنة والمستقبلية للاقتصاد على البيئة، فالنمو الاقتصادي يجب أن يتحقق بشكل يتضمن قيمة الأصول البيئية والمحافظة على رأس المال الطبيعي. (كربالي و حمداني، 2010، ص: 6)

❖ البعد الاجتماعي: يركز البعد الاجتماعي على تنمية الموارد البشرية من خلال الاهتمام بالجوانب الصحية والتعليمية والثقافية، زيادة قدرة المجتمع على التغلب على الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية.(Louis, 2014, p : 189)

❖ البعد البيئي: يركز هذا البعد في التنمية المستدامة على مراعاة الحدود البيئية بحيث لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف، أما في حالة تجاوز تلك الحدود فإنه يؤدي إلى تدهور النظام البيئي .(مرزوك و الشمري، 2016، ص: 520)

ثانيا: دراسة تحليلية لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

لدراسة و تحليل تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا سنعتمد على تحليل المؤشرات الثلاثة الرئيسية المكونة لمؤشر تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات لهذه الدول، والمتمثلة في: نسبة اشتراكات الهاتف الثابت، نسبة اشتراكات الهواتف الخلوية المتنقلة، بالإضافة إلى نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت .

1. نسبة اشتراكات الهاتف الثابت:

من خلال الشكل رقم (1)، نلاحظ احتلال تونس للمركز الأول بين دول الشرق الوسط وشمال إفريقيا، لتليها في المركز الثاني الجزائر، و هذا خلال الفترة ما بين 2015 و 2019، باستثناء سنة 2017 أين احتلت الجزائر للمركز الأول لتليها تونس، كما نلاحظ احتلال مصر للمركز الثالث، لتليها في المركز الرابع المغرب، ثم الأردن في المركز الخامس وهذا طول الفترة الزمنية (2015-2019).

الشكل رقم (1): ترتيب عدد من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من حيث نسبة اشتراكات الهاتف الثابت خلال الفترة (2019-2015)

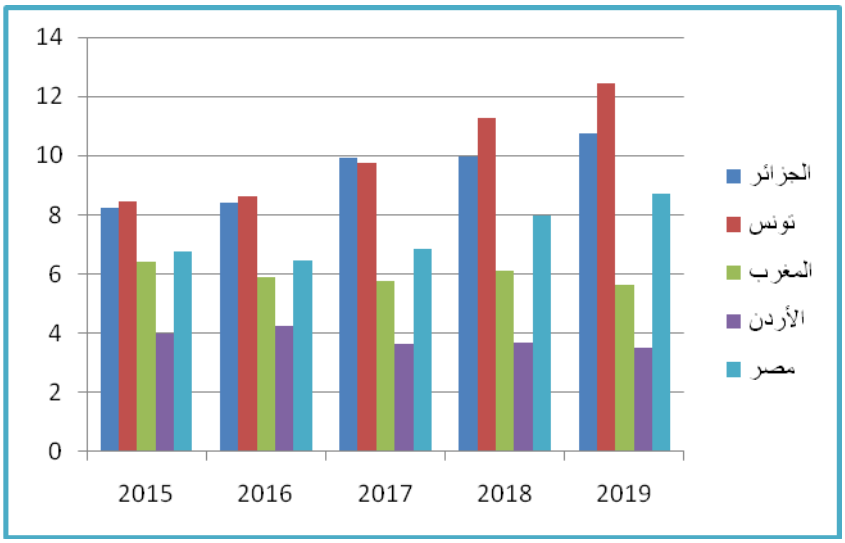

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)، 2021)

2. نسبة اشتراكات الهواتف الخلوية المتنقلة:

من خلال الشكل رقم (2)، نلاحظ احتلال الأردن للمركز الأول بين دول الشرق الوسط وشمال إفريقيا خلال سنة 2015، لتليها على الترتيب كل من تونس، المغرب، الجزائر ثم مصر، لتتراجع الأردن خلال الفترة ما بين 2016 و 2019 إلى المركز الخامس

والأخير بين هذه الدول، كذلك احتلت تونس المركز الأول بين هذه الدول خلال الفترة ما بين 2016 و 2018، لتليها خلال نفس الفترة وعلى الترتيب كل من المغرب، الجزائر ثم مصر، أما في سنة 2019 فلقد احتلت المغرب المركز الأول متبوعة بكل من تونس، الجزائر ثم مصر.

الشكل رقم (2): ترتيب عدد من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من حيث نسبة اشتراكات الهو اتف الخلوية المتنقلة خلال الفترة (2015-2019)

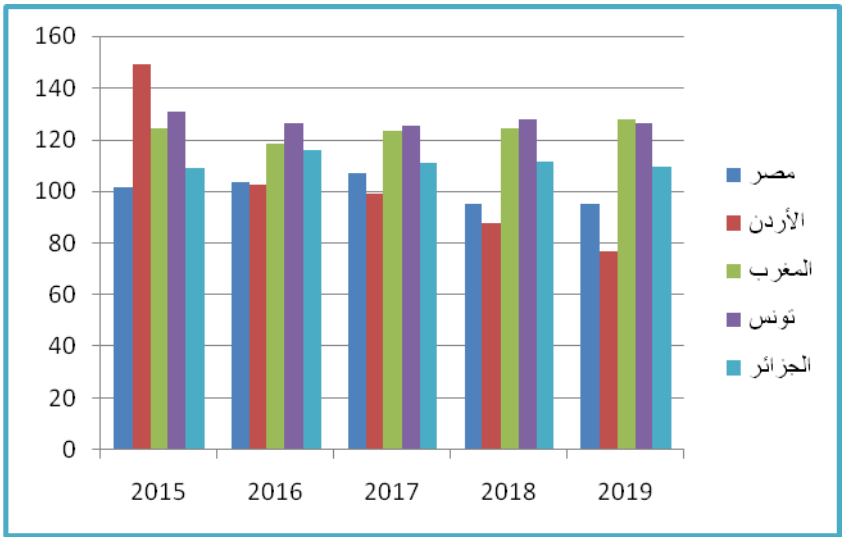

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)، 2021)

3. نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت:

الشكل رقم (3): ترتيب عدد من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من حيث نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت خلال الفترة (2015-2017)

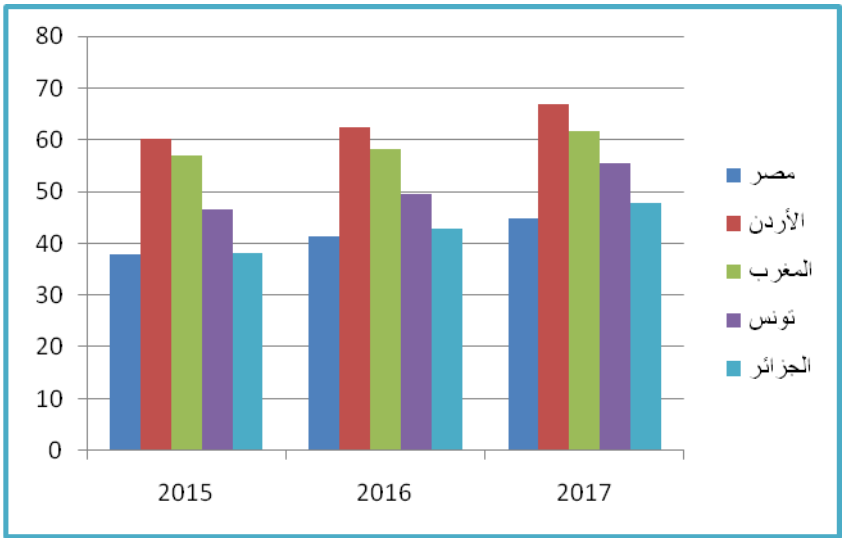

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)، 2021)

من خلال الشكل رقم (3)، نلاحظ احتلال الأردن للمركز الأول بين دول الشرق الوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة ما بين 2015 و 2017، لتليها خلال نفس الفترة وعلى الترتيب كل من المغرب، تونس، الجزائر ثم مصر.

ثالثا: دراسة قياسية لدورتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في تفعيل أبعاد التنمية المستدامة في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

1. تقديم معطيات الدراسة:

1.1. منهجية الدراسة:

تعتمد منهجية الدراسة على استخدام منهج بيانات البانل (بيانات السلاسل الزمنية المقطعية) لقياس دور تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في تفعيل أبعاد التنمية المستدامة في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وعلى البرنامج الإحصائي R لتحليل وتقدير نماذج الدراسة.

2.1. عينة وفترة الدراسة:

تمتد فترة الدراسة من سنة 2000 إلى سنة 2019، ويرجع سبب اختيار هذه الفترة إلى توفر المعطيات المتعلقة بالمتغيرات التي تم الاعتماد عليها، كما شملت عينة الدراسة خمسة دول من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والمتمثلة في كل من: الجزائر، تونس، المغرب، مصر والأردن.

3.1. مصادر البيانات:

تم الحصول على البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي (البنك الدولي، 2021)، و موقع الاتحاد الدولي للاتصالات (الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)، 2021).

4.1. متغيرات الدراسة:

إن قياس دور تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في تفعيل أبعاد التنمية المستدامة في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يتطلب منا كمرحلة أولى التعريف بمتغيرات الدراسة، حيث اعتمادنا في هذه الدراسة القياسية على عدة متغيرات قمنا بعرضها في الجدول التالي:

جدول رقم (4): المتغيرات المكونة لنماذج الدراسة

رمز المتغير	اسم المتغير	البيانات المعبرة على المتغير
TCI	تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات	نسبة اشتراكات الهاتف الثابت
		نسبة اشتراكات الهواتف الخلوية المتنقلة
		نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت
CR	النمو الاقتصادي	معدل النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي
INV	الاستثمار	نسبة إجمالي تكوين رأس المال الثابت من إجمالي الناتج المحلي
HDI	مؤشر التنمية البشرية	مؤشر التنمية البشرية السنوي للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة

MRE	معدل وفيات الأطفال	معدل وفيات الأطفال دون 5 سنوات (لكل 1000 مولود حي)
PIBI	مستوى الدخل	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي
PP	النمو السكاني	معدل الزيادة السكانية سنويا
CSP	الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص	نسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (البنك الدولي، 2021) و (الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)، 2021)

حيث قمنا بحساب مؤشر تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات على أساس متوسط حسابي لثلاثة مؤشرات، المتمثلة في كل من: نسبة اشتراكات الهاتف الثابت، نسبة اشتراكات الهواتف الخلوية المتنقلة، نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت.

5.1. نماذج الدراسة:

لقياس دور تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في تحقيق الأبعاد الرئيسية للتنمية المستدامة في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قمنا ببناء نموذجين، يرتبط كل واحد منهما بالبعدين الرئيسيين الأساسيين للتنمية المستدامة، والمتمثلان في البعد الاقتصادي و البعد الاجتماعي.

فبالنسبة للبعد الاقتصادي، قمنا بالاعتماد على نموذج يحتوي على متغير تابع والمتمثل في معدل النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي والذي يعتبر المقياس الأساسي للنمو الاقتصادي في أي بلد، وعلى مجموعة من المتغيرات التفسيرية رأيناها ضرورية وهامة ومفسرة للنمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والمتمثلة في كل من مؤشر تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، معدل الاستثمار، معدل الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص، بالإضافة لمعدل النمو السكاني.

أما بالنسبة للبعد الاجتماعي، فقد قمنا ببناء نموذج يحتوي على متغير تابع والمتمثل في مؤشر التنمية البشرية للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة والذي يعتبر من أهم المؤشرات التي تسمح لنا بقياس البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، وعلى مجموعة من المتغيرات التفسيرية رأيناها ضرورية ومفسرة لمؤشر التنمية البشرية في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والمتمثلة في كل من مؤشر تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، معدل وفيات الأطفال، معدل النمو السكاني، بالإضافة إلى مستوى الدخل.

والجدول الآتي يلخص النموذجين الرئيسيين للدراسة:

جدول رقم (5): الصيغة الرياضية لنماذج الدراسة

النموذج	الصيغة الرياضية
نموذج البعد الاقتصادي	$CR = f(TCI, INV, PP, CSP)$
نموذج البعد الاجتماعي	$HDI = f(TCI, PIBI, MRE, PP)$

المصدر: من إعداد الباحثين

2. دراسة استقرارية المتغيرات المشكلة لنماذج الدراسة:

قبل الشروع في الكشف عن استقرارية متغيرات نماذج البانل قمنا بإدخال اللوغاريتم النيبيري على جميع متغيرات الدراسة (يرمز له بـ LN باستثناء معدل النمو الاقتصادي (لعدم انتماء العديد من معطياتهما إلى مجال تعريف الدالة اللوغاريتمية)، في نفس السياق ولاختبار استقرارية المتغيرات المكونة لنماذج الدراسة، قمنا بالاعتماد على اختبار (IPS) (إم بيزاران شين، 1997)، الذي يسمح لنا بالكشف عن وجود جذر الوحدة من عدمه في المتغير محل الاختبار، حيث وبالاعتماد على برنامج R تحصلنا على الجدول رقم (6)، والذي نلاحظ من خلاله أن قيمة إحصائية اختبار (IPS) أصغر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% بالنسبة للمتغيراتان CR و LN(PP) ، ما يدل على أن هاتان المتغيراتان مستقراتان، من جهة أخرى نلاحظ أن قيمة إحصائية الاختبار أكبر من القيمة الحرجة بالنسبة لجميع متغيرات الدراسة الأخرى، ما يدل على أن هذه المتغيرات غير مستقرة.

الجدول رقم (6): نتائج اختبار (IPS) على متغيرات نماذج الدراسة

المتغيرة	قيمة إحصائية (IPS test)	القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5%	القرار
CR	-2,3699	-1,95	**مستقرة**
LN(TCI)	-0,2796	-1,95	**غير مستقرة**
LN(CSP)	0,9237	-1,95	**غير مستقرة**
LN(PIBI)	0,1452	-1,95	**غير مستقرة**
LN(HDI)	-0,8132	-1,95	**غير مستقرة**
LN(MRE)	-0,7982	-1,95	**غير مستقرة**
LN(PP)	-2,2257	-1,95	**مستقرة**
LN(INV)	-0,4083	-1,95	**غير مستقرة**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج R

في نفس السياق نقوم بالفروق من الدرجة الأولى على المتغيرات غير مستقرة، وعند إعادة إجراء اختبار (IPS) على هذه المتغيرات تحصلنا على الجدول رقم (7)، والذي نلاحظ من خلاله بأن قيمة إحصائية اختبار (IPS) أصغر من القيمة الحرجة بالنسبة لجميع المتغيرات محل الاختبار، ما يدل على أنها مستقرة من الدرجة الأولى.

الجدول رقم (7): نتائج اختبار (IPS) على الفروق الأولى للمتغيرات غير المستقرة

المتغيرة	قيمة إحصائية (IPS test)	القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5%	القرار
DLN(TCI)	-3,025	-1,95	**مستقرة**
DLN(CSP)	-7,6967	-1,95	**مستقرة**
DLN(PIBI)	-4,8153	-1,95	**مستقرة**
DLN(HDI)	-2,1828	-1,95	**مستقرة**
DLN(MRE)	-1,9597	-1,95	**مستقرة**
DLN(INV)	-6,1851	-1,95	**مستقرة**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج R

3. تقدير نماذج الدراسة:

يعتمد أسلوب تحليل بيانات البانل على مرحلتين، المرحلة الأولى تتمثل في تقدير ثلاثة نماذج والمتمثلة في نموذج الانحدار التجميعي، نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، أما المرحلة الثانية فتتمثل في إجراء كل من اختبار لاغرانج (Lagrange Multiplier test)واختبار هوسمان (Hausman test) للمفاضلة بين النماذج الثلاثة وتحديد النموذج الأمثل بينهم، حيث وبالاعتماد على برنامج R قمنا بتقدير النموذجيين الأساسيين للدراسة.

1.3. تقدير نموذج البعد الاقتصادي:

بالاعتماد على نموذج البعد الاقتصادي الذي قمنا باقتراحه، وعلى برنامج R تحصلنا على النتائج الملخصة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (8): نتائج تقدير نماذج بيانات البانل الخاصة بالبعد الاقتصادي

المتغير التابع: CR		نموذج الانحدار التجميعي	نموذج التأثيرات الثابتة	نموذج التأثيرات العشوائية
المتغيرات المفسرة	الثابت	**2,00547**	-	**1,48667**
		*** (9,274e-08)		*** (0,0004917)
	DLN(TCI)	**4,85062**	**4,83842**	**6,21575**
		*** (4,290e-05)	*** (7,951e-05)	*** (2,499e-08)
	DLN(CSP)	**-5,62104**	**-4,01764**	**-4,15623**
		** (0,0094506)	. (0,0783437)	*** (0,0007307)
	LN(PP)	**-1,46502**	**-2,76242**	**-1,03519**
		*** (0,0002893)	*** (0,0008633)	** (0,0036214)
	DLN(INV)	**10,00155**	**9,50792**	**9,89553**
		*** (8,828e-05)	*** (0,0001803)	*** (< 2,2e-16)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج R

بعد القيام بتقدير النماذج الثلاثة لبيانات البانل، قمنا بتحديد النموذج الأمثل بينهم بإجراء كل من اختباري لاغرانج وهوسمان.

الجدول رقم (9): نتائج اختبارات تحديد النموذج الأمثل الخاص بالبعد الاقتصادي

نوع الاختبار	القيمة الاحتمالية (P-Value)	القرار عند مستوى معنوية 5%
Lagrange Multiplier test	0,8691	**النموذج الأمثل: هو نموذج الانحدار التجميعي**
Hausman test	0,5273	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج R

إذ تحصلنا على قيمة احتمالية أكبر من 5% في كلا الاختباران، مما يعني أن نموذج الانحدار التجميعي هو النموذج الأنسب لتحليل نموذج البعد الاقتصادي.

2.3. تقدير نموذج البعد الاجتماعي:

بالاعتماد على نموذج البعد الاجتماعي الذي قمنا باقتراحه، وعلى برنامج R تحصلنا على النتائج الملخصة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (10): نتائج تقدير نماذج بيانات البانل الخاصة بالبعد الاجتماعي

المتغير التابع: DLN(HDI)		نموذج الانحدار التجميعي	نموذج التأثيرات الثابتة	نموذج التأثيرات العشوائية
المتغيرات المفسرة	الثابت	**0,00534007**	-	**0,0050689**
		*** (0,0003034)		. (0,0612603)
	DLN(TCI)	**0,00905927**	**0,0111026**	**0,0089845**
		** (0,0054443)	*** (0,0001491)	*** (3,142e-10)
	DLN(MRE)	**-0,10259734**	**-0,0203644**	**-0,1189086**
		** (0,0057106)	(0,5911831)	* (0,0150043)
	LN(PP)	**-0,00561357**	**-0,0057304**	**-0,0055421**
		*** (1,347e-07)	** (0,0020013)	*** (1,590e-05)
	DLN(PIBI)	**0,00669094**	**0,0070360**	**0,0087631**
		(0,1633707)	. (0,0830350)	*** (0,0002428)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج R

بعد إجراء كل من اختباري لاغرانج وهوسمان، تحصلنا على قيمة احتمالية أكبر من 5% في اختبار لاغرانج، وقيمة احتمالية أكبر من 5% في اختبار هوسمان، مما يعني أن نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الأنسب لتحليل نموذج البعد الاجتماعي.

الجدول رقم (11): نتائج اختبارات تحديد النموذج الأمثل الخاص بالبعد الاجتماعي

نوع الاختبار	القيمة الاحتمالية (**P-Value**)	القرار عند مستوى معنوية 5%
Lagrange Multiplier test	7,807e-14	**النموذج الأمثل: إما نموذج التأثيرات الثابتة أو نموذج التأثيرات العشوائية**
Hausman test	0,8801	**النموذج الأمثل: هو نموذج التأثيرات العشوائية**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج R

4. نتائج الدراسة:

لقد قمنا في المرحلة السابقة بتقدير النموذجين الأساسيين المرتبطين بالبعديين الرئيسيين الأساسيين للتنمية المستدامة، وبتحديد النموذج الأمثل لكل منها حسب منهج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية، إذ تحصلنا على عدة نتائج مهمة قمنا بتلخيصها في الجدول الآتي :

الجدول رقم (12): ملخص لنتائج تقدير نماذج الدراسة

النموذج	المتغير التابع	المتغيرات المفسرة	المعاملات المقدرة	مستوى الدلالة الاحصائية	
نموذج البعد الاقتصادي	CR	الثابت	**2,00547**	*** (9,274e-08)	S
		DLN(TCI)	**4,85062**	*** (4,290e-05)	S
		DLN(CSP)	**-5,62104**	** (0,0094506)	S
		LN(PP)	**-1,46502**	*** (0,0002893)	S
		DLN(INV)	**10,00155**	*** (8,828e-05)	S
نموذج البعد الاجتماعي	DLN(HDI)	الثابت	**0,0050689**	. (0,0612603)	S
		DLN(TCI)	**0,0089845**	*** (3,142e-10)	S
		DLN(MRE)	**-0,1189086**	* (0,0150043)	S
		LN(PP)	**-0,0055421**	*** (1,590e-05)	S
		DLN(PIBI)	**0,0087631**	*** (0,0002428)	S
S : دال إحصائيا NS : غير دال إحصائيا					

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على النتائج السابقة

من خلال الجدول السابق والذي يلخص النتائج التي توصلنا إليها، نستنتج ما يلي:

1.4. نموذج البعد الاقتصادي:

✓ إذا ارتفع مؤشر تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات بـ 10% فإن معدل النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا سيرتفع بنسبة قدرها 0,49%؛

✓ إذا ارتفع معدل الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص بـ 10% فإن معدل النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا سينخفض بنسبة قدرها 0,56%؛

✓ إذا ارتفع معدل النمو السكاني بـ 10% فإن معدل النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا سينخفض بنسبة قدرها 0,15%؛

✓ إذا ارتفع معدل الاستثمار بـ 10% فإن معدل النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا سيرتفع بنسبة قدرها 1%.

2.4. نموذج البعد الاجتماعي:

- ✓ إذا ارتفع مؤشر تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات بـ 10% فإن مؤشر التنمية البشرية في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا سيرتفع بنسبة قدرها 0,09%؛
- ✓ إذا ارتفع معدل وفيات الأطفال بـ 10% فإن مؤشر التنمية البشرية في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا سينخفض بنسبة قدرها 1,19%؛
- ✓ إذا ارتفع معدل النمو السكاني بـ 10% فإن مؤشر التنمية البشرية في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا سينخفض بنسبة قدرها 0,05%؛
- ✓ إذا ارتفع مستوى الدخل بـ 10% فإن مؤشر التنمية البشرية في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا سيرتفع بنسبة قدرها 0,09%.

ومنه تقدم تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات العديد من الفرص لزيادة النمو الاقتصادي، العدالة الاجتماعية، بالإضافة إلى التنمية البشرية، ولهذا فإن الاستثمار في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، يمثل مفتاح التنمية الاجتماعية الاقتصادية الشاملة والمستدامة في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ففي ما يخص البعد الاقتصادي، فقد اعتمدنا على أهم مؤشر لقياس هذا البعد والمتمثل في نسبة النمو الاقتصادي، حيث توصلنا إلى أن زيادة مؤشر تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يعزز من نسبة النمو الاقتصادي لهذه الدول، ونفسر هذه النتيجة الجوهرية إلى أن تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات تعتبر أداة تنموية هامة، حيث أن الاستثمار في بنيتها التحتية يسمح بتحقيق فوائد في كل جوانب الحياة اليومية للأفراد، و هذا من خلال تحسين الخدمات الحكومية، الرعاية الصحية، التعليم، بالإضافة إلى توفير فرص العمل من خلال ظهور العديد من الصناعات والخدمات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كما تعزز الشمول المالي، والذي بدوره يعزز من التنافسية في تقديم الخدمات المصرفية، بالإضافة إلى إضفاء الشفافية والسرعة في انجاز المعاملات المالية، في نفس السياق فإن تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات تساعد بشكل كبير الشركات على زيادة كفاءتها الإنتاجية، و على تنمية القطاع العام وزيادة فرص نمو القطاع الخاص، بالإضافة إلى توسيع الأسواق و تعزيز التجارة عن طريق دعم و تنمية التجارة الالكترونية، و هذا كله يؤدي إلى خلق الثروة و دعم النمو الاقتصادي، أحد أهم ركائز التنمية المستدامة في بعدها الاقتصادي.

أما بالنسبة للبعد الاجتماعي، فقد اعتمدنا على أهم مؤشر رئيسي لقياسه والمتمثل في مؤشر التنمية البشرية، حيث توصلنا إلى أن زيادة مؤشر تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يعزز من التنمية البشرية في هذه الدول، ونفسر هذه النتيجة إلى أن الاستثمار في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات تسمح بالتغلب على الحواجز التقليدية للوصول إلى خدمات التعليم الناجمة عن القيود من حيث التكلفة، بعد المسافة، و الوقت، و حتى القيود الصحية، كانتشار فيروس كوفيد 19، الذي أدى إلى غلق المدارس و الجامعات، حيث سمحت تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات بتوفير الخدمات التعليمية عن بعد، كذلك و في نفس السياق تسمح تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات بتعزيز النظم الصحية من خلال زيادة كفاءة الخدمات الصحية وتحسن إمكانيات الحصول على خدمات الرعاية الصحية، كما تؤدي إلى فك العزلة عن المناطق الريفية المعزولة عن طريق إلغاء حواجز المكان والزمان، و هذا كله يؤدي إلى نتيجة واحدة، ألا و هي الحد من الفقر وعدم المساواة، و إرساء العدالة الاجتماعية، مما يساهم في تفعيل البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة.

خاتمة:

لقد حاولت هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية المطروحة والتي تمحورت حول درجة مساهمة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في تحقيق وتفعيل البعدين الاقتصادي والاجتماعي للتنمية المستدامة في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث تم التوصل إلى العديد من النتائج المهمة يمكن تلخيصها كما يلي:

وجود تأثير إيجابي ومعنوي لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث أنه إذا ارتفع مؤشر تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات بـ 10 بالمائة فإن معدل النمو الاقتصادي في هذه الدول سيرتفع بنسبة قدرها 0,49 بالمائة؛

وجود تأثير إيجابي ومعنوي لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات على البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث أنه إذا ارتفع مؤشر تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات بـ 10 بالمائة فإن مؤشر التنمية البشرية في هذه الدول سيرتفع بنسبة قدرها 0,09 بالمائة؛

تساهم تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات بشكل كبير في تفعيل البعدين الاقتصادي والاجتماعي التنمية المستدامة في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فالاعتماد عليها يعزز من نسبة النمو الاقتصادي لهذه الدول، عن طريق تنمية القطاع العام وزيادة فرص نمو القطاع الخاص، ظهور العديد من الصناعات والخدمات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بالإضافة إلى توسيع الأسواق و تعزيز التجارة، كما يساهم كذلك في زيادة مؤشرات التنمية البشرية، عن طريق التغلب على الحواجز التقليدية للوصول إلى خدمات التعليم، تعزيز النظم الصحية، الحد من الفقر وعدم المساواة، و إرساء العدالة الاجتماعية.

بناءا على ما سبق نقترح على دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التوصيات الآتية:

- ✓ منح الأولوية للتكنولوجيات الحديثة في السياسات التنموية الاقتصادية والاجتماعية المسطرة؛
- ✓ العمل على رفع مستوى جودة وانتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- ✓ تطوير التشريعات التي تهدف إلى تحويل المجتمع إلى مجتمع معلوماتي؛
- ✓ تأسيس صناديق استثمارية لتمويل البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة العربية؛
- ✓ تشجيع الاستثمارات الأجنبية في البينة التحتية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال سن القوانين والتشريعات والإعفاءات الضريبية المحفزة لهذه الاستثمارات؛
- ✓ العمل على وضع مبادرات وإستراتجيات عربية مشتركة لمواجهة تحديات التحول الرقمي.

قائمة المصادروالمراجع:

Beitone, A. (2001). *Economie.* Paris: Dalloz.

Louis, G. (2014). *Les enjeux et les défis du développement durable : connaître, décider et agir.* Canada: les presses universitaires Laval.

الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU). (2021). *إحصائيات*. تاريخ الاسترداد 01-03-2021، من https://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics

البنك الدولي. (2021). *مؤشرات البنك الدولي*. تاريخ الاسترداد 03-03-2021، من https://data.albankaldawli.org/indicator

آمال حاج عيسى، و هوراي معراج. (2003). دور تكنولوجيا المعلومات في تحسين قدرات المؤسسة الاقتصادية الجزائرية. *الملتقى الوطني الأول حول: المؤسسة الاقتصادية الجزائرية و تحديات المناخ الاقتصادي الجديد*. الأغواط.

بغداد كربالي، و محمد حمداني. (2010). استراتجيات وسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية بالجزائر. *مجلة العلوم الإنسانية،العدد 45، العراق* .

درويش اللبان. (2000). *تكنولوجيا الاتصال المخاطر والتحديات والتأثيرات الاجتماعية*. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

عبد الرحمان إدريس ثابت. (2005). *نظم المعلومات الإدارية في المنظمات المعاصرة*. مصر: الدار الجامعية الإسكندرية.

مبارك بوعشة. (2008). التنمية المستدامة: مقاربة اقتصادية في إشكالية المفاهيم. *المؤتمر العلمي الدولي حول: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة*. سطيف: جامعة فرحات عباس.

هاشم مرزوك، و علي الشمري. (2016). *الاقتصاد الأخضر: مسار جديد في التنمية المستدامة*. عمان: دار الأيام للنشر والتوزيع، الطبعة 1.

الملاحق: " مخرجات نتائج تقدير نماذج بيانات البانل لبرنامج R "

```
Pooling Model
Call:
plm(formula = CR ~ DLN(TCI) + DLN(CSP) + LN(PP) + DLN(INV), data = panel, model =
"pooling",
index = c("PAYS", "ANNEES"))

Unbalanced Panel: n = 5, T = 9-19, N = 83
Residuals:
Min.  1st Qu.   Median  3rd Qu.     Max.
-3.52734 -0.86606  0.02084  1.01655  5.04358

Coefficients:
Estimate Std. Error t-value  Pr(>|t|)
(Intercept)  2.00547    0.34051  5.8897 9.274e-08 ***
DLN(TCI)        4.85062    1.11867  4.3361 4.290e-05 ***
DLN(CSP)       -5.62104    2.11223 -2.6612 0.0094506 **
LN(PP)         -1.46502    0.38595 -3.7959 0.0002893 ***
DLN(INV)       10.00155    2.41793  4.1364 8.828e-05 ***
---
Signif. codes:  0 ‘***’ 0.001 ‘**’ 0.01 ‘*’ 0.05 ‘.’ 0.1 ‘ ’ 1
```

```
Oneway (individual) effect Within Model

Call:
plm(formula = CR ~ DLN(TCI) + DLN(CSP) + LN(PP) + DLN(INV), data = panel, model =
"within",
index = c("PAYS", "ANNEES"))
Unbalanced Panel: n = 5, T = 9-19, N = 83

Residuals:
Min.   1st Qu.    Median   3rd Qu.      Max.
-3.336689 -1.087933 -0.016077  0.898119  4.881045

Coefficients:
Estimate Std. Error t-value  Pr(>|t|)
DLN(TCI)  4.83842    1.15802  4.1782 7.951e-05 ***
DLN(CSP) -4.01764    2.25066 -1.7851 0.0783437 .
LN(PP)  -2.76242    0.79539 -3.4730 0.0008633 ***
DLN(INV)  9.50792    2.41062  3.9442 0.0001803 ***
---
Signif. codes:  0 ‘***’ 0.001 ‘**’ 0.01 ‘*’ 0.05 ‘.’ 0.1 ‘ ’ 1
```

```
Oneway (individual) effect General FGLS model
Call:
pggls(formula = CR ~ DLN(TCI) + DLN(CSP) + LN(PP) + DLN(INV), data = panel, model =
"random",
index = c("PAYS", "ANNEES"))
Unbalanced Panel: n = 5, T = 9-19, N = 83

Residuals:
Min.  1st Qu.   Median     Mean  3rd Qu.     Max.
-3.57459 -0.90388  0.10460  0.07928  1.07981  4.61649

Coefficients:
Estimate Std. Error z-value  Pr(>|z|)
(Intercept)  1.48667    0.42656  3.4852 0.0004917 ***
DLN(TCI)        6.21575    1.11526  5.5734 2.499e-08 ***
DLN(CSP)       -4.15623    1.23045 -3.3778 0.0007307 ***
LN(PP)         -1.03519    0.35581 -2.9094 0.0036214 **
DLN(INV)        9.89553    0.39676 24.9410 < 2.2e-16 ***
---
Signif. codes:  0 ‘***’ 0.001 ‘**’ 0.01 ‘*’ 0.05 ‘.’ 0.1 ‘ ’ 1
```

```
Pooling Model
Call:
plm(formula =DLN( HDI) ~ DLN(TCI) + DLN(MRE) + LN(PP) + DLN(PIBI), data = panel,
model = "pooling",
index = c("PAYS", "ANNEES"))

Balanced Panel: n = 5, T = 19, N = 95

Residuals:
Min.     1st Qu.      Median     3rd Qu.       Max.
-0.00947643 -0.00267200 -0.00026989  0.00262643  0.01055837

Coefficients:
Estimate  Std. Error t-value  Pr(>|t|)
(Intercept)  0.00534007  0.00142081  3.7585 0.0003034 ***
DLN(TCI)        0.00905927  0.00318046  2.8484 0.0054443 **
DLN(MRE)       -0.10259734  0.03623060 -2.8318 0.0057106 **
LN(PP)         -0.00561357  0.00098056 -5.7249 1.347e-07 ***
DLN(PIBI)       0.00669094  0.00476118  1.4053 0.1633707
---
Signif. codes:  0 ‘***’ 0.001 ‘**’ 0.01 ‘*’ 0.05 ‘.’ 0.1 ‘ ’ 1
```

```
Oneway (individual) effect Within Model
Call:
plm(formula = DLN(HDI) ~ DLN(TCI) + DLN(MRE) + LN(PP) + DLN(PIBI), data = panel,
    model = "within",
    index = c("PAYS", "ANNEES"))

Balanced Panel: n = 5, T = 19, N = 95

Residuals:
      Min.    1st Qu.     Median    3rd Qu.       Max.
-0.00845759 -0.00241919  0.00012497  0.00206289  0.01142273

Coefficients:
          Estimate Std. Error t-value  Pr(>|t|)
DLN(TCI)   0.0111026  0.0027972  3.9692 0.0001491 ***
DLN(MRE)  -0.0203644  0.0377720 -0.5391 0.5911831
LN(PP)    -0.0057304  0.0017978 -3.1875 0.0020013 **
DLN(PIBI)  0.0070360  0.0040119  1.7538 0.0830350 .
---
Signif. codes:  0 ‘***’ 0.001 ‘**’ 0.01 ‘*’ 0.05 ‘.’ 0.1 ‘ ’ 1
```

```
Oneway (individual) effect General FGLS model
Call:
pggls(formula =DLN(HDI) ~ DLN(TCI) + DLN(MRE) + LN(PP) + DLN(PIBI), data = panel,
    model = "random",
    index = c("PAYS", "ANNEES"))

Balanced Panel: n = 5, T = 19, N = 95

Residuals:
      Min.    1st Qu.     Median       Mean    3rd Qu.       Max.
-0.0097755 -0.0031364 -0.0004921 -0.0004078  0.0022577  0.0101566

Coefficients:
             Estimate Std. Error z-value  Pr(>|z|)
(Intercept)  0.0050689  0.0027083  1.8716 0.0612603 .
DLN(TCI)     0.0089845  0.0014280  6.2916 3.142e-10 ***
DLN(MRE)    -0.1189086  0.0488878 -2.4323 0.0150043 *
LN(PP)      -0.0055421  0.0012841 -4.3158 1.590e-05 ***
DLN(PIBI)    0.0087631  0.0023880  3.6697 0.0002428 ***
---
Signif. codes:  0 ‘***’ 0.001 ‘**’ 0.01 ‘*’ 0.05 ‘.’ 0.1 ‘ ’ 1
```

دور السياسات المحاسبية في ظل جائحة كورونا على إيرادات النفط بالمنطقة الغربية الليبية دراسة حالة (شركة الزاوية لتكرير النفط)

The role of accounting policies in light of the Corona pandemic on oil revenues in the western region of Libya Case Study (Zawia Oil Refining Company)

انتصار الكوني الحاج البشتي

ا. م. جامعة الزاوية، الزاوية، ليبيا

الملخص:

انطلاقاً من الفرضية التي مفادها أن المحاسبة ووسائلها لها دور في التحفيف من حدة الأزمات الاقتصادية وأنها علم اجتماعي يتفاعل مع المستجدات ويستجيب للتطورات، تم إجراء هذه الدراسة على إيرادات بعض المنتجات النفطية في ليبيا، للتعرف على دور السياسات المحاسبية في معالجه الأزمات المالية، حيث إن تداعيات عدم الاستقرار السياسي الذي تعاني منه ليبيا تسببت في أضرار كبيرة للاقتصاد، كما أدت جائحة كورونا إلى انهيار اقتصادي شبه كامل أثر سلباً على المستوى المعيشي للفرد.باستخدام المنهج الوصفي تم التوصل الى دليل يؤكد عدم وجود أي دور للسياسيات المحاسبية التي من شأنها التخفيف من حدة الأثار المالية السلبية للجائحة، وبدأ واضحاً أن الاقتصاد الليبي مازال غير جاهز للتعامل مع مثل هذه الأزمات رغم كونه متصل بالاقتصاد العالمي من خلال العديد من القنوات أهمها صادرات النفط. وأوصت الدراسة بوجوب الأخذ بالعديد من الإجراءات المحاسبية مثل توفير أساسيات الاستمرارية، كأدوات الذكاء الاصطناعي وتعديل التعاقدات لضمان توفر لوازم الإنتاج.

الكلمات المفتاحية :ليبيا نفط LO. شركة الزاوية لتكرير النفط، ZORC. مصنع إسفلت الزاوية، ZAF. مصنع إسفلت بنغازي،BAF

Abstract

Despite the repercussions of the political instability that the country suffers from, which caused great damage to the economy, the Corona pandemic led to an almost complete economic collapse that negatively affected the low standard of living for the individual. Based on the assumption that accountability and its means have a role in mitigating the severity of crises Economic, this study was conducted on the revenues of some petroleum products in Libya, to identify the extent of benefiting from these policies for accountability. Evidence was reached confirms that there is no effect of accounting policies that would mitigate the negative financial effects of the Corona pandemic. The study recommended that many accounting procedures should be taken such as;rapid work to provide tools for technological progress to perform accounting functions, use of accounting procedures issued by relevant bodies and organizations, re-ordering priorities and estimating future estimated flows.

Key words: Zawia oil refining company ZORC, Zawia factory for produce asphalt ZAF, Benghazi factory for produce asphalt BAF.

1. مقدمة

لا يستطيع أحد أن ينكر بأن الاقتصاد العالمي تأثر بشكل مباشر بالأزمة الحالية لجائحةكورونا، الأمر الذي تسبب بموجة كساد عالمي، فإلى جانب الخسائر البشرية الفادحة والخسائر الاقتصادية التي تؤكد تراجع معدلات نمو الاقتصاد العالمي لسنة 2020، تأثر المستوى المعيشي للأفراد في الدول النامية بشكل مدمر. بما أن النظام المحاسبي الذي يوفر المعلومة المحاسبية يؤثر ويتأثر بالمتغيرات البيئية، وله دور في تفعيل السياسات والإجراءات المحاسبية والافصاحات اللازمة التي من شأنها التخفيف من حدةالأثار السلبية لانتشار كوفيد 19، يجب على الإدارة كونها صورة للأداء المالي الناجح ونبض للحياة الصناعية استخدامه بالطريقة الأمثل للتقليل من الأثار السلبية للأزمات الاقتصادية, وإتباع توصيات المنظمات المحاسبية باتخاذ ما يناسب ويلائم الحاجة للقياس والإفصاح المحاسبي، وضمان الاستمرارية، خصوصاً وأن هذه الأزمة تعد مصدراً لعدم التأكد حيال المستقبل.

1.1. مشكلة الدراسة

بالنظر للواقع الحالي لجائحة كورونا وما تسببت به من مشاكل اقتصادية في العالم بأكمله، والتي تزايدت حدتها نتيجة عوامل دولية وإقليمية ومحلية في العديد من البلدان، منها على الصعيد الدولي الأزمة التي تعاني منها ليبيا نتيجة ظروف عدم الاستقرار السياسي من سنه 2011 إلى حد الآن. وحيث إن ليبيا تعتبر من ضمن الدول الرائدة في تصدير النفط عالميا والذي يعد الممول الرئيسي للخزانة العامة للدولة، فإن الانخفاض الحاد في أسعار النفط، والحرب المحلية الشرسة والصراع الدائر وما يتطلب من نفقات تستنزف نسبة كبيرة من إيرادات الموازنة إن لم تكن جلها، جعلها تمر بأزمة مالية واقتصادية كبرى، تسببت في ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وتراجع معدلات النمو الاقتصادي.

هذا وقد تزايدت حدة هذه الأزمة المالية بتفشي جائحة كورونا التي انفجرت في نهاية السنة الماضية 2019 في العالم بأسره، حيث أصابت العديد من المؤسسات المالية في الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوربي وكبرى الدول الأسيوية، مثل اليابان والصين المصدر الرئيسي لهذا الوباء العالمي حيث انخفض الطلب على النفط في ظل مخاطر جائحة كوفيد-19 التي تهدد الاقتصاد العالمي بالوصول إلى مرحلة التوقف التام (البنك الدولي, 2020)، ناهيك عن الأضرار التي يمكن تخيلها في إحدى الدول النامية وبالظروف المشار اليها أعلاه, حيث أوضحت الدراسة الاستطلاعية التي تم إجراءها في شركة الزاوية لتكرير النفط بليبيا انخفاض إيرادات النفط خلال سنة 2020 لتصل إلى 14936800 د.ل بدلا من 127707459 د.ل في سنة 2019.وهذايؤكد دراسات البنك الدولي في ابريل 2020 التي أشارتإلى إن استمرار انتشار فيروس كورونا سيؤدي الى انخفاض الطلب على النفط مما يخفض دخل ليبيا، وأوضحت أن أثر القتال أدى الى تفاقم جائحة كورونا وتوقف إنتاج وتصدير النفط بسبب إغلاق الموانئ النفطية. وبافتراض استمرار تعطل الإنتاج أواستئنافه ببطء فإن ليبيا ستنتج نصف إنتاج العام الماضي فقط. وأوضحت الدراسة انه بالرغم من تمكن الاقتصاد الليبي من زيادة الإنتاج إلى ما فوق مليون برميل في المتوسط خلال 2017 _ 2019(1.6 مليون برميل في اليوم) بعدما عانى من ركود عميق خلال 2013-2016 نتيجة الصراع السياسي الدائر في البلاد (6. مليون برميل

في اليوم) إلا أنه تباطأ مجدداً عام 2019. ونتيجة لذلك من المتوقع أن يكون نمو اجمالي الناتج المحلي سلبيا في 2020 (ناقص 19.4 %) الأمر الذي سيؤدي إلى عواقب وخيمة من نقص في المعدات والسلع الاستهلاكية مما سيزيد من معاناة الشعب في ليبيا.

وهنا تثارتساؤلات بحثية أكاديمية مفادها:

1. ما دورالسياسات المحاسبية في ظل جائحة كورونا في الصناعات النفطية الليبيةبالمنطقة الغربية؟
2. ما هي السبل التي يجب إتباعها للتقليل من حدةالمشاكل الناتجة في المستقبل؟

1.2. أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة للتعرف على:

- دور السياسات المحاسبية في المصانع النفطية في المنطقة الغربية الليبية في ظل جائحة كورونا.
- المشاكل الناجمة عن جائحة كورونا في المصانع النفطية في المنطقة الغربية الليبية، والحلول الممكنة التي تساعد على تخطي هذه الأزمة بأقل خسائر.

1.3. منهجية الدراسة

إضافة الى استخدام المصادر الثانوية والإطلاع على التقارير والسجلات بالمصانع محل الدراسة، تم استخدام المنهج الوصفي بالأسلوب المسحي نظرًا لملائمته لطبيعة هذه الدراسة، حيث إن المقابلات الشخصية تعتبر طريقة فعاله لجمع وتمثيل المعلومات اللازمة لإثراء الموضوع والوصول الي تحليل علمي تقريبي. هذا وقد صممت أسئلة المقابلة من قسمين، القسم الأول يسعى إلى تحديد المصانع، ومعلومات عنها، مثل أسم المصنع، والعنوان، ونوع الصناعة، وعدد ووظيفة الأشخاص الذين تمت مقابلتهم وخبرتهم. القسم الثاني يتضمن أسئلة مغلقة ومفتوحة حول دور السياسات المحاسبية في ظل جائحة كورونا، تم استخلاصها من مقالة (عبد اللطيف, 2020).

تم استخدام الخطوات التالية لإنجاح المقابلة: الاختبار المسبق للمقابلة وعرض الأسئلة على مجموعة من الخبراء المختصين للتأكد من أن الأسئلة الواردة في جدول المقابلة مناسبة لأهداف الدراسة، وأيضاً للتأكد من أن صياغة الأسئلة كانت واضحة، ولتحديد المدة المحتملة للمقابلات، وكانت نتيجة الاختبار 95 %. أيضاً تخطيط مفصل للمقابلة، متضمناً المكان والزمان وذلك بجدولة المواعيد مع الأشخاص المستهدفين، واستخدام نفس طريقة المقابلة مع جميع الأشخاص، وتوفير شرح كافٍ لأهداف المقابلة ونطاقها مع التأكيد على سرية البيانات والمعلومات واستخدامها لأغراض الدراسة فقط، قراءة البيانات المكتوبة بدقة والاستماع بعناية الى الأشرطة وتدوين إجابة كل شخص في ورقةمنفصلة، ثم تجميع إجابات كل سؤال معاً، مع عدم تجاهل الاعتبار الأخلاقي الذي يقضي بتشفير جميع الأشخاص الذين تمت مقابلتهم لضمان سرية البيانات.

1.4. مجتمع الدراسة وعينتها

يتكون مجتمع الدراسة من المسئولين في المصانع المختارة في المناطق الغربية في ليبيا وما يتبعها من مصانع في الشرق، والتي تعتبر مملوكة ملكية تامة لشركة الزاوية لتكرير النفط التابعة للمؤسسة الوطنية للنفط، حيث تركزت على مصانع خلط

وتعبئة الزيوت المعدنية والإسفلت في مدينتي الزاوية وبنغازي. سبب اختيار الباحثة لهذه الشركة أنها الشركة الوحيدة التي تمتلك هذه المصانع في ليبيا. وهي تعتبر أول شركة تكرير أسستها المؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا عام 1974ولها العديد من الأنشطة، مثل تكرير النفط الخام، وتصنيع الأسفلت، والزيت المعدني المختلط والمعبأ في زجاجات، وتصدير النفط الخام وتوريد المنتجات البترولية. (دليل شركة الزاوية لتكرير النفط, 2010).

بالنسبة لعينة المقابلة، هدفت الباحثة إلى إجراء 20 مقابلة منظمة مع مديري ورؤساء أقسام يصل عددهم إلى 25 موظف، وقد تم تحقيق 16، في حين تم استبعاد 4 لعدم التزامهم بموعد المقابلة. لإجراء المقابلة، تم تقسيم العينة إلى ثلاث مجموعات حسب طبيعة الوظيفة. المجموعة الأولى هي المدراء في الادارات المختلفة في الشركة وعددهم 6 مدراء. تم تسجيل إجابات هذه المجموعة على شريط لأن هذا يتيح لمن أجريت معهم المقابلات حرية التعبير عن آرائهم. والمجموعة الثانية هي رؤساء أقسام بالمصانع وبالشركة وعددهم 8أشخاص، وتم تدوين الملاحظات فقط، أما المجموعة الثالثة فكانت تتكون من عدد 2 من رؤساء الأقسام بالمؤسسة الوطنية للنفط.

1.6 حدود البحث

المكانية: شركة الزاوية لتكرير النفط وما يتبعها من مصانع (مصنع خلط وتعبئة الزيوت، مصنع أسفلت الزاوية، مصنع أسفلت بنغازي).

المؤسسة الوطنية للنفط.

الحدود الزمنية: اقتصرت على الفترة من شهر مارس إلى شهر ديسمبر 2020.

1.7 أهمية البحث

يكتسب البحث أهميته من أهمية الموضوع، فالدور الذي تؤديه السياسات المحاسبية في المحافظة على الاستقرار المالي والاقتصادي وبالتالي الاجتماعي في أوقات الأزمات غايةً في الأهمية، إضافة الى أن هذا البحث يمكن أن يمهد للباحثين الطريق للاستمرار للبحث في هذا المجال.

2. الجانب النظري والدراسات السابقة

2.1. مقدمة جغرافية عن ليبيا

تقع ليبيا في قلب شمال إفريقيا بالقرب من البحر الأبيض المتوسط ، وتحيط بها مصر وتونس والجزائر والسودان وتشاد والنيجر. تبلغ مساحة ليبيا حوالي 1،759،540 كيلومتر مربع ويوجد بها خط ساحلي يبلغ حوالي 2000 كم. تعتبر رابع أكبر دولة في إفريقيا، والسابع عشر أكبر دولة في العالم من حيث المساحة، وتبلغ سبع مرات حجم المملكة المتحدة. المناخ معتدل في الربيع والخريف، يميل الصيف إلى أن يكون حارًا جدًا بينما يكون الشتاء باردًا فالمناخ هو مناخ البحر الأبيض المتوسط مع صيف حار وشتاء معتدل، الطقس أكثر برودة في المرتفعات عنه في المناطق الداخلية الصحراوية.

الخلاصة أن ليبيا تخضع لمناخ متنوع مع البحر الأبيض المتوسط في الشمال والمناخ الصحراوي في الجنوب، حيث تشكل الصحاري القسم الأكبر من الأراضي الليبية يقدر بحوالي 45 في المائة. بقية الأراضي عبارة عن هضاب هي امتداد للهضبة الأفريقية، وعن سهل ساحلي يمتد على طول البحر المتوسط. فيها واحات كثيرة، وجبال مع 25 في المائة من الكثبان الرملية،

وأراضي صالحة للزراعة 19 في المائة، ومحاصيل دائمة 17 في المائة، ومراعي 20 في المائة، وغابات 4 في المائة (Libya Location Map2007).

شكل (1) (Libya Location Map2007).

2.2. مصادر الدخل في ليبيا

ليبيا بلد غني بموارده الطبيعية وخاصة النفط الذي يمثل 90 بالمائة من مصادر الدخل الخارجي من العملة الصعبة، وهو ما يجعل الاقتصاد الليبي اقتصادا ريعياً بامتياز، فضلا على الموقع الجغرافي الذي ساعد على نمو شبكات التجارة بين أوروبا ووسط إفريقيا، وتعتبر ليبيا من الدول الغنية بالموارد الطبيعية مثل النفط، والغاز الطبيعي، وخام الحديد وأملاح السباكة، والمراعي. تعتبر الزراعة وصيد الأسماك من القطاعات الصناعية الرئيسية خارج قطاعي النفط والغاز، الموقع الجغرافي لليبيا يجعلها حلقة وصل استراتيجية بين الدول الشرقية والغربية (Libya Energy Data, 2007) إلاأن الصراعات العسكرية الدائرة الآن تنبئ باحتمال عدم استمرار هذه المزايا. أما بالنسبة لتوزيع المصادر المالية الليبية على القطاعات غير النفطية، فيأتي قطاع الصناعة في المرتبة الأولى، والقطاع الزراعي في المرتبة الثانية، وقطاع السياحة في المرتبة الثالثة. ومع ذلك، يعتبر مصدر النفط المصدر المالي الرئيسي (Igbikiowubo، 2008).

قبل الحرب، كانت ليبيا تنتج ما يقدر بنحو 1.65 مليون برميل يوميًا. زادت قدرة الإنتاج الليبي على مدار العقد الماضي، من 1.4 مليون برميل في اليوم في عام 2000 إلى 1.8 مليون برميل في اليوم في عام 2010، لكنها لا تزال أقل بكثير من مستويات الذروة التي تجاوزت 3 ملايين برميل في اليوم تم تحقيقها في الستينيات. على الرغم من أن ليبيا أنتجت أقل من الطاقة الإنتاجية، إلا أن الإنتاج تجاوز هدف أوبك للبلاد البالغ 1.47 مليون برميل في اليوم. تملك ليبيا مركبين كيمياويين ضخمين في البريقة (المنطقة الوسطى) وفي الزاوية (المنطقة الغربية) الى جانب مركّب الحديد والصلب في مصراته وهو أكبر مركّب صناعي في أفريقيا

في هذه الصناعة. أما باقي النسيج الصناعي فيتمثل في معامل الإسمنت في بنغازي والخمس ومصراته وطرابلس. (Libya Oil, 2011).

2.3. صناعات النفط وتصنيع الزيوت المعدنية والاسفلت في ليبيا

تسعى الباحثة إلى تقديم مساهمة أصلية لاكتساب المعرفة على المستويين الأكاديمي والعملي، كإحدى المحاولات الأولى للتحقيق التجريبي من مدى توفر التخطيط والتطبيق المناسب للأساليب المحاسبية ودورها في جائحة كورونا على الإيرادات النفطية، باعتبارها المصدر الرئيسي لتمويل الخزانة العامة. رغم وجود عدة مصانع للإنتاج والتكرير والمتمثلة في مصفاة الزاوية ومصفاة سبها ورأس الانوف ومليتا وما يتبعهم من مصانع، إلا أن الدراسة اقتصرت على مصفاة الزاوية (شركة الزاوية لتكرير النفط) والمصانع التابعة له باعتباره يغطي 70% من احتياجات المنطقة الغربية، إلى جانب عمليات التصدير حيث يتم الإنتاج والتكرير في عدة مصانع في مدينتي الزاوية وبنغازي في ليبيا.

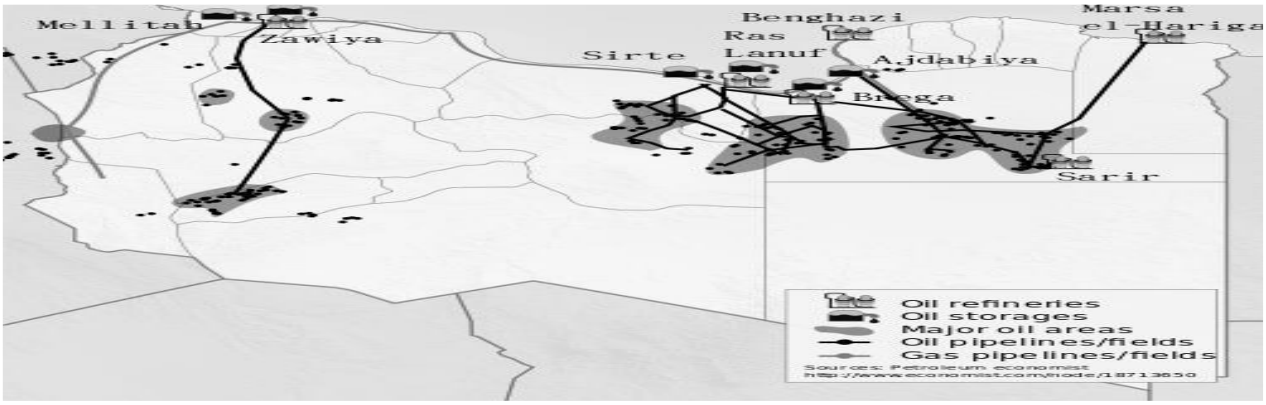

الشكل 2 حقول ومصافي النفط والغاز الرئيسية في ليبيا (خرائط موقع ليبيا 2007)

وباعتبار أن هذه المصانع مملوكة لشركة الزاوية لتكرير النفط ZORC فقط، رأت الباحثة ضرورة إعطاء خلفية عن هذه الشركة.

أولاً: تأسست عام 1974 من قبل المؤسسة الوطنية للنفط، وتعمل في تكرير النفط وتصنيع الإسفلت وتصدير وتوريد النفط الخام والبترول، بالإضافة إلى إنتاج أنواع مختلفة من الزيوت المعدنية. تقع على بعد 50 كم غرب العاصمة طرابلس. هذه الشركة هي ثاني أكبر شركة تكرير في ليبيا بطاقة معالجة خام 60 ألف برميل في اليوم. توسعت السعة إلى 108000 برميل في اليوم بحلول عام 1977، واعتبارًا من مايو 2011، كانت طاقة المصفاة 120.000 برميل يوميًا. إنها الشركة الوحيدة التي تنتج الزيوت المعدنية ومنتجات الأسفلت في ليبيا. تم اختيار موقع الشركة لتغطية أسواق المنطقة الغربية من الزيوت المعدنية والتي تمثل 70٪ من إجمالي الاستهلاك المحلي، وذلك تماشياً مع سياسة مراكز التوزيع الصناعي. بالإضافة إلى الاستفادة من مياه البحر وقربها من موانئ التصدير، لما لها من أهمية في إنتاج النفط (دليل شركه الزاوية، 2010). توفر الشركة كافة التسهيلات اللازمة للإنتاج مثل، الكهرباء وتحلية مياه البحر وتوليد البخار والمختبرات ووحدات مراقبة الجودة وورش الصيانة التي تشمل

مختلف التخصصات والموانئ والمخازن. لديها عدد كبير في القوى العاملة وتحتوي على عدةأقسام مثل: الإدارة المالية وإدارة الحسابات وإدارة التخطيط والمتابعة وإدارة المراجعة الداخلية وإدارة الهندسة والدراسات الفنية، وإدارة المشاريع، وإدارة المخازن، وإدارة تطوير الميناء، وإدارة التدريب، وإدارة مصنع خلط وتعبئة الزيوت، وإدارة مصنع إسفلت الزاوية، وإدارة مصنع إسفلت بنغازي، وإدارة العمليات البحرية، وإدارة السلامة، والنقابات العمالية للشركات، وإدارة الخدمات، وإدارة المشتريات، إدارة الشئون الإدارية، وإدارة الأمن الصناعي، وغيرها. تشتمل بعض هذه الإدارات على قسمين بينما يضم البعض ستة أقسام (دليل شركة الزاوية لتكرير النفط، 2010).

أما فيما يخص المصانع المستهدفة، مصنع خلط وتعبئة الزيوت الذيتأسس سنة 1971-1972 من قبل شركة شل الأمريكية فانه يعمل بثلاثة خطوط إنتاج، خط واحد لتر، وخط أربعة لتر وخط 200 لتر، وبطاقة 5 ملايين علبة في السنة لخط لتر واحد، و3 ملايين جالون سنويًا لخط أربعة لترات، و60 ألف برميل سنويًا لخط 200 لتر. بدأ المصنع ينفذلمصلحة شركه EOM في عام 1983،ثم صدر قرار من المؤسسة الوطنية للنفط بنقل المصنع إلى شركة الزاوية لتكرير النفط عام 1984. وعمل المصنع في إنتاج وخلط أنواع مختلفة من الزيوت المعدنية مثل زيت الثريا 50 / 20، زيت زهرة، زيت عطارد، زيت مشتري، إلخ. في عام 1986، قام المصنع بتطوير وتغيير جميع خطوط الإنتاج لزيادة السعة إلى 25 مليون علبة في السنة لخط 1 لتر، و3.5 مليون جالون لخط 4 لتر في السنة و120 ألف برميل في السنة لخط 200 لتر، من خلال التشغيل فترتين في اليوم (14 ساعة عمل). يتم تسويق جميع المنتجات للسوق المحلي من خلال شركات البريقة للتسويق والراحلة وليبيا نفط.

ثانياً: مصنعي الزاوية ZAF وبنغازي BAF لإنتاج الإسفلت، تم تأسيسهما عام 1980 بطاقة 100000 طن في السنة. منتجات هذه المصانع هي: إسفلت 60-70، ديزل تفريغ، ديزل سريع التطاير، ديزل معدل التطاير (دليل شركه الزاوية، 2010).

شكل (3) مصفاة الزاوية لتكرير النفط (موقع شركه الزاوية لتكرير النفط)

2.4 نبذة عن السياسات المحاسبية

تعمل السياسات المحاسبية المستخدمة في حالات عدم التأكد فيالمستقبل مثل الموازنات التقديرية، وتحليل الانحرافات، والتكاليف المعيارية، ومعدل العائد على الاستثمار، وتحميل التكاليف الإضافية بناءً على الحجم، والتدفق النقدي المخصوم والموازنات المرنة، على تقديم المعلومات اللازمة لإتخاذ القرارات المتعلقة بالتكلفة والعائد المتوقع، والمخاطر المحتملة لمستخدمي المعلومات المحاسبية، وتساعد على رؤية أفضل للتغلب على الأزمات التي تستوجب ديناميكية تنير الفكر المحاسبي. ووضعت معايير التقرير المالي مبادئ عامة للتعامل مع حالات عدم التأكد، حيث ينص معيار المحاسبة الدولي رقم8 "السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء "على أنه نتيجة لحالات عدم التأكد الملازمة لأنشطة الأعمال، فإن العديد من بنود القوائم المالية لا يمكن قياسها بدقة، ولكن يمكن تقديرها فقط. ونظراً للتأثير الكبير لحالات عدم التأكد المصاحبة للتقديرات، ولحاجة مستخدمي القوائم المالية لمعلومات مفيدة لإتخاذ قراراتهم فإن معيار المحاسبة الدولي رقم 1 "عرض القوائم المالية" يوجب على المنشأة أن تفصح عن معلومات عن الافتراضات التي تضعها عن المستقبل، وعن مصادر عدم تأكد التقدير الرئيسية الأخرى في نهاية فترة التقرير .

في الحالة الراهنة لإنتشار فيروس كوفيد19-، يجب على المنشأة أن تبذل الاجتهاد الكافي في تقديرها لآثار الوباء وما تضعه من افتراضات تتعلق بتعديل التدفقات النقدية أو معدلات للمخاطر، والتغيرات المستقبلية في الموازنات والرواتب والخصم في الأسعار التي تؤثر على التكاليف الأخرى، وكل ما هو متوقع في مثل ظروف فيروس كوفيد 19-الذي يؤدي إلى تغيرات متسارعة تؤثر على استمرارية المشروع.(الهيئة السعودية للمحاسبين القانونين 2020 ص 11-26).

2.5 الدراسات السابقة

2.5.1 دراسة الشائبي وبلق (2020) المعنونةبالآثار المتوقعة لجائحة كورونا على بعض المتغيرات المالية والاقتصادية في ليبيا

هدفت الدراسة إلى استشراف الآثار المالية والاقتصادية لجائحة كورونا على الاقتصاد الليبي والآثار المحتملة على بعض المتغيرات الاقتصادية. وقد اعتمدت على منهجية افتراض سيناريوهات مختلفة لتأثير الجائحة على الاقتصاد الليبي ومقارنتها بالتأثيرات الحاصلة بالاعتماد على بعض البيانات المالية الفعلية. تم استخدم نموذج قياسي مبسط لبحث التأثير على معدل التضخم في الاقتصاد الليبي. وتوصلت الدراسة إلى أن الإيرادات النفطية انخفضت بنسبة 52 %حتى نهاية أكتوبر 2020 وتوقعت أن يزداد العجز الكلي الى 3.685.72مليون،وأن يرتفع العجز الكلي بمقدار 4.971.44 مليون دينار. كما سيتراوح معدل التضخم بين مستوى منخفض عند 6 %ومستوى مرتفع عند 22 % في عام 2020. هذا وقد أوصت الدراسة بوضع الأولويات في الانفاق العام للصرف على المرتبات الأساسية، والقطاع النفطي والقطاع الصحي لمواجهة الظروف الحالية. إضافة الى الترشيد في الإنفاق العام والتقشف في كافة بنود ميزانية الترتيبات المالية وتقليل المصروفات بنسب مختلفة، وتوفير شبكة أمان لذوي الدخل المحدود والفئات المتضررة. كما أوصت بالعمل على تحسين طرق جباية الضرائب والرسوم الأخرى للتقليل من الاعتماد على الإيرادات النفطية، وتفعيل دور صندوق الثروة السياديومراجعة الدين العام،ووضع الترتيبات اللازمة لسداده. أخيراًأوصت بوضع سقف لنسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي لضمان الاستدامة المالية،والأخذ بعين الاعتبار الدين العام الخاص بالحكومة المؤقتة في المنطقة الشرقية عند الإعداد لميزانية الترتيبات المالية لعام 2021. (ص 34-40).

2.5.2دراسة البتال وفهد(2020)بعنوان تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي وسبل المواجهة مع إشارة خاصة للعراق

تناولت الدراسة الجوانب المختلفة للآثار الاقتصادية للجائحة والتي تمثلت في إعاقة النشاط الاقتصادي،وتكاليف التصدي والاحتواء، والثقة واليقين، والنقل الجوي، وبينت القنوات التي من خلالها يؤثر فايروس كورونا على الاقتصاد العالمي وهي: التبادل التجاري والترابط المالي الذي اعتبرته الدراسة أسوأ من الأزمة المالية سنة 2008، إضافة الى النمو الاقتصادي الذي تشير التنبؤات الى انخفاضه من 9. 5الى 1.5 %، وأسعار النفط العالمية التي انخفضت بحوالي 15 مليون برميل باليوم، ومن المتوقع زيادة الانخفاض الى 30 مليون برميل باليوم في حالة استمرار الازمة. كما بينت الدراسة الآثار السلبية على الاقتصاد في العراق وقدمت مجموعة من المقترحات أهمها: ضمان تدفق السلع الأساسية، رفد القطاع الصحي، دعم القطاع الزراعي، مراجعة بنود الموازنة المقترحة، إنشاء صندوق لدعم القطاعات المتضررة،تجنيب القطاع الخاص مخاطر التوقف.

2.5.3 دراسة مرسي، الصادي (2020) بعنوان التداعيات المحتملةلأزمة كورونا على الاقتصادالمصري والعالمي

هدفت الدراسة الى معرفة الآثار والتداعيات المحتملة لجائحة كورونا وطرح بدائل للسياسات المختلفة وتناولت مجموعة من القضايا مثل: معدل النمو وعجز الموازنة واحتياطي النقد الأجنبي والمديونية والميزان التجاري وحجم الاقتصاد غير الرسمي. وتوقعت أن تفوق أزمة كورونا في تداعياتها الاقتصادية والاجتماعية أية أزمة سابقة بما فيها الازمة المالية 2008-2009 مما جعل البعض يشبهها في حالة استمرارها بأزمة الكساد الكبير 1929-1939. هذا وقد أشارت أن النمو الاقتصادي من أكثر المتغيرات الكلية تأثرًا بالأزمات، فقد تراجع خلال الأزمة المالية العالمية ليبلغ 4.7% لعام 2008/ 2009 مقابل 7% على مدى العاميين السابقين للأزمة أي بنسبة تراجع 35%. وشهد تراجعًا أكبر نتيجة تداعيات ثورة يناير وما نتج عنها من اضطرابات تسببت في تعطل المصانع وتوقف الإنتاج، مما أدى إلى تراجع معدل النمو إلى 1.8% لعام 2010/ 2011 مقابل 5.1% لعام 2009/ 2010 أي بنسبة تراجع تقدر بنحو 65%. وتتجاوز الأزمة الحالية في تأثيراتها الأزمتين السابقتين لأنها تجمع بين أزمتين خارجية وداخلية معًا.(ص 11-21).

5.2.4 دراسة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية)(2020 بعنوان الاستجابة لأزمة فيروس كورونا في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

هدفت هذه الدراسة للتعرف على مدى استجابة الحكومات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الى سرعة احتواء فيروس كورونا من خلال تطوير سياسات وخطط مؤسسية لدعم الأسر والشركات. وأوضحت الدراسة أن الجائحة تسببت في اضطرابات اقتصادية هائلة وانخفاض الطلب المحلي والخارجي وانخفاض أسعار النفط وتعطل التجارة وسلاسل القيمة العالمية، مع اتساع التفاوتات الإحصائية). وأضافت أن ضعف الاقتصاد في الدول النامية بشكل كبير سيؤثر على نمو الناتج المحلي الإجمالي بشدة في عام 2020. مع الأخذ في الاعتبار تدابير الاحتواء القوية التي تنفذها اقتصاديات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ويتوقع صندوق النقد الدولي أن تتقلص جميع اقتصاديات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في عام 2020 باستثناء مصر، بمتوسط -4,1 %. وأشارت أحدث التقديرات إلى أن النمو في منطقة الشرق وشمال إفريقيا قد ينخفض إلى -6,6 % للبلدان المصدرة للنفط و -1 % للبلدان المستوردة للنفط في عام 2020. ومن المتوقع أن تشهد ليبيا ولبنان أكبر انخفاض في نمو الناتج المحلي الإجمالي بقيم -6,66 % و-25 %على التوالي. وبينت الدراسة بعض التدابير التي اتخذتها بعض دول الشرق

الأوسط من تخفيض أسعار الفائدة، واعفاءات ضريبية وتوسيع تغطية تأمين الشيخوخة، والمساعدات المادية وتأجيل سداد القروض الى غير ذلك من الإجراءات لتخفيف العبء على المواطن والقطاع الخاص.

3. الجانب العملي

يتناول هذا الجزء وصفًا للإجراءات التي تم اتخاذها لمعالجة البيانات لتحقيق أهداف البحث والإجابة علىتساؤلاته الرئيسية.

3.1. دورالسياسات المحاسبية في ظل جائحة كورونا

للتعرف على وجهة نظر عينةالدراسة للدور الذي لعبته الإجراءات والسياسات المحاسبية والتعليمات الصادرة من المنظمات المهنية المتخصصة، فيالتخفيف من تداعيات الأزمة المالية الناتجة من كوفيد 19، وسبل مواجهة الأثار المستقبلية التي ستعقب هذه الأزمة، تم إجراء المقابلات الشخصية للحصول على إجابات سريعة ودقيقة حول الموضوع، حيث أن المقابلة مناقشة هادفة بين المحاور والمحاور المستجيب، بقصد الحصول على معلومات معينة من الشخص الذي تمت مقابلته، والتي لها صلة بالأسئلة (Elbishti، 2015)

ومن خلال تحليل المعلومات التي تم الحصول عليها من المقابلة الشخصية تبين الاتي:

3.1.1. الجزء الأول: خصائص مفردات عينة الدراسة

الجدول رقم (1) المصانع المستهدفة

عدد المستهدفين في المصانع	التكرار	النسبة	نوع الصناعة	العنوان
مصنع خلط وتعبئة الزيوت	3	%19	تصنيع وخلط وتعبئة الزيوت المعدنية	مدينة الزاوية
وحدات التكرير بمصفاة الزاوية	3	%19	تكرير النفط الخام	مدينة الزاوية
مصنع إسفلت الزاوية	1	%6	تصنيع الإسفلت	مدينة الزاوية
مصنع إسفلت بنغازي	1	%6	تصنيع الإسفلت	مدينة بنغازي
الإدارة العامة بشركة الزاوية لتكرير النفط	6	%38	أعمال ادارية ومحاسبية	مدينة الزاوية
المؤسسة الوطنية للنفط	2	%12	أعمال ادارية ومحاسبية	مدينة طرابلس
الإجمالي	16	%100		

يوضح الجدول السابق عدد الأفراد اللذين تمت مقابلتهم في المصانع المستهدفة وموقع المصانع ونوع الصناعة، الأمر الذي يشير إلى أن نسبة العينة المستهدفة كافيه لتعميم نتائج الدراسة حسب وجهة نظر الباحثة.

الجدول رقم (2) الوظيفة

الوظيفة	التكرار	النسبة
مدير إدارة	6	% 38
رئيس قسم	10	% 62
الإجمالي	16	% 100

يتضح من الجدول السابق أن نسبة الموظفين الذين يشغلون وظيفة مدير إدارة تبلغ 38%، بينما كانت نسبة رؤساء الأقسام 62 %، الأمر الذي يضفي الكثير من الثقة على مصداقية المعلومات المتحصل عليها.

الجدول رقم (3) المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
دبلوم متوسط	0	0
بكالوريوس	10	% 62
ماجستير	4	%25
دكتوراه	2	%13
الإجمالي	16	% 100

يتضح من الجدول السابق أن نسبة الموظفين الذين يحملون مؤهل بكالوريوس تبلغ 62%، بينما كانت نسبة حملة الماجستير 25 %، والدكتوراه 13 %. هذا يشير إلى أن الفئة المستهدفة على مستوى عالي من التعليم، ومن المتوقع أن يكونوا على دراية تامة بالسياسات الواجب اتخاذها في الأزمات.

الجدول رقم (4) سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة
أقل من 5 سنوات	0	%0
من 5 الى 10 سنوات	1	% 6
من 10 الى 15 سنة	2	%13
من 15 الى 25 سنة	4	%25
أكثر من 25 سنة	9	%56
الإجمالي	16	% 100

يتضح من الجدول السابق أن أغلب أفراد العينة يمتلكون الخبرة الكافية لإدراك المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المصانع نتيجة عدم الالتزام بالسياسات المحاسبية.

3.1.2. الجزء الثاني: الإجابة على التساؤلات الرئيسية للبحث

يوضح هذا الجزء النتائج المتعلقة بالإجابة على السؤال الرئيسي الأول للبحث والذي يهدف الى التحقق من دور السياسات المحاسبية المتبعة في المصانع موضع الدراسة، وهل نجحت الجهات المسئولة في استخدام السياسات المحاسبية بالصورة الصحيحة في ظل هذه الجائحة،حسب الخطة المنهجية حول تداعيات هذه الأزمة والحلول المقترحة، التي تساعد على تخطيها بأقل خسائر.

الجدول رقم (5) أسئلة المقابلة (العدد الكلي)

هل للسياسات المحاسبية دور في ظل جائحة كورونا؟ لو الإجابة بالنفي ما هي الأسباب؟		
المستجوب	الإجابة	الأسباب
م.1	لا	صعوبة تغيير التعاقدات مع الموردين الخارجيين، انعدام أدوات الذكاء الاصطناعي، استخدام الموازنات التقديرية الثابتة، انعدام المعلومة المناسبة والتقارير التفصيلية، عدم اتخاذالإجراءات الوقائية
م.2	لا	عدم وجود مخزون كافي لتحقيق نسبة الإنتاج المستهدف وتوقف عمليات الاستيراد (تعديل

		التعاقدات)،انعدام أدوات الذكاء الاصطناعي، استخدام الموازنات التقديرية الثابتة، عدم اتخاذالإجراءات الوقائية
م.3	الى حد ما	يتم استخدام بعض الإجراءات فقط وهي التي تتعلق بالحصول على بعضالمعلومات، صعوبة تعديل التعاقدات
م.4	لا	عدم القدرة على تعديل التعاقدات، انعدام أدوات الذكاء الاصطناعي، استخدام الموازنات التقديرية الثابتة، عدم اتخاذالإجراءات الوقائية، اهمال النشرات والتعليمات
م.5	الى حد ما	يتم اتخاد بعضالإجراءات الوقائية ولكن توقف عمليات الاستيراد (تعديل التعاقدات)،انعدام أدوات الذكاء الاصطناعي انعدام المعلومة المناسبة والتقارير التفصيلية،
م.6	لا	عدم القدرة على توفير أدوات الذكاء الاصطناعيوتعديل التعاقدات،استخدام الموازنات التقديرية الثابتة، انعدام المعلومة المناسبة والتقارير التفصيلية، عدم اتخاذالإجراءات الوقائية، إهمال النشرات والتعليمات
م.7	لا	عدم توفر المعلومات المناسبة عن المواد اللازمة للإنتاج بالتوقيت المناسب، انعدام أدوات الذكاء الاصطناعي، استخدام الموازنات التقديرية الثابتة، عدم اتخاذالإجراءات الوقائية، إهمال النشرات والتعليمات
م.8	لا	استخدام الموازنات التقديرية الثابتة، عدم توفير أدوات الذكاء الاصطناعي، صعوبة تعديل التعاقدات، انعدام المعلومة المناسبة والتقارير التفصيلية، عدم اتخاذالإجراءات الوقائية، إهمال النشرات والتعليمات
م.9	لا	انعدام التقارير التفصيلية المالية لتجنب توقف العمل واتباع اسس القياس المحاسبي، صعوبة تعديل التعاقدات، انعدامأدوات الذكاء الاصطناعي، استخدام الموازنات التقديرية الثابتة، عدم اتخاذالإجراءات الوقائية،إهمال النشرات والتعليمات
م.10	لا	انعدام التقارير التفصيلية المالية، وانعدام توفر المعلومات المناسبة عن النشاطات بالتوقيت المناسب، انعدام أدوات الذكاء الاصطناعي، صعوبة تعديل التعاقدات لضمان توفر لوازم الانتاج، عدم اتخاذالإجراءات الوقائية، اهمال النشرات والتعليمات
م.11	الى حد ما	اتخاذ بعضالإجراءات الوقائية الضرورية، ولكن انعدام المعلومة المناسبة والتقارير التفصيلية،صعوبة تعديل التعاقدات، انعدام أدوات الذكاء الاصطناعي، استخدام الموازنات التقديرية الثابتة

م.12	الى حد ما	توفر بعض المعلومات داخل بيئة العمل، اتخاذ بعضالإجراءات الوقائية بينمايصعب تعديل التعاقدات
م.13	لا	عدم استخدام نظام الموازنات المرنة والاعتماد على مستوى ثابت، صعوبة تعديل التعاقدات، انعدام أدوات الذكاء الاصطناعي، انعدام المعلومة المناسبة والتقارير التفصيلية
م.14	لا	صعوبة إعادة ترتيب الاولويات واستخدام الموازنات المرنة لتقدير التدفقات النقدية الداخلة، صعوبة تعديل التعاقدات، انعدام أدوات الذكاء الاصطناعي، انعدام المعلومة المناسبة والتقارير التفصيلية
م.15	لا	عدم توفير أداوت الذكاء الاصطناعي، عدم استخدام نظام الموازنات المرنة، صعوبة تعديل التعاقدات،إهمال النشرات والتعليمات، انعدام المعلومة المناسبة
م.16	لا	صعوبة تعديل التعاقدات لضمان توفر لوازم الانتاج، عدم الاطلاع على النشرات بالخصوص، انعدام أدوات الذكاء الاصطناعي، استخدام الموازنات التقديرية الثابتة، انعدام المعلومة المناسبة والتقارير التفصيلية، عدم اتخاذالإجراءات الوقائية

الجدول رقم (6) معدل الإجابات

الرقم	هل للسياسات المحاسبية دور في ظل أزمة جائحة كورونا	العدد الكلي= 16	
		التكرار	النسبة
1-1	نعم	0	%0
1-2	لا	12	%75
1-3	الى حد ما	4	%25

الجدول رقم (7) مناقشة الاسباب

الرقم	الاسباب	العدد الكلي= 16		المناقشة
		التكرار	النسبة	
1	عدم تعديل التعاقدات لضمان توفر لوازم الانتاج	15	93.75 %	يتضح من خلال المقابلة ان عدم وجود دورللسياسات البديلة يرجع لعدة أسباب أهمها: صعوبة تعديل التعاقدات لضمان استمرار العمل بنسبة94%،وعدم توفيرأدوات الذكاء الاصطناعي بنسبة 88%، في حين جاء استخدام الموازنات الثابتة في الترتيب الثالث بنسبة75 %، اما عن عدم توفر المعلومات المناسبة عن المواد اللازمة للإنتاج وجميع النشاطات بالتوقيت المناسب جاء في المرتبة الرابعةبنسبة63% وأيضا انعدام التقارير التفصيلية المالية. أما اتخاذ الاجراءات الوقائية كانت نسبته 57%، في حين جاء البند الاطلاع على النشرات والتعليمات الصادرة من المنظمات المحاسبية المهنية في المرتبة الاخيرة بنسبة50%.
2	عدم توفير أدوات الذكاء الاصطناعي لضمان استمرار العمل	14	%87.5	
3	عدم إعادة ترتيب الأولويات واستخدام الموازنات المناسبة لتقدير التدفقات	12	%75	
4	عدم توفر المعلومات المناسبة عن المواد اللازمة للإنتاج وجميع النشاطات بالتوقيت المناسب	10	%62.5	
5	عدم إعداد التقارير التفصيلية المالية لتجنب توقف العمل واتباع أسس القياس المحاسبي	10	%62.5	
6	عدم اتخاذ الإجراءات الوقائية الضرورية لضمان سلامة القائمين على استمرار العمل	9	%56.5	
7	عدم الاطلاع على النشرات والتعليمات الصادرة من المنظمات المحاسبية المهنية	8	%50	

من خلال الجداول السابقة نلاحظ أن أغلب الإجابات توضح أنه لم يكن للسياسات المحاسبية أية دور في جائحة كورونا، حيث احتل البند عدم تعديل التعاقدات لضمان توفر لوازم الإنتاج المرتبة الأولى بنسبة 93.75%، والبند عدم توفير أدوات الذكاء الاصطناعي لضمان استمرار العمل المرتبة الثانية بنسبة 87.5%. هذا دليل واضح على إن المسئولين بالإدارات المختلفة لم يبذلوا الجهد اللازم لتفعيل دور السياسات المحاسبيةفي ظل هذا الوباءوما يترتب عن ذلك من تداعيات. حيث إن الإجراءات الاحترازية والتباعد الجسدي قد ألقت بظلالها على العمال وبالتالي على سير العملية الإنتاجية والمنتجات والربحية، الأمر الذي ينذر بخطر عدم القدرة على الاستمرار وانتفاء فرض الاستمرارية الذي يعد من أساسيات علم المحاسبة.

أيضاً جاء البند عدم ترتيب الأولويات واستخدام الموازنات المناسبة لتقدير التدفقات النقدية الداخلة والخارجة في المرتبة الثالثة بنسبة75 %. وهنا يتضح القصور المحاسبي والإخلال بمبدأ الافصاح الذي ينذر بحدوث مشاكل مالية قد تستمر إلى ما بعد انتهاء الجائحة، وما لها من نتائج سلبية على فرضية الاستمرارية، الأمر الذي حدث مع كثير من الشركات التي أهملت التدفقات المالية التشغيلية وانتهى بها الحال الى إشهار إفلاسها، مما دفع بالمنظمات المحاسبية المهنية الى إلزام الشركات بإعداد قوائم التدفقات النقدية واعتبارها أحد القوائم الرئيسية التي يجب الإفصاح عنها (طارق حماد 2008).

هذه النتائج تتفق مع ما تناولته دراسة عبود، (2009 ص 4 – 9) , لتحديد أثر الإفصاح والشفافية في إدارة الأزمات وذلك لتحديد ماهية الأزمة المالية العالمية 2008، وما نتج عنها من انهيار واختفاء العديد من الشركات الكبرى نتيجة عدم الالتزام بالقواعد والإجراءات المحاسبية في وقت الأزمات، وضعف الإفصاح عن المعلومات الواجب عرضها عن حركة النشاط ومصادر التمويل، أيضاً دراسة ظاهر والقشي،(2005) ص 97-130),التي حاولت التعرف على أسباب انهيار شركه انرون وشركه آرثر اندرسون وكانت النتائج تشير إلى عدم التقيد بآليات القياس والإفصاح.

أما بند عدم توفر المعلومات المناسبة عن المواد اللازمة للإنتاج وجميع النشاطات بالتوقيت المناسب، وبند عدم إعداد التقارير التفصيلية المالية لتجنب توقف العمل فقد احتل الترتيب الرابعأيضاًبنسبة62.5 %. مما يشير الى بقاء الشركة في حالة عدم تأكد بخصوص الأسعار والكميات المناسبة والتوقيت المناسب لضمان عدم توقف الإنتاج، الأمر الذي ينفي صفة المناسبة للمعلومة والتي تعتبر من الأساسيات الأولية لتوفر نظام محاسبي جيد. كما جاء بند اتخاذ الإجراءات الوقائية الضرورية لضمان السلامة في المرتبة الخامسة من ناحية عدم توفره، وهذا ما تم ملاحظته من خلال المقابلة، وما يؤكد عدم حرص الإدارة على العاملين واهتمامها بسلامتهم، الأمر الذي يؤدي الى انخفاض تحفيزهم وانخفاض الروح المعنوية لديهم، والذي ينعكس سلباً على الإنتاجية.

أخيراً احتل البند الاطلاع على النشرات والتعليمات الصادرة من المنظمات المحاسبية المهنية بخصوص الإجراءات اللازم إتباعها في مثل هذه الحالات المرتبة الاخيرة من حيث عدم توفره بنسبة50%، الأمر الذي يشير الى عدم متابعة الجهات المسئولة للدوريات الصادرة، والتي من شأنها أن توضح خريطة سير الأعمال المحاسبية في ظل الأزمة، بالرغم من إن عينة الدراسة كانت على مستوى عالي من التعليم والخبرة حسب ما أثبتت النتائج المتعلقة بالخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة.

من خلال الاطلاع على تقارير الإنتاج وإيرادات التكرير والمبيعات للزيوت، بالإضافة الى تقارير مصروفات المرتبات من شهر مارس إلى شهر ديسمبر لسنة (2020) تتضح النتائج السلبية لغياب دور السياسات المحاسبية السليمة كما هو موضح بالجداول التالية: (تم الحصول على هذه الأرقام بالاطلاع الشخصي لتقارير الشركة):

الجدول رقم (8) المصروفات السنوية

السنة	م. مرتبات	المصروفات الاخرى شاملة لرسوم التكرير
2018	8182468	3797213 3341979
2019	4083541	10879193 3341979
2020	2501829	6776400 3396086

تقارير الميزانية لشركة الزاوية لتكرير النفط (2020)

بالنظر إلى الجدول السابق يمكن توقع الآثار المستقبلية لانخفاض مصروف المرتبات نتيجة العمل بنسبه 50% فقط من اليد العاملة كإجراء احترازي، فالفرق بين سنتي 2018 و 2019 و2020 يعد كبيراً نسبياً, ويشير إلى رصد تداعيات اقتصادية واجتماعية خطيرة تضفي بظلالها على مختلف القطاعات مثل: قطاع الزراعة وما ينتج من ارتفاع أسعار للمنتجات الزراعية نتيجة توقف الاستيراد ونقص المنتجات البديلة , وقطاع التعليم وما قد ينتج من اتجاه الطلبة للعمل وإهمال الدراسة لتوفير الاحتياجات الرئيسية لأسرهم, حيث إن ارتفاع أسعار السلع الأساسية يعد من أهم المشاكل التي تنتجها مثل هذه الأزمات فالسوقسيتأثر بتراجع الإنتاج الصناعي الصيني من السلع الاستهلاكية، و سيقل المعروض نتيجةارتفاع تكاليف النقل والتأمين على البضائع المستوردة بسبب المخاوف الحقيقية والنفسية إزاء التجارة مع الصين والدول المجاورة لها مثل كوريا الجنوبية. ومن نتائج ذلك ارتفاع تكاليف مستوى المعيشة وتراجع القوة الشرائية للطبقة الوسطى ولفئات الدخل المحدود التي اعتادت على استهلاك المنتجات الصينية الأنسب سعرًالها من أسعارالمنتجات الأوروبية والأمريكية واليابانية المشابهة.

ولا نستطيع أن نتجاهل قطاع الصحة الذي يعتمد بشكل كامل على الاستيراد الذي توقف بسبب فرض قيود على السفر وتوقف عمليات الاستيراد والمشاكل التي نتجت من ارتفاع سعر الصرف ونقص المعدات الطبية والأدوية، وبالتالي ارتفاع أسعارها وعدم تمكن المواطن البسيط من الحصول على أدنى درجة من العناية الصحية، وتفاقم الأمراض وزيادة عدد الوفيات وخصوصاً مع غياب دور الدولة الملحوظ. امتدت هذه الأزمة لتشمل قطاع البناء الذي يعتمد بشكل كبير على المنتجات المستوردة ومواد البناء بالإضافة إلى العمالة الأجنبية الوافدة والتي توقفت مما أدى الى ارتفاع كبير في أسعار اليد العاملة وما إلى ذلك من أثر على المشاريع والفرد.

بما أن ليبيا ليست بمنأى عن العالم ومرتبطة بجاراتها من الدول العربية،وموقعها الجغرافي جعلها حلقة وصل بين الشرق والغرب،فمن وجهة نظر الباحثة يمكن تخيل الآثار الاقتصادية السلبية للتداعيات السابقة على الاقتصاد العربي والعالمي فإنخفاض مصروف المرتبات والإيرادات في القطاع النفطي له أثر كبير على دول الجوار، وذلك بتأثر قطاع الصحة والسياحة بصفة عامة. فمن المتعارف عليه أن ليبيا تعتمد بالدرجة الأولى على الاستيراد في مختلف المجالات الصناعية والصحية

والعمالة الوافدة من الدول العربية المجاورة. على سبيل المثال أشار الباحث حمزة المؤدب 2020، "أن جائحة كورونا وتصاعد النزاع في ليبيا شلاّ الاقتصاد في جنوب شرق البلاد، حيث أدى قرار الحكومة التونسية بإغلاق الحدود مع ليبيا إلى إقفال رأس جدير مما، أجبر آلاف التجار عبر الحدود، وصغار باعة التجزئة، وأصحاب المتاجر، وباعة الوقود غير الرسميين، والمتعاملين بالعملة الصعبة، على تعليق نشاطاتهم. بالإجمال، وفاقمت جائحة كورونا التوتر الاقتصادي على طول الحدود التونسية، وأظهرت مدى الحاجة الماسة إلى تعزيز التنسيق بين الحكومتين، كي يكون بالإمكان تدبّر أمر الأمن والطوارئ الصحية على نحو أكثر فعالية".

أيضاً جاء في صحيفة فرانس 24، في شهر مارس 2021أن الاقتصاد التونسي تراجع العام الماضي 8.8 بالمئة، وهو أكبر انكماش في تاريخ البلاد بسبب آثار الأزمة على قطاعات حيوية مثل السياحة والطيران والتصدير، حيث أفاد وزير السياحة محمد عمار أن إيرادات السياحة التونسية تراجعت بنسبة 65 بالمئة في 2020 مقارنة مع 2019، لتصل إلى حوالي 746 مليون دولار في ضربة قوية للقطاع وللاقتصاد المحلي.

في حين يوضح الجدول التالي الإيرادات السنوية:

الجدول رقم (9) الايرادات السنوية

السنة	إيرادات الزيوت	إيرادات التكرير	إسفلت الزاوية	إسفلت بنغازي
2018	5666434.234	173753369.619	3276833.984	4373122.000
2019	2255944	127707459		
2020	9080406	14936800		

تقارير الميزانية لشركة الزاوية لتكرير النفط (2020)

يوضح الجدول السابق تراجع إيرادات التكرير وهو ما يتفق مع تحليل الخبير الاقتصادي إبراهيم محمد(2020)في مقالته أزمة كورونا ستجعل المنتج الصيني أقل حضوراً في الأسواق العربية حيث أشار أن "أول التبعات السلبية ظهرت في تراجع سعر برميل النفط منذ اندلاع أزمةفيروس كورونا مما يعني تراجع مداخيل الدول العربية النفطية وتراجع الطلب على النفط من الناحية الكمية بسبب توقف الإنتاج في مناطق صينية عدة وتراجع حركة السفر والتجارة.

ملاحظه: تمإدراج سنة 2018 لتوضيح الإيرادات الطبيعية للتكرير ومنتجات الزيوت ولمقارنتها بسنة 2019 حيث إن الأخيرة سنة استثنائية اشتدت فيها الحرب وتوقفت مصانع الإسفلت بسبب عدم الاستقرار الذي تعاني منه البلاد، الأمر الذي أدى إلى عدم تحقيق أية إيرادات في مصانع الزيوت وانخفاضها بشكل كبير بالنسبة لإيرادات التكرير مع استمرار المصروفات، مما يؤكد عدم اتباع سياسات محاسبية من شأنها المحافظة على الاستمرارية في وقت الأزمات، وهو ما ينذر بحدوث كارثه اقتصادية قد لا يمكن التعافي منها بسهولة.

3.1.3. الجزء الثالث: الحلول الممكنة للتقليل من النتائج السلبية للجائحة

يوضح هذا الجزء الحلول المقترحة للتخفيف من حدةجائحة كورونا من وجهة نظر عينة الدراسة

الجدول رقم (10) الحلول المقترحة

الرقم	الاسباب	العدد الكلي= 16		المناقشة
		التكرار	النسبة	
1	اتخاذ الإجراءات الوقائية	16	%100	يتضح من خلال المقابلة أن الحلول البديلة تتمثل في توفير مجموعة الإجراءاتمثل توفير أدواتالذكاء الاصطناعي واتخاذ الإجراءات الوقائية بنسبة 100% وتعديل التعاقدات لضمان استمرار العمل بنسبة93%، في حين جاء توفر المعلومات المناسبة في الترتيب الثالث بنسبة 87.5 %،أماإعداد التقارير التفصيلية واستخدام الموازنات المناسبة بنسبة 75%. في حين جاء البند الاطلاع على النشرات والتعليمات الصادرة من المنظمات المحاسبية المهنية في المرتبة الأخيرة بنسبة 50%.
2	توفير أدوات الذكاء الاصطناعي	16	%100	
3	تعديل التعاقدات وتوفير لوازم الإنتاج	15	%93	
4	العمل على توفر المعلومات المناسبة بالتوقيت المناسب	14	%87.5	
5	إعداد التقارير التفصيلية المالية	12	%75	
6	إعادة ترتيب الاولويات واستخدام الموازنات المناسبة لتقدير التدفقات	12	%75	
7	الاطلاع على النشرات والتعليمات الصادرة من المنظمات المحاسبية المهنية	8	%50	

تؤكد الباحثة على ضرورة العمل السريع على وضع الضوابط والتوازنات الكفيلة بتوصيل المعلومات إلى كافة الأطراف ذات العلاقة، وتوفير أدوات الذكاء الاصطناعي والتقدم التكنولوجي لأداء الوظائف المحاسبية، وعدم توقف العمل نتيجة الإجراءات الاحترازية وعدم التواصل المباشر الذي يعتبر عاملًا حاسمًا في منع الوباء من التسبب في خسائر مادية، التي بدورها لها تأثير مباشر على الأفراد وتدهور المستوى المعيشي. أيضاًمراجعة تكاليف الإنتاج التي من المتوقع زيادتها بكميات كبيره نتيجة

نقص المواد الخام وارتفاع أسعارها، وكذلك جميع الخدمات اللوجستية المرتبطة بها، بحيث يتم تعديل التعاقدات لضمان عدم نقص المواد الأساسية للإنتاج، إضافةإلى إعادة ترتيب الأولويات بحيث يتم التغيير للموازنات المناسبة أو إجراء التعديلات عليها وتقدير مدى التدفقات التقديرية المستقبلية للقضاء على الفساد الإداري الذي تنتجه مثل هذه الأزمات.

هنا تعزز الباحثة رأي الاستاذأحمد الأطرش استاذ السياسة والعلاقات الدولية بجامعة طرابلس ليبيا في دراسته العلاقات الليبية التونسية 2021: الواقع والمآلات وآفاق التطوير حيث أشار أن تمترس الفساد يتطلب عودة لأن منظومات الفساد هي المستفيد الأكبر من تضييق الخناق على المواطنين، والمهربون على وجه التحديد.

4. الخاتمة

بالرجوع لفلسفة هذه الدراسة التي تبلورت في التعرف على دور السياسات المحاسبية في ظل جائحة كورونا في مصانع النفط بالمنطقة الغربية الليبية باعتباره أحد أهم مصادر الخزانة العامة في ليبيا، يمكن القول بأن إنخفاض الإيرادات والمرتبات والاعتماد الكبير على المنتجات الواردة من الصين ومصر وإيطاليا أدى الى نشؤ حالة كساد اقتصادي وتضخم ملحوظ وغير مسبوق، كنتيجة للقيود على الحركة والشحن وتعطل التجارة العالمية وتوقفها شبه الكامل. من خلال النتائج التي تم التوصل إليها يمكن تصور وضع الاقتصاد الليبي كنتيجة لتراجع معدلات الاقتصاد العالمي وتعطل قنوات العرض والطلب وسلاسل التوريد، خصوصاً بعد تراجع الطلب على النفط بسبب انخفاض الإنتاج الصناعي وفرض قيود على حركة السفر والتجارة العالمية، ومع فشل مجموعه أوبك بالالتزام بقرار خفض إنتاج النفط، هذا القرار الذي جاء كمحاولة لضبط أسواق النفط العالمية، وإعلان السعودية عن عزمها على زيادة الإنتاج الى 10 ملايين برميل يومياً (أوبك, 2020)، الأمر الذي سيزيد من انزلاق أسعار النفط بشكل متدن. والذي انعكس سلباًعلى الاقتصاد في الدول المتقدمة، ناهيك عن بلد من دول العالم الثالث يعاني انقسامات سياسية وصراعات عسكريةألقت بظلالها على دول الجوار وعلى المواطنين، حيث عجز الكثير منهم عن تلبية الإحتياجات المعيشية الرئيسية وهو ما يتوافق مع دراسة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بالأمم المتحدة 2020 التيأوضحت أن الخسائر المتوقعة في المنطقة العربية قد لا تقل عن 42 مليار نتيجة انخفاض أسعار النفط إضافة الى الخسائر المتوقعة في الوظائف والتي قد تصل الى 1.7 مليون وظيفة.

أخيراً ترى الباحثة أن هذه الحقائق التي تم استنتاجها تعتبر بمثابة ضربة موجعة لاقتصاد يعاني من الهشاشة، فالخسائر المتوقعة ستكون كبيرة تزيد مواطن الضعف في الاقتصاد الليبي شأنه شأن بقية الدول النامية وتؤكد تعرضه لمخاطر واضطرابات اقتصادية ومالية مستقبلية في وقت تشتد فيه الحاجة للنمو والبناء الاقتصادي.

5. النتائج والتوصيات

5.1. اولاً النتائج

تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات توضح أوجه الخلل والقصور الموجود في الدور المحاسبي المفترض في ظل جائحة كورونا والتي من أهمها:

1-عدم الاهتمام والتقيد بتطبيق المبادئ المحاسبية التي تستند الى الشفافية والإفصاح وغيرها،والالتزام بالفروض المحاسبية مثل الاستمرارية والقياس والافصاح الأمر الذي يعد غير مقبول، وما يتبع ذلك من تداعيات انتشار الفساد المالي والمحاسبي والإداري والممارسات غير السليمة في الإقليم، الأمر الذي أدى إلى زيادة ظاهرة البطالة والبطالة المقنعة والتضخم والفساد بجميع اشكاله.

2-غياب الدور المحاسبي الأمر الذي يعد غير منطقي وذلك بعدم وضع ألية فعالة للعمل في الظروف الراهنة لتوفير المعلومات المناسبة والذي انعكس سلباً على الحياة الاقتصادية في ليبيا.

3-توقف الإنتاج لفترة من الزمن بسبب الحرب وتمشياً مع الإجراءات الاحترازية والتباعد الجسدي بسبب عدم توفر وسائل التقنية الحديثة.

4-عدم تعديل التعاقدات لضمان توفر لوازم الانتاج وإهمال استراتيجية اتخاذ الإجراءات التصحيحية مما ساهم في زيادة الأسعار وتفاقم سوء الحياة المعيشية الناتجة من كوفيد 19.

5-عدم استخدام نظام الموازنات المرنة وتجاهل قوائم التدفقات النقدية التشغيلية.

6-إهمال الاطلاع على النشرات من المنظمات المحاسبية التي تقدم الإرشادات التي يجب إتباعها في حالات الأزمات.

5.2. التوصيات

لتعزيز دور الإجراءات المحاسبية وإنقاذ الآفاق الاقتصادية غير المتينة التي خلفتها ظروف عدم الاستقرار السياسي، وتفشي وباء كورونا، وإنخفاض الطلب العالمي على النفط وتوقف سلاسل التوريد مما أدي لحدوث مشاكل خطيرة وتضخم غير مسبوق توصي الدراسة بالآتي:

1-الاستجابة السريعة لمتطلبات الإفصاح والتحليل للوصولً إلى المعلومات الملائمة وتوفيرها في الوقت المناسب لإتخاذ القرارات التي تضمن الخروج بأقل خسائر.

2-العمل السريع على وضع الضوابط والتوازنات الكفيلة بتوصيل المعلومات إلى كافة الأطراف ذات العلاقة، مع ضرورة تطوير التقارير المالية لتلبية الاحتياجات المناسبة لتعزيز الثقة بالنظام المحاسبي وإعداد التقارير المالية التفصيلية لتجنب توقف العمل وضمان الاستمرارية.

3-حيث إن الجودة المحاسبية لا تتوقف على تطبيق السياسات والإجراءات فقط ولكن تمتد لتشمل تأهيل وتجهيز بيئة العمل والبيئة المحيطة بالتطورات والتقنيات الحديثة، ينبغي العمل السريع على توفير أدوات الذكاء الاصطناعي والتقدم التكنولوجي لأداء الوظائف المحاسبية.

4-مراجعة تكاليف الإنتاج التي من المتوقع زيادتها بكميات كبيرة نتيجة نقص المواد الخام وارتفاع أسعارها وكذلك جميع الخدمات اللوجستية المرتبطة بها بحيث يتم تعديل التعاقدات لضمان عدم نقص المواد الأساسية للإنتاج.

5-الإستعانة بالإجراءات البديلة وإعاده ترتيب الأولويات بحيث يتم التغيير للموازنات المناسبة او إجراء التعديلات عليها وتقدير مدى التدفقات التقديرية المستقبلية.

6-وضع الخطط البديلة للاستعانة بها في مثل هذه الأزمات وإتخاذ الإجراءات المناسبة، لتعزيز دور إدارة المخاطر والتقليل من الأثار الناتجة من سوء استخدام الإجراءات المحاسبية في الأزمات المستقبلية، وذلك بتدقيق البرامج والنفقات والاستعانة بالخبراء ودراسة تجارب الدول الأخرى وأليات تقاربها للاستفادة في وضع الخطط الخاصة بكيفية التعامل في البيئات المتقاربة مع بيئتنا.

7-النظر بعمق وبطريقة كلية لكافة الأثار الناتجة عن هذه الأزمة المالية وإجراء الدراسات والبحوث اللازمة لمعالجتها، حيث إن وظيفة المحاسبة لا تقتصر فقط على وقت الأزمة بل تمتد الى ما بعد انتهائها.

8-وجوب الاهتمام بالإجراءات والتعليمات الصادرة بنشرات المنظمات العالمية خصوصاً تلك التي تتعلق بالقياس والإفصاح وضمان الاستمرارية.

المراجع

1. إبراهيم محمد،(2020)وباء كورونا وخطورته الاقتصادية على الدول العربية، اكاديمية، D https://p.dw.com/p/3X7tv.2020W
2. أحمد الأطرش،(2021)العلاقات الليبية التونسية: الواقع والمألات وآفاق التطوير https://studies.aljazeera.net/ar/article/4938
3. أحمد حسين بتال، أيسر ياسين فهد، (2020) تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي وسبل المواجهة مع إشارة خاصة للعراق. HTTPS://www.researchgate.net/publication/340925777_talhyr_jayht_kwrwna_ly_alaqtsad_ala ;my_wsbl_almwajht_m_ashart__khast_llarq
4. الصديق نصر الشائبي، بشيربلق،(2020)الآثار المتوقعة لجائحة كورونا على الأوضاع المالية والاقتصادية في ليبيا،المؤتمر الافتراضي الأول،جائحة كورونا؛ الواقع والمستقبل الاقتصادي والسياسي لدول حوض المتوسط جامعة صبراتة،ليبيا، نوفمبر. ص34-40.
5. القشي، ظاهر،(2005)انهيار بعض الشركات العالمية وأثرها في بيئة المحاسبة، المجلة العربية للإدارة المنظمة العربية للإدارة، جامعه الدول العربية، المجلد 25، العدد 2 القاهرة, ص 97-130.

6. حمزة المؤدب، (2020)، الحدود الليبية التونسية المأزومة، مركز مالكوم كير– كارنيغي للشرق الأوسط، بيروت لبنان.

https://carnegie-mec.org/2020/11/04/ar-pub-83004

7. سالم محمد عبود،(2004)، إثر الشفافية والإفصاح في إدارة الأزمة المالية العالمية، المؤتمر العلمي الثالث، عمان الاردن، ص 4-9.
8. سلوى محمد مرسي، زينب محمد الصادي، (2020)، التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على الاقتصاد السياحي المصري، معهد التخطيط القومي المصري الإصدار 10 ص 11-21.
9. طارق عبد العال حماد، (2005)، التقارير المالية، أسس الإعداد والعرض والتحليل، الدار الجامعية، الإسكندرية. https://pmb.univ-saida.dz/busegopac/index.php?lvl=notice_display&id=374116 .2005

10. مخلوف أحمد، (2009) الأزمة المالية العالمية واستشراف الحل باستخدام مبادي الإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات من منظور إسلامي، مؤتمر الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية"، جامعة سطيف الجزائر،أكتوبر https://iefpedia.com/arab/?p=10668
11. هاني عبد اللطيف: 2020 كورونا يهدد الاقتصاد العالمي بالكساد، مركز الجزيرة للدراسات، جامعه سوانزي، بريطانيا.https://studies.aljazeera.net/ar/events/event-4638
12. هاني عبد اللطيف: 2020،أثار كورونا الاقتصادية: خسائر فادحة ومكاسب ضئيلة ومؤقتة، https://studies.aljazeera.net/ar/article/4613

النشرات والدوريات والمو اقع

1. آثار انتشار فيروس كورونا (كوفيد-19) على اعداد القوائم المالية ومراجعتها, 2020، الهيئة السعودية للمحاسبين القانونين، https://socpa.org.sa/Socpa/Media-Center/News/2020/3145.aspx
2. الاستجابة لأزمة كورونا في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا,2020، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ص 11.-26 https://www.oecd.org/mena/competitiveness/COVID-19-Crisis-response-MENA-countries-Arabic.pdf.
3. كورونا توقعات بخسارة 1.7 مليون وظيفة في المنطقة العربية 2020، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا.

4. منشورات البنكالدولي، ليبيا الافاق الاقتصادية https://www.albankaldawli.org/ar/country/libya/publication/economic-update-october-2020 2020

5. دليل شركه الزاوية لتكرير النفط. 2010. http://arc.com.ly/ar

6. فرانس 24، تونس تخفف قيود مكافحة فيروس كورونا على أمل انقاذ الموسم السياحي الصيفي، مارس 2021 https://www.france24.com

المراجع الأجنبية

1. Elbishti Entsar. The degree of JIT in mineral oil and Asphalt manufacturing in Libya, University Tun Hussein Onn Malaysia.2015 ,
2. Igbikiowubo, H. (Libya's Blood Money Moves to Revive Oil Industry.[online]httpwww.globalpolicy.org/security/sanction/libya/2003/1014blood.htm>[Accessed 24JULY 2008].
3. Libya Energy Data, Statistics and Analysis .Country Analysis Briefs, Energy Information Administration. [Online] Available at: < www.eia.doe.gov> [Accessed8 December 2007].
4. Libya Location Map. (2007). Maps of world [online] Available at: http: // www.mapsofworld.com/libya/libya-location-map.htm1>[Accessed18[October 2008].
5. Libya Oil Almance. An Open Oil References Guide. (2010). Annual Report".Hess retrieved 13 October 2011.

مستقبل الاقتصاد في قطاع غزة في ظل جائحة كورونا

The future of the économie in the Gaza Strip in light of the Corona pandemic

الباحث/ م. عدنان فضل الهندي
مكلف بمدير عام وحدة شؤون القدس

الباحثة/ هند عدنان أبو نجيلة
باحثة واعلامية وناشطة شبابية ومجتمعية

الملخص:

يعتبر الاقتصاد من أهم ركيزة أساسية في لحياة، فهو الأساس الذي تقوم عليه نهضة وتطور وتقدم أي مجتمع في كافة نواحي الحياة، وهو يلعب الدور البارز في رفعة أي مجتمع أو تخلفه على كل الصعد، وقد أدت جائحة كورونا إلى تراجع معدل النمو الاقتصادي في قطاع غزة بسبب تقلص الدخل وانخفاض الادخار وتقلص الفرص الاستثمارية، وتحقيق خسائر حادة وتسريح العمالة وفقد الحصة السوقية أدى إلى ارتفاع مستويات الفقر بسبب الاجراءات المفروضة لمنع تفشي الجائحة.

ومن المتوقع أيضا أن تؤثر الأزمة على الابتكار والابداع الذي يعد محركا رئيسا للتقدم الاقتصادي لأي مجتمع ، وبعبر الابتكار من أهم العوامل للتغلب على آثار جائحة كورونا ومعالجة ما ترتب عنها، لكن مساعي الابتكار قد تواجه صعوبات بسبب الانكماش الاقتصادي الذي يهدد موارد البحث والتطوير

ويهدف هذا البحث إلى دراسة مستقبل الاقتصاد في قطاع غزة في ظل جائحة كورونا وكيفية وضع التقدم الاقتصادي على المسار الصحيح من خلال تشجيع الابتكار ووضع الاستراتيجيات الضرورية للاستثمار.

وسيتم دراسة هذا الموضوع **من خلال محورين:**

المحور الأول: التحديات الاقتصادية التي تواجه قطاع غزة في ظل جائحة كورونا.

المحور الثاني: مستقبل الاقتصاد في قطاع غزة في ظل جائحة كورونا.

الكلمات المفتاحية: "التحديات - الاقتصاد - جائحة كورونا – قطاع غزة".

Abstract:

The economy is considered one of the most important basic pillars of life, as it is the foundation upon which the renaissance, development and progress of any society is based in all aspects of life, and it plays a prominent role in the elevation or backwardness of any society at all levels, and the Corona pandemic has led to a decline in the rate of economic growth in the Gaza Strip Due to the shrinking income, the decrease in saving, the shrinking of investment opportunities, the achievement of severe losses, the layoffs of workers and the loss of market share, which led to high levels of poverty due to the measures imposed to prevent the spread of the pandemic.

The crisis is also expected to affect innovation and creativity, which is a major engine for the economic progress of any society, and through innovation is one of the most important factors to overcome the effects of the Corona pandemic and address its consequences, but innovation efforts may face difficulties due to the economic downturn that threatens research and development resources.

This research aims to study the future of the economy in the Gaza Strip in light of the Corona pandemic and how to put economic progress on the right track by encouraging innovation and developing the necessary strategies for investment.

This topic will be studied through two axes:

The first axis: the economic challenges facing the Gaza Strip in light of the Corona pandemic.

The second axis: the future of the economy in the Gaza Strip in light of the Corona pandemic

Key words Challenges - Economy - Corona Pandemic - Gaza Strip".

مقدمة:

يتعرض الاقتصاد الفلسطيني منذ سنوات عديدة لضربات وانتكاسات كثيرة يحظى قطاع غزة بالحصة الأكبر منها، حيث منذ أن فرضت إسرائيل على قطاع غزة الحصار الشامل والممنهج في العام 2007 أي قرابة 13 عاماً أصبح القطاع يفتقر إلى كافة مقومات الحياة بمختلف مناحيها، بسبب عزل القطاع بأكمله عن العالم الخارجي، الأمر الذي انعكس بشكل سلبي ومباشر على معظم مؤشراته الاقتصادية والاجتماعية، لاسيما في ضوء تطبيق هذه الإجراءات وتأثيراتها على الأوضاع المعيشية والإنسانية والاقتصادية. حيث جرى تطبيق اجراءات الخصم على رواتب الموظفين الحكوميين في قطاع غزة، واحالة الآلاف منهم إلى التقاعد الاجباري، والتي تواصلت في العام 2020 وزادت نسبة الخصم حتى أصبح معظم الموظفين يحصلون على أقل من 50% من رواتبهم، والأخطر من ذلك أن متوسط الرواتب في القطاع الخاص في غزة لم يتخطى 800 شيكل، أي أنه لم يصل إلى الحد الأدنى (أبو مدللة: 2020، https://hadfnews.ps/post).

كما أن وقع الأزمة كان أشد على القطاعات الاقتصادية في قطاع غزة نتيجة الحصار المستمر لمدة 14 عام بالتزامن مع الانقسام الفلسطيني الداخلي وهذا ساهم في تراجع معظم المؤشرات الاقتصادية فيه، مع معدلات فقر وصلت 53% ومعدلات بطالة 52% هي الأعلى عالميا، أما نسبة البطالة بلغت 70% لفئة الشباب، إلى جانب أن 72% من سكان قطاع غزة يعانون من انعدام الأمن الغذائي ناهيك عن 80% منهم يتلقون مساعدات إغاثية من الجهات المختلفة، كل هذا يؤكد هشاشة الاقتصاد في غزة أمام أزمة كورونا، مستدركا أن انشغال العالم بمواجهة كورونا وتضرر اقتصادات الدول المانحة سيؤثر سلبا على حجم المساعدات التي يتلقاها قطاع غزة وبالتالي سيؤثر على عجلة الاقتصاد سلبا (بال ثينك، 2020، https://palthink.org).

المحور الأول: التحديات الاقتصادية التي تواجه قطاع غزة في ظل جائحة كورونا

يواجه الواقع الاقتصادي في قطاع غزة في ظل جائحة كورونا صعوبات جمة منذ سنوات، بسبب التشوهات الهيكلية التي يعاني منها، حيث أن قطاع غزة منكوب وضائع بين حكومتين، كما أن القطاع الخاص في القطاع يبدو ضائعا، بفعل المناكفات بين طرفي الانقسام في الضفة والقطاع.

حيث أن معدل البطالة بين الشبان في القطاع يصل إلى نحو 70%، مشيرا بالمقابل إلى وجود تحديات كبيرة يعاني منها القطاع، مثل أزمة الكهرباء، وضعف البنية الصناعية والتجارة الخارجية، وارتفاع معدلات الفقر، وأثرت كورونا على كل دول العالم بلا استثناء، لكن في حالة القطاع، فإن تأثير الجائحة يبدو هامشيا، لكن يجب جسر الفجوة بين غزة والضفة سواء في معدلات الدخل وغيرها (جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين، 2020، http://pba-gaza.ps).

يعاني الاقتصاد افي قطاع غزة معانة كبيرة نتيجة إجراءات سببها الاحتلال الإسرائيلي، حيث لا يستطيع السكان في قطاع غزة من ممارسة نشاطهم الاقتصادي بحرية وممارسة السيطرة على الموارد الطبيعية المختلفة ، وبالإضافة لعدم سيطرتهم على الحدود ، و إلى صعوبة تنقل العمالة بحرية ونقل البضائع ، فكانت تلك الصعوبات كفيلة إلى تأكل البنية التحية للإنتاج الاقتصادي في القطاع ، وبظل أزمة كورونا المستجد (كوفيد -19) عام 2020م التي ضربت العالم ومنه قطاع غزة تراجع النشاط الاقتصادي بشكل ملموس (حلس: 2020، https://democraticac.de).

يعاني قطاع غزة من حصار خانق يمنع عنه أبسط احتياجاته وحقوقه الإنسانية. وبالرغم من تفشي الوباء ومخاطره على الشعب الفلسطيني، فإن الاعتبارات الأمنية تظل هي الحاكمة والحاسمة لدى الاحتلال الإسرائيلي، وليس الاعتبارات الإنسانية وغيرها (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2020، ص1).

وسوف يتم دراسة هذا المحور من خلال دراسة تأثير فيروس كورونا على الاقتصاد في قطاع غزة و التحديات الاقتصادية التي تواجه قطاع غزة في ظل جائحة كورونا

أولاً: تأثير فيروس كورونا على الاقتصاد في قطاع غزة

مما لا شك فيه أن فيروس كورونا(كوفيد -19) المستجد سبب أزمة كبيرة للاقتصاد في قطاع غزة، في الوقت التي يعاني من أزمات سابقة ، في ظل ظروف وامكانيات متواضعة ، كما ذكرنا سابقاً لافتقار الاقتصاد الغزي السيطرة على موارده الطبيعية

وعلى حدوده ، وعدم قدرة السيطرة على حرية حركة العمال والبضائع ، وبالتالي سياسة الاحتلال الخانقة أدت إلى تأخر بل في بعض الأوقات شلل الاقتصاد في القطاع ، وانخفاض الانتاج الاقتصادي في شتى المجالات ، بالإضافة إلى اختلاف، وبالتالي من الطبيعي دخول الاقتصاد في القطاع بعدة أزمات اقتصادية داخلية (حلس: 2020، https://democraticac.de).

شهد قطاع غزة تراجعاً على غالبية مكونات الطلب الكلي للعام الثالث على التوالي الأمر الذي أوقع الاقتصاد الغزي في شرك الركود، إلّا أن هذا العام سجل انخفاضاً في حدة التراجع كانت نتيجته توقف الانكماش الاقتصادي حيث حافظ الاستهلاك الخاص في القطاع على معدلات نمو ثابتة بنحو 5.1%، وكذلك استمرار الانخفاض في الانفاق الحكومي بنسبة 7.2%، كما أن الناتج المحلي الإجمالي انكمش 6.1 بالمئة في قطاع غزة خلال الربع الأول من 2020 (العربي الجديد، 2020، https://www.alaraby.co.uk).

تأثرت أسر قطاع غزة مع أزمة جائحة كورونا بشكل كبير ، فقد بلغ معد الفقر بين سكان قطاع غزة وفقاً لأنماط الاستهلاك الحقيقية 53% ، وبلغ معدل الفقر المدقع 33.8% وفق آخر إحصائية رسمية صارة من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، مع العلم أن خط الفقر للأسرى المرجعية قد بلغ 2470 شيكلاً وخط الفقر المدقع قد بلغ 1974 شيكلاً وفقاً لأنماط الاستهلاك الشهري للأُسرة ، والبنك الدولي توقع في تقرير أصدره حديثاً أن ترتفع نسبة الأسر الفقيرة إلى 64% في قطاع غزة ، وبلغت نسبة انعدام الأمن الغذائي لدى الأسر68% أو نحو1.3 مليون نسمة ، و80% من السكان يعتمدون على المساعدات الغذائية ، وبالتالي انتشار حالات التسول في أماكن معينة مثل ، المستشفيات والبنوك المساجد والكنائس والأسواق والمحالات التجارية وجوانب الطرق ...الخ وانتشار التسول الإلكتروني من خلال مواقع التواصل الاجتماعي و ارتفاع معدل الطلاق **(الطباع**: 2020، https://www.wattan.net).

وضع الأمن الغذائي في قطاع غزة يتدهور ويتدحرج بسبب توليفة عجيبة من عوامل اقتصادية وسياسية واغلاقات وجاءت الجائحة لتزيد الأمور سوءًا. حيث أن كل القطاعات الاقتصادية تأثرت بشكل مباشر وكبير بسبب الجائحة وما رافق حدوثها في المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة من إجراءات إغلاق للمرافق الاقتصادية وتقليص حركة المواطنين بشكل عام، وقطاع التجارة هو أكثر القطاعات تأثرا بنسبة 26%، يليه قطاع الصحة والتعليم والخدمات 25%، ثم قطاع الإنشاءات 14%، ثم قطاع النقل والمواصلات 11%، قطاع الزراعة 7%، ثم المطاعم والفنادق 10%، و7% قطاعات أخرى متفرقة. كما أن جائحة كورونا جاءت في ظل أزمة معقدة ومركبة يعيشها الاقتصاد الفلسطيني في قطاع غزة، وعمقت من حالة التهميش وفاقمت من مظاهر الفقر والبطالة وأفرزت مظاهر اجتماعية مقلقة مثل التسول، وعمالة الأطفال وانكفاء الشباب وحالة الإحباط وتعزيز الرغبة بالهجرة والعزوف عن المشاركة في النشاطات الاجتماعية والسياسية (الغد، 2020، https://www.alghad.tv).

تكبد قطاع غزة نتيجة لفيروس كورنا المستجد(كوفيد 19) حسب تقديرات الغرفة التجارية خسائر مباشرة وغير مباشرة تجاوزت 27 مليون دولار خلال شهر بسبب الإغلاق. حيث حقق تراجعاً بنسبة 90% في الطاقة الإنتاجية للقطاعات الاقتصادية المختلفة نتيجة ضعف القدرة الشرائية للمواطنين وتركز مشترياتهم على المواد الضرورية، وتوقف عن الإنتاج أكثر من 200 مصنع ومنشأة تجارية وصناعية، الأمر الذي أدى إلى تسريح عدد كبير من العمال، وفقد أكثر من 54 ألف عامل لوظائفهم وتوقفهم عن العمل قسرياً، وهو ما انعكس بشكل سلبي على مصدر رزقهم الوحيد ومستواهم المعيشي، ونضيف أن عدد العائلات التي تعتمد على المساعدات الغذائية المحلية والدولية قد ارتفع وأصبحت نسبتها حوالي 74% من سكان قطاع غزة، هذا وبالإضافة إلى ما سبق أصبح متوسط الدخل اليومي للفرد لا يتجاوز 5$، والناتج الداخلي الصافي تراجع ما نسبته 40%، فضلاً عن أن حوالي 73% من العائلات في قطاع غزة أصبحت تعاني من انعدام الأمن الغذائي (أبو مدللة: 2020، https://hadfnews.ps/post).

وكانت الحكومة في غزة التي تديرها حركة حماس قد أعلنت في 2020/8/24 حظرا للتجوال، عقب الكشف عن عدد من الإصابات، فقد أعلنت وزارة الصحة عن تشخيص إصابة 80 شخصا، توفي منهم اثنان، وحيث أن عدد كبير من السكان يعمل بأجور زهيدة، بنظام "اليومية"، وهو ما عرضهم لأزمات معيشية خانقة، في لعدم تقديم مساعدات عاجلة لهم، ومما زلد من تعقيد الأزمة، تشديد إسرائيل لقيودها على القطاع، بداية الشهر الجاري، بدعوى الرد على البالونات الحارقة، التي يقول مطلقوها إن الهدف منها، هو إجبار تل أبيب على تخفيف الحصار، ومن هذه الإجراءات، إغلاق معبر كرم أبو سالم، الخاص بالبضائع، في وجه السلع الأساسية، وخاصة الوقود ومواد البناء ونجم على هذا الإغلاق، نقص حاد في الكهرباء، جراء توقف محطة توليد الكهرباء عن العمل، يوم 18 أغسطس/ آب الجاري، حيث تصل عدد ساعات وصل الكهرباء في اليوم من أربع إلى ثماني ساعات فقط **(AA، 2020، https://www.aa.com.tr)**.

من أكثر الفئات تأثراً بجائحة كورونا هي فئة الشباب والعمال ، فرفعت معدلات القلق لديهم، نتيجة لتدهور الأوضاع الاقتصادية، وارتفاع معدل البطالة، وانتشار مظاهر العنف الأسري، وجرائم القتل في ظل إجراءات الطوارئ، بصورة أصبحت تهدد السلم الأهلي والتماسك الاجتماعي، فيما لم تسهم السياسات الحكومية في إيجاد الحلول لهذه المشكلات، أو زيادة الإحساس بالأمن. وقد بلغ معدل البطالة بين الشباب الفلسطيني قبل بدء أزمة جائحة كورونا 38%، وهو ما يتجاوز المتوسط السائد إقليميًا، فيما يتوقع ارتفاع نسبة الأسر الفقيرة إلى 64% في قطاع غزة بعد الجائحة، (الطناني وآخرون: 2020، مركز مسارات بالشراكة مع مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن)(DCAF) . 2020).

أن مستوى الدخل المحلي في قطاع غزة متردٍ جدًا ونتج عنه تدني متوسط دخل الفرد، والموارد المالية للقطاع لا تستطيع النهوض بالاقتصاد، وهي بالكاد تستطيع تحريك عجلة الإنتاج وتلبية حاجات المواطن الحياتية اليومية والأساسية اللازمة لاستمرار الحياة في قطاع غزة، وبسبب جائحة كورونا تعطل ما يزيد على 45 ألف عامل في القطاعات الاقتصادية المختلفة عن العمل، وانخفضت إنتاجية غالبية القطاعات، حيث تم إغلاق الأسواق الشعبية وصالات المطاعم والمقاهي يومي الجمعة والسبت أسبوعياً، ومنعت إقامة الحفلات وبيوت العزاء، وكذلك أغلقت المساجد وعلقت الدوام الرسمي لمعظم الوزارات وإغلاق كل مؤسسات التعليم الأساسي والجامعي، وحثت المواطنين على ضرورة التزامهم البيوت وعدم مغادرتها إلا للضرورة (ريان: 2020، https://www.noonpost.com).

تشكل الأنشطة الخدماتية نحو 60% من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية وقطاع غزة، فإن الأنشطة الزراعية والحراجة وتربية المواشي وصيد الأسماك تشكل 6% فقط، بينما تشكل أنشطة التعدين والمحاجر والصناعة وإمدادات المياه والكهرباء 13% من الناتج المحلي الإجمالي. هذا التوزيع للاقتصاد الفلسطيني يُظهر الأزمة الاقتصادية العميقة التي من المتوقع حدوثها نتيجة الإغلاق الطويل للعديد من المنشآت الاقتصادية، فمن المتوقع أن تكون فترة التعافي لهذه الأنشطة الخدماتية طويلة، ويُعزى ذلك إلى كون هذه الخدمات استهلاكية، وتعافيها يحتاج إلى تعافي دخل المستهلكين الذي يعتمد هو أيضاً على العمل في هذه الأنشطة من ناحية، وعلى العمل داخل الخط الأخضر من ناحية أُخرى (صادق: 2020، https://www.palestine-studies.org/ar/node)

دعا علي الحايك، رئيس جمعية رجال الأعمال في قطاع غزة، الحكومة والأمم المتحدة والمؤسسات الدولية والمحلية، لضرورة التدخل العاجل وتقديم برامج إغاثية طارئة لآلاف الأسر الفلسطينية والعمال، ومنشآت ومصانع القطاع الخاص، التي تأثرت سلباً بتفشي فيروس كورونا في القطاع.

وقال الحايك، في تصريح صحفي، الاثنين: إن الآلاف من سكان قطاع غزة لن يكون بمقدورهم تحمل أعباء اشتداد جائحة كورونا، مع تواصل الحصار الإسرائيلي، وإغلاق غالبية المنشآت الاقتصادية والمصانع والمراكز التجارية أبوابها، وعدم وجود تدخل قوي ومباشر من المؤسسات الدولية والإغاثية، خاصة مع فرض حظر التجول الكامل، وتعطيل الأعمال، في إطار المساعي الرامية لمنع توسع رقعة الفيروس.

وأضاف الحايك أن "تفشي الفيروس في صفوف المواطنين أثر على جميع أوجه الحياة في قطاع غزة، وأصاب القطاعات التجارية والصناعية وقطاع المقاولات والأعمال عامة بالشلل، وأوقف نحو 95% من المنشآت الاقتصادية عن العمل، حيث تعدّ في حكم المغلقة".

وأشار الحايك إلى أن حوالي 2000 منشأة صناعية أغلقت أبوابها عن العمل مع بدء فرض حظر التجوال في قطاع غزة، فضلًا عن آلاف المنشآت التجارية الأخرى التي توقفت عن العمل بسبب الإجراءات الاحترازية (المركز الفلسطيني للإعلام، https://www.palinfo.com).

إن حجم الصادرات والواردات عبر معبر كرم أبو سالم خلال السنوات الأخيرة وبعد جائحة كورونا تبين انخفاض عدد الشاحنات الواردة والصادرة خلال النصف الأول من عام 2020 مقارنة بالسنوات السابقة، مع مساهمة الأوضاع الاقتصادية الكارثية في قطاع غزة الناتجة عن جائحة كورونا في ارتفاع كبير في حجم الشيكات المرتجعة، حيث بلغ عدد الشيكات المرتجعة خلال النصف الأول من عام 2020 حوالي 10179 شيك بقيمة اجمالية 35.400 مليون دولار (القدس، 2020، http://www.alquds.com).

واعتبر الخبير الاقتصادي د نصر عبد الكريم أن عام 2020 الأشد سوءاً خاصة بالنسبة للفئات المهمشة سيما في قطاع غزة الذي عانى من الحصار وكذلك من أزمتي المقاصة وفيروس كورونا وتضرر عمال المياومة والمشاريع الصغيرة، وازداد خلال هذا العام عدد الأسر التي تتلقى مساعدات كشريحة دفعت الثمن غالباً جراء العوامل المذكورة، ونوه عبد الكريم إلى أن الحكومة لم تستطع التدخل لضخ سيولة في الاقتصاد ومساعدة المتضررين في ظل ما تعانيه من أزمة مالية خانقة، وبقي دورها تنظيميا في حين أن دولاً أخرى قدمت مساعدات للشركات والعمال (الأيام، 2020، https://www.al-ayyam.ps).

ويقول أستاذ علم الاقتصاد بجامعة الأزهر معين رجب في مقابلة مع المركز الفلسطيني للإعلام: "إن قطاع غزة عاش جائحة كورونا منذ أشهر، ومرّ بمراحل مختلفة، لكن الفترة الحالية هي الأشد صعوبة. ويضيف: "الحكومة الآن أجبرت الناس على ملازمة منازلهم، فتوقفت حركة العمل والإنتاج والنشاط الاقتصادي سوى شريحة قليلة جداً تعمل بظروف اضطرارية، ويصف رجب الحالة الاقتصادية قبل جائحة كورونا في ظل الحصار بالصعبة، لكن تعطل الحياة الاقتصادية رفعها لدرجة المعاناة البالغة التي أصابت مئات آلاف الأسر". ويتابع: "لنتساءل كيف يعيش العاطلون عن العمل وعمال المياومة ومن حياتهم مرهونة بالسعي اليومي، وكذلك عمال النقل والمواصلات مع توقف حركة التعليم والعمل الحكومي الاعتيادي.. كلهم يعانون.." (المركز الفلسطيني للإعلام، 2020، https://www.palinfo.com/news).

قبل جائحة كورونا دأبت وزارة التنمية الاجتماعية ومؤسسات العمل الخيري على إغاثة آلاف الأسر، وفي ظل الجائحة انضم جيش جديد من الفقراء لخارطة المعاناة الاقتصادية بغزة التي اتفق فيها كورونا مع الحصار عليهم.

ومنذ عامين تحصل آلاف الأسر الفلسطينية على مساعدة نقدية عاجلة من اللجنة القطرية، وقد أضيفت في المنحة القطرية الجديدة قوائم جديدة للسجل السابق.

القدرة الإنتاجية لمصانع المستلزمات الزراعية انخفضت إلى 40%، ما أدى إلى إرتفاع أسعارها وأسعار توصيلها في ظل الضائقة التي يعاني منها التجار والمزارعون على حد سواء.

ومن المرجح أن تكون خسارة قطاع الثروة الحيوانية فادحة بسب عدم القدرة على استيراد الأعلاف أو تخزينها أو الوصول إليها، إذ أن حاجة القطاع من المستلزمات الزراعية في قطاع غزة تبلغ 21 مليون دولار (7 إنتاج نباتي، 14 إنتاج حيواني) (افاق البيئة والتنمية، العدد 125، حزيران 2020، https://www.maan-ctr.org/magazine).

بدأت ارتدادات جائحة كورونا بالظهور، حيث احتجّ عدد من موظفي بلدية محافظة غزّة بعد أن اكتفت البلدية بدفع سلفٍ ماليّة لهم بقيمة 500 شيكل (140 دولاراً) للشهر الثالث على التوالي، بعد تراجع إيراداتها من التحصيل الضريبيّ والجباية خلال فترة الإغلاق. كما احتج اتحاد موظفي وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا) بعد قرار الأخيرة تأجيل صرف رواتب 28

ألف موظف تابعين لها لشهري نوفمبر/تشرين الثاني وديسمبر/كانون الأول، بسبب ما قالت إنّه العجز المستمر في الموازنة. ومن غير المستبعد أن تتسع دائرة الاحتجاجات لتشمل قطاعات اقتصاديّة أخرى، ما يعني أنّ قطاع غزّة معرضٌ لشلل على مستوى تقديم الخدمات الأساسيّة، وهو من شأنه رفع تكلفة استمرار الجائحة بشكل مضاعف عما عليه الآن (متراس، 2020، https://metras.co).

ومن هنا يرى الباحثان جائحة كورونا قد أثرت تأثيراً كبيراً على الاقتصاد في قطاع غزة الذي يعاني اصلاً منذ 14 سنة نتيجة للحصار المفروض عليه.

ثانياً: التحديات الاقتصادية التي تواجه قطاع غزة في ظل جائحة كورونا

تنعكس صعوبة الوضع الاقتصادي الذي فرضته أزمة جائحة كورونا في تراجع الإيرادات المالية بنسبة تتراوح بين 60-70% خلال الفترة الحالية والمقبلة، بالتزامن مع تفشي فيروس كورونا، وتطبيق الإجراءات الحكومية للوقاية منه. وتراجع الإيرادات ناتج عن هبوط متوقع في إيرادات المقاصة بنسبة 50% بحد أدنى، وهبوط آخر في الإيرادات المحلية بنسبة 63% خلال الفترة الحالية والمقبلة. مما دفع الحكومة لتعمل وفق موازنة طوارئ تعطي الأولوية لدعم القطاع الصحي وتأمين الرواتب ودعم برامج الإغاثة الطارئة(عسيلي: 2020، وزارة الاقتصاد الوطني،)

تحديات كبيرة فرضتها جائحة فيروس كورونا المستجد على اقتصاد قطاع غزة الذي يعاني أصلًا من أوضاع صعبة ويعمل تحت ضغط تعقيدات وعقبات مختلفة التفاصيل ومتشابكة الأطراف، فرضها عليه الحصار الإسرائيلي الخانق والمتواصل على القطاع منذ ما يربو على 14 عامًا حُرمت بموجبه القطاعات الاقتصادية الغزّية من الكثير من الموارد التجارية والمواد الأساسية للتصنيع والإنتاج، تحت ذرائع وحجج أمنية إسرائيلية وإقليمية وتحوطات وخطط سياسية واقتصادية كان أشدها ضررًا على الاقتصاد الغزي حزمة العقوبات التي فرضها الرئيس الفلسطيني محمود عباس على القطاع منذ أبريل 2017 وشملت خصومات تتراوح بين 40% و50% من رواتب موظفي السلطة وإحالة الآلاف إلى التقاعد المبكر الإجباري وتقليص كمية الكهرباء المخصصة لغزة، وهو ما ضاعف أزمات غزة وزاد من تكلفة الإنتاج والتصنيع، ناهيك بالدمار الهائل الذي لحق بالقطاعات الاقتصادية كافة نتيجة الحروب والعدوان العسكري الإسرائيلي المتكرر على القطاع **(ن بوست، 2020، https://www.noonpost.com).**

قبل تفشي جائحة فيروس كورونا، كان أكثر من ربع الفلسطينيين يعيشون تحت خط الفقر، ومن المتوقع الآن أن ترتفع نسبة الأسر الفقيرة إلى 64% في قطاع غزة، وإلى 30% في الضفة الغربية"، والأكثر إثارة للدهشة - على حد وصف التقرير - هو نسبة معدل البطالة بين الشباب 38%، وهو ما يتجاوز كثيرًا المتوسط السائد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وكان المرصد الأور متوسطي لحقوق الإنسان قد ذكر في تقرير له نهاية يناير الماضي "أن نصف سكان القطاع فقراء، فيما يتلقى 4 أشخاص من بين كل 5 مساعدات مالية"، وقد أعلن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن عدد العمال (نساء ورجال) في فلسطين، تجاوز المليون، منهم 261 ألفًا في قطاع غزة، غالبيتهم يعملون مقابل الحد الأدنى للأجور (ن بوست، 2020، https://www.noonpost.com).

يبلغ عدد المنشآت العاملة في قطاع غزة وفق قرار في ظل مجلس الوزراء بتوقف العمل في العديد من الانشطة الاقتصادية 13,103 منشآت تمثل 28% من مجموع المنشآت في قطاع غزة، وتعمل تلك المنشآت على تشغيل 34,302 عامل يمثلون 25.6% من مجموع العاملين في منشآت القطاع الخاص والاهلي في قطاع غزة. ويشار إلى أن مؤشر قطاع غزة يسجل قيماً سالبة بشكل دائم، الأمر الذي يعكس استمراراً للأوضاع السياسية والاقتصادية المتردّية في القطاع منذ أكثر من 10 سنوات. وخلال الشهر الحالي، أفاد أصحاب المنشآت المستطلعة آراؤهم بثبات نسبي في مستوى الإنتاج والمبيعات، إلا أن توقعاتهم المستقبلية بدت متشائمة فيما يخص كلاً من مستوى الإنتاج والتوظيف.

وتضيف التبعات الناجمة عن الإغلاق الكبير في العالم تحديات جديدة على اقتصاد قطاع غزة الذي يعاني الحصار وتردي الأوضاع الاقتصادية منذ سنوات. ويفيد أصحاب المنشآت المستطلعة آراؤهم بتأثير الجائحة العالمية على مستويات

الإنتاج والمبيعات المحلية نحو التراجع، والتراكم النسبي في المخزون، إلى جانب توقعاتهم المستقبلية التي طغى عليها مزيد من التشاؤم فيما يخص كلاً من الإنتاج والتوظيف (عسيلي: 2020، وزارة الاقتصاد الوطني،).

وفي سؤال تم توجيهه لعدد من الخبراء الاقتصاديين وهو ما هي التحديات التي تواجه الاقتصاد في قطاع غزة في ظل جائحة كورنا؟

اجاب د. معين رجب الخبير الاقتصادي في مقابلة معه تمت خلال الجوال بتاريخ 2021/2/8 بما يلي: "التحديات التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني في ظل جائحة الكورونا هي تحديات كثيرة للغاية أبرزها وأهمها وجود الاحتلال الإسرائيلي وهو تحدي كبير يعرقل النشاط الاقتصادي ويمنع أي تطور نحو بناء ونهضة الاقتصاد الفلسطيني وهو يمثل تحد بالغ الأهمية لأنه يتعامل مع الفلسطينيين كطرف ضعيف ومن جانب واحد رغم وجود اتفاقيات بين الجانبين وهذه الاتفاقيات ملزمة وتعطي لكل طرف حقوقه والتزاماته إلا أنه يتصرف من جانب واحد كسيد للموقف ويوافق على ما يشاء ويمنع ما يشاء وقت ما يشاء وبالتالي يجد الاقتصاد الفلسطيني صعوبة كبيرة في تحقيق أهدافه التي يسعى إليها أي مجتمع وممثلة في أن يتحقق نمو اقتصادي مرتفع إيجاد فرص عمل للراغبين في العمل والمتعطلين من الشباب والفئات العمرية المختلفة، كما يتحكم الاحتلال في حركة البضائع من حيث السماح لها أو منعها سواء في التصدير أو الاستيراد وهذا يجعل التجارة الخارجية مع الغير غير قابلة للتنفيذ إلا بموافقة الاحتلال وهذه الموافقة نادرا ما تحدث، وجاءت جائحة الكورونا لتضيف أعباء إضافية من بينها القطاع الصحي أصبح لديه أعباء إضافية في مواجهة الجائحة أصبحت مسؤولية الحكومة تتعامل مع المواطنين بما يتفق مع البروتوكول الصحي لمنظمة الصحة العالمية من خلال فرض حالات الطوارئ ومنع الحركة من مكان لآخر ساعات التشغيل أقل من المعتاد الإصابات المتزايدة يعني تكلفة باهظة وإضافية يعني جهد إضافي يلقى على وزارة الصحة يعني أن تتحمل وزارة الصحة أعباء إضافية يشاركها في ذلك الجهاز الأمني والقوى الشرطية تحملت أعباء إضافية فوق أعبائها المعتادة ناهيك عن الكثير من المؤسسات توقفت عن العمل والتوقف عن العمل بالذات قطاع السياحة المطاعم والفنادق خاصة في الضفة الغربية كبيت لحم والقدس ومناطق الجذب للسياح تأثرت تأثرا كبيرا وضع غزة تأثر تأثرا كبيرا بجائحة الكورونا وبحكم أن كثير من المنشآت توقفت عن العمل هذا استدعى مزيد من المعاناة ونحن شهدنا في عام 2020 الذي انتهى منذ أسابيع قليلة أنه حصل انكماش كبير في النمو الاقتصادي وزيادة في البطالة والفقر وتراجع كبير في المؤشرات الاقتصادية المهمة وهذا في ظل أنه تراجع الدعم الخارجي الذي كان معتادا أن يأتي للبلاد وكل تلك التحديات التي صاحبت جائحة الكورونا وإن كان تأثيرها مستمر وإن كان بدأ تخف أضرارها بدأت تتراجع قليلا إنما لا زال المجتمع عرضة لأن يتفاجأ بأي مفاجآت قد يصعب التكهن بها أو أن يكون لديه الاستعداد لمواجهتها مجددا (رجب، 2021، مقابلة(عبر الجوال)).

ومن هنا يرى الباحثان أن هناك تحديات جمة تواجه الاقتصاد في قطاع غزة في ظل تفشي جائحة كورونا في العالم وانتقالها لقطاع غزة ومما يزيد هذه التحديات الحصار الذي يفرضه العدو الصهيوني على القطاع منذ أكثر من اربعة عشر عاماً.

المحور الثاني: مستقبل الاقتصاد في قطاع غزة في ظل جائحة كورونا

ألقت أزمة فيروس كورونا بظلالها على قطاع غزة فشكلت جائحة كورونا العالمية ضربة قوية للاقتصاد الفلسطيني في قطاع غزة، الذي يعاني حالة انهيار جراء استمرار الحصار الإسرائيلي المفروض عليه للعام الرابع عشر على التوالي. ويقول اقتصاديون وتجار، إن حظر التجوال سبّب شللاً في الحياة الاقتصادية بشكل كامل، في مختلف قطاعاتها، إلا أن إجراءات التخفيف نفضت الغبار عن بعض المهن التي لا يتطلب استئنافها تجمعاً للمواطنين، يؤدي لاحقاً إلى انتشار الفيروس. كذلك يشكو هؤلاء من حجم الخسائر المادية التي ستطاولهم جراء حالة الإغلاق. ويبلغ عدد العاملين بنظام الأجور اليومية في غزة، المتضررين بنحو مباشر أو غير مباشر، جراء حظر التجوال، حوالى 160 ألفاً، بنسبة 90 بالمئة من عددهم الإجمالي، وفق اتحاد نقابات العمال. حيث يعيش في القطاع ما يزيد على مليوني فلسطيني، يعانون أوضاعاً اقتصادية ومعيشية متردية للغاية، جراء الحصار الإسرائيلي المتواصل منذ 2007، فيما سبّبت جائحة كورونا تفاقمها (العربي الجديد، 2020، https://www.alaraby.co.uk).

وسوف يتم دراسة هذا المحور من خلال دراسة سيناريوهين تتم فيما يلي

أولًا: السيناريو التشاؤمي لمستقبل الاقتصاد في قطاع غزة في ظل جائحة كورونا

قد يدخل الاقتصاد الفلسطيني بسبب الصدمة في حالة ركود اقتصادي يصعب معرفة أمده، في ظل حالة الخوف والهلع من انتشار العدوى بفيروس كورونا وخروج الوضع عن السيطرة وتصاعد أجواء حالة عدم اليقين بالمستقبل وكذلك في ظل الإمكانيات المتواضعة بسبب إحكام قبضة الاحتلال على الأراضي الفلسطينية وسيطرته على المقدرات والموارد الطبيعية والحدود والتحكم في المعابر والحدود من جهة، وفي ظل انخفاض الدعم المقدم من الجهات المانحة وخسارة الاقتصاد الفلسطيني لأهم مورد مالي "إيرادات المقاصّة" نتيجة توقف حركة الاستيراد والتصدير بسبب إغلاق المعابر والمنافذ والحدود ومنع السفر للخارج من جهة أخرى (حلس: 2020، المركز الديمقراطي العربي،https://democraticac.de/)

تشير التنبؤات لأداء الاقتصاد الفلسطيني في قطاع غزة في سنة 2020، إلى انكماش بنسب متفاوتة، إذ بينما يتوقع البنك الدولي انكماش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2,5% في سنة 2020، يتوقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني انكماشاً بنسبة 14,3% في سنة 2020 أيضاً. وبعيداً عن نقاش المنهجيات التي استُخدمت لاحتساب التنبؤات، فإن التباين الكبير في التوقعات يعكس تباين الافتراضات التي بُنيت على أساسها التنبؤات، ويخلق حالة من عدم اليقين الناجم عن المخاطر المترتبة على انتشار الفيروس، وهناك المخاطر التي يعاني جرّاءها الاقتصاد الفلسطيني في قطاع غزة نتيجة تبعيته لاقتصاد دولة الاحتلال المسيطرة على جميع المعابر والحدود، وعلى إيرادات السلطة المالية، فضلاً عمّا تمارسه من قرصنة لأموال المقاصة (صادق: 2020، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، العدد 123، https://www.palestine-studies.org/ar).

ومن المتوقع أن تفضي حالة الانكماش الاقتصادي إلى ارتفاع كبير في نسبة البطالة، وذلك جرّاء توقف العمل في فترة الإغلاق، ونتيجة حالة التعافي البطيئة التي ستشهدها أغلبية القطاعات، ولا سيما أن نحو 46,7% من العاملين في قطاع غزة يعملون من دون عقد مكتوب، ومن المحتمل أن عدداً كبيراً من العمال في قطاع غزة سيكونون عرضة لفقدان وظائفهم من دون أي حماية قانونية لحقوقهم. لذلك بات من الضروري تعزيز الرقابة على تطبيق قانون العمل من خلال زيادة أعداد المفتشين وتكثيف الزيارات لأماكن العمل من جانب وزارة العمل. وفضلاً عن ذلك، فإن العمال الفلسطينيين العاملين في المستعمرات الإسرائيلية وداخل الخط الأخضر في مناطق 48، ليسوا فقط عرضة لفقدان مصدر دخلهم في أي وقت بقرارات إسرائيلية عبر وقف تصاريح عملهم أو إغلاق الحواجز، بل هم أيضاً عرضة للاستغلال اليومي لعملهم الذي يُعتبر عملاً رخيصاً بالنسبة إلى المشغلين الإسرائيليين.

ومن المحتمل الأن أن ترتفع نسبة الأسر الفقيرة إلى 64% في قطاع غزة ، والمدهش هو معدل البطالة بين الشباب عند 38% ، وهو ما يتجاوز كثيراً المتوسط السائد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا البنك الدولي، 2020 (https://www.albankaldawli.org.

هناك توقع لتراجع الناتج المحلي الإجمالي لعام 2020 بنسبة 14% مقارنة مع 2019، وتقدير خسائر الاقتصاد الفلسطيني الكلي بـ2.5 مليار دولار، وهو ناتج عن انخفاض إجمالي الاستهلاك العام والخاص بـ1.3 مليار دولار، وانخفاض الاستثمار بـ2.1 مليار دولار، وتراجع الواردات بمليار دولار، وهذا يشمل قطاع غزة، أما على مستوى الأنشطة الاقتصادية، من المتوقع أن يبلغ حجم الخسائر الفلسطينية في نشاط الزراعة وصيد الأسماك حوالي 200 مليون دولار، ونشاط الصناعة 362 مليون دولار، ونشاط الانشاءات 220 مليون دولار، ونشاط الخدمات 1,175 مليون دولار.

التقديرات الاقتصادية الفلسطينية تأخذ بعين الاعتبار الأنشطة التي توقفت كلياً كالمطاعم والفنادق ونقل الركاب، وتجارة التجزئة لبعض السلع والمتاجر، ومن واقع تقدير الخسائر لنشاط الخدمات بـ1,175 مليون دولار، فإن خسائر نشاط تجارة الجملة والتجزئة بلغت 59% من إجمالي خسائر نشاط الخدمات بـ689 مليون دولار، وخسائر الأنشطة الخدماتية المختلفة بلغت 31% من اجمالي خسائر نشاط الخدمات بـ374 مليون دولار، وخسائر نشاط المطاعم والفنادق نظراً للإغلاق الكامل لها 10% من إجمالي نشاط الخدمات بـ112 مليون دولار (أبو عامر: 2020، https://adnanabuamer.com).

ستزيد جائحة كورونا من متاعب القطاع الزراعي الذي يعاني جراء التعرض للتقلبات المناخية، وزيادة المنافسة الخارجية، وضعف تنفيذ السياسات المحلية، عدا عن تحكم السلطات الإسرائيلية بموارد ومعابر قطاع غزة والضفة الغربية، وارتباط الاقتصاد والسوق الفلسطيني باقتصاد الاحتلال، خاصة فيما يتعلق بمدخلات الإنتاج وتصريف المنتجات الزراعية. كما أنه في حال أقدمت إسرائيل على الإغلاق الشامل أن يتأثر الموسم الزراعي الثاني (أوائل أغسطس) من حيث السماح بدخول المستلزمات (البذور، معقمات التربة، الأسمدة والمبيدات بكافة أنواعها،....) (افاق البيئة والتنمية، 2020، https://www.maan-ctr.org/magazine).

لم تشهد غزّة أي مبادرات من القطاع الخاصّ وخاصّة الشركات الكبرى للتخفيف عن كاهل الناس. فقد افتقرت غزّة إلى المبادرات الأهليّة، ولم يبادر أحد مثلاً لإعلان إعفاء عن فواتير الكهرباء والماء والاتصالات أو حتى تخفيف الضرائب على الأقل فترة الإغلاق. وعلى صعيد العمل الإغاثي، وباستثناء دورٍ محدودٍ للفصائل الفلسطينية عبر الجمعيات الخيرية والإغاثية التابعة لها التي قامت بتوزيع المساعدات الغذائية على الأسر الفقيرة، كان غياب الشركات الكبرى والبنوك واضحاً في تحمل مسؤوليتها الاجتماعيّة والأخلاقيّة (متراس، 2020، https://metras.co).

ثانيًا: السيناريو التفاؤلي لمستقبل الاقتصاد في قطاع غزة في ظل جائحة كورونا

عوض الاستثمار بعض الخسائر المتحققة سابقاً بتسجيل نمو نسبته 5.7%، لكن تبقى مستوياته جداً متدنية، وذلك نتيجة لخطورة البيئة الاستثمارية في القطاع، التي تعتبر غير جاذبة أو حتى محفزة للاستثمار، الأمر الذي انعكس على رأس المال الاستثماري بشكل سلبي وعمل على تراجع دخوله في أي استثمارات جديدة، وعلى الرغم من نمو الصادرات خلال الأعوام الأربع السابقة إلا أنها حققت تراجعاً بنسبة 5.6%، وتباطؤ في نمو الواردات بنسبة 2.6% إلا أن حجم التجارة لا يزال دون مستوياته قبل الحصار، علاوة على أن نمو الواردات بوتيرة أسرع من الصادرات انعكست بشكل سلبي على الميزان التجاري مؤدية إلى تعزيز العجز وتفاقمه ليصل إلى أكثر من ثلث الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يعود إلى سيطرة اسرائيل على المعابر وكافة المعيقات التي تعرقل بها العملية التجارية من ارتفاع تكاليف النقل والشحن وغيرها (أبو مدللة: 2020، الهدف، https://hadfnews.ps/post).

أعرب خالد العسيلي وزير الاقتصاد الوطني عن أمله في أن يشهد العام الحالي تعافياً من الجائحة الصحية، وان يحقق الاقتصاد المحلي معدل نمو يتجاوز 7% من خلال تنفيذ خطة التعافي الاقتصادي، والعمل باتجاه تنفيذ العناقيد التنموية الصناعية والزراعية والسياحية والتكنولوجية، وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتشغيل. ودعا الدول المانحة للإيفاء بالتزاماتها اتجاه دعم الاقتصاد الفلسطيني وتقديم الدعم اللازم لتنفيذ البرامج والمشاريع التنموية التي من شأنها أن تحقق التعافي الاقتصادي الذي تتطلع اليه فلسطين وتساهم في خلق فرص تشغيل جديدة في سوق العمل.

وجدد تأكيده على المضي قدماً في تنفيذ رؤية الحكومة الفلسطينية في احداث انفكاك اقتصادي تدريجي عن اقتصاد الاحتلال الاسرائيلي عبر التراكمية في تحقيق الانجازات والإصرار نحو تنفيذ مشاريع استراتيجية واعدة تشكل رافعة لتمتين الاقتصاد الوطني لافتاً الى ما تشهده الاراضي الفلسطينية حالياً من تنفيذ مشاريع واعدة في مجالات الطاقة المتجددة وتعزيز تنافسية المنتج المحلي وتوسيع القاعدة الانتاجية والانفتاح على الاسواق العالمية وتشجيع الاستيراد المباشر (العسيلي: 2021، https://www.al-ayyam.ps).

أشار نائب رئيس اتحاد المقاولين أسامة كحيل إلى أن هناك الكثير من القضايا المفترض معالجتها ومن بينها شمولية تقديم المساعدات النقدية والإغاثية للعمال المتضررين بفعل منع التجوال ممن يعملون في شركات المقاولات والمصانع والمهن الأخرى، لافتاً إلى أن هؤلاء العمال غير مسجلين كحالات اجتماعية وبالتالي حرموا من الاستفادة من توزيع وتطرق إلى قضية الارجاعات الضريبية التي تشكل لشركات المقاولات أهم مصدر .المساعدات التي تقدمها الحكومة للسيولة النقدية لاسيما في ظل إحلال شركات جديدة مكان شركات مقاولات قديمة موضحاً أن هذه الارجاعات تقدر كما تطرق إلى التباطؤ في صرف المستخلصات والتباطؤ في تنفيذ العديد من المشاريع من بينها شارعا .بنحو 60 مليون دولار

المنصورة والحرية وقضية عودة شركات المقاولات للعمل خاصة أن أعمالها تتركز في أماكن مفتوحة وليس هناك ما يهدد أمن وسلامة العمال طالما التزموا بإجراءات الوقاية والتباعد (الأيام، https://www.al-ayyam.ps.).

إن الابتكار من أهم العوامل للتغلب على آثار جائحة كورونا، لوضع التقدم الاقتصادي على المسار الصحيح حيث توجب تشجيع الابتكار ووضع الاستراتيجيات الضرورية للاستثمار، لكن ذلك سيتطلب تغييرا كبيرا في مختلف القطاعات، ولن يكون ذلك ممكنا إلا من خلال التعاون والعمل المشترك بين المنظمات العامة والخاصة، وانخراط الحكومات في إعادة تشكيل القطاعات القائمة وبناء أسواق جديدة. ويتعين أن تهدف السياسة المالية التوسعية على مستوى الانفاق الحكومي وتوجيهه نحو الاستثمار وتخفيض العبء الضريبي، والتيسير على الاعمال بهدف التخفيف من الآثار السلبية الناجمة عن التباطؤ السريع في الأنشطة الاقتصادية. وينبغي أن توفر السياسة النقدية سيولة كافية للشركات والأسر، وتضمن توفر الحكومة على آليات تمويل كافية لتعبئة الموارد. من المهم أن تقوم البلدان بتوسيع شبكة المساعدة لتشمل أولئك الذين تم تسريحهم مؤخرا بسبب وباء كورونا، ففي العديد من البلدان، تعمل المنظمات الخيرية والتطوعية على مساعدتهم. ومن المهم ايضا تطوير أساليب الانتاج وطرق أداء المهام وممارسات الأعمال والتحول بشكل كامل نحو الحكومة الإلكترونية والتحول الرقمي، والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاعتماد على الذات في العديد من القطاعات الصناعية والانتاجية (الحياري: 2020، الغد، https://alghad.com).

هناك توقع لتراجع الناتج المحلي الإجمالي لعام 2020 بنسبة 14% مقارنة مع 2019، وتقدير خسائر الاقتصاد الفلسطيني الكلي بـ2.5 مليار دولار، وهو ناتج عن انخفاض إجمالي الاستهلاك العام والخاص بـ1.3 مليار دولار، وانخفاض الاستثمار بـ2.1 مليار دولار، وتراجع الواردات بمليار دولار، وهذا يشمل قطاع غزة، أما على مستوى الأنشطة الاقتصادية، من المتوقع أن يبلغ حجم الخسائر الفلسطينية في نشاط الزراعة وصيد الأسماك حوالي 200 مليون دولار، ونشاط الصناعة 362 مليون دولار، ونشاط الانشاءات 220 مليون دولار، ونشاط الخدمات 1,175 مليون دولار.

التقديرات الاقتصادية الفلسطينية تأخذ بعين الاعتبار الأنشطة التي توقفت كلياً كالمطاعم والفنادق ونقل الركاب، وتجارة التجزئة لبعض السلع والمتاجر، ومن واقع تقدير الخسائر لنشاط الخدمات بـ1,175 مليون دولار، فإن خسائر نشاط تجارة الجملة والتجزئة بلغت 59% من إجمالي خسائر نشاط الخدمات بـ689 مليون دولار، وخسائر الأنشطة الخدماتية المختلفة بلغت 31% من اجمالي خسائر نشاط الخدمات بـ374 مليون دولار، وخسائر نشاط المطاعم والفنادق نظراً للإغلاق الكامل لها 10% من إجمالي نشاط الخدمات بـ112 مليون دولار (أبو عامر: 2020، ttps://adnanabuamer.com).

وتوقع د نصر عبد الكريم أن تحسن الوضع الاقتصادي في العام 2021 يظل رهن ما سيطرأ من تغيرات على المشهد السياسي من ناحية والتطور الايجابي على صعيد مكافحة فيروس كورونا، وبالتالي حال افتراض انتهاء ازمة كورونا او تخفيف آثارها خلال الربع الأول وحدوث تطور في العلاقة مع الكيان الاسرائيلي من حيث دفع العملية السياسة في ظل الإدارة الاميركية الجديدة، اضافة الى المشهد المتعلق بالوضع الداخلي على صعيد حدوث تطور في قضية المصالحة فسيكون الوضع الاقتصادي افضل حالاً من عام 2020. وأضاف أنه بتوقع أن يكون الوضع الاقتصادي خلال العام 2021م افضل في ظل انتهاء أزمة المقاصة وحال حدوث تغير إيجابي على صعيد انتهاء أزمة كورونا، ولكن في حال مواجهة سيناريو مختلف كتبنّي الرئيس الأميركي القادم جو بايدن لصفقة القرن ووصول حكومة إسرائيلية يمينية أكثر تطرفاً إلى سدة الحكم في شهر آذار المقبل، فمن الممكن أن تفتعل إسرائيل أزمة ليعود المشهد الاقتصادي إلى الانكفاء مجدداً (الأيام، 2020، https://www.al-ayyam.ps).

إن إزالة قيود الإغلاق والدفع نحو التعايش الذي تدعمه أصواتٌ من اتحادات ونقابات العمال وعمال المياومة، وبعضُ الأصوات داخل الحكومة والبلديات. حيث أنّ العودة للعمل في القطاعات الاقتصاديّة يمنحُ هذ القطاعات هامشاً من السيولة النقديّة لتأمين رواتب الموظفين من خلال تحصيل الجباية من القطاعات التجاريّة والنّاس على حدٍّ سواء، إذ أنّ استمرار الإغلاق سيعني بالضرورة عدم تأمين رواتب الموظفين أو تسديد النفقات التشغيليّة والتمويليّة (متراس،2020، https://metras.co).

وفي سؤال تم توجيهه لعدد من الخبراء الاقتصاديين وهو ما هي التحديات التي تواجه الاقتصاد في قطاع غزة في ظل جائحة كورنا؟

اجاب د. معين رجب الخبير الاقتصادي في مقابلة معه تمت خلال الجوال بتاريخ 2021/2/8 بما يلي: " المستقبل مرهون بحدوث تغييرات في التحديات القائمة وتحدثنا عن التحديات قد يكون هناك نعيش في مرحلة قد تكون جديدة نسبيا في ظل إدارة أمريكية جديدة وفي ظل رغبة في انهاء الانقسام وفي ظل رغبة في انهاء الانتخابات الديمقراطية وقد يكون هناك تحول في الموقف الإسرائيلي أمام ما يتعرض له من ضغوط من دول العالم المختلفة بشأن حل الدولتين هذه الاعتبارات لها أهميتها الكبرى إذا حدث فيها تغييرات إيجابية قد يحدث في سيناريوهات إذا كان هذه العوامل سارت في مسار يكون هناك فرصة لتصحيح وتصويب الوضع شديد الصعوبة للاقتصاد الفلسطيني والأهم النمو الاقتصادي وفرص العمل للسكان وحالة الاستقرار في مستوى الأسعار في الوضع الطبيعي لأي بلد وإذا جاءت ظروف مواتية هذه تساعد في تحسن الأوضاع إذا كانت أوضاع إيجابية قد تنقلنا إلى التعافي خلال هذا العام بمعنى أنه يبدأ الاقتصاد الفلسطيني أن ينمو من جديد وإن كان هذا النمو ليس بالقدر الكافي الطموحات أو السيناريو والمسار المتفائل قد لا ينقلنا إلى الوضع السابق قبل عامين من الآن كأننا عشنا في عام 2020 وفي ظل الجائحة أوضاع اقتصادية بالغة الصعوبة تحتاج لسنوات طويلة لمعالجتها لكي نعود إلى الوضع السابق ثم ينطلق الاقتصاد الفلسطيني في النمو من جديد هذا بما يتعلق في سيناريو التفاؤل ولكن إذا حدثت ظروف عكسية سيناريو متشائم وهذا كله وارد إسرائيل تحكمها وممارستها وسيطرتها تزداد وفرصة الحل السياسي تتلاشى الانقسام يبقى قائما ويفقد المجتمع الفلسطيني أي أمل للعودة للوضع الطبيعي لشطري الوطن كوطن واحد والدعم الخارجي يصبح في أدنى مستوى مستقبل الاقتصاد الفلسطيني مرتبط بعوامل متعددة معظمها مرتهن بظروف خارجة عن الإرادة الفلسطينية هذه مشكلة في الاقتصاد الإسرائيلي يعتمد على الغير في كل شيء ومطالب المجتمع الفلسطيني أن يكون لديه القدرة على تحمل الصدمات والتكيف بالشكل الذي يجعله قادرا على استيعاب أي صدمات جديدة وأن يكون قادرا على تحويل العوامل السلبية إلى عوامل إيجابية حينما يستعيد وحدته الوطنية ويكون له موقف موحد وحينما يجد أن المسؤولية تقع على عاتقه بغض النظر عن أية أهداف أخرى بمعنى أن تتوفر الإرادة الكافية لدى الفلسطينيين ومتخذي القرار أن أمامهم مهام صعبة ومهام شاقة عليهم أن يبذلوا أقصى جهد ممكن لمواجهتها والتخفيف من آثارها والتكيف مع مختلف الظروف التي قد تحدث سواء كانت إيجابية أو سلبية (رجب، 2021، مقابلة(عبر الجوال)).

أما ماهر الطباع مدير العلاقات العامة والإعلام في غرفة التجارة والصناعة في مقابلة معه عبر الجوال قال إن "الوضع الاقتصادي في قطاع غزة بات كارثياً، فجائحة كورونا شكّلت ضربة قاضية لما بقي من اقتصاد غزة المنهار بفعل سياسات الحصار الإسرائيلي والتدمير الممنهج له". وأوضح أن أغلب العاملين بنظام اليومية، إما فقدوا أعمالهم أو توقفت، بسبب إجراءات الإغلاق لمكافحة كورونا. ومع تخفيف تلك الإجراءات، رأى الطباع أن بعض المهن عادت بشكل خجول إلى أسواق القطاع وشوارعه. فبعض المهن عادت بحذر شديد خوفاً من انتقال الفيروس إلى العمال أو أصحاب العمل، إلا أن الطاقة الإنتاجية لهذه الأعمال منخفضة جداً، وهذا يرجع الطباع لانعدام القدرة الشرائية لدى المواطنين، بسبب التدهور الاقتصادي، إلى جانب توجههم لشراء المواد الغذائية والمنظفات بشكل أساسي. وتقدَّر بـ"ملايين الدولارات"، فيما لم تُحصَر هذه الأضرار بشكل كامل من الجهات المختصة. كما أن حركة الواردات إلى قطاع غزة تأثرت بشكل نسبي، جراء الجائحة. (الطباع، 2021، مقابلة(عبر الجوال)).

وبيّن أن هناك "ارتفاعاً في عدد الشاحنات المحمَّلة بالبضائع الغذائية والمنظفات الواردة إلى غزة"، فيما شهد استيراد السلع التجارية (الكمالية) للقطاع انخفاضاً ملحوظاً. واستعادة اقتصاد غزة عافيته تكمن في "رفع الحصار بشكل كامل، و إنشاء مشاريع تنموية وتشغيلية."

ومن هنا يرى الباحثان أن هناك سيناريوهان لمستقبل الاقتصاد في قطاع غزة أحدهما تشاؤمي ويكمن في تدهور الوضع الاقتصادي واستمرار الوضع الراهن والآخر تفاؤلي يكمن في رفع الحصار عن قطاع غزة وانحسار موجة كورونا.

خاتمة:

النتائج والتوصيات:

اولاً: النتائج:

توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها:

1- يلعب الحصار المشدد على غزة وكذلك العدوان المتواصل، الذي يستهدف منشآت صناعية وزراعية وخدماتية دورا في تردي الأوضاع في القطاع، غير أن السلطة القائمة في غزة لا تملك بدورها رؤية للتنمية تخرج عن نطاق السياسة العامة، التي تسير عليها السلطة الفلسطينية بشكل عام.

2- تراجع في معدلات الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة ليحقق انخفاضاً يجعل مستوى الناتج في أدنى مستوى له منذ ثمانية أعوام بواقع 2,767 مليون دولار.

3- انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 9.5% ليصل أدنى مستوى له على الإطلاق بواقع 1,431.4 دولار، وهو ما يشكل حوالي ثلث متوسط دخل الفرد في الضفة الغربية.

4- عمل حوالي 64% من العمال في قطاع غزة لدى القطاع الخاص مقابل 81% من العمال في الضفة الغربية يعملون في نفس القطاع، الأمر الذي يعكس اعتماد قطاع غزة على القطاع العام أكثر من الضفة مما يلقي الضوء على تضخم القطاع الحكومي في غزة ما بعد مرحلة الانقسام.

5- ارتفعت نسبة الفقر في قطاع غزة حوالي 36.6% مقارنة مع عام 2011.

6- يتلقى حوالي 80% من سكان قطاع غزة على الأقل شكل من أشكال المساعدات الأمر الذي ينذر بأزمة حقيقة قد تنعكس على كافة مجالات الحياة.

7- ارتفاع عدد الشيكات المرجعة التي تجاوزت قيمتها المليار دولار في الضفة الغربية وقطاع غزة.

8- إن الآلاف من سكان قطاع غزة لن يكون بمقدورهم تحمل أعباء اشتداد جائحة كورونا، مع تواصل الحصار الإسرائيلي، وإغلاق غالبية المنشآت الاقتصادية وعدم وجود تدخل قوي ومباشر من المؤسسات الدولية والاغاثية، خاصة مع فرض حظر التجول وتعطيل الأعمال، في إطار المساعي الرامية لمنع توسع رقعة الفيروس.

9- إن تفشي الفيروس في صفوف المواطنين أثر على كافة أوجه الحياة وأصاب القطاعات التجارية والصناعية وقطاع المقاولات والأعمال بشكل عام بالشلل، وأوقف نحو 95% من المنشآت الاقتصادية عن العمل، وأن حوالي 2000 منشأة صناعية أغلقت أبوابها عن العمل مع بدء فرض حظر التجوال في قطاع غزة ، ناهيك عن ألاف المنشآت التجارية الأخرى التي توقفت عن العمل بسبب الاجراءات الاحترازية.

ثانياً: التوصيات:

توصلت الدراسة إلى العديد من التوصيات أهمها:

1- ضرورة اتباع نهج متوازن في معالجة الأوضاع في غزة، يجمع بين التدابير الفورية لمواجهة الأزمة، وخطوات لإيجاد بيئة مواتية للتنمية المستدامة، مثل ضمان استمرار الخدمات الأساسية كالطاقة، والمياه، والصرف الصحي، والرعاية الصحية، والتي لها أهمية بالغة لمصادر كسب الرزق للسكان، وللاقتصاد كي يعمل ويؤدي وظائفه.

2- الحاجة إلى زيادة القوة الشرائية للأسر لتمكينها من العودة إلى النشاط الاقتصادي الأساسي، وتعزيز مصادر كسب الرزق التقليدية عن طريق توسيع منطقة صيد الأسماك بعد حد الأميال الثلاثة الذي ننطوي على قيود شديدة، وصولا إلى منطقة عشرين ميلا التي اتفق عليها في تسعينيات القرن الماضي.

3- أن تحكم المؤسسات الشرعية غزة على نحو يتسم بالشفافية والكفاءة، وأن تُنفِّذ إصلاحات لتهيئة بيئة إيجابية للأعمال.

4- الإسراع في اتخاذ التدابير اللازمة لفك وإزالة الحصار الإسرائيلي عن قطاع غزة، وإنهاء الانقسام وكافة مظاهره ومضامينه.

5- ضرورة العمل على تحسين البيئة الاستثمارية وخلق المناخ الاستثماري المشجع لجذب مختلف الاستثمارات.

6- تنمية القطاع الخاص وتفعيل دوره التنموي من خلال القوانين وتسهيل الإجراءات الإدارية وغيرها.

7- بذل جهود إقليمية جادة لتحديث الإجراءات على المعابر الحدودية وتوحيد الجوانب القانونية والفنية للرسوم الجمركية من أجل خلق نظام نقل يتسم بالكفاءة لخدمة الأنشطة التجارية الإقليمية.

8- ان ضرورة تدخل الحكومة الفلسطينية والأمم المتحدة والمؤسسات الدولية والمحلية، والعمل بشكل عاجل لوضع استراتيجية شاملة وتقديم برامج اغاثية طارئة خاصة بمئات الأسر الفلسطينية والعمال الذين تم توقيفهم عن العمل نتيجة اجراءات الحظر والمنع والعزل المتبعة لمحاصرة خارطة الوباء، وضرورة تحمل المؤسسات المالية مثل البنوك وشركات الاتصالات ووضع خطط لدعم المنشآت والمصانع التابعة للقطاع الخاص التي تأثرت سلباً بتفشي فيروس كورونا في قطاع غزة.

قائمة المراجع:

1- أبو جابر، كامل، نظام دولة إسرائيل، إطار القرار السياسي، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، 1973.

2- رجب، معين خبير اقتصادي، بتاريخ 2021/2/8 (عبر الجوال)

2- الطباع، ماهر مدير العلاقات العامة والإعلام في غرفة التجارة والصناعة، بتاريخ 2021/2/16 (عبر الجوال).

3- الطناني، أحمد وحمامدة، ضحى و مقداد، المقداد جميل وعلان، متال، جائحة كورونا، نحو سياسات اقتصادية معززة لإحساس الشباب الفلسطيني بالأمن، برنامج تعزيز الأمن والعدالة للفلسطينيين، مركز مسارات بالشراكة مع مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن، DCAF) ، 2020، https://www.masarat.ps

4- عبد الحي، وليد، فلسطين: تداعيات الكورونا في ظل الاحتلال الإسرائيلي، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تقدير استراتيجي (117)، نيسان/ إبريل 2020، https://www.alzaytouna.net

5- عسيلي ، خالد ،" التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا على الدولة والمجتمع "، وزارة الاقتصاد الوطني، (أيار 2020)، https://www.khaledosaily.ps

الأنترنت

1- حلس ، رائد ،2020) :" قراءة في التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا على الاقتصاد الفلسطيني " المركز الديمقراطي العربي https://democraticac.de/?p=69086.

2- البنك الدولي ،(2020) :" الاقتصاد الفلسطيني يعاني جائحة فيروس كورونا تكبده الخسائر https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2020/06/01/palestinian-economy-struggles-as-coronavirus-inflicts-losses

4https://www.al-ayyam.ps- غزة: القطاع الخاص يطالب بتدخلات لمعالجة التداعيات الاقتصادية لـ"كورونا، الأيام، 2020/9/9،

5- "كورونا" تضرب اقتصاد غزة ومطالبات بإغاثات عاجلة، المركز الفلسطيني للإعلام، https://www.palinfo.com.

6- ريان ، محمد ،(2020) :" اقتصاد غزة .. هل يصمد طويلاً أمام تحديات جائحة فيروس كورونا ؟" نون بوست ، 2020/6/10، https://www.noonpost.com/content/3729.

7- صادق ، طارق ،(صيف2020):" الاقتصاد الفلسطيني في زمن كورونا " مجلة الدراسات الفلسطينية ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، العدد 123https://www.palestine-studies.org/ar/node/1650243

8- أبو مدللة، سمير (2020)، الأوضاع الاقتصادية في قطاع غزة أمام تحديات الحصار و"كورونا"، الهدف، 2020/10/23، https://hadfnews.ps/post.

9- انكماش الاقتصاد الفلسطيني وغزة الأكثر تضررا، العربي الجديد، 2020/7/7، https://www.alaraby.co.uk

10- أبو عامر، عدنان (2020): تحديات متلاحقة تعصف بالاقتصاد الفلسطيني في ظل أزمة كورونا، موقع د. عدنان أبو عامر، 2020/5/22، https://adnanabuamer.com

11- تحذير من خطورة تداعيات كورونا على الاقتصاد، جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين، 2020/10/22، http://pba-gaza.ps

12- الحياري، مسنات (2020)، تحقيق التعافي الاقتصادي في ظل الجائحة، الغد، 2020/10/11، https://alghad.com.

13- دعوات لتخفيف سلبيات كورونا على القطاعين الاقتصادي والاجتماعي، الغد، 2020/11/2، https://www.alghad.tv.

14- كورونا في غزّة.. هذا ما كان ينقُصنا!، متراس، 2020/11/17، https://metras.co.

15- مخالب "كورونا" تُحكم الخناق على غزة المُحاصرة (تقرير)، AA، 2020/8/28، https://www.aa.com.tr.

16- مؤسسات القطاع الخاص تبحث سبل انقاذ اقتصاد قطاع غزة، القدس، 2020/7/20، http://www.alquds.com

17- هل تهددُ كورونا الغذاء في قطاع غزة!! ، افاق البيئة والتنمية، مجلة إلكترونية تصدر عن مركز العمل التنموي/معاً، العدد 125، حزيران 2020، https://www.maan-ctr.org/magazine

18- الطباع ، ماهر ، (2020) :" ورقة عمل حول الانعكاسات السلبية لجائحة كورونا على القطاعات الاقتصادية المختلفة في قطاع غزة ، شبكة المنظمات الأهلية غزة، https://www.wattan.net

21- تداعيات جائحة كورونا على القطاعات الاقتصادية في غزة "، بال ثينك، 2020/10، https://palthink.org

22https://www.al-ayyam.ps- العسيلي: خسائر الاقتصاد الفلسطيني تجاوزت 2.5 مليار دولار في 2020، الأيام، 2021/1/3،

23- جائحة كورونا تزيد أوجاع اقتصاد غزة المنهك، العربي الجديد، 2020/10/1، https://www.alaraby.co.uk.

مدى توجه المرأة الليبية نحو ريادة الأعمال
دراسة ميدانية لكلية الاقتصاد العجيلات-ليبيا

فتحية رمضان أبوسفريتة
مدير ادارة الشؤون البحثية والدراسات،المركز الليبي للبحوث الاقتصادية، العجيلات/ليبيا

الملخص:

تلعب المشروعات الريادية الناشئة دوراً مهماً في تحقيق التنمية الاقتصادية. بدأت فكرة المشروعات الريادية تنمو بين النساء في المجتمعات العربية كافة، والفرق بين الجنسين لم يَعُد حاجزا يقف في طريقها. تتمثل مشكلة الدراسة في الكشف عن مدى اقبال المرأة الليبية على عالم التجارة والأعمال، ومدى امتلاكها لمقومات تأسيس المشاريع. توصلت الدراسة إلى نتيجة رئيسية مفادها: لا يوجد اقبال كبير من المرأة الليبية على ريادة الأعمال؛ على الرغم من امتلاكها للعديد من مقومات تأسيس المشاريع. تزيد الحاجة إلى تفعيل دور المرأة الليبية في المجتمع لأهميتها في تحقيق التنمية المستدامة؛ لذا توصي الدراسة بتشجيعها ودعمها لخلق فرصة العمل بدل انتظارها

الكلمات المفتاحية: المشروعات الناشئة، المرأة الليبية، ريادة الأعمال، الفرص والتحديات.

Abstract:

Emerging entrepreneurial projects play an important role in economic development. The idea of entrepreneurial projects is growing among women in all Arab societies, and the gender difference is no longer a barrier on its way. The problem of the study is to reveal the extent to which Libyan women are attracted to the business world, and the extent to which they possess the establishment of enterprises. The study reached a key conclusion: There is little interest in entrepreneurship among Libyan women, despite having many of the ingredients for entrepreneurship. The role of Libyan women in society needs to become more active in achieving sustainable development, therefor; the study recommends that they be encouraged and supported to create a job rather than waiting for it

Key words: Emerging projects, Libyan women, entrepreneurship, opportunities and challenges

مقدمة:

تُعَدّ المشروعات الريادية الناشئة من أهم روافد التنمية، وأبرز محركات النشاط في المجتمعات المحلية (المحروق: 2011)، فهي تمثل الأساس لقيام قطاع انتاجي قادر على دعم الاقتصاد الوطني (شامية: 2016)، حيث تلعب دوراً مهماً في الحفاظ على أمن واستقرار المجتمعات، وأداةً لحماية نسيجها الاجتماعي من البطالة (الخمشي: 2010) والفقر والجريمة، وذلك بسبب توفيرها لفرص العمل، وفتحها المجال لاستثمار الموارد المادية والمالية والبشرية.

يختلف الاهتمام بالمشروعات الريادية من دولة إلى أخرى، فهناك دول اهتمت بها وشجعتها وأصدرت القوانين المُنظمة لها مثل: الصين، أمريكا، بريطانيا، سنغافورة، ماليزيا، اندونيسيا، ومن الدول العربية التي حاولت اللحاق بالركب مصر، السعودية،

الجزائر، الأردن، البحرين... وبالرغم من تقديمها للدعم لأصحاب هذه المشاريع إلا أنها لا زالت تواجه صعوبات كثيرة (الزين: 2010).

في واقع الأمر بالنسبة لليبيا توسع وهيمنة القطاع العام على الاقتصاد أبطأ من نمو القطاع الخاص، الذي يمثل فقط (5%) من إجمالي الناتج الداخلي (البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة/OECD:2016) ، ومع مرور الوقت أُرهق القطاع العام بالأعداد الضخمة من الموظفين الذي بلغ في عام 2017 (1568748) موظف، ويفوق إجمالي مرتباتهم 20 مليار دينار ليبي، حتى وصل الأمر إلى مرحلة لم يعد معها من الممكن استيعاب الأعداد المتزايدة من الخريجين (التقرير العام لديوان المحاسبة الليبي: 2017، 57) ؛ لذا قامت هيئة الرقابة الإدارية ومصرف ليبيا المركزي بمحاولات عديدة للتخلص من الفائض الوظيفي، وأخرها كان قرارات وزارة العمل المتعلقة بفائض القوى العاملة والتي كان الأكثر تأثراً بها هو النساء، إذ تتركز القوى العاملة النسائية في قطاعي التعليم والصحة، حيث تُقدر نسبة توظيف النساء بـ (26.3%) من إجمالي التوظيفات (الحاسي: 2020).

والجدير بالذكر أنه من ضمن محاولات الدولة الليبية نحو التخفيف من القوى العاملة المُتجهة نحو القطاع العام هو نشر ثقافة العمل الحر بين الشباب وخلق روح المبادرة والابتكار من خلال تشجيع فكرة انشاء المشاريع الصغيرة، فقدمت الدعم المشروط لمن يرغب بالتوجه نحو تأسيس مشروعه سواء كان دعماً تمويلياً (النويصري: 2007)، أو تنظيمياً (بن حليم: 2006)، أو قانونياً (المغربي: 2008)؛ إلا أن هذه المحاولات كانت متواضعة جداً وباءت أغلبها بالفشل.

أظهرت دراسة الحاسي ارتفاع معدل التضخم في الاقتصاد الليبي من (9.8%) عام 2015 إلى (28%) عام 2016، وانخفاض دخل الفرد إلى معدلات غير مسبوقة (الحاسي: 2020) ، الأمر الذي زاد من نسبة الفقر بين أفراد المجتمع، ودفع بالكثيرين للبحث عن مصادر أخرى للدخل، إلا أن الأوضاع الأمنية والسياسية أثرت وبشكل سلبي في حركة عجلة التنمية الاقتصادية، إذ استنفذت موارد البلد وأنهكت قواه، وبالنتيجة تسببت بضغوطات اجتماعية كبيرة على الأسر الليبية؛ فارتفع مثلاً معدل الطلاق (1200 حالة/2013-4091 حالة/2018) (علي: 2019)، وارتفعت على إثره نسب الأسر التي تُعيلها النساء، واضطرت العديد منهن للبحث عن فرص عمل مُتاحة لتوفير مصادر للدخل تفي بالتزامات أسرهن وتُحَسِنْ أوضاعهم المعيشية، فشرعت الكثير من النساء بتأسيس مشاريع صغيرة جداً قد تفتقر لأسس التجارة والأعمال (الورفلي: 2006؛ ناجي: 2007؛ مفتاح: 2007)، إلا أنها حلت العديد من مشاكلهن المعيشية، وبالنتيجة وصلت مساهمة المشروعات غير المسجلة في التقارير الحكومية إلى 40% من الاقتصاد (اقتصاد الظل).

تأسيساً على ما سبق، تحاول هذه الدراسة البحث في مدى اقبال المرأة الليبية على ريادة الأعمال، والكشف عن مدى امتلاكها لمقومات تأسيس المشاريع، وأخيراً التحقق من مدى تأثير المتغيرات الديموغرافية (العمر، التخصص، الدخل، والحالة الاجتماعية...) في قرارها بالتوجه نحو ريادة الأعمال.

أولاً: الجانب التمهيدي

1- مراجعة الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات العربية والأجنبية موضوع ريادة الأعمال النسائية، منها من بحث في الدوافع الكامنة وراء خروج المرأة إلى ميدان العمل الوظيفي، ومدى تأثير العوامل الديموغرافية على دوافعها في العمل خارج المنزل، فمثلاً قام سليمان

بالبحث في دوافع العمل لدى المرآة العاملة في جامعة الموصل، وأظهرت الدراسة تباين دوافع العمل لدى موظفات الجامعة (سليمان: 2007).

كما قام خان، جوش، ومايرز بتقييم ثلاث برامج تمويلية للمشروعات الصغيرة العمانية وهي: التمويل لتطوير مشاريع الشباب، الرمل/ساند، والانطلاقة. وتبين أن ريادة الأعمال النسائية تمثل 37% من برنامج ساند، وتؤكد الإدارة إن الرقم في تزايد مستمر، ولكن تواجه هذه المشاريع مشاكل تتعلق بقطاع الخدمات ذو الحجم الصغير ومنها الافتقار إلى المنتديات التي تُمكنها من مشاركة معلوماتها والتعلم من تجارب الأُخريات(Khan; Ghosh; Mayers: 2005).

المشاكل التي تواجهها المرأة متشابهة في مختلف دول العالم، فدراسة قام بها تامبونان حول ريادة الأعمال النسائية في الدول النامية الأسيوية، أظهرت أن المشاريع النسائية قليلة مقارنة بالمشاريع الرجالية، وذلك يعود إلى أسباب عديدة منها: ضعف المستوى التعليمي، قلة رأس المال، والقيود الثقافية أو الدينية، وتبين أن السبب الكامن وراء توجه المرأة نحو ريادة الأعمال هو تحسين مستوى الدخل (Tambunan: 2009). وبسبب الاحتجاجات العامة حول معاملة أصحاب المشاريع من قبل مسؤولي بلدية ايلالا بدار السلام بتنزانيا، قامت جاقرو بتحليل التحديات التي تواجه صاحبات المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر، وكان أبرزها رداءة البنية التحتية، انخفاض الأنشطة التجارية، والافتقار إلى المكان المخصص للأعمال (Jagero: 2011).

دراسة نظرية قامت بها ماوبوبيا في سنة 2012، حول التحديات التي تواجه صاحبات المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر الكينية (MSEs) والمبادرات المستخدمة لمواجهتها، بينت أن هذه المشاريع تمثل (47.4%) من مجموع الشركات الكينية الصغيرة والمتناهية الصغر التي تلعب دورًا مهمًا في الاقتصاد الكيني لتوفيرها فرص عمل مهمة رغم التحديات التي تواجهها. وتبين أن المرأة الكينية تميل إلى إدارة المشروعات المرتبطة بأدوار المرأة التقليدية كتصفيف الشعر، ومن أبرز التحديات التي تواجهها كانت: نقص التمويل، التمييز، المشاكل مع مجلس المدينة، تعدد الواجبات، صعوبة الوصول إلى العدالة، وضعف التعليم. مع ذلك فالعديد من أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص يساعد في تمكين سيدات الأعمال بإنشاء صندوق للمؤسسات النسائية، وإنشاء جامعة العلوم والتكنولوجيا النسائية، وتقديم الدعم المالي الرسمي وغير الرسمي (Mwobobia: 2012).

دراسة نظرية أخرى قام بها ياداف ويوني استعرضتا من خلالها الأدبيات المنشورة حول ريادة الأعمال النسائية في أثنى عشرة مجلة نُشرت خلال الثلاثين سنة ماضية (1900-2016)، وتقدير نمو الأعمال بالتركيز على الفترة ما بين (1980-2016) ووضع اتجاهات البحث المستقبلية. أظهرت نتائجها أنه لايزال هناك طريق طويل يجب قطعه لبناء نظرية قوية في ريادة الأعمال النسائية، وهناك حاجة لدمج نظريات ريادة الأعمال السابقة مع رؤية النساء الحالية، وتبني أساليب مبتكرة لبناء تفسيرات باستخدام المنهج البنائي بدل الوضعي، كما تبين أن البحث عادة يتم داخل الحدود الوطنية للاقتصادات المتقدمة؛ لذا أوصوا بضرورة بناء شبكات وطنية وتعزيز المجتمعات المهنية لتمكين نمو حقل الأعمال (Yadav & Unni: 2016).

في ليبيا، قامت الشريف، تيكة، وشبش بدراسة واقع ريادة الأعمال في مدينة مصراتة، وتبين جلياً أنه لا توجد قواعد معينة لتصبح المرأة رائدة، وما يدفعها للعمل في هذه المشاريع هو تحقيق الأرباح وممارسة الهواية، وتشجيع الأصدقاء، ووسائل التواصل الاجتماعي، ولكنْ تعترض مسيرتها بعض العراقيل كالافتقار إلى الائتمان المالي، وثقافة المجتمع التي ترفض إقامة المرأة لهذا النوع من المشاريع (الشريف، تيكة، شبش: 2019).

من خلال استعراض الدراسات السابقة تبين وجود اهتمام كبير بموضوع ريادة الأعمال النسائية على المستويين العربي والدولي، ساعدت الدراسات السابقة في صياغة المشكلة البحثية وفرضيات الدراسة، وفي اختيار المنهجية المناسبة، وكذلك

المقارنة بين نتائجها، وتميزت الدراسة الحالية عنها بأنها تناولت المشكلة في بيئة محلية تُعايشها الباحثة وتُعد جزءً منها، فهي تُعتبر من الدراسات القليلة إن لم نقل الوحيدة التي اختارت هذه العينة بالذات.

2- مشكلة الدراسة:

في السنوات الأخيرة جذب موضوع ريادة الأعمال انتباه الباحثة؛ حيث لاحظت اقبال كبير من النساء على تأسيس المشاريع الصغيرة. في ليبيا نسبة الإناث مساوية للذكور (50%) (بوقعيقص: 2017)، ونسبة الشباب تبلغ (63%)، وهي نفس النسبة التي تمثلها الطالبات في الجامعات (التقرير الاقتصادي العربي الموحد). في سنة 2017 يذكر تقرير لصندوق النقد الدولي حول المغرب العربي أن (45.2%) عاطلين عن العمل، حيث لا تمثل اليد العاملة النسائية اللاتي يعملن في القطاع الخاص سوى (29%)، وهي أما بعقود مؤقتة أو بدون عقود أصلاً (تقارير ديوان المحاسبة حول التعليم من الجنسين)، كما يذكر الحاسي أنه في ليبيا نسبة البطالة بين الإناث تتعدى (69%) (الحاسي: 2020).

من هذه الإحصائيات انبثقت مشكلة الدراسة، حيث تهدف للإجابة عن الأسئلة التالية:

1. ما مدى إقبال المرأة الليبية على ريادة الأعمال؟
2. إلى أي مدى تملك المرأة الليبية مقومات التوجه نحو ريادة الأعمال؟
3. هل توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول توجه المرأة الليبية نحو ريادة الأعمال وفقاً للبيانات الأولية (العمر، التخصص، الدخل، الحالة الاجتماعية، ملكية المشروع، استمراريته، نوع المشروع).

3- فرضيات البحث:

1. تُقبل المرأة الليبية بشكل كبير على ريادة الأعمال.
2. تملك المرأة الليبية مقومات التوجه نحو ريادة الأعمال بشكل كبير.
3. توجد فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول اختيار المرأة الليبية التوجه نحو ريادة الأعمال وفقاً للمتغيرات الديموغرافية (العمر، التخصص، الدخل، الحالة الاجتماعية، ملكية المشروع، استمراريته، نوع المشروع).

4- أهمية الدراسة:

تستند الدراسة إلى توجه فكري ومنهجي ورؤية استراتيجية تتطلع إلى تنمية وتعميق مشاركة المرأة في الجوانب الاقتصادية المختلفة والتوفيق بين دورها كأم وعاملة وزوجة ومواطنة تُفيد مجتمعها وتستفيد من تقدمه. عليه تتمثل أهمية الدراسة في الجوانب التالية:

1. التحول من التفكير النمطي إلى التفكير الإبداعي، والدعوة إلى تحرير المرأة من العادات المجتمعية التي تُبوتقها في قالب نمطي يفرض عليها مجال دراسة وعمل مُحددين.
2. مواجهة التيارات الدينية المتطرفة، بنشر الوعي حول أهمية مساهمة المرأة في التنمية، وتمكينها من تعزيز فرصها في مجال العمل الذي تختاره.
3. عمل المرأة يختلف حسب الزمان والمكان، ولكنه ضروري لها من جميع النواحي الاقتصادية والصحية والنفسية والاجتماعية.

5- أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى رسم خريطة لخصائص رائدات الأعمال الليبيات والتحديات التي تواجههن، وفي ضوء هذا الهدف يمكن بلورة أهداف الدراسة الفرعية وهي على النحو التالي:

1) التحقق من مدى اقبال المرأة الليبية على عالم التجارة، كخطوة لتشخيص مدى توجهها لعالم ريادة الأعمال بدل العمل في القطاع العام.
2) الكشف عن مدى امتلاك المرأة الليبية للمقومات اللازمة لتأسيس المشروعات، في محاولة لتحديد أبرز المشاكل والتحديات التي تقف حجر عثرة في طريق نجاحها بالمجال الذي تختاره أو الذي تأمل المُضي فيه.
3) البحث في تأثير المتغيرات الديموغرافية في التوجه نحو ريادة الأعمال، لتحديد الملامح العامة (الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية) للمرأة المستقلة.

6- منهجية الدراسة:

1.6- **منهج الدراسة:** يستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي باعتباره أداة فعالة في وصف الحقائق المتعلقة بالمشكلة، وتفسير بعض الاحصائيات التي تم إجراؤها على البيانات التي تم جمعها لقياس مساهمات المرأة في هذا المجال. الدراسة تحليلية من منظور استراتيجي، لذا تم مراجعة الأدبيات الرئيسية التي تتناول موضوع البحث والتحليل الوصفي للبيانات الثانوية التي تم جمعها عن طريق صحيفة الاستبيان.

2.6- **محددات الدراسة:** تسعى هذه الدراسة إلى محاولة مقاربة واقع المرأة الليبية من منظور تحليلي، استناداً إلى تحليل للدراسات السابقة واعادة قراءة للواقع الذي نعيشه اليوم بما يتضمنه من تحديات وما يقدمه من فرص، ولكنْ غياب البيانات الدقيقة عن مساهمة المرأة الليبية في النشاط الاقتصادي وخاصةً في القطاع الخاص غير المنظم قد يعرقل تحقيق هذا الهدف.

3.6- مجتمع وعينة الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة في: الموظفات (24 موظفة)، والطالبات على أبواب التخرج (أرقام قيدهن تبدأ بـ 11 وتنتهي بـ 15) مقيدات منذ سنة 2011 حتى2015 (379 طالبة)، واستاذات كلية الاقتصاد العجيلات (34 أستاذة) التابعة لجامعة الزاوية؛ وبالتالي فالمجتمع يشمل (437 مفردة)، أما عينة الدراسة فكانت طبقية وبلغت (167) مفردة اختيرت عشوائياً من مجتمع البحث.

4.6- أداة جمع البيانات: تم جمع البيانات عن طريق استبانة ذات أسئلة مغلقة، تم تطويرها بناءً على قراءة للدراسات السابقة التي أُجريت حول هذا الموضوع.

تم تقسيم الاستبانة إلى قسمين، الأول: يشمل البيانات الشخصية لأفراد العينة (الصفة، العمر، الحالة الاجتماعية، التخصص، والدخل الشهري)، والثاني: يتمحور حول خمسة مقاييس (المبادرة، المهارات، الموارد، التدريب، البيع) والتي تعكس متغيرات الدراسة. صممت الاستجابات وفقاً لأسلوب ليكرت الخماسي لتأخذ شكل: غير موافقة بشدة، غير موافقة، غير متأكدة، موافقة، موافقة بشدة. وحُددت التقديرات بناءً على طول فترة المقياس والتي تم حسابها بقسمة طول الفترة (5-1)، على عدد المقاييس (5)، فكان طول مدى المتوسط وتقديراته على النحو الآتي:

جدول رقم (1) المدى والوزن النسبي ودرجات التقدير

المدى	الوزن النسبي	درجة التقدير
1.80-1.00	%36	غير موافق بشدة
2.60-1.81	%52-%26.2	غير موافق
3.40-2.61	%68-%52.2	غير متأكد
4.20-3.41	%84-%68.2	موافق
5.00-4.21	%100-%84.2	موافق بشدة

المصدر: من تصميم الباحثة

5.6- المعالجة الاحصائية للأداة: بعد جمع استمارات الاستبيان تم مراجعتها للتأكد من استيفائها للبيانات الضرورية وحساب نسب الاستجابة. بلغ عدد الاستمارات الموزعة 200 استمارة أُستلم منها 174، والصالح منها للتحليل 167 استمارة، وبذلك بلغت نسب الاستجابة (83%)، وهي نسبة مُرضية.

6.6- **الأساليب الاحصائية:** بدأت المرحلة الالكترونية بتفريغ البيانات في البرنامج عن طريق تشفيرها وجدولتها ثم معالجتها احصائياً باستخدام مجموعة من الاختبارات الوصفية للإجابة عن تساؤلات الدراسة (النسب المئوية والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، الرتب والتقديرات) والتحليلية لإختبار فرضياتها (اختبار ت، تحليل التباين الأحادي ANOVA).

7.6- اختبار الثبات: لحساب معامل ثبات الاستمارة وللتحقق من الاتساق الداخلي للمتغيرات ودرجتها الكلية تم اختبار معامل ألفا كرونباخ، والنتيجة يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (2) حساب معامل ألفا كرونباخ

المحاور	عدد العبارات	قيمة معامل الثبات
روح المبادرة	7	.845
المهارات	9	.769
الموارد	5	.802
التدريب	4	.805
البيع	5	.782
الإجمالي	**30**	**.820**

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على تحليل الاستبيان

يوضح الجدول السابق أن قيم المعاملات وقيمة المعامل الكلية عالية، وتُعد نسبة مقبولة احصائياً مما يعني أنه يمكن استخدام الأداة.

8.6- اختبار الصدق البنائي: يبين هذا الاختبار مدى ارتباط كل محور من محاور الدراسة بالدرجة الكلية للاستبيان، وذلك باستخدام اختبار معامل الارتباط بيرسون، وكانت النتيجة على النحو الذي يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (3) معاملات الارتباط بين محاور الاستبيان والدرجة الكلية للاستبيان

المتغير	العلاقة	مستوى الدلالة
روح المبادرة	.757**	0.000
المهارات	.845**	0.000
الموارد	.663**	0.000
التدريب	.715**	0.000
البيع	.741**	0.000

** ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة 0.05

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على تحليل الاستبيان

وهذا يعني وجود درجة جيدة من الصدق البنائي لبيانات الدراسة التي تم جمعها من أفراد العينة.

7- حدود الدراسة:

يدور موضوع الدراسة حول توجه المرأة الليبية نحو ريادة الأعمال، وفي ظل هذا الهدف اقتصرت الحدود البشرية والمكانية على فئة الإناث (الطالبات والموظفات وعضوات هيئة التدريس بكلية الاقتصاد العجيلات)، وتم تنفيذ الدراسة خلال فصل الخريف 2019-2020.

ثانياً: الإطار النظري للدراسة

1- مفهوم ريادة الأعمال: ريادة الأعمال تعني استثمار الفرصة والشروع بتأسيس نشاط اقتصادي جديد يوفر فرص رغم أنه يحمل في طياته مخاطر كبيرة (محمد؛ وسلمان: 2011)، وهي عملية خلق للقيمة عن طريق الاستباقية والابتكار والمخاطرة (الدغيشم؛ ومحمد: 2014)

وفقاً لقرار وزارة العمل والتدريب رقم (321) لسنة (2004) تُعرف المشروعات الصغيرة بأنها تلك المشروعات التي لا يزيد عدد العاملين فيها عن 25 فرداً، وتستثمر رأس المال لا يتجاوز (2.5) مليون دينار ليبي كحد أقصى، أما المؤسسات المتناهية الصغر فهي وفقاً لكوشنير مؤسسات ناشئة تضم من خمس إلى عشر عاملين (Kushnir: 2010)

يتميز رواد الأعمال بخصائص عديدة أبرزها: القدرة على المنافسة واتخاذ القرارات، تقبُل المخاطرة، ادراك الفرص واقتناصها، الثقة بالنفس وتحمل المسؤولية، الرغبة في التعلم، والتفكير الإبداعي (أبو الخير: 2017)

2- مميزات ريادة الأعمال: رواد الأعمال لا يؤثرون فقط في مجتمعهم الصغير بل يؤثرون في اقتصاد البلد بأكمله من نواحي عديدة أهمها: (رمضان: 2013).

1. تحسين الوضع الاقتصادي لرواد الأعمال وزيادة النمو الاقتصادي.
2. توفير فرصة عمل مناسبة للأفراد في المجتمع المحلي وخاصة للموهوبين منهم وتحسين دخلهم.
3. تنمية وتطوير بعض الصناعات المحلية في المناطق الصغيرة وخاصة الريفية منها.
4. استحداث موارد ومنتجات وتقنيات وخدمات وأسواق جديدة.
5. استخدام التقنيات الحديثة التي تمكنها من زيادة الإنتاجية.
6. التحرر من ثقافة العمل الحكومي.

3- دعم المشروعات الصغيرة: تتمثل أوجه الدعم في التالي:

1- الدعم المالي: بعض الشركات تتعاون مع المصارف في تقديم بعض خدمات التمويل الصغير جداً مثل تقديم خدمات الائتمان, خدمات تمويل رأس المال العامل, تمويل الاحتياجات الرئيسية لتشغيل المشاريع، ولكنها تطلب تقديم الضمانات اللازمة للاستفادة من هذا التمويل, ومنها: أن لا يقل عمر المشروع عن سنة, وجود ضامن للعميل, سجل تجاري, ووجود مقر خاص بالعميل ليتم الاتصال به. استيفاء هذه الشروط ضروري للممولين بسبب المخاطرة المصاحبة للتمويل والمتمثلة في خطورة التأخير في السداد أو عدم السداد بسبب غياب الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي.

2- الدعم الفني: توجد مراكز تدريبية متخصصة (حاضنات الأعمال) في تقديم الاستشارات والتدريب على بعض المهارات الإدارية والمحاسبية والتسويقية والبيعية قبل البدء بالمشروع, كما تتم متابعة العملاء باستمرار لمساعدتهم في حل مشكلات العمل.

3- الدعم الحكومي: يمكن للحكومة القيام بتبسيط إجراءات تأسيس المشروعات وتهيئة البنية التحتية المساعدة على مزاولة النشاط, بالإضافة إلى تقديم المُنح العينية كالأراضي والمباني، وتسهيل إجراءات التسويق والاستيراد والتصدير والإعفاءات الضريبية...

4- مشاركة المرأة: أثبتت المرأة وخاصة في الظروف الصعبة التي تمر بها البلاد العربية أنها طموحة وقادرة على اقتحام السوق بأعمالها الصغيرة، وأنها ملتزمة بسداد التزاماتها في المواعيد المحددة .

4- معوقات ريادة الأعمال: توجد العديد من التحديات التي يواجهها رواد الأعمال في إطلاق مشاريعهم الخاصة, أهمها التالي: (برهوم، 2015)

1. عدم وجود استقرار سياسي في الدولة يحول دون تقديم الحكومة المساعدات للشباب.
2. نظرة المجتمع لأصحاب المشاريع تؤثر في قراراتهم بتأسيس مشاريعهم الخاصة فخوفهم من الفشل وتعريض أنفسهم للانتقادات لا يشجهم.
3. افتقار رواد الأعمال للخبرة العملية والمعرفة.
4. صعوبة الحصول على التمويل بسبب الشروط المُحكمة للإقراض.
5. وجود عوائق تسويقية مثل صغر السوق وشدة المنافسة المتمثلة في الأسعار التنافسية للسلع المستوردة.

ثالثاً: عرض نتائج الدراسة وتفسيرها

يتناول هذا الجزء عرض للنتائج التي توصلت إليها الدراسة، والمتعلقة بآراء وتوجهات أفراد العينة حول محاورها، واختبار فرضياتها.

1- مواصفات أفراد العينة: يُظهر الجدول التالي مواصفات العينة وفقاً للتكرارات والنسب المئوية.

جدول رقم (4) مواصفات أفراد العينة

المتغير	البيان	التكرارات	النسب المئوية
الصفة	طالبة	100	60.0
	موظفة	40	24.0
	عضو هيئة تدريس	27	16.0
العمر	25-20	100	60.0

	30-26	31	18.7
	40-36	16	9.3
	45-41	7	4.0
	أكثر من 45	13	8.0
الحالة الاجتماعية	عازب	120	72.0
	متزوج	43	25.7
	مطلق	4	2.3
التخصص	تمويل	19	11.4
	ادارة	40	24.0
	اقتصاد	22	13.0
	محاسبة	25	15.0
	تحليل بيانات	16	9.6
	علوم سياسية	18	10.8
	أخرى	27	16.2
الدخل الشهري	أقل من 500	140.3	84.0
	1000-500	13	8.0
	1500-1001	5	2.7
	2000-1501	2	1.3
	أكثر من 2000	7	4.0

المصدر: اعداد الباحثة بناء على نتائج الدراسة

يُشير الجدول السابق إلى مجموعة من الخصائص التي جاءت على النحو التالي:

- جميع أفراد العينة من النساء (100%).
- أغلبية أفراد العينة من فئة الشباب التي تُمثلها الطالبات (60%)، تليها فئة الموظفات (24%)، وأخيراً أعضاء هيئة التدريس (16%).
- جاءت المرحلة العمرية 20-25 سنة في المرتبة الأعلى فمثلت (60%) من العينة، تلتها الفئة العمرية 26-30 والتي كانت أكثر من (18%)، ثم توالت الفئات الأخرى.
- بالنسبة للحالة الاجتماعية، فمعظم أفراد العينة كانت من فئة العازبات (72%)، ثم تلتها فئة المتزوجات والتي قاربت نسبتها عن (26%)، وأخيراً المطلقات بنسبة حوالي (2%).
- أما فيما يخص التخصصات فقد تباينت، حيث احتل قسم الإدارة النسبة الأعلى بمعدل (24%)، ثم الأخرى (16%) والمحاسبة (15%)، وتلاها الاقتصاد (13%)، ثم تلتها التخصصات الأخرى بنسب متقاربة.
- أما عن الدخل الشهري فالفئة ذات الدخل الأقل من 500 دينار مثلت الأغلبية (84%)، تلتها الفئات الأخرى وبنسب متقاربة.

مجتمع البحث يتمثل في شريحة الإناث، وهذا مقصود لغرض تحقيق أهداف البحث، والنسبة الأعلى من أفراد العينة كانت من فئة الطالبات (60%)، ونفس النسبة كانت من الفئة العمرية الأصغر سناً؛ لذا فأغلبها من العازبات (72%) وهذا أيضاً مُتوقع، وهي الفئة الأقل دخلاً (84%)، ولكنها الأكثر حاجةً لخلق فرصة العمل. الجدير بالذكر أن الصغيرات في العمر يحظين بالشجاعة، والقدرة على المخاطرة، ويملكن الوقت لتجربة ما هو جديد، كما تؤكد الشريف، تيكة، وشبش: (2019) أن فرصهن أكبر ليصبحن رائدات، لأنهن يملكن الوقت للقيام بمثل هذه الأعمال وأعبائهن المعيشية أقل.

كما أشارت العديد من الدراسات لتأثير التعليم والتدريب في قدرات المرأة وامكانياتها ونشاطاتها، حيث يوسع مداركها، ويُعزز من فرصها في الحصول على عمل لائق؛ وبالتالي فالمستوى التعليمي لم يعُد عائقاً في طريق نجاح المرأة في ريادة الأعمال الذي ذكره تامبونان في دراسته (Tambunan: 2009).

2- الإجابة عن تساؤلات الدراسة:

- **الإجابة عن السؤال الأول للدراسة: إلى أي مدى تُقبل المرأة الليبية على ريادة الأعمال؟**

للإجابة عن هذا السؤال تم استخدام التكرارات والنسبة المئوية، والجدول التالي يوضحها:

جدول رقم (5) اقبال المرأة على ريادة الأعمال

البيان	الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
امتلاك مشروع خاص	نعم	38	22.7
	لا	129	77.3
استمرارية المشروع	نعم	29	76.5
	لا	9	23.5
نوع المشروع	انتاجي	31	82.3
	خدمي	7	17.7

المصدر: اعداد الباحثة بناء على نتائج الدراسة

يظهر الجدول السابق أن حوالي (77%) من أفراد العينة لا يملكن مشروع خاص، في المقابل حوالي (23%) يملكن مشاريع خاصة بهن بالتزامن مع الدراسة أو العمل الحكومي، وتبين أن (76.5%) من هذه المشاريع لازالت مستمرة، و(82%) منها هي مشاريع إنتاجية، وتبين من خلال بعض المقابلات أنها أما مشاريع لصناعة الحلويات، أو العصائر، أو الوجبات الشعبية...، بينما (23%) هي مشاريع خدمية مثل فتح فصول تعليمية، كوافير، أشغال يدوية، طباعة الستيكرات...).

بشكل عام يمكن القول أنه لا يوجد إقبال كبير من أفراد العينة على إنشاء المشاريع الخاصة رغم انخفاض دخولهن (جدول رقم 5)، حيث يؤكد الجزار أن نسبة النساء الليبيات اللاتي يعملن كسيدات أعمال تقل عن الرجال بعشرة أضعاف 10:1، وهذه النسب لم تزد بعد 2012 (Elgazzar; Lahga; Quota; Rother & Hargreaves: 2015). تتقاطع هذه النتيجة مع نتائج دراسة قامت بها بوقعيقص، وتنتوش: (2017، ص 20) التي أكدت على أن مساهمة المرأة الليبية بمشاريع ريادة الأعمال ضعيفة جداً، ولعل مرجع ذلك يتقاطع إلى حد بعيد مع ما ذكراه من أسباب، والتي كان أهمها الانقسامات السياسية، غياب الأمن عن سوق العمل، وغياب المشاريع الاستثمارية، وتضيف الشريف، تيكة، وشبش: (2019) عناصر غياب التمويل، ونظرة المجتمع الدونية لصاحبات هذه المشاريع.

كما أشار تقرير لصندوق الاستثمار المتداول في البورصات أورده البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة أن نسبة الإناث العاملات في القطاع العام يُشغلن حوالي (97%)، والنساء العاملات في وظائف القطاع الخاص لا تتجاوز (2.5%) مقارنة بالرجال (11%) (OECD: 2016) ، ولعل مرجع ضآلة هذه النسبة يعود إلى أسباب عديدة أهمها: ثقافة العيب التي يسوقها المجتمع، وعدم تقبله للنساء المستقلات ماديًا، فالعادات والتقاليد هي العدو الأول للمرأة، وهذا ما أكدته نتائج دراسة OECD: (2016) ، كما أن طرق التنشئة الاجتماعية دائمًا ما تفرق بين الجنسين فتطلق أجنحة الذكور وتقيد الإناث بثقافة العيب والحرام.

- **الإجابة عن السؤال الثاني للدراسة: إلى أي مدى تملك المرأة الليبية المقومات اللازمة للتوجه نحو ريادة الأعمال؟**

للإجابة عن هذا السؤال تم استخدام المتوسطات والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية والوزن النسبي (المتوسط الحسابي/5×100), كما هو ظاهر في الجدول التالي:

جدول رقم (6) المتوسطات والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية

ت	البُعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة التقدير	الترتيب
1	روح المبادرة	3.21	.45312	%65.2	غير متأكد	3
2	المهارات	3.26	.59096	%65.2	غير متأكد	2
3	الموارد	3.15	.55271	%63	غير متأكد	4
4	التدريب	3.47	.74550	%69.4	موافق	1
5	البيع	3.12	.64572	%62.4	غير متأكد	5
	الإجمالي	3.23	.40962	%64.6	غير متأكد	

المصدر: إعداد الباحث بناءً على تحليل الاستبيان

يتضح من الجدول رقم (6) أن محور التدريب احتل المرتبة الأولى في الترتيب (بمتوسط حسابي 3.47 من 5، بوزن نسبي قدره 69.4%)، فالتدرب على ممارسة النشاط قبل البدء به مهم جداً لنجاحه، ولكن تبين أن (41%) ممن تُدير مشروعاً أنها تعلّمت مهارة العمل بنفسها ودون مساعدة من أحد، بينما أكدت (47%) ممن تدير مشروعاً أنها تدربت في مشروع أسسته صديقة لها أو قريبة؛ لذا يعتقدن أنهن يملكن المهارات المعرفية والعملية اللازمة لممارسة العمل (بمتوسط حسابي 3.26، ووزن نسبي 65.2%)، وهذا يدعو للتساؤل عن سبب عدم توجههن إلى مراكز الشباب أو حاضنات الأعمال للتدريب، فأكدت (71%) منهن على عدم معرفتهم بوجودها، وهذا يثير التساؤل حول أهمية وجود مراكز تدريب وتمكين المرأة وحاضنات الأعمال في المحيط الجامعي والمجتمعي، وأهمية الإعلان عن وجودها.

في ظل هذه الظروف، تعتقد (53%) من أفراد العينة أنها تَملُك الخبرة الفنية والمهارة؛ لذا هي ترغب في استغلال مواهبها في وظيفة تُحبها وتمارسها من المنزل بدل انتظار الوظيفة العامة التي تفرض في كثير من الأحيان الاختلاط بين الجنسين الذي ترفضه أُسر الكثير منهن (58%)، وهذا أكدته التكالي: (د ت) في دراستها، على الرغم من ذلك فـ (45.3%) يفضلن الوظيفة في القطاع العام على إنشاء مشروع خاص لأنه الضمان للعيش الكريم، وهذا ما أكدته نتائج دراسات Ross: (2008); OECD: (2016). وبالاتفاق مع النتائج السابقة تبين أن أفراد العينة لا يتمتعن بروح المبادرة اللازمة لإنشاء المشاريع (بمتوسط حسابي 3.21، ووزن نسبي 65.2%)، حيث أكدت (62%) منهن أنها لا تملك الجرأة للاستثمار في المشاريع الخاصة، ونُرجح السبب إلى سلبية المحيط الأسري والتعليمي (عدم تشجيع التفكير الريادي)، وهذا بالفعل ما أكدته المبيريك، والجاسر: (2014) حيث تلعب

الأُسر والمؤسسات التعليمية دوراً كبيراً في تشجيع الجيل الجديد على خوض مجال ريادة الأعمال، وكذلك بسبب الثقافة المجتمعية السائدة حول صاحبات المشاريع (الشريف، تيكة، وشبش: 2019).

من جانب أخر تعتقد أغلبية أفراد العينة (75%) إن أفكار المشاريع التي تؤسسها النساء تقليدية جداً، ولكنها الضمان لبقائهن في المنزل لمدة طويلة لغرض تلبية مطالب الأسرة (73.3%)؛ لذا من الطبيعي أن يجد عبد اللطيف أن نصف النساء الليبيات المتزوجات حالياً أو سابقاً لا يملكن مدخرات مالية شخصية ذات قيمة، وأن (12%) فقط منهن تملك أرضً أو شقة (Abdul-Latif: 2013)، ومع ذلك يعتقدن أنهن يملكن الموارد اللازمة لإنشاء مشروع (بمتوسط حسابي3.47، ووزن نسبي 63%)، لأن أسرهن توفر احتياجاتهن الأساسية (64%) (الدعم الأسري، والمدخرات الشخصية)، فعلى الرغم من أن (81.4%) تعتقد أنها تملك فكرة جيدة لإنشاء مشروع إلا أنه يصعُب تمويله، وقد أشارت إلى ذلك المبيريك، والجاسر: (2014) فأكدتا أن الضعف المالي (القروض) من أكثر المشاكل التي تواجه المشاريع الناشئة، وعززها الشريف، تيكة، وشبش: 2019، ص220) "أن الافتقار للائتمان المالي هو أكبر مشكلة بالنسبة إلى النساء"، ومع توفر حق اللجوء للمصارف للحصول على قروض لتمويل المشاريع إلا أن (69.3%) يؤكدن صعوبتها، لأنهن يعتقدن أن المشاريع الصغيرة جداً لا تمولها المصارف، كما أنها ليست بحاجة لترخيص للبدء بها (اقتصاد الظل) (42.6%)، وهذا أكده أيضاً تنتوش، وبوقعيقص: (2017). أضف إلى ذلك أن نصف العينة تقريباً (47.7%) لا تفكرن بإدخال شريك قد يوفر رأس المال أو المكان ليُخفف عنهن عبء البداية، وذلك خوفاً من المشاكل التي يمكن أن تحدث مستقبلاً، ولحل هذه المشكلة فإن (53%) منهن يعملن من البيوت، وقد أشارت إلى ذلك خوجة مدير مركز جسور للدراسات والتنمية "أن النساء غالبا لا يستطعن تحمل تكاليف استئجار أماكن" (رضا؛ ووجدي: 2020).

وبالنسبة للأيدي العاملة (44%) منهن لا يجدن صعوبة في توفيرها (بسبب محدودية حجم الانتاج)، وعند الوفاء بالطلبيات الكبيرة (45.3%) فالأسرة والأصدقاء يساعدون في تجهيزها، رغم أنهم أقل كفاءة الأمر الذي يؤثر في أحيان كثيرة على الانتاجية، وهذا يتفق مع نتائج الشريف، تيكة، وشبش: (2019).

أما فيما يتعلق بالأدوات والمواد التي يتطلبها المشروع فهي متوفرة في السوق إلا أنها باهظة الثمن (63%)، وهذه النتيجة متوافقة مع نتائج دراسة المبيريك والجاسر: (2014) اللاتي أقرن بأن ارتفاع تكلفة الإنتاج من المشاكل التي تواجهها المشاريع الريادية.

وفيما يخُص بيع المنتجٍات، فأكثر من نصف العينة (52%) يعتقدن أنهن يعلمن كيفية بيع المنتجات (بمتوسط حسابي 3.12، ووزن نسبي 62.4%)، ولكن تباينت طرق تسويقها وبيعها، فالبعض يتعامل مع محلات معينة، والبعض يبعنها بأنفسهن، وأخريات يستخدمن شبكات التواصل الاجتماعي، وننوه إلى أن عوائد المشاريع لابأس بها، حيث تكفي للوفاء بالتزاماتهن العائلية، ويتوافق هذا مع ما أشارت إليه دراسة تيكة حول الاقتصاد غير الرسمي في مدينة مصراتة (Tika: 2018)؛ والشريف، تيكة، و شبش: (2019) حول ريادة الأعمال النسائية في مدينة مصراتة، وهذا يطرح تساؤل أخر حول طبيعة الدعم الحكومي لرواد الأعمال: فهل القطاع الحكومي يشتري منتجات وخدمات الرواد الليبيين؟

بشكل عام بلغ المتوسط العام للمحاور (3.23)، وبوزن نسبي (64.6%)، وهذا يشير إلى وجود درجة من عدم التأكد من قبل أفراد العينة حول المحاور المحددة. اتفقت هذه النتائج مع نتائج دراسة أوردها OECD: (2016، 36) حول المنافسة العالمية 2014-2015 والتي تُظهر أهم معوقات ممارسة نشاط الأعمال في ليبيا والتي كان منها: "عدم استقرار الحكومة، وصعوبة الحصول على تمويل، والقوة العاملة التي لم تحصل على تعليم كاف..."، والقصور في تصميم دراسات الجدوى، والافتقار للوظائف الرئيسية للمنظمات وهي التنظيم والمحاسبة والتسويق (الورفلي: 2006؛ ناجي: 2007؛ مفتاح: 2008).

3.10- اختبار صحة فرضيات الدراسة:

- **اختبار الفرضية الأولى (1H): المرأة الليبية تملك مقومات التوجه نحو ريادة الأعمال؟**

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار T لعينة واحدة عند القيمة (3) والتي تمثل الموقف الحيادي لأفراد العينة بمستوى دلالة 0.05.

جدول رقم (7) اختبار ت للعينة الواحدة لقياس مقومات التوجه نحو ريادة الأعمال

المحور	قيمة ت	قيمة الدلالة	مستوى الدلالة
روح المبادرة	3.932	.000	دال
المهارات	3.843	.000	دال
الموارد	2.423	.018	دال
التدريب	5.458	.000	دال
البيع	1.550	.126	غير دال
الاجمالي	4.926	.000	دال

المصدر: اعداد الباحثة بناءً على نتائج تحليل الاستبيان

يُظهر الجدول رقم (7) قيمة اختبار (ت) بالمقارنة مع متوسط الاجابات (3)، حيث تبين أن أغلب المحاور تزيد قيمة متوسطاتها عن (3)، وتُعد ذات دلالة إحصائية لأن جميعها أقل من 0.05، عدا محور البيع الذي يزيد عنها، وبالتالي يشير هذا الاتفاق الايجابي لأفراد العينة إلى امتلاك المرأة الليبية إلى العديد من المقومات التي تساعدها في التوجه نحو ريادة الأعمال.

- **اختبار الفرضية الثانية (2H): توجد فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول اختيار المرأة الليبية التوجه نحو ريادة الأعمال وفقاً للمتغيرات الديموغرافية (العمر، التخصص، الدخل، الحالة الاجتماعية، ملكية المشروع، استمراريته، ونوع المشروع).**

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختباران، الأول هو اختبارANOVA للعمر، التخصص، الدخل، والحالة الاجتماعية لوجود أكثر من مستوى لمتغير واحد (مثل الحالة الاجتماعية: عازب- متزوج- أرمل- مطلق)، فإذا كانت قيمة الاختبار(ف) أكبر من 0.05 فتُرفض الفرضية البديلة وتُقبل الفرضية الصفرية، وإذا كانت قيمة (ف) أقل من 0.05 فالعكس صحيح. أما الاختبار الثاني فهو اختبار T لملكية المشروع، استمراريته، ونوعه وذلك لوجود مستويين فقط لكل متغير (نوع المشروع: انتاجي خدمي). في حال كانت قيمة الاختبار(Sig) أقل من مستوى 0.05 تُرفض الفرضية الصفرية وتُقبل الفرضية البديلة والعكس صحيح.

جدول رقم (8) نتائج تحليل ANOVA للفروق في متوسطات استجابات أفراد العينة حول اختيار المرأة الليبية التوجه نحو ريادة الأعمال وفقاً لمتغير **العُمر**.

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة	حجم الأثر
التوجه نحو ريادة الأعمال	بين المجموعات	.507	5	.101	.588	.709	غير دال
	داخل المجموعات	11.909	69	.173			
	المجموع	12.416	74				

المصدر: اعداد الباحثة بناءً على نتائج تحليل الاستبيان

يتبين من الجدول رقم (8) عدم وجود اختلافات بين توجه المرأة الليبية نحو ريادة الأعمال وفقاً لمتغير العمر، وذلك لأن قيمة (ف) ومستوى الدلالة أكبر من 0.05.

جدول رقم (9) نتائج تحليل ANOVA للفروق في متوسطات استجابات أفراد العينة حول تأثير اختيار المرأة الليبية التوجه نحو ريادة الأعمال وفقاً لمتغير **التخصص**.

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة	حجم الأثر
التوجه نحو ريادة الأعمال	بين المجموعات	.509	6	.085	.484	.818	غير دال
	داخل المجموعات	11.908	68	.175			
	المجموع	12.416	74				

المصدر: من اعداد الباحثة بناءً على نتائج تحليل الاستبيان

يتبين من الجدول رقم (9) عدم وجود اختلافات بين توجه المرأة الليبية نحو ريادة الأعمال وفقاً لمتغير التخصص، وذلك لأن قيمة (ف) ومستوى الدلالة أكبر من 0.05.

جدول رقم (10) نتائج تحليل ANOVA للفروق في متوسطات استجابات أفراد العينة حول تأثير اختيار المرأة الليبية التوجه نحو ريادة الأعمال وفقاً لمتغير **الدخل**

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة	حجم الأثر
التوجه نحو ريادة الأعمال	بين المجموعات	.220	4	.055	.315	.867	غير دال
	داخل المجموعات	12.196	70	.174			
	المجموع	12.416	74				

المصدر: من اعداد الباحثة بناءً على نتائج تحليل الاستبيان

يتبين من الجدول رقم (10) عدم وجود اختلافات بين توجه المرأة الليبية نحو ريادة الأعمال وفقاً لمتغير الدخل، وذلك لأن قيمة (ف) ومستوى الدلالة أكبر من 0.05.

جدول رقم (11) نتائج تحليل ANOVA للفروق في متوسطات استجابات أفراد العينة حول تأثير اختيار المرأة الليبية التوجه نحو ريادة الأعمال وفقاً لمتغير **الحالة الاجتماعية**

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة	حجم الأثر
التوجه نحو ريادة الأعمال	بين المجموعات	.435	2	.217	1.306	.277	غير دال
	داخل المجموعات	11.981	72	.166			
	المجموع	12.416	74				

المصدر: من اعداد الباحثة بناءً على نتائج تحليل الاستبيان

يتبين من الجدول رقم (11) عدم وجود اختلافات بين توجه المرأة الليبية نحو ريادة الأعمال وفقاً لمتغير الحالة الاجتماعية، وذلك لأن قيمة (ف) ومستوى الدلالة أكبر من 0.05.

جدول رقم (12) اختبار T لعينتين مستقلتين لاستجابات العينة حول امتلاك مشروع خاص

المتغير	مشروع خاص	التكرار	المتوسط	الانحراف	ف	الأهمية	ت	الاختلاف	P value
مجموع المحاور	نعم	17	3.35	.50801	1.280	.262	1.358	73	0.179
	لا	58	3.20	.04913					

المصدر: من اعداد الباحثة بناءً على نتائج تحليل الاستبيان

بما أن قيمة P أعلى من 0.05 فهذا يعني عدم وجود فروق معنوية بين توجه المرأة نحو ريادة الأعمال وامتلاكها لمشروع خاص.

جدول رقم (13) اختبار T لعينتين مستقلتين لاستجابات العينة حول استمرارية المشاريع

	مشروع مستمر	التكرار	المتوسط	الانحراف	ف	الأهمية	ت	الاختلاف	P value
مجموع المحاور	نعم	13	3.47	.44697	.093	.765	1.908	15	.076
	لا	4	2.96	.55536					

المصدر: من اعداد الباحثة بناءً على نتائج تحليل الاستبيان

بما أن قيمة P أعلى من 0.05 فهذا يعني عدم وجود فروق معنوية بين توجه المرأة نحو ريادة الأعمال واستمرارية المشروع.

جدول رقم (14) اختبار T لعينتين مستقلتين لاستجابات العينة حول نوع المشروع

	نوع المشروع	التكرار	المتوسط	الانحراف	ف	الأهمية	ت	الاختلاف	P value
مجموع المحاور	إنتاجي	8	3.24	.46631	.161	.700	-1.102	7	.074
	خدمي	5	3.86	.39849					

المصدر: من اعداد الباحثة بناءً على نتائج تحليل الاستبيان

بما أن قيمة P أعلى من 0.05 فهذا يعني عدم وجود فروق معنوية بين توجه المرأة نحو ريادة الأعمال ونوع المشروع المُختار.

وبناءً عليه، يمكن القول أن المتغيرات الديموغرافية لم يكن لها تأثير في توجه المرأة الليبية نحو ريادة الأعمال.

رابعاً: استنتاجات وتوصيات الدراسة

1- الاستنتاجات:

استناداً إلى نتائج الدراسة ووفقاً لأهدفها تبين الآتي:

1. الهدف الأول للدراسة المتعلق بمدى إقبال المرأة الليبية على ريادة الأعمال، يظهر تدني اقبالها على ريادة الأعمال.
2. الهدف الثاني المتعلق بمدى امتلاك المرأة الليبية لمقومات التوجه نحو ريادة الأعمال، فتبين أنها تمتلك الكثير من المقومات التي تساعدها في تأسيس المشروعات.
3. الهدف الثالث يدور حول تأثير الفروق الديموغرافية في توجه المرأة نحو ريادة الأعمال، تبين أنه لا يوجد تأثير للمتغيرات الديموغرافية في توجهها نحو ريادة الأعمال.

2- التوصيات:

بناءً على نتاج الدراسة تم وضع التوصيات التالية:

1. مواصلة تنمية اسهامات المرأة ودعمها وتحرير قدراتها الابداعية وتعظيم قيمة عملها.
2. غرس ثقافة العمل الحر بين الطالبات كسبيل لتحقيق التنمية المستدامة.
3. بناء نظم مالية مصممة لخدمة المشاريع النسائية، وخاصةً اللاتي يعولن أُسر بشروط ميسرة ومرنة.
4. تكثيف البرامج التدريبية الموجهة للمرأة والمتعلقة بإقامة المشروعات الصغرى وأُسس نجاحها.

قائمة المراجع:

- أبو الخير، أحمد عمر (2017): دور العوامل الشخصية والبيئية في نجاح ممارسات العمل الحر: دراسة تطبيقية على خريجي مؤسسات التعليم العالي في قطاع غزة، الجامعة الإسلامية غزة، كلية التجارة، رسالة ماجستير إدارة الأعمال.
- البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة/OECD (2016): الشركات الصغرى والمتوسطة في ليبيا: التحضير لاقتصاد ما بعد النزاع.

- التكالي، كريمة علي (د.ت): مساهمة المرأة العربية في التنمية وعلاقة ذلك بأمنها النفسي في ظل المتغيرات العالمية، مجلة الجامعة، الاصدار الثاني/67.
- الحاسي، عبدالله الحامد (2020): دراسة تمهيدية عن الاقتصاد في ليبيا: الواقع والتحديات في الآفاق- الجزء الأول من دراسة أولية لمشروع الحوار الاجتماعي والاقتصادي الليبي.
- الخمشي، سارة صالح (2010): دور المشروعات الصغيرة في الحد من مشكلة البطالة لدى الشباب: دراسة تطبيقية على بعض مناطق المملكة العربية السعودية، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب،25 (50)، يناير، 245-292.
- الدغيشم، محمد بن عبد العزيز؛ ومحمد، حسين السيد حسين (2014): مدخل مقترح لتفعيل مساهمة منشآت الأعمال في دعم صناعة ريادة الأعمال، المؤتمر السعودي الدولي لجمعات ومراكز ريادة الأعمال سبتمبر 36-57.
- الزين، منصوري (2010): آليات دعم ومساندة المشروعات الذاتية والمبادرات لتحقيق التنمية -حالة الجزائر، الملتقى العلمي الدولي، الجزائر.
- الشريف، هاجر أحمد؛ تيكة، علي عبد الله؛ وشبش، خيرية محمد (2019): ريادة الأعمال للمشروعات الصغرى في مدينة مصراتة، المؤتمر العلمي حول دور ريادة الأعمال في تطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الوطني، 21-09-2019.
- المبيريك، وفاء ناصر؛ والجاسر، نوره جاسر (2014): النظام البيئي لريادة الأعمال في المملكة العربية السعودية، المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال، سبتمبر 7-35.
- المحروق، ماهر (2011): سياسات حماية المنشآت الصغيرة والمتوسطة – اثر دعم المبادرات العربية في دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، المؤتمر العربي الرابع لتنمية الموارد البشرية، مركز الملك فيصل للمؤتمرات، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- المغربي، المهدي مسعود (2008): التنظيم القوانين والتشريعات وأثرها على توسيع قاعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير، أكاديمية الدراسات العليا- طرابلس.
- النويصري، خالد (2007): دور المصارف التجارية في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس - ليبيا.
- الورفلي، ثريا علي (2006): المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا الواقع والطموح. متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر.
- بسمة فتحي عوض برهوم (2015)، دور حاضنات الأعمال والتكنولوجيا في حل مشكلة البطالة لرياديي الأعمال قطاع غزة – دراسة حالة: مشاريع حاضنة أعمال الجامعة الإسلامية بغزة (مبادرون-سبارك)، الجامعة الإسلامية-كلية التجارة، رسالة ماجستير منشورة.

- بن حليم، عبد الرزاق فرج (2006): المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا : الفرص والتحديات رسالة ماجستير، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس ليبيا.
- بوقعيقيص، هالة؛ تنتوش، محمد (2017)، المرأة في سوق العمل الليبي- واقع وتحديات أكتوبر.
- حيدر خضر سليمان (2007)، دوافع العمل لدى المرآة العاملة (دراسة ميدانية في جامعة الموصل)، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، المجلد 14، العدد 4، أيار، 48-79.
- رضا، محمود؛ وجدي، ليليان (2020): ببيع رسوم وملابس.. ليبيات يؤسسن مشاريع رغم المصاعب، available on, https://fr.reuters.com/article/libyan-wmn-ah4-idARAKCN1TQ25A. 25.10.2020.
- رمضان ريم (2013): عناصر البيئة الخارجية وعلاقتها بالنية الريادية لطلاب الجامعات باستخدام المرصد العالمي لريادة الأعمال، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 29(1).
- شامية، عبدالله (2016): المشروعات الصغيرة الخيار الأفضل للاقتصاد الليبي، المنظمة العربية للسياسات الاستراتيجية، طرابلس- ليبيا.
- علي، أسامة (2019): تزايد الطلاق في ليبيا، available on, https://www.alaraby.co.uk/%D8%AA%D8%B2%D8%A7%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%84%D8%A7%D9%82-%D9%81%D9%8A-%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A7. 03.12.2020.
- محمد، إيثار عبد الهادي؛ وسلمان، سعدون محمد (2011): دور ريادة منظمات الأعمال في التنمية الاقتصادية، مجمع مداخلات الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، ط2، نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء البيئي، المنعقد بجامعة ورقلة يومي 22 و 23 نوفمبر
- مفتاح، أميرة علي (2008): معوقات نمو وتطور المشروعات الصغيرة والمتوسطة. رسالة ماجستير، أكاديمية الدراسات العليا. فرع بنغازي، ليبيا.
- ناجي، عبد الله هدية عبد الله (2007): تأثير دراسات الجدوى في قرارات تمويل المصارف المتخصصة. رسالة ماجستير، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا.

- Abdul-Latif, R. (2013): Libya Status of Women Survey, Washington, DC: International Foundation for Electoral Systems.
- Elgazzar, H., A.R. Lahga, M.B.N. Quota, F.U. Rother and L. Hargreaves (2015): Labor Market Dynamics in Libya: Reintegration for Recovery, World Bank Group, Washington, DC. Available on, http://documents.worldbank.org/curated/en/2015/06/24650277/labormarket-dynamics-libya-reintegration-recovery.

- Jagero, Nelson. (2011): Challenges Facing Women Micro Entrepreneurs in Dar Es Salaam, Tanzania. International Journal of Human Resource Studies ISSN 2162-3058, 1(2).
- Khan, Sami A; Ghosh A. P; Mayers, Donald A (2005): Women Entrepreneurship In Oman. 50th World Conference of the International Council for the Small Business (ICSB), June 15-18.
- Kushnir, K (2010): How Do Economies Define Micro, Small and Medium Enterprises (MSMEs)? Washington, DC: International Finance Corporation and World Bank, Available on, http://www.ifc.org/msmecountryindicators.
- Mwobobia, Fridah Muriungi (2012): The Challenges Facing Small-Scale Women Entrepreneurs: A Case of Kenya. International Journal of Business Administration. 3(2), March.
- ROSS, M. (2008): Oil, Islam, and Women. *American Political Science Revie*w, 102(1), 107-123. doi:10.1017/S0003055408080040
- Tambunan, Tulus (2009): Women entrepreneurship in Asian developing countries: Their development and main constraints. Journal of Development and Agricultural Economics, 1(2), pp 027-040, May.
- Tika, Ali Abduallah (2018): The role of the informal economy in Libya's development: A case study of the informal food sector in Misrata. University of the Western Cape.
- Yadav, Vanita and Unni, Jeemol (2016): Women entrepreneurship: Research Review and Future Directions. Journal of Global Entrepreneurship Resea.

و اقع القطاعات الاقتصادية المغربية في ظل أزمة كورونا:
القطاع السياحي نموذجا

The Reality of the Moroccan Economic Sectors in Light of the Corona Crisis:
The Tourism Sector as a Model

سكينة البقالي، أنس خياطي
باحثون بجامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس/ المغرب
صباح سرغيني
أستاذة باحثة بجامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس/ المغرب

الملخص:

تناولت هذه الدراسة تشخيص تداعيات أزمة كورونا على القطاعات الاقتصادية المغربية من خلال التركيز على القطاع السياحي، باعتباره من أهم القطاعات التي تأثرت بشكل مباشر من جائحة فيروس كورونا، خاصة بعد إعلان حالة الطوارئ وتوقف الرحلات والخدمات السياحية داخل وخارج البلد. هذا وترتبط إشكالية الموضوع بالتساؤل حول واقع حال القطاع السياحي المغربي وآفاق تجاوز هذه الأزمة وإعادة إنعاش القطاع. وقد انبنت هذه الدراسة على تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- تحديد أهمية القطاع السياحي ضمن المنظومة الاقتصادية المغربية؛
- رصد واقع قطاع السياحة بالمغرب في ظل أزمة كورونا؛
- الكشف عن أهم التدابير والحلول لبلورة مشاريع بديلة لإنعاش النشاط السياحي.

إذا وبناء على ما سبق، فقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أظهرت مدى التراجع والانكماش الذي عرفته المنظومة السياحية المغربية في ظل أزمة كورونا، والتي أرخت بظلالها على جميع مكونات السياحة.

الكلمات المفتاحية: الحالة الوبائية، القطاعات الاقتصادية، السياحة، المغرب.

Abstract:

This study deals with the diagnosis of the repercussions of the corona crisis on the Moroccan economic sectors by focusing on the tourism sector, As it is considered as the most important sectors directly affected by the corona pandemic, especially after the declaration of a state of emergency and the suspension of trips and tourism services inside and outside the country.

- Determine the importance of the tourism sector within the Moroccan economic system;
- Observer the reality of the tourism sector in Morocco in light of the corona crisis;
- Disclosure of the most important measures and solutions to develop alternative projects and revive tourism activity.

Based on the foregoing, we have reached through this study a set of results that showed the extent of the decline and contraction of the Moroccan tourism system in the context of the Corona crisis, which has cast a shadow over all components of tourism.

Key words: Epidemiologiste situation, economic sectors, tourism, Morocco

مقدمة:

لعل الحديث عن وضعية القطاع السياحي المغربي في ظل أزمة فيروس كورونا يحيلنا بالدرجة الأولى إلى استحضار مجموعة من السيناريوهات، التي أثرت وبشكل سلبي على النشاط السياحي وباقي القطاعات المرتبطة بالسياحة كالنقل بمختلف أنواعه، التنشيط والترفيه ثم الصناعة التقليدية وغيرها. فمنذ تسجيل المغرب أول حالة إصابة بفيروس كورونا، سارعت الدولة إلى اتخاذ مجموعة من التدابير الوقائية والاحترازية لمنع انتشار الفيروس والحفاظ على سلامة المواطنين، ومع منتصف شهر مارس 2020 أعلنت الدولة المغربية عن حالة الطوارئ وتوقيف الرحالات الجوية والبحرية والإعلان عن الحجر الصحي المنزلي. وقد شكل هذا الواقع بمثابة صفعة قوية لمختلف القطاعات الاقتصادية الوطنية بما فيها القطاع السياحي الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بالسياحة الدولية، حيث ما يقارب 70% من السياحة المغربية تمثلها السياحة الخارجية، ومنذ الإعلان عن حالة الطوارئ وتعليق الرحالات أثرت على النشاط السياحي المغربي بالركود والشلل التام في مختلف القطاعات والمهن المرتبطة بالسياحة كالإيواء، الإطعام، النقل والإرشاد السياحيين ووكالات الأسفار والتنشيط وغيرها من الخدمات السياحية.

إذن وبناء على ما سبق ذكره، فقد أثرت جائحة كورونا على الدينامية السياحية المغربية ترجمت بتوقف حركة جل مكونات قطاع السياحة، الشيء الذي يفرض بلورة تدابير وإجراءات تنموية لإنعاش القطاع والنهوض به من جديد.

إشكالية الدراسة

ترتبط إشكالية موضوع هذه الدراسة بالتساؤل عن واقع حال قطاع السياحة بالمغرب في ظل أزمة جائحة كورونا وسبل إنعاش والإقلاع بالقطاع السياحي المغربي لتجاوز تداعيات كورونا التي أرخت بظلالها على جل مكونات المنظومة السياحية.

إذا تزامنا، مع الإشكالية العامة للدراسة نستحضر مجموعة من الإشكاليات الفرعية التي ترتبط في محتواها بالعناصر التي سيتم التطرق لها في هذه الدراسة البحثية:

- ماهي أهم خصوصيات القطاع السياحي المغربي وانعكاساته السوسيواقتصادية؟
- إلى أي حد أثرت جائحة كورونا على المنظومة السياحية المغربية؟
- ماهي السبل والاستراتيجيات التي اتبعتها الدولة المغربية للإقلاع بالقطاع السياحي وتجاوز تداعيات أزمة كورونا؟

فرضيات الدراسة

في محاولة للإجابة عن عناصر الإشكالية التي سبق التطرق إليها سابقا تمت صياغة مجموعة من الفرضيات أهمها:

- يشكل القطاع السياحي المغربي دعامة ورافعة للنمو الاقتصادي الوطني، حيث راهنت عليه الدولة لزيادة حجم احتياطها من العملة الصعبة وتحسين المؤشرات السوسيواقتصادية بالبلاد إلى جانب باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى؛

- يعتبر قطاع السياحة إلى جانب باقي القطاعات الأخرى المرتبطة به كالنقل والإرشاد السياحي ووكالات الأسفار والتنشيط وغيرها من بين القطاعات الأكثر تضررا من تداعيات تفشي جائحة كورونا؛

- عملت الدولة المغربية على نهج استراتيجيات واتباع خطط تنموية للتخفيف من حدة أزمة كورونا على القطاع السياحي وإعادة إنعاشه والإقلاع به.

أهداف الدراسة

لعل البحث في موضوع هذه الدراسة يهدف إلى رصد مجموعة من الأهداف أهمها:

- تحديد أهمية القطاع السياحي ضمن المنظومة الاقتصادية المغربية؛
- رصد واقع حال قطاع السياحة بالمغرب في ظل أزمة كورونا؛
- الكشف عن أهم التدابير والحلول لبلورة مشاريع بديلة لإنعاش النشاط السياحي.

منهج وأدوات الدراسة

تماشيا مع ما أملته محاور ومحتوى هذه الورقة البحثية ووضعها ضمن قالب منهجي علمي، اعتمدنا على المنهج الوصفي لوصف وتحليل الوضعية الراهنة لقطاع السياحة في ظل التأثيرات السلبية لجائحة فيروس كورونا وما خلفته من انكماش وركود لجل الخدمات والأنشطة المرتبطة بالقطاع السياحي.

أما فيما يخص أدوات الدراسة فقد تمت الاستعانة بالعمل البيبليوغرافي، فبالرغم من قلة المراجع والدراسات التي ركزت على القطاع السياحي وأزمة كورونا إلا أننا حاولنا الاعتماد على مقالات ورقية وإلكترونية وتوظيف إحصائيات إدارية لبناء محتوى هذه الدراسة البحثية.

محاور الدراسة

بناء على الإشكالية التي سنعمل على معالجتها واستنادا أيضا على تحقيق أهداف دراسة الموضوع، فتحليل محتوى موضوع: "واقع القطاعات الاقتصادية المغربية في ظل أزمة كورونا: القطاع السياحي نموذجا" سينبني على المحاور الآتية:

❶ سيرصد المحور الأول خصوصيات النشاط السياحي المغربي وأهميته السوسيو اقتصادية؛

❷ سيتطرق المحور الثاني لتشخيص تداعيات أزمة كورونا على القطاع السياحي المغربي؛

❸ سيرصد المحور الثالث أهم الاستراتيجيات والسبل التي اتخذتها الدولة المغربية للنهوض بالقطاع السياحي والتخفيف من حدة انعكاسات أزمة كورونا على القطاع.

أولا: خصوصيات النشاط السياحي المغربي وأهميته السوسيو اقتصادية

انطلق اهتمام المغرب بقطاع السياحة منذ ستينات القرن الماضي، نظرا لأهميته الاقتصادية، وقد رصدت له مجموعة من القوانين الخاصة بالاستثمار في القطاع السياحي ورؤوس الأموال، كما خصصت للقطاع العديد من المؤسسات الإدارية التي تعنى بالشأن السياحي (Hillali :2007, p16)، ونظرا للمكانة المهمة التي يحتلها المغرب على الخريطة السياحية العالمية، فقد راهن في أفق 2010 على استقطاب 10 ملايين سائح. هذا ولم تتوقف السياسة السياحية هنا بل رسمت أهداف أخرى مع الرؤية السياحية 2020 التي حافظت على نفس المنهج الذي سارت به جميع المخططات والمتمثل خاصة في إضافة طاقة إيوائية وخلق فرص العمل، وتشجيع الاستثمارات، ناهيك عن الهدف الأساسي لهذه الرؤية وهو مضاعفة عدد السياح إلى 20 مليون سائح مقارنة مع 10 مليون سائح سنة 2010، وقليلة هي البلدان التي تحظى بمثل ما يحظى به المغرب من تنوع في المناخ الذي يمنح السائح فرص الاستجمام والمتعة والسياحة في أكثر من فضاء.

فانطلاقا من المخططات الاقتصادية التنموية التي اعتمدتها الدولة تقرر إعطاء الأولوية للسياحة، حيث رأت الجهات الوصية أن خيار السياحة كأولوية وطنية قد غير دور هذا القطاع في تنشيط المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وبعد أن كان دور القطاع السياحي يقتصر على جلب العملة الصعبة للمساهمة في تحسين ميزان الأداء تحول إلى أداة للنهوض باقتصاد البلاد (عمران: 2004، ص90). هذا ويرتكز القطاع على مجموعة من الخصوصيات التي تميز النشاط السياحي المغربي.

1- هيمنة الجنسية الأروبية وتذبذب للو افدات السياحية طيلة أشهر السنة

نتيجة للتطورات التي يعيشها القطاع السياحي المغربي فقد تعددت وتنوعت تيارات السياح الوافدين بمختلف الأجناس والأصول الجغرافية لهؤلاء الوافدين، مسجلين توافدا مهما طيلة أشهر السنة.

المبيان رقم 1: هيمنة الجنسية الأوروبية على و افدات السياحة بالمغرب لسنتي 2012 و 2019

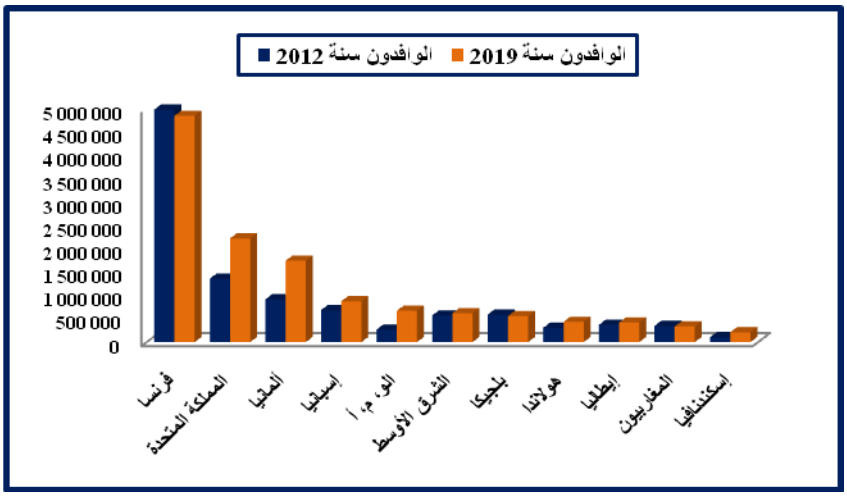

Source : Observatoire du Tourisme du Maroc, Annuaire Statistique du Tourisme 2012 et 2019

استنادا على المعطيات الممثلة بالرسم البياني نستخلص النقاط التالية:

- تشكل الأسواق السياحية الأوربية أهم الأسواق التي يتعامل معها المغرب فهي ترسل عددا لا يستهان به من مجموع الزوار الوافدين على البلد وذلك لعدة اعتبارات ترتبط بالعلاقات الاقتصادية والسياسية التي تجمع المغرب مع هذه الدول، ناهيك عن الدعايات الإشهارية السياحية المغربية التي تركز بالأساس على هذه الدول وقربهما الجغرافي أيضا. إذ يأتي في مقدمتهم السياح الفرنسيين، حيث زار المغرب 4.986.161 سنة 2012 مقابل 4.852.737 سائح سنة 2019؛

- تأتي المملكة المتحدة في المرتبة الثانية حيث ارتفع عدد السياح الوافدين مابين سنتي 2012 و2019 على التوالي من 1.362.058 إلى 2.223.512 سائح؛

- ارتفاع عدد السياح الوافدين من الجنسية الألمانية مابين سنتي 2012 و2019 من 918.321 إلى 1.745.560 سائح؛

- أما فيما يخص باقي جنسيات السياح الوافدين على المغرب نجد أن التوافد السياحي يتأرجح بين الانخفاض والارتفاع من سنة لأخرى خلال الفترة الممتدة بين 2012 و2019. وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على ضعف سياسة الترويج والتسويق السياحي للمنتوج المغربي داخل هذه البلدان.

بالإضافة إلى الحديث عن طبيعة جنسية السياح الوافدين، يبقى من اللازم استحضار معطى ثاني يتعلق بالتوافد السياحي إلى المغرب حسب أشهر السنة، حيث تسجل تيارات السياحة الدولية في اتجاه المغرب توافدا مهما طلية أشهر السنة، وذلك راجع إلى تنوع في المنتوج السياحي (السياحة الشاطئية بالوجهات الساحلية، السياحة الثقافية بالمدن التراثية الأصيلة، السياحة الجبلية بالمجالات الطبيعية، سياحة الرمال بالوجهات الصحراوية وغيرها كثير). ولعل هذا التوافد الذي يشمل طلية أشهر السنة يساهم بشكل مهم في دينامية مختلف القطاعات المرتبطة بالسياحة كقطاع البناء، النقل، الإطعام، وغيرها.

وعلى العموم، واستنادا على إحصائيات وزارة السياحة يظهر أن التوافد السياحي يسجل ارتفاعا خلال فصل الصيف خاصة شهري يوليوز وغشت اللذان يصادفان فترات العطل بالنسبة للسياح، والرغبة في الاصطياف، وخلال هذه الفترة تنتعش فيها الوجهات الساحلية على وجه الخصوص. ثم تليها شهور فصل الربيع، حيث يكون الإقبال على المنتوج السياحي الثقافي بشكل كبير وفيه تنتعش المدن السياحية الداخلية ثم شهور فصل الخريف ليقل التوافد خلال شهري يناير وفبراير.

2- سيادة التو افد السياحي عبر المنافذ الجوية مقارنة مع المنافذ البحرية والبرية

نظرا لأهمية الموقع الجغرافي الذي يميز المغرب وانفتاحه على منافذ عبور جوية وبحرية وبرية، وأيضا لقربه من الدول السياحية المصدرة للسياح في اتجاه المغرب، عرفت الوافدات السياحية تطورا مهما على مراكز الاستقبال بمختلف نقاط الحدود كما يبين ذلك المبيان الآتي:

المبيان رقم 2: تطور الإقبال السياحي على المنافذ الجوية

بين سنتي 2012 و2019

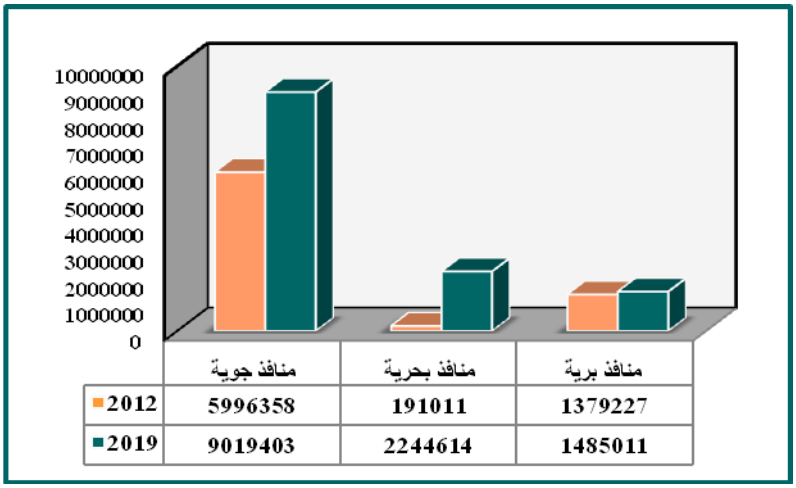

	منافذ جوية	منافذ بحرية	منافذ برية
2012	5996358	191011	1379227
2019	9019403	2244614	1485011

Source : Observatoire du Tourisme du Maroc, Annuaire Statistique du Tourisme 2012 et 2019

بناء على المعطيات الممثلة بالرسم البياني أعلاه، نسجل مجموعة من الاستنتاجات أهمها:

- هيمنة إقبال السياح على المنافذ الجوية مقارنة بنظيرتها البحرية والبرية، حيث ارتفع مجموع الوافدين عبر المنافذ الجوية من 5996358 سنة 2012 إلى 9019403 سنة 2019، ويتصدر مطار محمد الخامس بالدار البيضاء قائمة عدد الوافدين على المطارات المغربية، بلغت حصته 34.3% سنة 2019، يليه في المرتبة الثانية مطار مراكش المنارة بحصة 28%، ثم مطار أكادير المسيرة بحصة 9.6%، ومطار طنجة إبن بطوطة بحصة 7.7%. ونظرا لأهمية الإقبال السياحي على هذه المطارات باتت تشكل أبرز المطارات السياحية الدولية بالمغرب مقارنة مع باقي المطارات المغربية التي تتلقى تيارات سياحية أقل مما هو عليه الأمر بالنسبة للمطارات السالفة الذكر.

- ارتفاع التوافد السياحي بحرا خلال الفترة ما بين 2012 و2019 حيث انتقل مجموع الوافدين من 191011 إلى 2244614 على التوالي، ويتصدر ميناء طنجة المتوسطي قائمة مجموع الوافدين على الموانئ المغربية بحصة 56% سنة 2019، ويشكل المغاربة المقيمين بالخارج أكبر نسبة من مجموع الوافدين على هذا الميناء خاصة من إسبانيا وفرنسا.

- يتصدر مركز الحدود باب سبتة قائمة مجموع الوافدين على مراكز الحدود المغربية حيث انتقلت حصته من 69.6% إلى 70.6% خلال سنتي 2012 و2019 على التوالي.

3 هيمنة الأقطاب السياحية المغربية على حصة مبيتات السياح

مع ارتفاع التوافد السياحي لمختلف الجنسيات عبر منافذ العبور المغربية تزداد نسبة ليالي المبيت المحققة داخل مؤسسات الإيواء السياحي المصنفة بمختلف الوجهات السياحية المغربية، وهو ما سنرصده في الرسم البياني الآتي:

المبيان رقم 3: تطور المبيتات بمؤسسات الإيواء السياحي المصنفة حسب أهم الوجهات خلال سنتي 2012 و2019

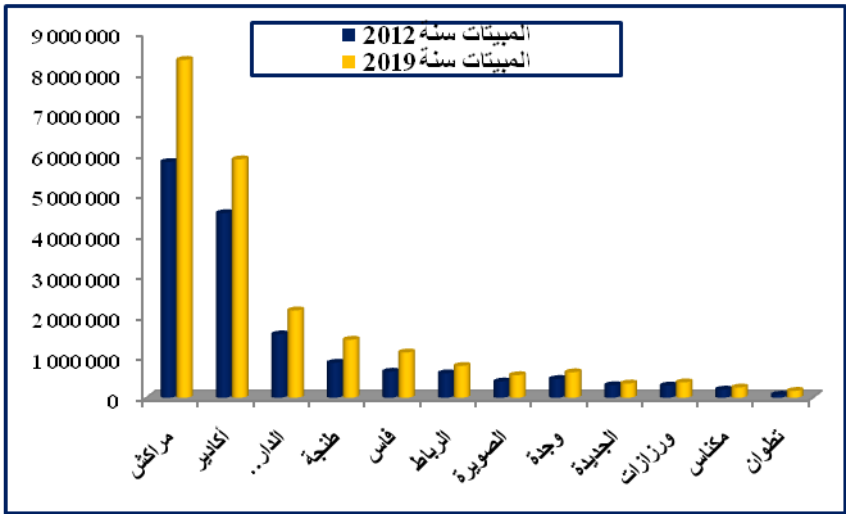

Source : Observatoire du Tourisme du Maroc, Annuaire Statistique du Tourisme 2012 et 2019

تماشيا مع ما تمت الإشارة إليه في الرسم البياني نستنتج مدى أهمية الوجهتين السياحيتين مراكش وأكادير في الاستحواذ على أكبر نسبة من مجموع ليالي المبيت المحققة بمؤسسات الإيواء السياحي المصنفة على مستوى المغرب، فقد انتقل مجموع المبيتات بمدينة مراكش ما بين سنتي 2012 و2019 من 5821191 إلى 8342980 على التوالي، حيث بلغت حصتها سنة 2019 نسبة 37.8% من مجموع المبيتات على مستوى الوجهات السياحية المغربية سنة 2019، تليها وفي المرتبة الثانية مدينة أكادير التي استحوذت سنة 2019 على حصة 26.6% من مجموع ليالي المبيت، حيث ارتفع عدد المبيتات من 4558091 سنة 2012 إلى 5887154 سنة 2019.

وعلى العموم يمكننا القول بأن كلا المحطتين السياحيتين مراكش وأكادير أضحت تشكل أقطابا سياحية كبرى على مستوى البلد، وذلك نظرا للارتفاع في أعداد الوافدين وليالي المبيت بمختلف الوحدات الفندقية المصنفة، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أهمية النشاط السياحي بهاتين الوجهتين السياحيتين الذي يركز بالأساس على تمديد إقامات السياح عبر الرفع من جودة الخدمات وتكثيف برامج التنشيط والترفيه السياحي الذي ينعدم في بعض الوجهات السياحية.

4- تطور تشغيل الطاقة الإيوائية المصنفة بالمغرب

كما سبقت الإشارة إليه سابقا فقد عرفت المبيتات السياحية ارتفاعا مهما خاصة بالوجهات ذات الاستقطاب المهم، وقد ساهم هذا الارتفاع في معدلات المبيتات في ارتفاع نسب ملء المؤسسات الإيوائية السياحية المصنفة، كما يعبر عن ذلك الجدول التالي:

جدول رقم 1: توزيع الطاقة الإيو ائية المصنفة حسب الأسرة وحسب الفئة

خلال سنتي 2012 و2019

الفئات / الأسرة	عدد الأسرة سنة 2012	عدد الأسرة سنة 2019
فندق 1*	13160	16502
فندق 2*	14382	16962
فندق 3*	28884	35316
فندق 4*	41595	52092
فندق 5*	28273	35527
فنادق فاخرة	4654	6363
الإقامات السياحية	14216	24718
النوادي الفندقية	18970	20975
دور الضيافة	20243	31616
فئات أخرى	15371	28763
المجموع	**199748**	**268834**

Source : Observatoire du Tourisme du Maroc, Annuaire Statistique du Tourisme 2012 et 2019

عرف معدل إشغال غرف مؤسسات الإيواء السياحي المصنفة ما بين سنتي 2012 و2019 تطورا مهما، حيث انتقل مجموع معدل الطاقة الإيوائية من 199748 إلى 268834 سرير. وقد تم تسجيل أفضل معدل ملء سنة 2019 بالنسبة للوحدات من فئة 4 و5 و3 نجوم على التوالي 19.3% و13.2% ثم 13.1% من مجموع الأسرة بالمؤسسات الإيوائية المصنفة. وبهذا يمكننا القول بأن هذه المؤسسات الإيوائية عرفت تطورا من خلال تسجيل معدلات إيجابية سواء هم الأمر عدد الوافدين أو عدد ليالي المبيت المسجلة خاصة بالوحدات الفندقية من فئة 4 و5 نجوم، وذلك راجع بالأساس لتطور الاستثمارات في هذا المجال خلال السنوات الماضية ترجمت بإنشاء مجموعة من الوحدات الفندقية بهدف الرفع من الطاقة الإيوائية بمختلف الوجهات السياحية المغربية، كما يبين ذلك الجدول التالي:

الجدول رقم 2: تطور الطاقة الإيو ائية المصنفة حسب عدد الأسرة وحسب أهم الوجهات

خلال سنتي 2012 و2019

الفئات / الأسرة	عدد الأسرة سنة 2012	عدد الأسرة سنة 2019
مراكش	56581	73058
أكادير	34014	38505
الدار البيضاء	14472	21200
طنجة	8568	13591
فاس	7785	10248
ورزازات	6384	7293

وجدة- السعيدية	5601	6468
الرباط	7006	9149
تطوان	3633	4734
الصويرة- موغادور	6663	8730
مكناس	5223	6481
إفران	2646	2918
الجديدة- مازغان	1641	2295
المجموع	**199748**	**268834**

Source : Observatoire du Tourisme du Maroc, Annuaire Statistique du Tourisme 2012 et 2019

انطلاقا من المعطيات المرصودة بالجدول أعلاه نسجل مدى هيمنة مدينة مراكش التي استحوذت لوحدها سنة 2019 على 27.1% من مجموع الأسرة المصنفة على المستوى الوطني، حيث سجلت وخلال نفس السنة ما قدره 73058 سريرا مصنفا مقارنة مع 2012 سجلت فيها 56581 سرير.

ولعل هذا الارتفاع مرده لعدة اعتبارات أهمها الاهتمام بالمجال الحضري وتنظيمه ناهيك عن تكثيف التجهيزات السياحية كلها حوافز ساهمت في الشهرة العالمية لمدينة مراكش وجعلها ملتقى الطرق لمعظم الجولات السياحية بالبلاد (Boumeggouti : 1995, p107). تليها وفي المرتبة الثانية مدينة أكادير التي تحتضن بنية إيوائية مهمة فقد سجلت سنة 2019 نسبة 14.3% من مجموع الأسرة المصنفة على مستوى البلد. في حين ظلت بعض المدن التراثية كمدينة فاس ومكناس وغيرها. وبالرغم من تنوع مؤهلاتها التراثية والحضارية لم تحجز لنفسها مكانة وجهة سياحية قائمة الذات وظلت محطة للعبور لمختلف الوافدات السياحية المتجهة نحو المغرب.

وبناء على ما سبق ذكره، نستنتج مدى تنوع خصوصيات قطاع السياحة بالمغرب، الشيء الذي ساهم في تنمية القطاع، فقد تم تصنيف المغرب في المرتبة 62 عالميا سنة 2015 من حيث التنافسية السياحية، ووجوده ضمن الوجهات العشر الأكثر زيارة خلال سنة 2015 (El Gharbaou :2015, p1)

5- أهمية الانعكاسات السوسيو اقتصادية للقطاع السياحي بالمغرب

لعل الحديث عن خصوصيات القطاع السياحي المغربي لا يستثني الحديث أيضا عن الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لنشاط السياحة على الاقتصاد والمجتمع المغربي.

❖ على المستوى الاقتصادي

يعتبر قطاع السياحة مساهما كبيرا في الناتج المحلي الإجمالي، فهو يمثل 7% من الناتج المحلي الإجمالي الوطني، كما يساهم القطاع أيضا في تحسين ميزان الأداءات، تحتل السياحة كذلك مكانة هامة فيما يتعلق بمصادر جلب العملة الصعبة إلى المملكة وذلك إلى جانب قطاعات أخرى تتعلق بعائدات المغاربة المقيمين بالخارج وقطاع الفوسفاط، حيث قُدرت العائدات المحصلة من طرف السياح غير المقيمين الذين أقاموا بالمغرب سنة 2019 (دون احتساب مصاريف النقل الدولي) بحوالي 78،6 مليار درهم، وتمثل هذه العائدات من العملة الصعبة حوالي 19% من صادرات السلع والخدمات خلال سنة 2019 (Indicateurs du).

(secteur touristique 2019 هذا وتساهم السياحة في إنعاش العديد من القطاعات الاقتصادية كقطاع البناء وقطاع الأشغال العمومية والصناعات الإنتاجية وغيرها كثير.

❖ **على المستوى الاجتماعي**

تتجلى أهمية الانعكاسات الاجتماعية لقطاع السياحة في توفير فرص الشغل المباشرة وغير المباشرة، حيث ساهم في خلق 550 000 منصب شغل مباشر سنة 2019، أي ما يعادل 5% من إجمالي نسبة الشغل قي الاقتصاد، وهي على العموم مناصب مرتبط بقطاعات ذات الصلة بالسياحة كالنقل، الإيواء والإرشاد السياحيين، وكالات الأسفار، الصناعة التقليدية، التنشيط والترفيه السياحيين، إضافة إلى توفير فرص عمل تشمل قطاعات أخرى كقطاع البناء والأشغال العمومية والصناعات الغذائية...إلخ.

❖ **على المستوى الثقافي**

بات من المعروف أهمية الانعكاسات الثقافية للقطاع السياحي، فهي كانت وما تزال معبرا للتواصل والانفتاح على مختلف الثقافات الإسلامية والغربية، وخير دليل ما تمثله أهم المهرجانات الدولية ذات البعد الثقافي والروحي مثل المهرجان الدولى للموسيقى الروحية بمدينة فاس، مهرجان كناوى وموسيقى العالم بمدينة الصويرة، ناهيك عن مهرجانات تهتم بفنون الطبخ على المستوى العالمي وغيرها كثير.

على العموم يشكل القطاع السياحي المغربي رافعة للتنمية الاقتصادية انطلاقا من تنوع خصوصياته وأهمية انعكاساته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إلا أن واقع السياحة بالمغرب شأنه شأن باقي بلدان العالم وما يشهده العالم ينطبق على المغرب، فهو قطاع يتأثر بسرعة بمختلف الأحداث والحروب والأزمات الاقتصادية والصحية وخير دليل ما يشهده العالم اليوم نتيجة التداعيات السلبية لفيروس كورونا COVID-19 على مختلف القطاعات الاقتصادية بما فيها القطاع السياحي.

ثانيا: تشخيص و اقع حال القطاع السياحي المغربي في ظل أزمة كورونا

عرف الاقتصاد الوطني نتيجة لما خلفه فيروس كورونا تأثيرات سلبية أدت إلى تراجع دينامية العديد من القطاعات الاقتصادية بالبلد سواء على مستوى الطلب أو العرض، وسنعالج في هذه النقطة أهم الأضرار التي عرفتها القطاعات الاقتصادية المغربية بما فيها القطاع السياحي.

1- تداعيات جائحة كورونا على نشاط مقاولات أهم القطاعات الاقتصادية

نتيجة لما أفرزته جائحة كورونا على المنظومة الاقتصادية المغربية، فقد تأثرت دينامية الطلب سواء الخارجي من خلال تقلص حجم صادرات البلد، تراجع الاستثمارات الخارجية أو الطلب الداخلي نتيجة لتوقف مجموعة من الأنشطة الاقتصادية وتراجع نشاطها. ونتيجة لانخفاض الصادرات ومداخيل السياحة والاستثمارات الأجنبية سيعرف الحساب الجاري الخارجي للمغرب تفاقما بحوالي 7%، كما سيزداد العجز التجاري بنسبة 8.23% خلال الفصل الأول من سنة 2020، موازاة مع ارتفاع وتيرة الواردات مقارنة مع الصادرات، فيما سيحقق معدل تغطية الصادرات بالواردات انخفاضا بنسبة 6,11 نقطة لتناهز 49.7% (البقالي وآخرون: 2021، ص53). وبالتالي سيتعرض الاقتصاد الوطني إلى ثلاث صدمات ناتجة عن انكماش حاد للاقتصاد العالمي والتدابير الصحية الوقائية وتعاقب سنتين من الجفاف، حيث يتوقع أن يسجل النمو الاقتصادي انكماشا لأول مرة منذ أواخر التسعينات. وبالرغم من رفع قيود الحجر الصحي إلا أن تبعات الأزمة الصحية التي أرخت بظلالها على

مختلف القطاعات الاقتصادية ما زال آثارها قائما على مختلف المقاولات المغربية بالرغم من مباشرة البعض منها في مزاولة نشاطها، وللتعرف أكثر على مستوى التراجع لنشاط المقاولات تم إدراج الرسم البياني التالي:

المبيان رقم 4: مستوى التراجع السنوي لنشاط المقاولات في النصف الثاني من سنة 2020 حسب القطاعات

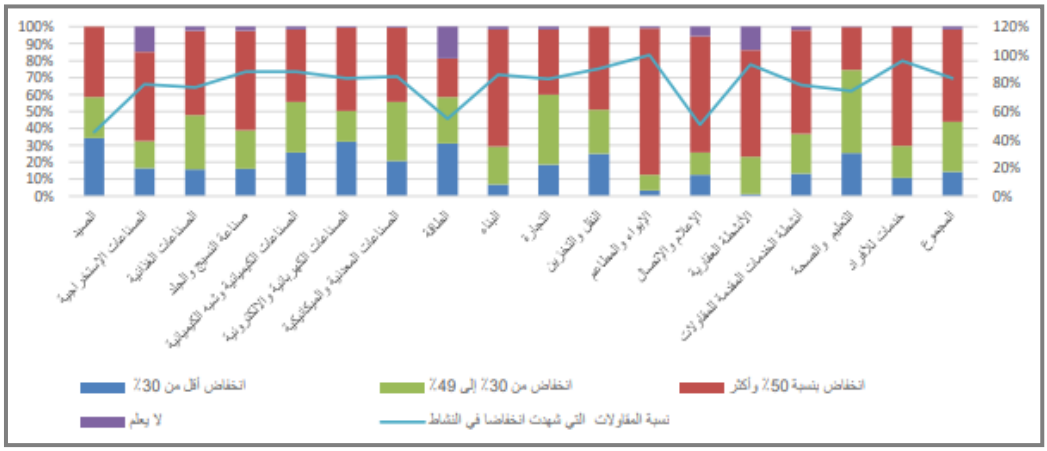

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، النتائج الرئيسية للبحث الظرفي الثالث حول تأثير كوفيد-19 على نشاط المقاولات يناير 2021، ص. 4.

انطلاقا من المعطيات الممثلة بالرسم البياني نستنتج أنه بالرغم من رفع قيود الحجر الصحي إلا أن العديد من مقاولات القطاعات الاقتصادية ما زالت تعاني من تداعيات الجائحة، فقد صرحت 86.3% من أرباب مقاولات الإيواء والمطاعم انخفاض مستوى أنشطتها بنسبة 50% أو أكثر مقارنة بالنصف الثاني من سنة 2019، فيما أعلن 9% منهم انخفاضا بنسبة 30% إلى 40%، ويهم الانخفاض في النشاط بأكثر من 50% كذلك قطاع البناء، حيث عرف تراجعا خلال النصف الثاني من سنة 2020 بنسبة 68.7%، وفروع الأنشطة العقارية بنسبة 63% وكذا الأنشطة المرتبطة بصناعة النسيج والجلد التي تراجعت أنشطتها بنسبة 58.7%.

2- القطاع السياحي المغربي وأزمة كورونا: التداعيات والنتائج

يعتبر قطاع السياحة من أكثر القطاعات الاقتصادية التي تأثرت بشكل سلبي نتيجة تداعيات جائحة فيروس كورونا، على مستوى العالم وكذلك هو الحال بالنسبة للمغرب، ومن بين التداعيات التي خلفتها جائحة كورونا على القطاع السياحي المغربي حسب إحصائيات وزارة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي 2020 نذكر ما يلي :

- تراجع الوافدين على الوجهة المغربية بنسبة 78.5%، كما عرفت ليالي المبيت تراجعا أيضا بنسبة 72.4% في نهاية 2020، مع العلم أن أغلب وحدات الإيواء السياحي خلال فترة الحجر كانت مغلقة ووضعت ما يقارب 13 ألف غرفة للعزل الصحي وإيواء الأطقم الطبية، حيث خصصت مدينة مراكش 2000 غرفة، 1500 غرفة بالنسبة لمدينة الدار البيضاء و1000 غرفة بمدينة فاس وغيرها من المدن التي أبانوا فيها أرباب الفنادق عن حس التعاون والتآزر في ظل هذه الأزمة الصحية.
- تأثر وضعية مختلف المقاولات المرتبطة بالقطاع السياحي، فما يقارب 3500 مقاولة للإيواء السياحي، 500 مقاولة للمطاعم السياحية و1450 وكالة أسفار، إضافة إلى 1500 شركة النقل السياحي، و1500 شركة لكراء السيارات تأثرت بشكل غير مسبوق من الجائحة، حيث دق الاتحاد الوطني للسياحة ناقوس الخطر مقدرا أن يتكبد القطاع السياحي خسائر تقدر 138 مليار درهم بين عامي 2020 و2021 (El Andalossi :2020).

- تراجع عائدات البلد من العملة الصعبة وفقدان العديد من مناصب الشغل داخل مؤسسات الإيواء السياحي بما فيها الفنادق ودور الضيافة والمآوي وغيرها، أيضا تضرر العاملين بالنقل والإرشاد السياحي ووكالات الأسفار والبازارات، كما أثرت الجائحة أيضا على مجال الترفيه والتنشيط السياحي بإلغاء مختلف المهرجانات والمواسم، وأثرت الأزمة على السياحة بالبلد بما فيها السياحة الدولية ارتباطا وثيقا بتوقف الرحلات الجوية نتيجة اتخاذ المغرب إجراءات احترازية استباقية لإغلاق الحدود والأجواء، وأيضا السياحة الداخلية بسبب إجراءات الحجر الصحي ومنع التنقل باستثناء الحاصلين على رخص.

وفي ظل هذه التداعيات التي أرخت بظلالها على القطاع السياحي المغربي ينبغي ضرورة التساؤل والبحث عن سبل إنعاش السياحة والإقلاع بها.

ثالثا: سبل إقلاع السياحة المغربية و آفاق تجاوزتحديات كورونا على القطاع

لعل ما يمر به القطاع السياحي من تداعيات وتبعات أزمة كورونا هو نقمة ونعمة في نفس الوقت، فهو نقمة من خلال ما تسببت به الجائحة من انكماش وتراجع في مؤشرات القطاع السياحي وباقي الخدمات المرتبطة به كالنقل بمختلف أنواعه، وكالات الأسفار والإرشاد السياحي، الإيواء والإطعام وغيرها من الخدمات التي عرفت توقفا في ممارسة مهامها بنسبة تتجاوز 80% وما ترتب عن ذلك من فقدان مناصب الشغل ومعاناة العديد من العاملين خاصة الغير مصرح بهم، هذا من جهة ومن جهة أخرى فجائحة كورونا نعمة لأنها ستكون فرصة لإعادة الثقة بين السائح المغربي في سياحته الداخلية وإعادة إنعاش العلاقة بينه وبين مختلف المؤسسات السياحية المغربية. إذن وفي ظل هذه الوضعية بادرت الدولة وفي خطوة استباقية إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات للتخفيف من حدة التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية لفيروس كورونا، من خلال إحداث "صندوق خاص بتدبير جائحة فيروس كورونا كوفيد-19" بهدف التكفل بنفقات تأهيل الآليات والوسائل الطبية، ودعم الاقتصاد الوطني من خلال دعم القطاعات الأكثر تضررا، ناهيك عن تقديم الدعم المالي للفئات المتضررة والتخفيف من حدة الانعكاسات الاقتصادية للجائحة على مختلف المقاولات الاقتصادية والحفاظ على مناصب الشغل (البقالي وآخرون: 2021، ص61). وقد استفاد القطاع السياحي من خلال التعويضات التي حددت في 2000 درهم لكل عامل مسجل بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. وفي أفق إنعاش والإقلاع بالقطاع السياحي ما بعد أزمة كوفيد- 19 سارعت مختلف مؤسسات الدولة بشراكة مع الجهات الوصية على القطاع السياحي لإنعاش السياحة والإقلاع بها وذلك من خلال بلورة مجموعة من الإجراءات أهمها:

- تفعيل بنود البرنامج التعاقدي 2020-2022 للإقلاع بالسياحة في مرحلة ما بعد كوفيد- 19، وإعادة تموقع المغرب ضمن الخريطة السياحية الدولية، وارتكز هذا المخطط على تحقيق العناصر التالية:

- الحفاظ على النسيج الاقتصادي ومناصب الشغل؛
- إعادة إقلاع القطاع والتركيز على السياحية الداخلية في المرحلة الأولى؛
- تسريع مرحلة استئناف النشاط السياحي ووضع أسس التحول المستدام (معطيات مستنقاة من الموقع الإلكتروني لوزارة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي 2021).

هذا وتضمن البرنامج التعاقدي 21 إجراء ستمكن من ضمان الولوج للتغطية الصحية لجميع العاملين في القطاع السياحي، والحفاظ على مناصب الشغل مع التخفيض من حجم القطاع غير المهيكل وتحفيز الاستثمارات في القطاع السياحي، ولعل استراتيجية إنعاش السياحة الداخلية تأتي من أولويات هذه المخطط كرافعة سيعول عليها للنهوض بالقطاع من جديد.

- تشجيع الترويج السياحي عبر إنعاش السياحة الداخلية التي كانت وما زالت صمام أمان للسياحة بالمغرب، فالدولة تعمل على تسويقها خاصة في فترات الأزمات كما هو الحال اليوم، حيث بادرت الدولة عبر مختلف الفاعلين والجهات الوصية على

قطاع السياحة، بالتركيز على إنعاش السياحة الداخلية، على المستوى الوطني والجهوي والمحلي أيضا من خلال الحملة الإشهارية التي تم الإعلان عنها خلال فترة الحجر الصحي"على ما نتلاقاو"، وذلك بهدف التعريف بالمنتوج السياحي وتقريبه من المستهلك المغربي من أجل التشجيع على السفر خلال فترات العطل نحو مختلف الوجهات السياحية المغربية خاصة الوجهات غير التقليدية كالوجهات الجبلية على سبيل المثال، في إطار تقديم عروض سياحية (الإيواء، النقل، الإطعام، الترفيه والتنشيط...) تشجيعية تراعي دخل السائح المغربي؛

- إعداد دليل يشمل شروط السلامة الصحية والتزام مختلف المنشئات والمؤسسات السياحية بتطبيق بنود هذا الدليل للمباشرة التدريجية للأنشطة السياحية، فدعم تعافي نشاط السياحة يتطلب بالدرجة الأولى توفير معايير السلامة الصحية للسفر والسياحة، حيث أن عملية إنعاش القطاع السياحي في كل بلد رهينة بمدى بتوفير مناخ سياحي يلتزم بكل الترتيبات الصحية كحافز يشجع على الجذب السياحي؛

- تفعيل إجراء تعميم التغطية الصحية والاجتماعية لمختلف مهني القطاع السياحي بما فيهم المرشدين السياحيين بالمجالات الحضرية والمرافقين السياحيين بالمجالات القروية.

خاتمة

نظرا للخصوصيات والأهمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كذلك راهنت الدولة المغربية على القطاع السياحي كقاطرة للتنمية ومحركا لمختلف القطاعات ذات الصلة بالسياحة. وبالرغم من التطورات الإيجابية التي عرفها النشاط السياحي خلال السنوات الأخيرة الماضية على مستويات عدة سواء تعلق الأمر بليالي المبيت وعدد الوافين وغيرها من المؤشرات السياحية. إلا أنه اصطدم مؤخرا بأزمة فيروس كورونا التي أرخت بظلالها على المنظومة السياحية المغربية الأمر الذي سيتطلب وقتا للخروج من تداعيات هذه الأزمة.

على العموم يمكننا القول بأن جائحة فيروس كورونا شكلت فرصة لمعرفة مكامن الضعف في مختلف القطاعات الاقتصادية خاصة السياحة منها، والعمل على استثمار كل الإمكانيات المتاحة لإعادة إنعاش السياحة والإقلاع بها من جديد، وذلك من خلال العمل وفق مقاربة تشاركية بين مختلف مؤسسات الدولة والجهات الوصية على القطاع السياحي، مقاربة تتضمن استراتيجيات محددة الأهداف على المدى القريب والمتوسط والبعيد هدفها تحقيق التكامل بين القطاع السياحي وباقي القطاعات الاقتصادية، ناهيك عن إشراك الساكنة والسياح لمواكبة متطلباتهم سواء على مستوى السياحة الداخلية أو السياحة الدولية.

بناء على النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة يمكن طرح مجموعة من التوصيات للتخفيف من حدة آثار أزمة كورونا على القطاع السياحي المغربي:

- استثمار الإنترنيت ومواقع التواصل الاجتماعي في الاستفادة من خبرات المرشدين السياحيين من خلال إنجاز فيديوهات حول مختلف المدن مع إدراج لوائح تاريخية تعريفية للمعالم التراثية، وكل ما تزخر به كل مدينة مغربية، إلى جانب إعداد فيديوهات حول المجالات الجبلية لتشجيع السياحة الجبلية عبر خلق منصة إلكترونية للدعاية وترويج المنتوج السياحي المغربي وهذا من شأنه أن يخلق فرص عمل مؤقتة للمرشد السياحي والمرافق السياحي أيضا؛
- إحداث مواقع إلكترونية للحجز في متناول المستهلك المغربي منخفض التهلكة، منتوج متكامل من حيث النقل، الإيواء، الإرشاد السياحي والإطعام مع مراعاة عادات السفر للأسر المغربية التي تفضل السفر بشكل جماعي وأسري؛

- الاستعداد لما بعد كورونا من خلال تبني بديل سياحي جديد يعتمد على توظيف الموارد والتراث الطبيعي لتشجيع السياحة البيئية من خلال تأهيل المواقع السياحية القروية والجبلية، بإصلاح المسالك وفضاءات الإيواء والترفيه وفتح فرص عمل ولو مؤقتة للعمال ضمن القطاع غير المهيكل والفرق الفلكلورية والمقاهي والمطاعم وغيرها من الخدمات المدرة للدخل والمساهمة في تنمية النشاط السياحي بهذه المجالات؛
- توسيع آفاق العروض السياحية المغربية والابتعاد عن التركيز على السياحة الساحلية والثقافية عبر تسويق وجهات سياحية جديدة من التراب المغربي بهدف تحقيق عدالة مجالية سياحية.

قائمة المراجع

- عمران إسماعيل (2004): التنمية السياحية بالمغرب: واقع وأبعاد ورهانات، دار الأمان، الطبعة الأولى، الرباط- المغرب.

- البقالي سكينة وآخرون (2021): دراسة ميدانية للتداعيات السوسيواقتصادية والنفسية لفيروس كورونا COVID-19 بجهة فاس مكناس- المغرب، ضمن كتاب "جائحة كورونا التوجهات العالمية في ظل الانتشار"، منشورات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، الطبعة الأولى، برلين- ألمانيا.

- المندوبية السامية للتخطيط (2021): النتائج الرئيسية للبحث الظرفي الثالث حول تأثير كوفيد-19 على نشاط المقاولات.

- Boumeggouti Driss(1995): Le tourisme international au Maroc : Espace et produit touristiques, Thèse de Doctorat, Université de Paris I..

- Covid-19 : chute de 78.5% des arrivées touristique au Maroc en 2020, http//fr.le360.ma/ economie/covid-19-chute-de-78.5-des-arrivees-touristiques-au-maroc-en-2020-237041, consulté le 20 Avril 2021.

- El Gharbaoui Fatima (2015): pour une gouvernance touristique efficace : échelles et pertinence le cas du Maroc 2020. Mémoire de la maitrise en développement du tourisme, Université Québec, 2015.

- Hillali Mimoun (2007): la politique du tourisme au Maroc diagnostic, bilan, critique, Edition l'harmattan, Paris.

- https://mtataes.gov.ma/ar/blog/2020/08/06/, consulté le 20 Avril 2021.

- Observatoire du Tourisme du Maroc, Annuaire Statistique du Tourisme 2012 et 2019.

- Royaume du Maroc, Ministère du Tourisme, de l'Artisanat, du Transport Aérien et de l'Economie Sociale, Indicateurs du secteur touristique 2019.

-El Andaloussi Zineb (2021) : Tourisme marocain face au Coronavirus: «Ce qui ne tue pas, rend plus fort !», https://fnh.ma/article/opinions-libres/tourisme-marocain-face-au-coronavirus-ce-qui-ne-tue-pas-rend-plus-fort, consulté le 20 Avril 2021.

مساهمة بطاقة الأداء المتوازن المستدام في التوجه نحو الاقتصاد الأخضر و التعافي من covid-19 – الشركة السعودية للصناعات الأساسية SABIC أنموذجا–

Contribution of the Balanced Scorecard to the Trend Towards a Green Economy and Recovery from Covid 19 - Saudi Basic Industries Corporation (SABIC) as a Model-

ميلود بن خيرة

طالب دكتوراه، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف / الجزائر

بن أحمد سعدية

أستاذة محاضرة أ، جامعة أحمد زبانة ، غليزان / الجزائر

الملخص:

في ظل الأزمة الراهنة والتي سببتها جائحة كورونا من ركود اقتصادي وإفلاس بعض الشركات، أصبح التوجه نحو الاقتصاد الأخضر أمرا ضروريا إن لم نقل إلزاميا للتعافي من هذه الجائحة؛ وتهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور تطبيق المؤسسة الاقتصادية لبطاقة الأداء المتوازن المستدام في تحقيق التوجه نحو الاقتصاد الأخضر ومساهمتها في التعافي من جائحة كورونا، مستدلين في ذلك ببطاقة الشركة السعودية للصناعات الأساسية سابيك.

وجدنا أن اعتماد شركة سابيك على المؤشرات البيئية في بطاقتها للأداء المتوازن المستدام (مؤشر انخفاض انبعاثات الغازات الدفيئة -مؤشر التقليل من هدر الموارد -كثافة استهلاك الطاقة -كثافة استهلاك المياه) ساهم في تحسين أدائها البيئي من خلال تخفيض معدل التلوثات واستهلاك الطاقة والماء والموارد؛ كما وجدنا أن الشركة تعتمد على استراتيجية للتحسين المستمر لأدائها البيئي، وكل هذه الأمور تسهم في تحقيق أهداف الاقتصاد الأخضر.

الكلمات المفتاحية: اقتصاد أخضر؛ بطاقة الأداء المتوازن المستدام؛ مؤشرات بيئية؛ جائحة كورونا

Abstract:

In the current crisis, which was caused by the Corona pandemic, including economic recession and the bankruptcy of some companies, the move towards a green economy has become necessary, if not compulsory, to recover from this pandemic; This study aims to highlight the role of the sustainable balanced scorecard in achieving the trend towards a green economy and its contribution to recovering from the Corona pandemic, citing the Saudi Basic Industries Corporation's SABIC card

. We found that SABIC's balanced card sustainable contain environmental indicators (indicator of low greenhouse gas emissions - indicator of reducing waste of resources - intensity of energy consumption - intensity of water consumption) contributed to improving its environmental performance by reducing the rate of pollution and consumption of energy, water and resources; We also found that the company relies on a strategy for continuous improvement of its environmental performance, and all of these matters contribute to achieving the goals of the green economy.

Keywords: Green Economy; Sustainable Balanced Scorecard; Environmental Indicators; Corona Pandemic.

مقدمة:

تعتمد المؤسسات الاقتصادية حاليا في صياغة استراتيجيتها على السياسة البيئية والمسؤولية الاجتماعية والسعي إلى تحقيق التنمية المستدامة، فالمؤسسات الاقتصادية في الوقت الراهن ومع التطورات الحاصلة في المحيط الخارجي لم يعد الربح هو الأمر المهم الوحيد بل جعلت الاهتمام بالبيئة والاستدامة من الأولويات أيضا، وهذا في سبيل المشاركة بتبني الاقتصاد الاخضر، والذي يركز على استخدام الموارد الطبيعية وكذا الموارد غير الطبيعية، بشرط عدم المساس بالبيئة سواء في عملية الاستخراج للمواد، أو في عملية الانتاج، بالإضافة إلى التقليل من طرح النفايات في البيئة والعمل على انتهاج اقتصاد دائري وإحداث مناصب عمل خضراء وكذا العمل بالطاقات المتجددة، وتخفيض انبعاث الملوثات...

في ظل الأزمة الحالية –جائحة كورونا- تسعى الدول لتدابير خضراء للخروج من الأزمة التي سببتها جائحة كورونا من خلال كفاءة الطاقة، والتركيز على الطاقة المتجددة، وإدارة المياه والتقليل من النفايات...أي التوجه نحو اقتصاد أخضر.

إشكالية الدراسة:

إن المؤسسات الاقتصادية وباعتبارها فاعلا اقتصاديا عليها المساهمة في هذه التدابير ودمج الأمور البيئية في استراتيجيتها، ومن أجل هذا عمل المفكرون على إحداث تطورات على بعض أدوات محاسبة التسيير حتى تسهم في هذه العملية، وبطاقة الأداء المتوازن واحدة من هذه الأدوات التي أصبحت تسمى ببطاقة الأداء المتوازن المستدام بعد أن تم إضافة بعد خامس لها يتعلق بالأداء المجتمعي والبيئي. ونحن نتساءل من خلال هذه الورقة البحثية عن: **مدى إسهام بطاقة الأداء المتوازن في التوجه نحو الاقتصاد الأخضر والتعافي من جائحة كورونا؟**

الفرضيات:

- **الفرضية الأولى:** تحقق بطاقة الأداء المتوازن المستدام أهداف الاقتصاد الأخضر من خلال قياسها لمؤشر انخفاض انبعاثات الغازات الدفيئة.
- **الفرضية الثانية:** تحقق بطاقة الأداء المتوازن المستدام أهداف الاقتصاد الأخضر من خلال قياسها لمؤشر التقليل من هدر الموارد.
- **الفرضية الثالثة:** تحقق بطاقة الأداء المتوازن المستدام أهداف الاقتصاد الأخضر من خلال قياسها لمؤشر كثافة استهلاك الطاقة.
- **الفرضية الرابعة:** تحقق بطاقة الأداء المتوازن المستدام أهداف الاقتصاد الأخضر من خلال قياسها لمؤشر كثافة استهلاك المياه.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة في كونها تتناول أحد المواضيع الحديثة والهامة والمتمثلة في توضيح مدى إسهام بطاقة الأداء المتوازن المستدام في تحقيق أهداف الاقتصاد الأخضر والتعافي من جائحة كورونا، مستدلين في ذلك بدراسة بطاقة الأداء المتوازن المستدام للشركة السعودية للصناعات الأساسية سابيك.

أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة الوقوف على مختلف المؤشرات البيئية التي تدعم هدف التعافي الأخضر من فيروس كورونا إلى:

- الوقوف على واقع الطاقات المتجددة في المؤسسة محل الدراسة ؛
- تبيان واقع تحقيق بطاقة الأداء المتوازن المستدام لخفض انبعاثات الغازات الدفيئة؛
- معرفة مدى تحقيق تدوير النفايات كأحد مكونات الاقتصاد الاخضر في التقليل من هدر على الموارد
- الوقوف على مدى تحقيق بطاقة الأداء المتوازن المستدام لمؤشر كثافة استهلاك الطاقة والمياه

منهجية الدراسة:

اعتمدنا المنهج الاستنباطي في دراستنا لتقديم الاطار النظري والإحاطة بأدبيات الدراسة من مفهوم الاقتصاد الأخضر والفعالية البيئية ومفاهيم حول بطاقة الأداء المتوازن وتحديد العلاقة بينهم، بالإضافة إلى اعتمادنا على المنهج الاستقرائي لإجراء الدراسة التحليلية بتطبيق بطاقة الأداء المتوازن المستدام بتصميمها وقياس مختلف المؤشرات البيئة.

أولا. الإطار النظري:

ساهمت التطورات العالمية والاهتمام بالتحولات المناخية والتلوث وانبعاثات الغازات في ظهور الاقتصاد الأخضر الذي يوجد به نسبة صغيرة من الكربون ويتم فيه استخدام الموارد بكفاءة، ويكون النمو في الدخل وفرص العمل مدفوعا من جانب الاستثمارات العامة والخاصة التي تقلل انبعاث الكربون والتلوث، وتزيد من كفاءة استهلاك الموارد والطاقة، وتمنع خسارة خدمات التنوع البيولوجي والنظام الإيكولوجي. وتحتاج هذه الاستثمارات للتحفيز والدعم عن طريق الإنفاق العام الموجه، وإصلاح السياسات وتغيير اللوائح كما يعمل الاقتصاد الأخضر على (United Nations Environment Programme 2011, 16):

- تخفيض الكربون؛
- يحرك نمو الدخل وتشغيل اليد العاملة والاستثمارات العامة والخاصة التي تعمل على الحد من الانبعاثات الكربونية والتلوث؛
- تعزيز كفاءة الطاقة والموارد؛
- منع خسارة التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي.

بالإضافة إلى:

- تحسين عمليات الإنتاج وممارسات الاستهلاك من أجل خفض استهلاك الموارد وتوليد النفايات والانبعاثات عبر دورة حياة كاملة للعمليات والمنتجات؛
- كفاءة استخدام الموارد من أجل التنمية المستدامة وشمولها إجتماعيا؛
- يوفر نهجا للاقتصاد الكلي في تحقيق نمو اقتصادي مستدام؛
- حماية البيئة بالمحافظة والصيانة والوقاية من التأثيرات الضارة لبعض عوامل البيئة عالميا

ومحليا من النشاط الإنساني (شريف و بروال 14و 15 فيفري 2012، 8)

- تحديد المبادئ الأساسية وقواعد سير البيئة وتنمية وطنية مستدامة للوقاية من التلوث والأضرار الملحقة بالبيئة والعمل على ترقية الاستعمال الايكولوجي العقلاني للموارد الطبيعية المتوفرة على استعمال التكنولوجيا الأكثر نقاء (الجريدة الرسمية جمادى الاولى عام 1424 الموافق ل 19 يوليو 2003).

ما جعل المؤسسات تهتم بالفعالية البيئة في سبيل تحقيق الأهداف المسطرة والتي تعرف حسب (HUCKEL) بأنها: " تهتم بعلاقة المؤسسة بالبيئة وهي تحوي على التزامات صناع القرار لتحمل مسؤولية الإجراءات التي تهدف إلى حماية وتحسين

البيئة ككل، وهذا بما يتماشى مع مصالحها الخاصة"، كما تم تعريفها بأنها " الممارسات التي تعود بالنفع على البيئة، أو التخفيف من الآثار السلبية التي تتجاوز ما هو مطلوب من المؤسسات قانونا إلى ما أقره مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة (فضالة و قرومي 2017، 48)"، وهو ما جعل المؤسسات تطور أدوات محاسبة التسيير ومنها بطاقة الأداء المتوازن إلى بطاقة الأداء المتوازن المستدام من خلال إضافة البعد الخامس المتعلق بالبيئة، أو دمجة في الأبعاد الأربعة لها ما يجعلها تساهم في الحفاظ على البيئة من خلال الحد من الأثر البيئي؛ ولقد ظهر مصطلح دراسات التأثير البيئي(EIE) في عام 1969 بالولايات المتحدة، حيث أصدر قانون السياسة البيئيNEPA) ، ودخل تقييم التأثر البيئي بالتدريجي لجميع البلدان والذي يعمل على تحديد وتقييم ووقاية البيئة الطبيعية من مخاطر المشاريع والأنشطة الفعلية (ZEROUATI s.d., 23).

عرف مخترعي بطاقة الأداء المتوازن: كابلن ونورتن هذه الأداة بأنها "نظام يقدم مجموعة متماسكة من الأفكار والمبادئ وخارطة مسار شمولي للمؤسسات لتتبع ترجمة رؤيتها الاستراتيجية من ضمن مجموعة مترابطة من مقاييس الأداء التي تستخدم في مقاييس الأعمال فقط، ولكن لتحقيق الترابط واتصال الإستراتيجية بالأعمال، ولمساعدة التنسيق الفردي التنظيم وانجاز الأهداف العامة (عريوة و زغبة 2018، 39)".

وبين موريساوا (Morisawa) بأن جوهر بطاقة الأداء المتوازن تم استخدامها في أكثر من عشرين شركة يابانية من خلال العمل على تحقيق التوازن ما بين الأهداف الإدارية القصيرة، المتوسطة وطويلة الأجل من خلال مختلف مقاييس الأداء، وتقوية تكوين مؤشرات وصفية غير مالية بجانب المؤشرات المالية، المساهمة في إزالة الغموض عن طريق الاحتفاظ بالمؤشرات الكمية، العمل على نشر التعلم التنظيمي من خلال دورة متكررة للمراجعة النظرية وتوفير خطة اتصال استراتيجية تربط الإدارة العليا للمؤسسة بالأفراد العاملين فيها (عروة 2011-2010، 68)

كما تعرف بطاقة الأداء المتوازن المستدام بأنها: " أداة استراتيجية حديثة يمكن للمؤسسات الاقتصادية من خلالها قياس وتقييم أدائها الكلي بصفة عامة وأدائها البيئي بصفة خاصة من خلال إدماج الجوانب البيئية في مختلف أنشطة وعمليات المؤسسة من خلال إضافة بعد خامس لبطاقة الأداء المتوازن، حيث تتمثل هذه الأبعاد الخمسة فيما يلي: البعد المالي، بعد الزبائن، بعد العمليات الداخلية، بعد التعلم والنمو والبعد البيئي (بوطورة و سمايلي 2020، 454). ولها أنواع عديدة نلخصها في الجدول التالي:

أنواع بطاقات الأداء المتوازن المستدام	مميزاتها
بطاقة الأداء المتوازن المستدام الجزئية:	من خلال إدخال بعض المؤشرات المتعلقة بالاستدامة في بعض الأبعاد المختارة بعناية من بطاقة الأداء المتوازن التقليدية
بطاقة الأداء المتوازن المستدام العرضية	إدخال للأبعاد الأربعة للبطاقة وتركز على الأمور المستدامة أو المحركة للقيمة من أجل النجاح في المستقبل.
بطاقة الأداء المتوازن المستدام ذات البعد المضاف	بإضافة البعد الخامس الخاص بالاستدامة البيئية والاجتماعية إلى الأبعاد الأربعة للبطاقة.
بطاقة الأداء المتوازن المستدام الكلية	يتم بربط البعد المستدام الخامس بالمؤشرات المستقبلية الخاصة بالأبعاد الأربعة كلها وبذلك يتم دمج الجوانب البيئية والاجتماعية في كل

	الأبعاد.
بطاقة الأداء المتوازن المستدام المشاركة	كما تسمى ببطاقة الأداء للخدمات المستدامة، باستخدامها في بعض أجزاء المؤسسة فقط والتي تكون مسؤولة عن البيئة.

الجدول رقم 1: أنواع بطاقات الأداء المتوازن المستدام ومميزاتها

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على: (مقيمح 2019، 35)

تعتمد بطاقة الأداء المتوازن في إطار العمليات البيئية على مفهوم الأداء البيئي في إطار المعيار المتعلقة بـ (ISO14031)، المحدد لنتائج تعامل المؤسسة مع البيئة، ويتضمن معلومات لنشاطات الإدارة الهادفة لتحسين الأداء البيئي للمؤسسة، بتبني سياسات تقلل من الأخطار البيئية وتربط الأداء البيئي برسالة المنظمة (مانع 11، 32).

المواصفات	شرحها
	مواصفات الإدارة البيئية
14001ISO	متطلبات الحصول على شهادة المطابقة.
14004ISO	تنفيذ نظام الإدارة البيئية بشكل أفضل.
	مواصفات التدقيق البيئي
14010ISO	تقدم المبادئ العامة للتدقيق البيئي.
14011ISO	وثيقة توجيهية تستخدم لتدقيق الإدارة البيئية.
14012ISO	المعايير المؤهلة للمدققين البيئيين من داخل المؤسسة وخارجها.
14013ISO	تحدد الإطار العام لإدارة برنامج التدقيق البيئي وفقا لمواصفات ISO 14011 .
14014ISO	تحدد العمليات الأساسية للتدقيق البيئي.
14015ISO	مسؤولة عن التقييم البيئي للمؤسسات والمواقع.
	مواصفات تقويم الأداء البيئي
14031ISO	توفر الأدوات المساعدة على تقويم الأداء البيئي، كالتقويم التحليلي الذي يمكن تطبيقه على البيانات الخام أو تقويم الأداء البيئي الذي يعتبر نظام فرعي من نظم الإدارة البيئة.
14032ISO	توضح هذه المواصفة تقويم الأداء وكيفية القيام بذلك.
	مواصفات تقييم دورة حياة المنتوج
14040ISO	توضح ممارسات وتطبيقات وحدود تقييم دورة حياة المنتوج.
14041ISO	توضح المتطلبات الخاصة والتوجيهات اللازمة لإعداد أدوات وإدارة ومراجعة تحليل دورة حياة المنتوج.
14042ISO	تقييم التأثيرات البيئية المحتملة باستخدام نتائج تحليل دورة حياة المنتوج.
14043ISO	تفسير نتائج تقييم دورة حياة المنتوج من خلال المعايير المختلفة وتستعرض طبيعة ونوعية البيانات اللازمة لهذه العملية.

مواصفات الملصقات البيئية	
14020ISO	إلى ISO 14025
مواصفات الجوانب البيئية في مقاييس المنتوج	
14060ISO	وضع مواصفات تأخذ الجوانب البيئة وتأثيراتها بعين الاعتبار منذ البداية مما يعمل على تحسين الملف البيئي للمنتوج.

الجدول رقم 2: الأداء البيئي حسب معايير (ISO14000)

المصدر: (بن عثمان و بن عيشة 09- 10 أفريل 2019، 11)

وتتم عملية دمج المؤشرات والأبعاد البيئة في بطاقة الأداء المتوازن إما بإدخال بعد خامس أو دمجها في المحاور الاربعة للبطاقة كما يوضحه الشكل التالي

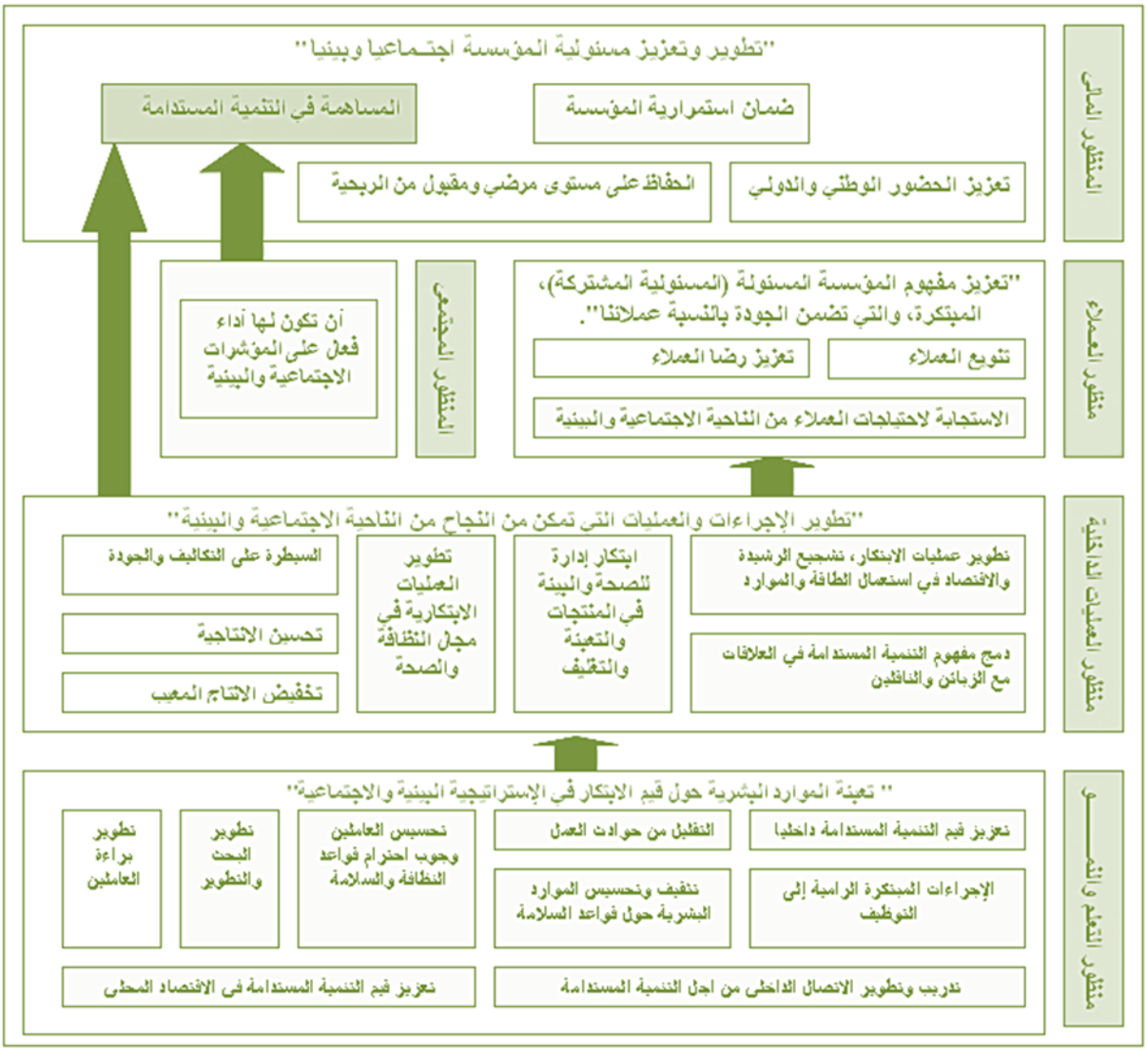

الشكل رقم 1: إدماج المؤشرات البيئية في أبعاد بطاقة الأداء المتوازن

المصدر: (عروة 2011-2010، 94)

تعتمد بطاقة الأداء المتوازن المستدام في تحقيق الاقتصاد الأخضر لمبادرات أخرى التي تعمل على تحديد مؤشرات تقييم الأداء البيئي، كإرشادات مبادرة إعداد التقارير العالمية (GRI)، وإرشادات الكفاءة البيئية لمجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة (WBSCD) (عروة 2010-2011، 94) ، ويمكن تلخيص المقاييس المناسبة لكل المؤسسات في الجدول الموالي:

الأثر البيئي	البيانات المطلقة	البيانات المقاسة	بيانات الاتجاه
انبعاثات الغازات	إجمالي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون	انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل موظف ولكل وحدة مخرجات...الخ	إجمالي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل موظف مقارنا بالسنوات السابقة.
استهلاك المياه	إجمالي استهلاك المياه السنوي	استهلاك المياه لكل موظف، لكل وحدة مخرجات..الخ	إجمالي الاستهلاك أو الاستهلاك لكل موظف مقارنا بالسنة الماضية.
مخرجات المخلفات	إجمالي مخرجات المخلفات السنوي بالطن	مخرجات مختلفة لكل موظف، أو لكل وحدة مخرجات..الخ.	إجمالي المخلفات أو المخلفات لكل موظف مقارنا بالسنة السابقة.

الجدول رقم3: تحديد مؤشرات تقييم الأداء البيئي

المصدر: (عروة 2010-2011، 91)

الجدول أعلاف يوضح التأثيرات البيئية بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية تكون من خلال انبعاثات الغازات كغازCO_2، واجمالي استهلاك المياه، بالإضافة إلى مخرجات المخلفات.

كما تعتمد بطاقة الأداء المتوازن المستدام على (عبد الحليم 2005، 11):

- مؤشرات الإدارة البيئية EMIs: تتضمن مجهودات الإدارة للتأثير على الأداء البيئي للشركة التي تختص بما يلي: الرؤية والإستراتيجية والسياسة، الهيكل التنظيمي للإدارة البيئية، أنظمة الإدارة والتوثيق المتعلق بها، الالتزام الإداري الخاص بالمسائل البيئية والاتصالات بالأطراف الداخلية والخارجية ذات المصلحة.
- مؤشرات الحالة البيئية ECIs: توفر معلومات عن الحالة المحلية أو الإقليمية أو الدولية أو العالمية للبيئة مثل سمك طبقة الأوزون، متوسط الحرارة العالمية، تركيز التلوث في الهواء والتربة والمياه ... الخ.
- مؤشرات الأداء البيئي EPIs: تنقسم إلى: مؤشرات تشغيلية بيئية، وتتعلق بمجالات قياس الحيازة والمقاييس الفنية للمنتج العملية، ومقاييس استعمال المنتج العملية وتصريف المخلفات، ومؤشرات الأثر البيئي. وتتعلق بالمخرجات مثل إجمالي المخلفات، استهلاك المواد والمياه والطاقة، وانبعاثات الغازات.

ما يحققه تطبيق بطاقة الأداءالمتوازن المستدام (خامرة 2007، 90):

- تخفيض الكثافة الطاقوية والانبعاثات السامة؛
- تعظيم استرجاع المواد المستخدمة والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية؛
- تدعيم استدامة المنتوجات (زيادة دورة حياة المنتوج)؛

- ملاءمة طبيعة وحجم المؤثرات البيئية الناشئة عن الأنشطة والسلع والخدمات الخاصة بالمؤسسة؛
- الالتزام بالتحسين المستمر والوقاية من التلوث؛
- التأكيد على السياسة البيئية وإيصالها إلى جميع العاملين مراجعة الأهداف البيئي.

كما تتمثل أهمها في تحقيق أهداف الاقتصاد الاخضر التالية (كلاوي 2012، 104-106):

- الطاقة الخضراء:هي مجموعة من البرامج والسياسات الهادفة إلى تعزيز إنتاج واستخدام الطاقة المتجددة والتقنيات المتعلقة بها؛
- المدينة الخضراء: من سياسات التخطيط العمرانية الهادفة إلى الحفاظ على البيئة ورفع كفاءة المساكن والمباني بيئيا، وتشجيع وسائل النقل الصديقة للبيئة، أو ما يسمى بالنقل المستدام، إضافة إلى برامج تهدف إلى تنقية الهواء الداخلي للمدن في الإمارات، لتوفير بيئة صحية للجميع؛
- التعامل مع آثار التغير المناخي: بخفض الإنبعاثات الكربونية من الشركات الصناعية والتجارية، إضافة لتشجيع الزراعة العضوية عن طريق مجموعة من الحوافز، والحفاظ على التنوع البيولوجي، وحماية التوازن البيئي لجميع الكائنات البرية البحرية؛
- التكنولوجيا والتقنية الخضراء: بتحويل النفايات للطاقة، وتعزيز تقنيات الكفاءة المقللة من استخدامات الطاقة اليومية.

وفي ظل الأزمة الاقتصادية الأخيرة التي كانت في الفترة مابين 2007-2009 عملت العديد من الدول على إنفاق ما قيمته 520 مليار دولار لتدابير خضراء كالسكك الحديدية، وكفاءة الطاقة، وتحديث الشبكة ، والطاقة المتجددة، وإدارة المياه والنفايات، وعلى الرغم من أن الصين والولايات المتحدة وكوريا الجنوبية واليابان أنفقت أكبر قدر على التحفيز الأخضر، لكن تعهدت بإنفاق أقل في الاستجابة لـ COVID-19 حتى الآن. بينما تخطط اقتصادات كألمانيا وفرنسا لإنفاق المزيد على التحفيز الأخضر الآن أكثر مما كانت عليه قبل 12 عاما وبين جويل جاير جيب مقال نشره في موقع معهد الموارد العلمية في 24 نوفمر2020 بأنه يمكن للحكومات توفير المزيد من الوظائف ونمو أقوى وأكثر مرونة من خلال زيادة حصص حزم التعافي الاقتصادي من فيروس كورونا التي ستتخذ تدابير صديقة للمناخ. مع الأخذ في الاعتبار الدروس المستفادة من عقد مضى، وتحدد المشاريع التي تعتبر خضراء وزيادة الشفافية، والإلغاء التدريجي لدعم الوقود الأحفوري واستخدامه، وإدخال تسعير الكربون، وتحديد أهداف ومعايير الانبعاثات. ستعمل هذه الاستراتيجيات معا على تعزيز تأثيرات الإنفاق الأخضر ومساعدة الحكومات على توفير الوظائف والدخل الذي تحتاجه اقتصاداته .(Jaeger 2020) كما أوضح رئيس جامعة كولومبيا السابق خوان مانويل سانتوس: " أن التعافي الأخضر الحقيقي، لا يمكن أن يترك المجتمعات المحلية وراءه". وأكد سانتوس أن اتفاق إسكازو والتي تؤكد على حماية البيئة وحقوق الإنسان بكل من أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من خلال الاعتماد على الحلول الطبيعية من حماية التنوع البيولوجي وغيرها، والتي تعد من الأمور الضرورية لإعادة بناء عالم أكثر أمانا وعدالة (كاتيا 2020). فتبني أنظمة الإدارة البيئية والابتكار من خلال بطاقة الأداء المتوازن الذي يعد أحد المحاور الاساسية بالإضافة لتطويرها لتشمل الاستدامة البيئية سواء بدمج المقاييس البيئية في المحاور الأربعة أو جعلها في محور خامس كبعد اجتماعي بيئي ما يسمح بإعادة هندسة العمليات الإنتاجية، وطرح منتوجات

وخدمات مع تخفيض الآثار البيئية استنادا على مفهوم دورة الحياة، ما يسمح بخلق تميز تنافسي إن تم تقدير هذا من قبل المستهلكين.

ثانيا . دراسة تحليلية لبطاقة الأداء المتوازن المستدام للشركة السعودية للصناعات الأساسية:

1. **تقديم الشركة محل الدراسة:**

تأسست (سابك) عام 1396هـ (1976م) وتعد من أكبر الشركات العالمية القيادية في مجال الصناعات البتروكيماوية، وهي شركة مساهمة عامة يقع مركزها الرئيس في مدينة الرياض –السعودية-، وتمتلك (أرامكو السعودية) حاليا 70% من أسهمها، أما النسبة الباقية البالغة 30%، فهي متداولة في سوق الأسهم السعودية، وكان نموها أشبه بالمعجزة، حيث تدير الآن عملياتها في أكثر من 50 بلدا، يتألف الهيكل الإداري من أربع وحدات عمل استراتيجية، وهي كالتالي البتروكيماويات، والمنتوجات المتخصصة، والمغذيات الزراعية، والمعادن (sabic s.d.). والشكل التالي وضح المناطق المنتشرة فيها الشركة

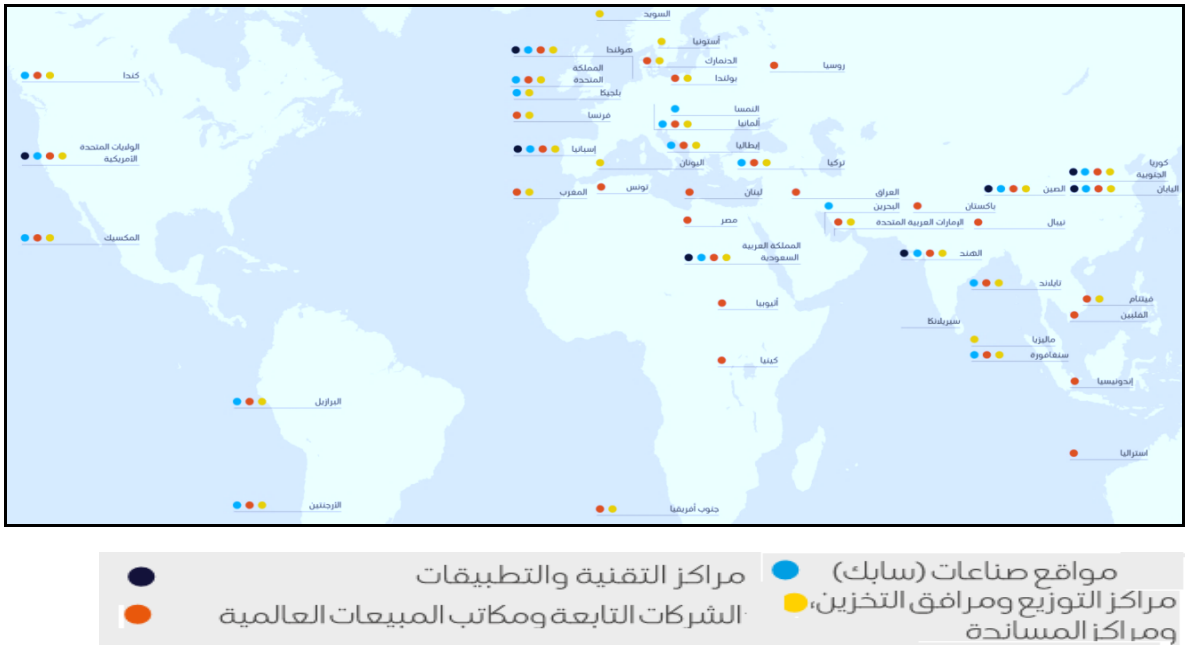

الشكل رقم 2: المناطق الجغرافية التي تنتشر فيها شركة سابيك

المصدر: (سابك 2019، 03)

2. **إطار بناء بطاقة الأداء المتوازن المستدام:**

عملت مؤسسة سابك على :

- **رؤية المؤسسة :** أن تصبح الشركة العالمية الرائدة المفضلة في مجال الكيمياويات.
- **تحديد الاستراتيجيات:** التركيز على الزبون، التركيز على السوق، التميز التشغيلي، الابتكار، إدارة باقة المنتجات، التحول، محرك التوطين، دمج الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية للاستدامة ضمن استراتيجية أعمالها الأساسية.
- **تحديد العناصر الحرجة للنجاح:** ركزت سابك في عملياتها على تصميم حلول مبتكرة من خلال تضمين الاستدامة في عملياتها، والعمل وفق الاقتصاد الدائري بالإضافة لتعزيز المشاركة بين أصحاب العلاقة لتحقيق التنمية المستدامة.

- **تحديد القياسات**: من أجل تحقيق استراتيجيتها عملت سابك وفق القياسات التالية: أداء مالي عالمي، مواكبة الأسواق والتميز فيها، تعزيز المرونة والكفاية بالإضافة إلى توفير القدرات التنافسية
- **تحديد وتطوير خطة العمل**: تعمل سابك من خلال استراتيجيتها المتبعة في التركيز على وحدات عمل استراتيجية وهي وحدة البتروكيمياويات، وحدة المنتجات المتخصصة، وحدة المغذيات الزراعية، بالاضافة إلى منتجات المعادن
- **تحديد الأفعال التنفيذية:** عملت سابك بالتركيز على المنتجات الجديدة لشركة سابك الداعمة للبيئة على منتجات قابلة للتجديد معتمدة، منتجات دائرية منتجات معاد تدويرها ميكانيكيا وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم 3: المنتجات الجديدة لشركة سابيك الداعمة للبيئة

المصدر: (سابك 2019، 03)

3. تحليل البعد البيئي لبطاقة الأداء المتوازن المستدام لشرك سابك:

من أجل تحقيق البعد البيئي حرصت سابك على تطبيق المؤشرات البيئة المتعلقة ببطاقة الأداء المتوازن المستدام وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم 4: مساهمة سلسلة القيمة في تحقيق مؤشرات البعد البيئي لبطاقة الأداء المتوازن لشركة سابك

المصدر: (سابك 2019، 03)

نجد أن الشركة ومن خلال عمليات الإنتاج ركزت على معدات بكربون أقل، أو العمل من خلال تحقيق مواد متجددة، بينما سعت من خلال البدء في العمليات على توفير الطاقة أو العمل على خفض كمية المواد لتلبية احتياجات المستهلكين، كما عملت على انتاج مواد قادرة على التخفيض من استهلاك الطاقة، وكذا تحقيق مشاريع كفاية الطاقة وترشيدها، بينما تسعى سابك في آخر المطاف لتحقيق منتوجات قابلة للتدوير.

من خلال الرجوع للمؤشرات البيئية لبطاقة الأداء المتوازن وتطبيقها على شركة سابك عن طريق متابعة التقييم والتصميم لتحقيق مؤشرات البعد البيئي للسنوات من 2015 - 2019 نجد:

- **خفض انبعاثات الغازات الدفيئة:**

في إطار المسؤولية البيئية والاهتمام بالتنمية المستدامة تتخذ (سابك) العديد من الإجراءات لخفض انبعاثات الغازات الدفيئة، ونجحت خفض كثافة انبعاثات الغازات الدفيئة وتراجعت من 1,25 عام 2015 إلى 1,17 طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون لكل طن متري مبيعات، بحيث تقاس بالأطنان المترية من مكافئ ثاني أكسيد الكربون لكل طن متري من مبيعات المنتجات وهو ما يجعلها تقترب من الخط المستهدف، والشكل الموالي يوضح ذلك:

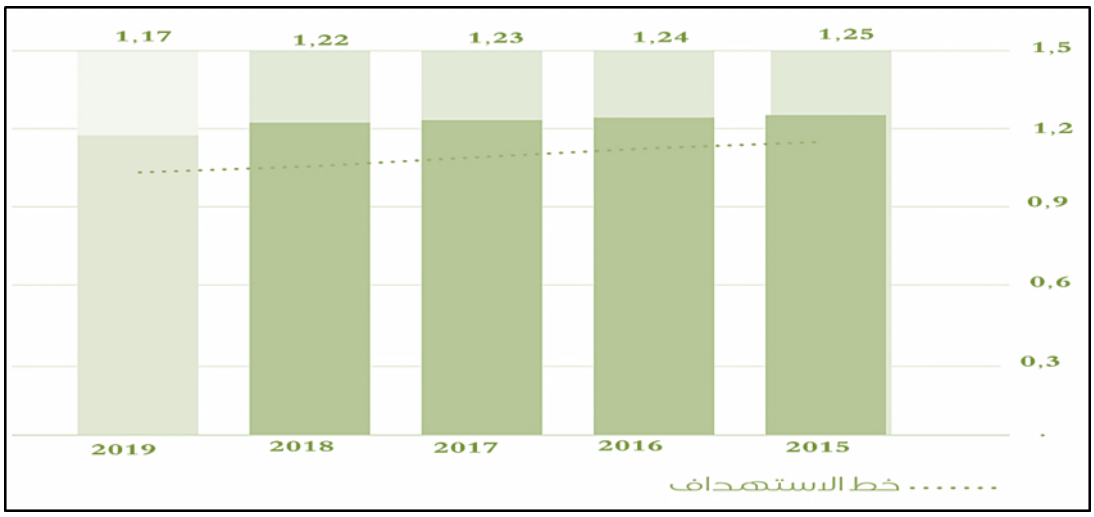

الشكل رقم 5: كثافة الغازات الدفيئة مليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون لكل طن متري من مبيعات المنتجات

المصدر: (سابك 2019، 39)

كثافة استهلاك الطاقة (بالجيجا جول من الطاقة المستخدمة لكل طن متري من مبيعات المنتجات):

انخفضت عام 2019 كثافة استهلاك الطاقة في مواقعها العالمية، لتصل إلى 16,52 بعدما كان 17,12 عام 2018 وانخفاض بنسبة 9,54 مقارنة بعام 2010، وعلى الرغم من أن الكثافة ارتفعت في السنوات 2016 إلى أنها عاودت الرجوع في سنة 2019 وعلى الرغم من أنها مازات بعيدة على الخط المستهدف إلى أنها في الطريق الصحيح لتحقيق ذلك بالنظر للانخفاض المحقق لعام 2019، والشكل الموالي يوضح ذلك:

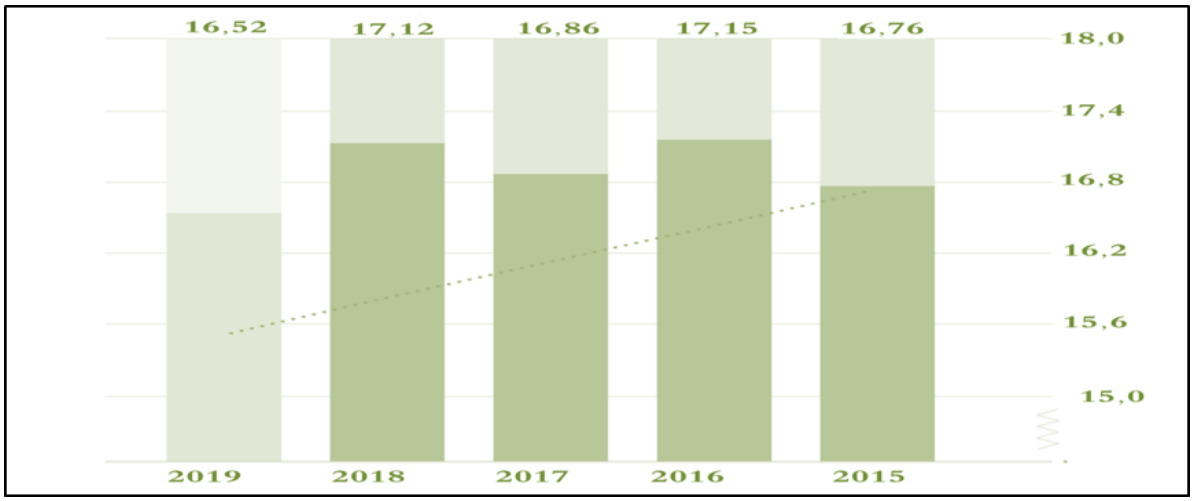

الشكل رقم 6: كثافة استهلاك الطاقة (جيجا جول/ طن متري من مبيعات المنتجات) لشركة سابك

المصدر: (الشركة السعودية للصناعات الأساسية 2019، 40)

- **المياه:**

أداء كثافة استهلاك المياه العذبة تقاس بالمتر المكعب (م٣) لكل طن متري من مبيعات المنتجات، ولقد شهدت سنة 2019 تراجع من 2,62 إلى 2,58 م/طن متري، في الوقت الذي وصل إلى 2.69 سنة 2017، ونلاحظ من خلال الشكل أدناه الاقتراب من تحقيق الأهداف المستهدفة من خلال الانخفاض في السنتين الأخيرتين، والشكل الموالي يوضح ذلك:

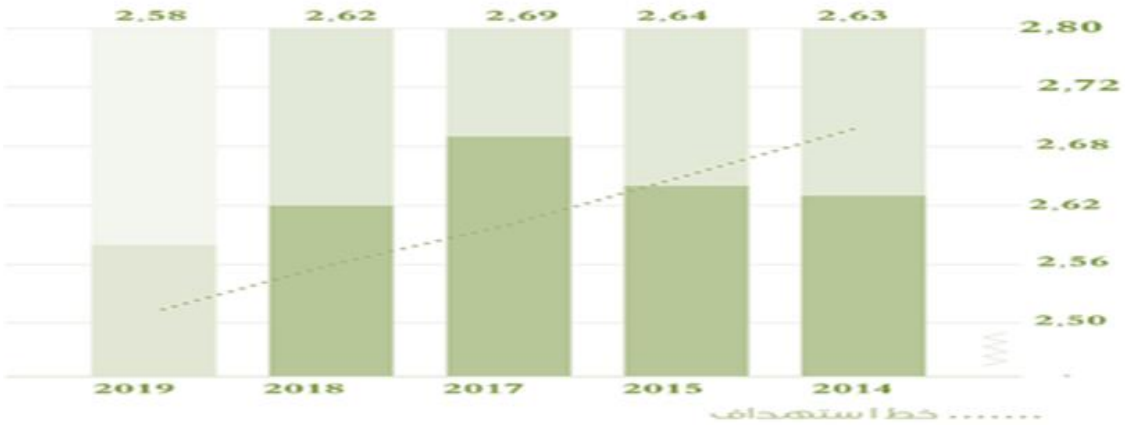

الشكل رقم 7: كثافة استهلاك المياه (مترمكعب/ طن متري من مبيعات المنتجات) لشركة سلبك

المصدر: (الشركة السعودية للصناعات الأساسية 2019، 41).

- **هدرالمواد:**

ظل إجمالي الهدر المطلق للمواد بمقدار 3,3 مليون طن هذا 2019. فيما تحسنت كثافة هدر المواد بنسبة 41,9٪ مقارنة بعام 2010م، ونلاحظ بأن الانخفاض في كثافة فقدان المواد متواصل بالأخص في السنوات الثلاث الأخيرة، وهي كلها تحت خط الاستهداف مما يعني تحقيق ما تصبو له شركة سابك، والشكل التالي يوضح ذلك:

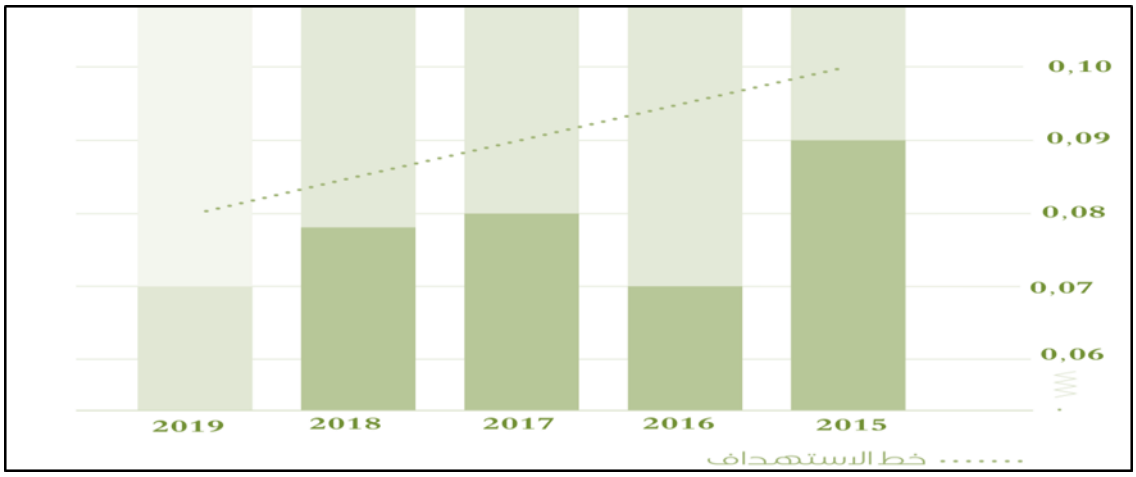

الشكل رقم 8: كثافة فقدان المواد (طن/طن من مبيعات المنتجات) لشركة سابك

المصدر: (الشركة السعودية للصناعات الأساسية 2019، 43)

كما تسعى مؤسسة سابك في سبيل تحقيق الأبعاد المتعلقة بالبيئة من خلال أهداف التنمية المستدامة والتي تتكون من المؤشرات البيئية السالفة الذكر، عمدت على وضع أهداف لعام 2025 والتي تسعى إلى تخفيض المؤشرات البيئية وجعلت السنة المرجعية في ذلك هي سنة 2010 والجدول التالي ويوضح ذلك:

أبعاد الاستدامة	الوحدات	سنة الأساس	السنة المستهدفة
كفاية الموارد			
كثافة استهلاك الطاقة (غيغا جول/طن مبيعات)	أن تنخفض بنسبة ٢٥٪	٢٠١٠م	٢٠٢٥م
كثافة هدر المواد (طن منتجات/طن مبيعات)	أن تنخفض بنسبة ٥٠٪	٢٠١٠م	٢٠٢٥م
الحد من النفايات نهائيًا	خفض النسبة	٢٠١٠م	٢٠٢٥م
الغازات المحترقة	أن تنخفض بنسبة ٦٥٪	٢٠١٠م	٢٠٢٥م
كثافة استهلاك المياه (م٣/طن مبيعات)	أن تنخفض بنسبة ٢٥٪	٢٠١٠م	٢٠٢٥م
تغير المناخ			
كثافة الغازات الدفيئة (طن مكافئ ثاني أكسيد كربون/ طن مبيعات)	أن تنخفض بنسبة ٢٥٪	٢٠١٠م	٢٠٢٥م
الطاقة المتجددة	أن تكون الطاقة المستخدمة بقدرة ٤ غيغاوات (١٢غيغاوات بحلول ٢٠٣٠م)	٢٠١٠م	٢٠٢٥م
الاقتصاد الدائري			
مبيعات المواد الدائرية (ألف طن متري)	٢٠٠ ألف طن متري من المواد الدائرية (المتجددة والمعاد تدويرها).	٢٠١٩م	٢٠٢٥م

الشكل رقم 9: الأبعاد البيئية المستهدفة لسنة 2025 لشركة سابك

المصدر: (الشركة السعودية للصناعات الأساسية 2019، 5)

تهدف سابك إلى التحسين من الطاقة المتجددة المستخدمة إلى حوالي 4 جيغا وات، وتخفيض كثافة الغازات الدفيئة بما يعادل 35%، والمياه المستعملة بـ 35% متر مكعب لكل طن من المبيعات، بينما تسعى لطموح أكبر في تخفيف الغازات المحترقة بما يعادل 65% والتقليل من كثافة هدر المواد بالنسبة لكل طن من المنتجات أو المبيعات بـ 50%.

ثالثا: تحليل النتائج

عملت سابك على تطبيق مؤشرات البعد البيئي لبطاقة الأداء المتوازن في سبيل تحقيق أهداف الاقتصاد الأخضر بالتركيز على مختلف الأسواق من خلال التركيز على:

- **وسائل النقل**: عملت الحلول المتخذة من طرف سابك والمتعلقة بالمواد الجديدة في التقليل من الوزن، وهو مما يعمل على التخفيض من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من وسائل النقل، كما يجعلها ذات كفاية أكثر من حيث استهلاك الوقود.
- **المغذيات الزراعية**: عملت سابك على تحسين إمدادات الغذاء، والحد من التأثيرات البيئية للمزارع.
- **التعبئة والتغليف**: قامت سابك بتطوير حلول للتغليف البلاستيكي مع زبائنها وموردها، كما طورت البوليمرات الدائرية المعتمدة المتميزة والتي تصنع من نفايات البلاستيك المختلط المعاد تدويره كيميائيا وموارد قابلة للتجديد؛ بالاضافة لتطوير بوليمر البولي إيثيلين ثنائي المحور الذي يمكن إعادة تدويره بسهولة ويسهم في تقليل النفايات.
- **الأجهزة الطبية**: ابتكرت سابك مواد جديدة لإنتاج أقمشة مسامية خفيفة بتأثيرات بيئية أقل من المواد الحالية.
- **البناء والتشييد**: أنابيب سابك المياه المنزلية تتميز بمقاومة للتآكل، بانخفاض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة 77%، مقارنة بالبدائل المعدنية.

- **الطاقة النظيفة:** تطوير كفاية الطاقة والطاقة المتجددة من خلال التقليل من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المرافقة لحرق الوقود الأحفوري.

وبالنظر إلى المؤشرات الأساسية المتخذة في تقييم البعد البيئي وجدنا النتائج التالية:

تحسين كثافة الغازات الدفيئة : (الشركة السعودية للصناعات الأساسية 2019، 39)

- تتطلع لاستخدام الطاقة المتجددة بنسبة مائة في المائة؛
- قللت انبعاثات الغازات الدفيئة في موقعي برودا ورايونج بمقدار 200 طن؛
- نجحت في خفض الانبعاثات بمقدار78000 طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون بالجبيل لعام 2019؛
- كما قللت شركة (ابن زهر) التابعة لها انبعاثات الغازات الدفيئة للموقع بمقدار 91000 طن سنويا.

2. **كثافة استهلاك الطاقة** (الشركة السعودية للصناعات الأساسية 2019، 40):

- عملت على تحسين كفاية الطاقة والحد من استهلاك الوقود وإطلاق الغازات بنسبة كبيرة؛
- عملت على الحد من كثافة استهلاك الطاقة بنسبة 10,5% وخفض انبعاثات الغازات الدفيئة بنسبة 12,7% في شركة (كيان السعودية)؛
- عملت على تنظيف شامل للأفران الحرارية بشركة (بتروكيميا) ما حقق تخفيضا في استخدام الطاقة بحوالي 88000 جيجا جول؛
- قامت سابك في تامبيكو بالمساهمة في الحد من كثافة استهلاك الطاقة بنسبة تقارب 18٪؛
- المساهمة في الحد من استهلاك الطاقة بمقدار 16000 جيجا جول سنويا في موقع (بيركفيل) بالولايات المتحدة الامريكية؛
- طرح محفزات كيميائية متطورة تعمل على الحد من استهلاك الطاقة لكل وحدة منتجة، وتقليل النفايات بمقدار طنين سنويا في شركة ابن رشد.

3. **كثافة استهلاك المياه** (الشركة السعودية للصناعات الأساسية 2019، 41):

- خفضت سابك كثافة استهلاك المياه بنسبة 6% أقل من 2018؛
- وفرت شركة (شرق) التابعة لسابك 18متر مكعب من المياه الصالحة للشرب في الساعة، والحد من استهلاك المياه بنسبة 05٪. باستعمال مستشعر قياس منسوب المياه في خزانات التبريد؛
- انخفاض في استهلاك لشركة (ابن زهر) المياه بلغ 77000 متر مكعب عام 2019؛
- ركزت شركة (المتحدة) على كفاية استهلاك المياه وتحديد نقاط التسريبات وإصلاحها، ما حقق انخفاض بلغ 350000 م3 من المياه؛
- عملت سابك في (قرطاجنة) بإسبانيا على مشاريع تدوير مياه الصرف الصحي، وإعادة استهلاك حوالى 50٪ وعملت على تركيب وحدة ترشيح فائقة الدقة تساعد على الحد من استهلاك المياه في الموقع بمقدار يزيد عن 30000 متر مكعب سنويا.

4. **كثافة فقدان المواد** (الشركة السعودية للصناعات الأساسية 2019، 43):

عملت (سابك) إعادة استخدام 1100 طن من النفايات ذات مستوى عال من الكحول وتجنب انبعاثات مقدارها 1300 طن من ثاني أكسيد الكربون؛

- توفير 28000 جيجا جول من الطاقة؛
- إعادة استهلاك 500 طن من النفايات؛
- ساهمت شركة (كيان السعودية) في الحد من الاستهلاك بنسبة 21% وتوفير 100 طن من المواد سنويا؛
- ساهمت شركة (بتروكيميا) من تقليل الغازات المحترقة الناتجة عن الأوليفينات والحد من هدر المواد بمقدار 42000 طن؛
- نجحت شركتا (ساماك) و(ابن زهر) في الحد من حرق الغازات بنسبة تغطي نسبة الزيادة في انبعاثات شركة (سافكو) وشركة (حديد)، وخفض كثافة هدر المواد لعام 2019؛
- ساعد استبدال الأنابيب حرق الغازات بشركة (ابن رشد) للحد من الغازات المحترقة بمقدار ستة أطنان على الأقل في الساعة.

الخاتمة:

في ظل الازمة الراهنة والتي سببتها جائحة كورونا من ركود اقتصادي وإفلاس بعض الشركات، أصبح التوجه نحو اقتصاد أخضر هو الحل الأمثل لتعافي الاقتصاد، وبالنظر الى المؤسسات الاقتصادية فإن استعمالها بطاقة الأداء المتوازن المستدام يساهم من خلال المؤشرات البيئية المستعملة في تحقيق أهداف الاقتصاد الاخضر.

وفي هذا الشأن نجد بأن شركة سابيك عملت على تحقيق مؤشرات البعد البيئي لبطاقة الأداء المتوازن في سبيل تحقيق أهداف الاقتصاد الاخضر التركيز على مختلف الاسواق من خلال التركيز على:

- **تحسين كثافة الغازات الدفيئة:** فتتطلع لاستخدام الطاقة المتجددة بنسبة مائة في المائة، والتقليل من انبعاثات الغازات الدفيئة؛
- **كثافة استهلاك الطاقة:** عملت على تحسين كفاية الطاقة والحد من استهلاك الوقود وإطلاق الغازات بنسبة كبيرة، والحد من كثافة استهلاك الطاقة، وخفض انبعاثات الغازات الدفيئة؛
- **كثافة استهلاك المياه:** خفضت سابك كثافة استهلاك المياه، كما ركز في شركة (المتحدة) على كفاية استهلاك المياه وتحديد نقاط التسريبات وإصلاحها، وعملت في (قرطاجنة) بإسبانيا على مشاريع تدوير مياه الصرف الصحي؛
- **كثافة فقدان المواد:** عملت (سابك) على إعادة استخدام النفايات ذات مستوى عال من الكحول وتجنب انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وساهمت شركة (كيان السعودية) في الحد من الاستهلاك بنسبة 21% وتوفير 100 طن من المواد سنويا، بالاضافة لتقليل الغازات المحترقة الناتجة عن الأوليفينات والحد من هدر المواد في شركة (بتروكيميا) ونجاح شركتا (ساماك) و(ابن زهر) في الحد من حرق الغازات بنسبة تغطي نسبة الزيادة في انبعاثات شركة (سافكو) وشركة (حديد) وساعد استبدال الأنابيب حرق الغازات بشركة (ابن رشد) للحد من الغازات المحترقة؛

- تسعى سباك إلى تحقيق أهداف الاقتصاد الأخضر والالتزام بالمؤشرات البيئة والعمل على تحديد أهداف مستهدفة كل سنة لتحقيق أهدافها المخطط لها لسنة 2025.

قائمة المراجع:

- Jaeger , Joel . «Lessons from the Great Recession for COVID-19 Green Recovery.» *wri.* 24 nov 2020. https://www.wri.org/blog/2020/11/coronavirus-green-stimulus-great-recession-lessons (accès le 12 14, 2020).
- «sabic.» *sabic about.* s.d. https://www.sabic.com/ar/about (accès le 12 17, 2020).
- United Nations Environment Programme. *towards a Green Economy: Pathways to Sustainable Development and Poverty Eradication.* 2011.
- ZEROUATI , Fatma Zohra. *GUIDEDES ETUDES D'IPACT SUR L'ENVIRENMENT.* ministère de l'envirenment et des energes renovabes, s.d.
- الشركة السعودية للصناعات الأساسية. "نحو مستقبل دائري." التقرير السنوي للإستدامة، السعودية، 2019.
- الطاهر خامرة . "المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل مساهمة البيئة الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية رسالة ماجستير)." جامعة قاصدي مرباح ورقلة: كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، 12 ديسمبر, 2007.
- بن عثمان ,جهاد et ,كريمة بن عيشة » .المسؤولية الاجتماعية بين المفهوم والدافعية إلى تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة «*ملتقى وطني حول المسؤولية الاجتماعية وفرص تحقيق التنمية المستدامة* .جامعة بومرداس 10 -09 ,أفريل .2019
- سابك. "نحو مستقبل حيوي." التقرير السنوي، السعودية، 2019.
- شوقي مانع . "دور المسؤولية الاجتماعة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدام(رسالة الماجستير)." جامعة فرحات عباس سطيف: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 11.
- صبري مقيمح . "تقييم الأداء البيئي بمنظمات الأعمال باستخدام بطاقة الأداء المتوازن المستدامة - دراسة حالة المؤسسة الوطنية أشغال الطرق." *مجلة الاقتصاد والمالية (JEF)* 5، رقم 2 (2019).
- عبد الحليم ,راضي نادية » .دمج مؤشرات الاداء البيئي في بطاقة الاداء المتوازن لتفعيل منظمات الأعمال في التنمية المستدامة «*مجلة العلوم الاقتصادية والادارية عدد خاص*، .(2005) 2 n° ,21
- عمر شريف، و بومدين بروال. "المسؤولية الاجتماعية كدافع لتبني سياسة بيئية مسؤولة من طرف منظمات الأعمال." *الملتقى الدولي الثالث حول: منظمات الأعمال و المسؤولية الاجتماعية*. بشار: كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، 14و 15 فيفري 2012.
- فاطمة الزهراء بوطورة، و نوفل سمايلي. "بطاقة الأداء المتوازن نموذج لتقييم استدامة المؤسسة وأدائها البيئي -دراسة حالة مؤسسة الاسمنت بسكرة-." *مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية* 12، رقم 4 (2020): 451-467.
- فضالة ,خالد et ,حميد قرومي » .دور تبني المسؤولية الاجتماعية والبيئية في المؤسسة الاقتصادية للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة «*مجلة معارف*.(2017) 22 n° , .
- كاتيا ,يوسف «alaraby.» .*التعافي الأخضر* 18 .سبتمبر 2020. www..co.uk/"التعافي-الأخضر-"منتدى-افتراضي-يناقش-تحديات-التغير-المناخي le accès)ديسمبر .(14, 2020
- كلاوي ,رامي لطفي .*هدي الاسلام في التنمية المستدامة، إدارة البحوث* .1 .دائرة ادارة الشؤون الاسلامية والعمل الخيري.2012 ,
- محاد عروة . "دور بطاقة الأداء المتوازن في قياس وتقييم الأداء المستدام بالمؤسسات المتوسطة للصناعات الغذائية -دراسة مقارنة بين: ملبنة الحضنة بالمسيلة وملبنة التل بسطيف-(مذكرة ماجستير)." سطيف: جامعة فرحات عباس سطيف، 2011-2010.

- محاد عريوة ، و طلال زغبة . " أهمية تطبيق بطاقة الأداء المتوازن المستدام (SBSc) في المؤسسات الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة "ملبنة التل" بسطيف ." *مجلة اقتصاديات المال والأعمال*، رقم 7 (2018).

الكلمة الختامية

بسم الله الرحمن الرحيم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بعد مضي ثلاثة اشهر من العمل ها نحن اليوم نصل إلى نهاية المشوار لنختتم العمل الذي تشاركنا فيه بلجانه المختلفة التي لم تدخر جهدا في اداء عملها على اكمل جهد، آملين من الله أن تحققت أهدافه وغاياته التي سطرت له، ونلتمس منكم العذر إن ورد منا بعض التقصير، فالكمال لله وحده، داعينا الله ان نجتمع في اعمالا قادمة

فإننا نشكر الله / " مَنْ لَمْ يَشْكُرْ الْقَلِيلَ لَمْ يَشْكُرْ الْكَثِيرَ، وَمَنْ لَمْ يَشْكُرْ النَّاسَ لَمْ يَشْكُرْ اللَّهَ عَزَّوَجَلَّ " .. ولأنه أولا أن وفقنا و أعاننا جميعا نسأل الله الاخلاص والقبول للجميع .. ونشكر جميع من ساهم في إنجاح هذا المؤتمر أعضاء ومشرفين وإدارة وفنيين.

وإلى لقاء قريب بإذن الله

شروط النشر

تقبل البحوث والدراسات باللغات العربية والانجليزية والفرنسية.

الالتزام بقالب البحث المرفق في الإعلان، مع الالتزام بالقواعد التالية:

- أن يتسم البحث بالأصالة والتجديد والموضوعية، وألا يكون البحث نشر سابقاً، كلياً أو جزئياً، أو يكون مرشح للنشر في وسائل نشر أخرى في الوقت نفسه.
- ألا يكون البحث مستلاً من كتاب منشور، أو جزء من مذكرة تمت مناقشتها أو بحث.
- يجب التقيد بشروط البحث العلمي، القائمة على الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في كتابة البحوث والدراسات الأكاديمية.
- التزام الدقة والسلامة اللغوية، بما فيها من الهوامش والمصادر والمراجع، وأن تكون مطبوعة الكترونياً بخط SimplifiedArabic حجم 14 بالنسبة للغة العربية، وخط Times New Roman حجم 12 بالنسبة للغات الأجنبية، وتكتب الهوامش بطريقة الكترونية آلية End of Document في نهاية البحث بحجم خط 10.

يرفق البحث أو الدراسة بملخصين لا يزيد كل منهما عن 10 أسطر، على أن يكون أحدهما بلغة أخرى غير لغة تحرير البحث، بالإضافة إلى المصطلحات الأساسية للدراسة، ويُرفقه ببيان سيرته الذاتية وتعهد الامانة العلمية يحمل مع الإعلان الخاص بالمؤتمر.

الـنـــــــــاشـــــــر:

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية
ألمانيا/برلين

Democratic Arabic Center
Berlin / Germany

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه
في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر.
جميع حقوق الطبع محفوظة

All rights reserved
No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, without the prior written permission of the publisher.

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/برلين

Tel: 0049-code Germany
030-54884375
030-91499898
030-86450098

البريد الإلكتروني
book@democraticac.de

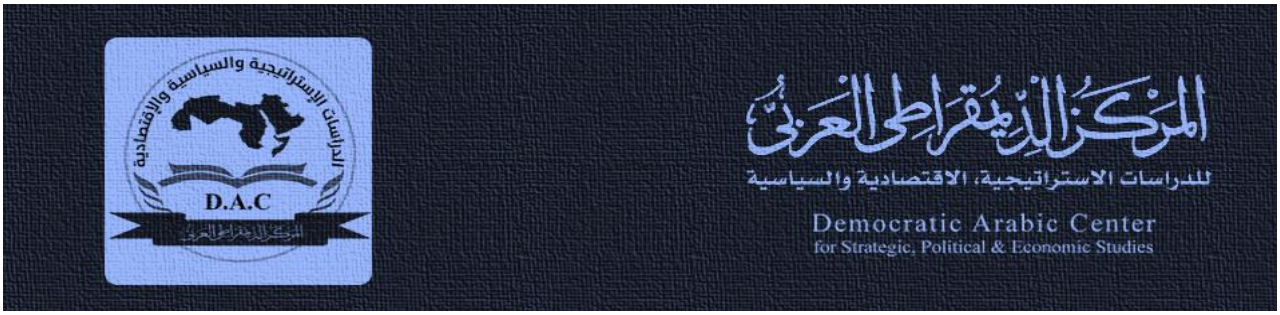

كتاب:

و اقع ومستقبل الاقتصاد في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في ضوء جائحة كورونا (الجزء الثاني)

رئيس المركز الديمقراطي العربي: أ. عمار شرعان

مدير النشر: د. أحمد بوهكو

ضبط وتدقيق: د. موسم عبد الحفيظ - د. تلي رفيق

رقم تسجيل الكتاب: VR. 3383.6518.B

الطبعة الأولى

2021 م

واقع ومستقبل الاقتصاد في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في ضوء جائحة كورونا